الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

بعنوان

فرص التنمية المحلية في الجزائر–دراسة حالة ولاية تلمسان–

من إعداد الطالب:

بن عامر عبد الحق

تحت إشراف: أد: بن شعيب نصرالدين

المشرف المساعد: د: بن معمر عبد الباسط

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
بومدين حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
بن شعيب نصر الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
بن معمر عبد الباسط	أستاذ محاضر — ب–	جامعة تلمسان	مساعد مشرف
بومدين محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
بن عزة محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
جليل زين العابدين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهران 2	ممتحنا

السنة الجامعية 2023–2024

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع واعترافا بالجميل أتقدم بجزيل الشكر للمشرف الأستاذ الدكتور بن شعيب نصر الدين و المشرف المساعد الدكتور بن معمر عبد الباسط كما أتقدم بالشكر للدكتور خلاصي عبد الإله الذي لم يبخل علينا من علمه وأشكر كل أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقو على تقييم هذه الأطروحة وأشكر مديرة البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان وكل الموظفين فيها

بن عامر عبد الحق

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أهدي هذا العمل لروح والدي رحمه الله تعالى و أسأل الله رب العرش العظيم بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يكون هذا العمل صدقة جارية له وأن يرفعه به درجات في الجنة ، وأهدي هذا العمل إلى الوالدة حفظها الله وكل أفراد العائلة الكريمة

بن عامر عبد الحق

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على فرص التنمية المحلية في الجزائر من خلال التركيز على مصادر التمويل المحلي وقد أجريت الدراسة على ولاية تلمسان بعد تحليل الإحصائيات المتعلقة برخص البرامج القطاعية غير الممركزة وتأثيرها على بعض المؤشرات في قطاعات متنوعة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2021 ،بالإضافة تحليل نتائج الاستبيان الموجه لعينة متكونة من إطارات وموظفي من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين في المجلس الشعبي الولائي والبلدي ، توصلت الدراسة إلى أن البرامج القطاعية غير الممركزة كان لها أثر إحصائي معنوي مع التنمية المحلية بينما المصادر الأخرى التي كان لها أثر غير إحصائي وغير معنوي على التنمية المحلية وهي المخططات البلدية للتنمية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية والتمويل الذاتي .

الكلمات المفتاحية :التنمية المحلية ،الجماعات المحلية ، التمويل المحلي .

Abstract:

This study aims to Highlight local development opportunities in Algeria by focusing on local financing sources. The study was conducted in the Tlemcen state after analyzing statistics related to decentralized sectoral program and their impact various indicators in different sectors from 2005 to 2021. Additionally, an analysis of the survey results involving a sample, including officials and employees from the Directorate of Programming, Budget Monitoring, Local Administration Directorate, and local elected representatives in the Provincial and Municipal People's Councils, was carried out. The study found that decentralized sectoral programs had statistically significant impact on local development, while other sources that had a non-statistical and non-significant impact on local development such as municipal development plans and the Social Security and Solidarity Fund for Local Communities and self-financing.

Keywords: Local development, local communities, local financing.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص	
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول : أدبيات الدراسة : التنمية المحلية ، التمويل المحلي ، التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية	70-1
تمهيد	01
المبحث الأول :المدخل المفاهيمي للتنمية المحلية	2
المطلب الأول :التنمية	2
الفرع الأول :مفهوم التنمية	2
الفرع الثاني: عناصر التنمية	3
الفرع الثالث:محددات التنمية	4
الفرع الرابع:مجالات التنمية	5-4
الفرع الخامس:نظريات التنمية	9
الفرع السادس: مستويات التنمية	13
المطلب الثاني: التنمية المحلية	14
الفرع الأول: تاريخ ظهور التنمية المحلية	14
الفرع الثاني: مفهوم التنمية المحلية	15
الفرع الثاني: أهداف وخصائص التنمية المحلية	20
الفرع الرابع :مراحل ومتطلبات التنمية المحلية	22
الفرع الخامس: أبعاد التنمية المحلية	25
الفرع السادس: مبادئ ومقومات التنمية المحلية	26
المطلب الثالث :نظريات و نماذج التنمية المحلية	29
الفرع الأول :نظريات التنمية المحلية	29
الفرع الثاني :نماذج التنمية المحلية	34
الفرع الثالث :عوامل نجاح التنمية المحلية:	35
الفرع الرابع : تحديات التنمية المحلية	38
المبحث الثاني: التمويل والتخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية	39
المطلب الأول : التمويل المحلي	39
الفرع الأول :مفهوم التمويل المحلي	39

الفرع الثاني :مصادر و مبادئ التمويل المحلي	40
الفرع الثالث :صيغ تقاسم الايرادات الضريبية	42
الفرع الرابع النماذج والاتجاهات الحديثة في نظام التمويل المحلي	43
الفرع الخامس: دور الموارد المالية في التنمية المحلية	45
الفرع الخامس :تحديات التمويل المحلي على المستوى العالمي	45
المطلب الثاني : التخطيط الاستراتيجي المحلي للتنمية المحلية	46
الفرع الأول :استراتيجية التنمية المحلية	46
الفرع الثاني : تعريف التخطيط الاستراتيجي المحلي	47
الفرع الثالث : عوامل نجاح التخطيط الاستراتيجي المحلي	48
الفرع الرابع :مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية	48
الفرع الخامس تجارب دولية في التخطيط الاستراتيجي المحلي	51
الفرع السادس :مشاكل التخطيط الاستراتيجي المحلي	52
المبحث الثالث :اللامركزية والتنمية المحلية	52
المطلب الأول : مفهوم اللامركزية	53
الفرع الأول :تعريف اللامركزية	53
الفرع الثاني :أهداف اللامركزية	53
الفرع الثالث :مبررات الأخذ باللامركزية	54
الفرع الرابع :المبادئ العامة لتحقيق اللامركزية	55
المطلب الثاني: دور اللامركزية في التنمية المحلية	55
الفرع الأول : أشكال اللامركزية	55
الفرع الثاني: نماذج دولية في اللامركزية المالية	60
الفرع الثالث: الحجج في تحقيق اللامركزية للتنمية المحلية	62
المطلب الثالث :الادارة المحلية	63
الفرع الأول :مفهوم الادارة المحلية	63
الفرع الثاني: أركان الادارة المحلية	64
الفرع الثالث :أهداف الادارة المحلية	66
الفرع الرابع: دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية	68
خلاصة	70
الفصل الثاني :الدراسات السابقة	123-72
تمهيد	72
المبحث الأول :الدراسات التي لها أثر إيجابي على التنمية المحلية	73
المطلب الأول :الدراسات الوطنية	73

الفرع الأول : المقالات	73
الفرع الثاني : أطروحات الدكتوراه	78
المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية	80
الفرع الأول :المقالات	80
الفرع الثاني :ملخص الدراسات السابقة	88
المبحث الثاني :الدراسات التي لها أثر سلبي على التنمية المحلية	94
المطلب الأول :الدراسات الوطنية	94
الفرع الأول :المقالات	94
الفرع الثاني :أطروحات الدكتوراه	102
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	103
الفرع الأول : المقالات	104
الفرع الثاني : ملخص الدراسات السابقة	112
المبحث الثالث : مقارنة الدراسات السابقة والدراسة الحالية	119
المطلب الأول: أوجه التشابه	119
الفرع الأول :المنهجية المستخدمة	119
الفرع الثاني : أوجه التشابه بالنسبة للمتغيرات	120
المطلب الثاني :أوجه الاختلاف	121
الفرع الأول :المنهجية المستخدمة	121
الفرع الثاني : المتغيرات	121
المطلب الثالث : الاستفادة من الدراسات السابقة	122
الفرع الأول :الجانب النظري	122
الفرع الثاني الجانب التطبيقي	122
الفرع الثالث :الفجوة البحثية	123
خلاصة	124
الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية لمصادر التمويل المحلي وأثرها على التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية تلمسان–	125-230
تمهيد	126
المبحث الأول :إ دارة التنمية المحلية في الجزائر	127
المطلب الأول :نظام الجماعات المحلية في الجزائر	127
الفرع الاول :تعريف الجماعات المحلية	127
الفرع الثاني :خصائص الجماعات المحلية	130

الفرع الثالث :صلاحيات الجماعات المحلية في الجزائر	131
المطلب الثاني :مصادر تمويل الجماعات في الجزائر	133
الفرع الأول :المصادر المالية الداخلية (الذاتية)	133
الفرع الثاني :المصادر الخارجية لتمويل الجماعات المحلية في الجزائر	137
المطلب الثالث :المخططات والبرامج التنموية الداعمة للتنمية المحلية في الجزائر	142
الفرع الأول :مرحلة التخطيط المركزي	142
الفرع الثاني :مرحلة الاقتصاد الموجه	147
الفرع الثالث :نتائج البرامج التنموية في الجزائر	162
الفرع الرابع :برنامج الانعاش الاقتصادي 2020-2024	166
المبحث الثاني :دراسة دور البرامج القطاعية غير الممركزة في تحقيق التنمية المحلية لولاية تلمسان خلال الفترة 2005-2021	169
المطلب الأول :توزيع رخص البرامج على القطاعات التنموية في ولاية تلمسان	171
الفرع الأول :القطاع 3 الفلاحة و الري	172
الفرع الثاني : القطاع 05المنشآت الأساسية الاقتصادية والادارية	185
الفرع الثالث : القطاع 6-التربية والتكوين	189
الفرع الرابع :القطاع 7 المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية	197
المبحث الثالث: دراسة أثر مصادر التمويل المحلي على التنمية المحلية في ولاية تلمسان	207
المطلب الأول :الإطار المنهجي للدراسة	208
الفرع الأول مجتمع البحث وعينة الدراسة	208
الفرع الثاني :أدوات جمع المعلومات	208
الفرع الثالث :متغيرات الدراسة	209
الفرع الرابع : أدوات المعالجة الاحصائية للدراسة	209
الفرع الخامس :تحليل محور البيانات العامة	210
المطلب الثاني :تقييم نموذج القياس لمتغيرات الدراسة	218
الفرع الأول :الصدق التقاربي convergent validity	218
الفرع الثاني :الصدق التمايزيDiscriminant Validity	221
المطلب الثالث: تقييم النموذج الهيكلي	223
الفرع الأول : تقييم التداخل الخطي	223
الفرع الثاني :تقييم ملائمة معاملات المسارات path coefficients	224
الفرع الثالث :معامل التحديد R^2	224

الفرع الرابع: القدرة التنبؤية Q^2	225
الفرع الخامس :اختبار الفرضياتboostraping	227
الفرع السادس :التفسير	230
خلاصة	231
الخاتمة العامة	232
قائمة الملاحق والمصادر	237

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	مراحل تطور مفهوم التنمية	8
2	التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي	17
3	تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات	50
4	مستوى اللامركزية في بعض الدول عند قياسها بالمؤشرات المالية	62
5	ملخص الدراسات السابقة ذات الأثر الإيجابي	88
6	ملخص الدراسات السابقة ذات الأثر السلبي	112
7	المداخيل الجبائية للجماعات المحلية	134
8	توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات خلال المخطط الثلاثي	143
9	حجم الاستثمارات المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973	145
10	توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات خلال الفترة 1974-1977	146
11	معدل نمو القيمة المضافة لكل قطاع (1969-1985)	147
12	نمو الناتج المحلي الاجمالي لبعض القطاعات (%) للفترة 1985 -1990	147
13	التوزيع المالي للقطاعات خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	149
14	توزيع الأغلفة المالية على قطاع النمية المحلية والبشرية 2001-2004	149
15	توزيع عدد المشاريع في القطاعات (2001-2004)	151
16	مضمون برنامج دعم المخطط (2005-2009):	152
17	مشاريع البرنامج الخماسي 2010-2014	153
18	توزيع المخصصات المالية على القطاعات خلال الفترة 2010-2014	154
19	معدلات النمو القطاعية 2010-2014	155
20	المبالغ الاجمالية المخصصة للبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب إلى غاية 2019	157
21	المدن الجديدة	158
22	نوع وعدد البلديات في الجزائر	161

23	تطور المؤشرات البيئية في الجزائر	164
24	دليل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر	165
25	توزيع رخص البرامج لقطاع الري الكبير والري الصغير والمتوسط الفترة (2005-2021)	173
26	رخص البرامج لقطاع الغابات الفترة (2005-2021)	177
27	توزيع رخص البرامج لقطاع البيئة الفترة (2005-2021)	181
28	مراكز الردم التقني في ولاية تلمسان 2021	183
29	المفرغات العمومية المراقبة 2021	183
30	رخص البرامج لقطاع المنشآت الأساسية للطرق الفترة (2005-2021)	185
31	الحالة العامة لشبكات الطرق المعبدة(الوطنية والولائية والبلدية)	187
32	توزيع رخص البرامج لقطاع التربية الفترة (2005-2021)	190
33	مؤشرات التمدرس في الأطوار الثلاثة	194
34	رخص البرامج لقطاع التكوين واليد العاملة الفترة (2005-2021)	195
35	رخص البرامج لقطاع المنشآت الأساسية الصحية الفترة (2005-2021)	198
36	نوع المرافق الصحية في ولاية تلمسان سنة 2021	199
37	رخص البرامج لقطاع الشباب والرياضة الفترة (2005-2021)	203
38	رخص البرامج لقطاع الثقافة الفترة (2005-2021)	206
39	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر والجنس والمستوى التعليمي وطبيعة الفرد المستجوب	211
40	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير المستقل البرامج القطاعية غير الممركزة	212
41	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير المستقل المخطط البلدي للتنمية	213
42	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير المستقل صندوق الضمان والتضامن	214
43	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير المستقل التمويل الذاتي	215
44	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير التابع التنمية المحلية	216
45	مؤشرات الصدق التقاربي	219
46	مؤشرات صلاحية التمايز	221
47	نتائج الصدق التمايزي وفقا لمعيار (HTMT)	222
48	التداخل الخطي	223
49	معاملات المسارات	224
50	معامل التحديد	225
51	القدرة التنبأية	225
52	نتائج تقييم معاملات المسار	226

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	ركائز التنمية المستدامة	7
02	مستويات التنمية	14
03	الإطار العام للتنمية المحلية	17
04	مكونات التنمية المحلية	18
05	متطلبات نجاح التنمية المحلية	24
06	دائرة التنمية المحلية	25
07	مبادئ التنمية المحلية	28
08	مقومات التنمية المحلية	29
09	مكونات رؤوس الأموال	38
10	مصادر تمويل التنمية المحلية بصفة عامة	41
11	استراتيجية التنمية المحلية	48
12	أنواع اللامركزية	60
13	تمويل الإدارة المحلية	66
14	دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية	70
15	مناصب الشغل حسب القطاعات خلال المخطط الثلاثي	144
16	نسبة استفادت القطاعات من برنامج التنمية المحلية للفترة 2001-2004	150
17	نسبة مخصصات البرنامج الخماسي 2010-2014	155
18	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	163
19	نمو الناتج المحلي الاجمالي	163
20	الانجازات المادية في الهياكل التعليمة في الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي	164
21	معدلات البطالة في الجزائر الفترة 2000-2019	165
22	مشاريع مناطق الظل(2020-2024)	169
23	النمو الديمغرافي لولاية تلمسان	170
24	عدد السكان العاملين في بعض القطاعات لولاية تلمسان سنة 2021	170
25	عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية تلمسان سنة 2021	171
26	مجموع رخص البرامج لكل قطاعات الولاية (psd) لولاية تلمسان الفترة 2005-2021	171
27	نسبة رخص البرامج المسخرة للقطاعين الفرعيين الري الكبير والري الصغير والمتوسط بالنسبة لمجموع رخص برامج قطاعات الولاية	174
28	تطور عدد الخزانات والأبراج المائية	175
29	نسبة التوصيل بالماء في ولاية تلمسان	175
30	نسبة التوصيل بشبكة الصرف الصحي لولاية تلمسان	176
31	نسبة رخص البرامج المسخرة للقطاع الفرعي الغابات في مجموع رخص برامج قطاعات الولاية	177

32	المساحة الغابية لولاية تلمسان	178
33	عدد هكتارات التشجير التي استفادت منها ولاية تلمسان	179
34	إنتاج الحلفاء في ولاية تلمسان	180
35	إنتاج الخشب لولاية تلمسان	180
36	نسبة مساهمة رخص البرامج المخصصة للقطاع الفرعي البيئة بالنسبة لمجموع رخص البرامج لكافة قطاعات الولاية	182
37	كمية النفايات اليومية في ولاية تلمسان	184
38	نسبة مساهمة رخص برامج قطاع المنشآت الأساسية للطرق في مجموع رخص البرامج لولاية تلمسان	186
39	نسبة الطرق الوطنية والولائية والبلدية لولاية تلمسان خلال 2021/12/31	187
40	مؤشر كثافة الطرق المعبدة في ولاية تلمسان	188
41	مؤشر كثافة الطرق بالنسبة لعدد السكان في ولاية تلمسان	189
42	نسبة رخص البرامج المسخرة لقطاع التربية من مجموع رخص البرامج في ولاية تلمسان	190
43	تطور عدد المدارس الابتدائية في ولاية تلمسان	192
44	تطور عدد المتوسطات ومؤسسات التعليم الثانوي الفترة 2005-2021	192
45	تطور عدد التلاميذ للفترة 2005-2021	193
46	عدد التلاميذ في الطور المتوسط والثانوي الفترة 2005-2021	193
47	نسبة رخص البرامج المخصصة لقطاع التكوين واليد العاملة من مجموع رخص البرامج لولاية تلمسان	196
48	تطور عدد مراكز التكوين المهني و المعاهد في ولاية تلمسان	197
49	نسبة مساهمة رخص برامج قطاع الصحة في مجموع رخص البرامج في ولاية تلمسان	198
50	تطور القدرة الاستيعابية للمستشفيات في ولاية تلمسان الفترة 2005-2021	200
51	تطور عدد العيادات في ولاية تلمسان للفترة 2021/2005	201
52	تطور عدد قاعات العلاج في ولاية تلمسان الفترة 2005-2021	201
53	عدد الاطارات الطبية التابعة للقطاع العمومي	202
54	عدد السكان لكل طبيب	202
55	نسبة مساهمة رخص برامج قطاع الشباب في مجموع رخص البرامج في ولاية تلمسان	204
56	تطور المرافق الخاصة بقطاع الشباب والرياضة	205
57	نسبة رخص البرامج لقطاع الثقافة من مجموع رخص البرامج	206
58	توزيع المنشآت الثقافية في ولاية تلمسان	207
59	متغيرات الدراسة	209
60	النموذج الأولي للدراسة	217
61	الأدوات المستعملة في تقييم النموذج	218
62	نتائج معاملات التشبعات	220
63	الشكل النهائي للدراسة	228

مقدمة عامة

مقدمة :

التنمية المحلية من المواضيع التي أخذت مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي والخطابات الاقتصادية والسياسية هذا المفهوم الذي يحمل العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الثقافية و البيئية وتعتبر من الركائز الأساسية من أجل بناء النماذج التنموية المتكاملة وتعتمد على الجهود الذاتية لتحسين أوضاع المواطنين ، لقيت إقبالا واسعا وتم الاعتماد عليها كآلية لمعالجة جميع مظاهر التخلف التي عانت منها المجتمعات في أنحاء العالم والقضاء على الفوارق بين الأقاليم على مستوى الدولة وتمثل القاعدة التي تتحقق بها التنمية الوطنية الشاملة ، وهي عملية تجمع العديد من المقومات المالية والمادية والبشرية التي تؤدي إلى الارتقاء وتعزيز الأوضاع والقدرات الاقتصادية للوحدات المحلية وذلك من خلال التعاون والتنسيق بين كل الأطراف الفاعلة الذين يشاركون في البناء التنموي و يعملون تحت إطار واحد وهو الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم والمتمثلين في الدولة و الهيئات المحلية التابعة لها والأحزاب والجمعيات و القطاع الخاص.

الجزائر من الدول الحديثة عهد بالاستقلال بدأت في البحث عن الفرص و السبل الرشيدة للخروج من دائرة التخلف الذي ورثته من الاستعمار الفرنسي والتطلع إلى مستقبل أفضل باشرت بعد الاستقلال كأول تجربة لها بالعديد من البرامج التنموية عبر المخططات التي انتهجتها خلال مرحلة التخطيط المركزي وتجربة أخرى في مرحلة الإصلاحات والدخول لاقتصاد السوق بدأت الجزائر في تنفيذ خطة تنموية في إطار المقاربة الكينزية المبنية على الانفاق الحكومي من أجل تصحيح الانزلاقات و تقويم البنية التحتية التي نقول عنها كانت منعدمة منعدمة وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر أجزاء التراب الوطني متمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001 إلى غاية البرنامج الأخير الذي يهتم بتنمية المناطق المعزولة والتي تنعدم فيها شروط العيش تحت اسم برنامج مناطق الظل 2020-2024 .

وبما أن التنمية المحلية كانت محل الخطابات السياسية نتيجة الفوارق التنموية بين الأقاليم في الجزائر تبنت الجزائر سياسة اللامركزية وذلك باتخاذ جهاز إداري وسيط بين المجتمع المحلي والحكومة المركزية من أجل تفعيل التنمية المحلية بالاعتماد على الجماعات المحلية ومنحها الصلاحيات الواسعة في تسيير إقليمها وتنميته واعتبارها كشريك رئيسي في تجسيد التنمية المحلية وهي أحد الاستراتيجيات الذي تعتمد عليها الدولة في النهوض بالاقتصاد الوطني وإحداث التغيير وتمكين المواطنين من العيش الكريم وخلق ثروة محلية معتبرة .

إن تحقيق التنمية المحلية يرتبط ارتباطا كبيرا بتوفر الموارد المالية الكافية كأهم العناصر الضرورية في تجسيد المشاريع والبرامج التنموية وتقديم الخدمات العمومية وقد حدد القانون المصادر المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية والتي تعزز

من قدراتها المالية و تعتبر كفرصة حقيقية في تعزيز التنمية على المستوى المحلي و المتمثلة في ما تقوم بتعبئته من ضرائب ورسوم متنوعة والإيرادات الناتجة عن استغلالها لمرافقها وممتلكاتها المسجلة في ميزانيتها السنوية واستخدامها في تمويل البرامج بالإضافة إلى الموارد المالية الخارجية حيث نجد عند إعداد الميزانية العامة للدولة تخصيص الاعتمادات المالية الموجهة لتدعيم الجماعات المحلية التي تدخل في إطار نفقات التجهيز غير الممركزة والمتمثلة في البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية والذي يكمن مصدرها من المداخيل النفطية وتمثل كذلك فرصة في تطوير مختلف القطاعات على المستوى المحلي بالإضافة إلى صندوق الضمان والتضامن الذي يعتبر كممول للتنمية المحلية .

إشكالية الدراسة: من خلال المصادر المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تحقيق التنمية على مستوى إقليمها يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة مصادر تمويل الجماعات المحلية كفرص في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تلمسان ؟

ومن أجل معالجة وتحليل الإشكالية الرئيسية تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي التنمية المحلية وماهي أهم النظريات التي اهتمت بالتنمية المحلية ؟

-ماهي المصادر المعتمدة في تمويل التنمية المحلية في الجزائر ؟

-ما هو أثر البرامج القطاعية غير المركزية والمخططات البلدية للتنمية على مؤشرات التمية المحلية في ولاية تلمسان ؟

-ماهو أثر صندوق الضمان والتضامن و التمويل الذاتي على التنمية المحلية في ولاية تلمسان ؟

فرضيات الدراسة :

لمعالجة إشكالية البحث تمت صياغة الفرضيات التالية :

- البرامج القطاعية غير الممركزة لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تلمسان.
- المخططات البلدية للتنمية لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تلمسان.
- صندوق الضمان والتضامن له أثر ذو دلالة إحصائية على التنمية المحلية في ولاية تلمسان.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الذاتي على التنمية المحلية في ولاية تلمسان.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن التنمية المحلية من الأمور التي تلقى اهتماما واسعا من الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمجتمع المحلي والباحثين الأكاديميين من أجل التطلع أكثر على واقع التنمية المحلية و أهم الموارد المالية التي تعتبر كمحرك لعجلة التنمية على المستوى المحلي والوقوف على القطاعات التي تسعى الدولة لتطويرها .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ -التطلع على النظريات والتجارب في تمويل التنمية المحلية في بعض الدول.
- ✓ تسليط الضوء على التجربة التنموية في الجزائر منذ الاستقلال ومدى اهتمام الدولة بالتنمية المحلية والتطلع على النتائج المحققة.
- ✓ التعرف على دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية .
- ✓ التعرف على المصادر القانونية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر.
- ✓ التعرف ميدانيا على صيغ التمويل المحلي الذي يلعب دورا هاما في الرفع من مردودية التنمية المحلية في ولاية تلمسان .
- ✓ معرفة الدور الذي تلعبه رخص البرامج في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة في التأثير على بعض مؤشرات التنمية المحلية في ولاية تلمسان.

منهجية الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية المعروضة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل وصف المفاهيم المتعلق بموضوع الدراسة والاستعانة بالمصادر العربية والأجنبية من كتب ومجلات وأطروحات دكتوراه وتقارير هذا بالنسبة للإطار النظري ، أما الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات المتعلقة بأحد المتغيرات في الدراسة ويتمثل في البرامج القطاعية غير الممركزة وتدوينها في جداول وأشكال ، والمنهج الكمي بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات وإجراء الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SMART PLS4 والاعتماد على منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية القائمة على المربعات الصغرى (SEM-PLS) .

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية والمكانية : أجريت الدراسة على ولاية تلمسان والتي تتشكل من 53 بلدية من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة وشملت الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2021 هذه الفترة التي تجسدت فيها السياسة الحكومية ومقصدها تطوير جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية وذلك من خلال البرامج التنموية ، و من أجل معرفة واقع مصادر التمويل المحلي التي شرعها القانون وتأثيرها على التنمية المحلية في ولاية تلمسان تم الاعتماد على الاستبيان لتقييم آراء العينة المتمثلة في المجلس الشعبي الولائي والبلدي الذين يمثلون المجتمع المحلي والإطارات وموظفي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الإدارة المحلية لولاية تلمسان .

صعوبات الدراسة:

تمحورت صعوبات الدراسة فيما يلي :

- ✓ عدم الحصول على البيانات الكلية الخاصة بتمويل الجماعات المحلية مثل المخططات البلدية للتنمية وصندوق الضمان والتضامن.
- ✓ عدم توفر بعض البيانات المتعلقة بمؤشرات التنمية المحلية.
- ✓ عدم التمكن من معرفة نسبة التمويل الحقيقي للمشاريع العمومية التي تخضع للتسيير المشترك بين البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة .

الفصل الأول: أدبيات الدراسة : التنمية المحلية ، التمويل المحلي ، التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية

تمهيد :

تعتبر التنمية من الأهداف التي تسعى إليها كل المجتمعات بغية الخروج من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وقد مرت بمراحل عديدة تاريخيا عبر المدارس الاقتصادية وفي الستينات من القرن العشرون ظهرت التنمية المحلية كقاعدة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة و كعملية يتشارك فيها مختلف الفاعلين المحليين من أجل تحسين العيش في المجتمعات المحلية وخاصة مع عدم نجاعة التسيير المركزي ومحاولة تبني التسيير المحلي، وقد شهدت التنمية المحلية اهتماما واسعا من قبل المفكرين في علم الاقتصاد والاجتماع والسياسة وظهرت العديد من النظريات المفسرة لتحقيق التنمية المحلية وأنماط التمويل المحلي وأهم المقومات التي تساعد على تجسيدها .

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تم تخصيصه لمفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة وتطورها وأهم النظريات التي عالجتها أما المبحث الثاني فعالج التمويل المحلي من نماذج و آليات التمويل واستراتيجية التنمية المحلية والمبحث الثالث يتضمن اللامركزية بمختلف أنواعها ودورها في تحقيق التنمية المحلية .

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية

المطلب الأول: التنمية

الفرع الأول :مفهوم التنمية

كلمة التنمية في اللغة تشير إلى الزيادة في كم الشيء مثل قول نما الزرع أو المال يعني زاد عن الحالة التي كان عليها ، وفي الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية تعرف التنمية على أنها الزيادة المتضاعفة في مجالات الخيارات والفرص الممكنة والموجودة أمام الإنسان في التخطيط لحياته. [1]

التنمية هي مختلف الإجراءات والسياسات المتخذة من طرف الدولة والبحث عن الموارد واستخدامها وتنميتها وتوجيهها لتقدم المجتمعات اقتصاديات واجتماعيا وثقافيا وخلق الطاقة الإنتاجية.[2]

ويرى عالم الاجتماع عاطف غيث أن التنمية هي الاعتماد على الأساليب الاقتصادية والاجتماعية وتنشيطها بمنهج علمي من أجل الانتقال من حالة السكون إلى حالة النشاط.[3]

مصطلح التنمية يعني تحقق الشروط الأساسية من أجل أن تتحقق شخصية الإنسان ، وعليه لابد من توفر العناصر المرتبطة وهي الانخفاض في مستوى الفقر والبطالة وعدم المساواة وكذلك يشمل التحسين النوعي والكمي في استخدام الموارد المتاحة وإحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من الوضعية الحالية إلى المرغوب فيها.[4]

[5] في تقرير لجنة الأمم المتحدة للعلوم تشمل عدة معاني وغايات تندرج في تحقيق الرفاهية التامة للمواطن تتعلق بالجانب [6]الثقافي والروحي والمادي، ويذكر التقرير كذلك أن التنمية يمكن أن تفوق هدف التوظيف في الريف والمدينة بسبب

---

[1] عبد الكريم بكار مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية طبعة دار القلم الأولى سنة 1999ص 02

[2] بلقليل نورالدين أثر اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية تخصص العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير السنة الجامعية 2018/ 2019

[3] سعيدة بلهادي ، خيرة بن عبد العزيز ،العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 07العدد 01 سنة 2020ص 639

[4] Reem Abuiyada Traditional Development Theories have failed to Address the Needs of the majority of People at Grassroots Levels with Reference to GAD international Journal of business and social science vol09 N9 SEPTEMBER 2018 PAGE 115.

[5]

[6]

النمو الديمغرافي وتأثيرها على تمويل العمل فليس من الضروري أن يكون توفير فرص العمل ذو تأثير اقتصادي بل يجب أن يكون مرضيا للمواطن .[1]

و حسب تعريف الاقتصادي الهندي **أمارتيا سن** "**التنمية هي عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر**" وعليه توسع مفهوم التنمية لأنه شمل كل المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية عكس ما كان عليه سابقا النظرة المادية للتنمية.[2]

التنمية هي علية تصاعدية للنظام الاجتماعي كله يعني لا تقتصر فقط على الانتاج وأنماطه وطريقة توزيعه بل تشمل مختلف مستويات المعيشة والمؤسسات والسلوكيات .[3]

التنمية هي حقيقة مادية وحالة ذهنية في المجتمع حيث يقوم بالمزج بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات من أجل تأمين حياة أفضل ، مهما كانت هذه المكونات التي تحدد الحياة الأفضل فإن التنمية في جميع المجتمعات يجب أن يكون لها الأهداف التالية :[4]

-الرفع من توفير وتوسيع السلع الأساسية للحفاظ على الحياة من غذاء و مأوى وصحة و الحماية .

-رفع مستوى المعيشة بالإضافة إلى رفع المداخيل وتوفير المزيد من الوظائف ، والتعليم الأفضل ، والاهتمام الكبير بالقيم الثقافية والانسانية ، ولا تؤدي هذه فقط إلى الرفاهية المادية بل تولد المزيد من الوطنية لدى الأفراد واحترام الذات .

-توسيع نطاق الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والدول من خلال تحريرهم من العبودية والتبعية والجهل والبؤس الانساني .

الفرع الثاني: عناصر التنمية[5]

[1] خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2011/2010 ص7.

[2] فيصل بوطيبة ، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 2018 ص204

[3] - Chakda Yorn la gestion des projets de développement local dans une dynamique de coopération international Thèse présentée à la Faculté d'administration en vue de l'obtention du grade de Docteur en administration université de Sherbrooke année 2005 p 68.

[4] - Michael P, Todaro , Stephen Smith , economic development , Addison wesly Pearson eleventh edition 2012 p 26

[5]- طارق قدوري ، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة السنة 2016/2015 ص 45.

– الشمولية :يعني أن التنمية لا تقتصر على مجال واحد بل تهدف لإحداث تغييرات في العديد من المجالات (الاقتصادية الاجتماعية السياسية الثقافية..)، والعمل على تظافر الجهود والتشارك بغية اغتنام الفرص لخدمة أفراد المجتمع.

– الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي ،مع تحسين وتحقيق عدالة توزيع المداخيل لصالح الطبقة الفقيرة مما ينتج عنه التحسن في السلع والخدمات الموجهة للأفراد .

– الاستمرارية ، التنمية عملية مستمرة ودائمة وغير منقطعة فإشباع حاجات الأجيال الحاضرة من السلع والخدمات يتطلب الحذر دون هدر وتبذير للموارد والثروات التي تعتبر حقوق الأجيال القادمة .

الفرع الثالث :محددات التنمية :

تتطلب التنمية مجموعة من الأدوات الضرورية هذه العوامل تتجانس فيما بينها وتعمل في إطار واحد من أجل تحقق عملية التنمية وهي:

–الموارد الطبيعية :وهي العناصر الأساسية التي تقدمها الطبيعة مجانا دون بذل جهد في إنتاجها يستعملها الانسان في نشاطاته اليومية مثل الشمس والماء والمعادن وغيرها .

–الموارد البشرية :وتشمل حجم ونوعية الكفاءات البشرية كنوع القدرات والمهارات التي يمتلكها الانسان عن طريق الدورات التكوينية والتعليم أو الصفات المكتسبة التي يولد بها الفرد مثل المواهب الفنية والابتكارية كل هذه الأمور تساهم في رسم وتنفيذ عملية التنمية .[1]

–الرأسمال الاقتصادي : يتكون الرأسمال التراكمي عن طريق الاستثمارات التي تتطلب وفرة المدخرات الحقيقية .

–التقدم التكنولوجي : تساعد التكنولوجيا على تحقيق التنمية لأنها تمثل المعرفة العلمية التي من شأنها أن تزيد من قدرات المجتمع على تحسين الأساليب الانتاجية مثل براءات الاختراع الجديدة و وسائل الاتصال وغيرها من المعارف التكنولوجية المادية.[2]

الفرع الرابع :مجالات التنمية

[1]– بن زايدة صارة ، زريزر محمد رمزي ،تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية تجربة اليابان ، مجلة الادارة العدد 54 سنة 2016 ص 84

[2]– مزلف سعاد ، اليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية فيي الجزائر – دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة 2017/2000 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة دراسات اقتصادية ومالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة السنة 2020 ص 76.

–التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية هي العملية التي تعبر عن التحول الهيكلي للاقتصاد من خلال إدخال المزيد من التقنيات الالية والحديثة لزيادة إنتاجية العمل وزيادة التوظيف والرفع من المداخيل ومستوى العيش للسكان ، كما يجب أن تكون التنمية الاقتصادية مصحوبة بتحسينات في البنية التحتية فضلا عن العوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية وتسهيل تحول الاقتصاد وتعتبر ذات اهمية كبيرة للحد من الفقر في البلدان وتحسين السلع والخدمات .[1]

–التنمية الاجتماعية: هي مجموعة من السياسات الموجهة والهادفة من أجل إحداث تغيير اجتماعي يرتكز على تحقيق العدالة والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتكثيف البرامج الاجتماعية لبناء مجتمع متكامل يحظى بمستوى عيش ونظام تعليمي وصحي عالي الجودة يأمن له حياة الحاضر والمستقبل .[2]

–التنمية السياسية: التنمية السياسية هي الآليات التي تعمل في إطار ترسيخ روح المواطنة والتشجيع على زيادة مشاركة المواطنين في المجال السياسي للبلاد وتحسيسهم بروح المسؤولية و غرس القيم النبيلة في المجتمع ، و المساهمة في تنفيذ كل القوانين والسياسات الحكومية عبر كامل التراب الوطني ومنحها الشرعية الكاملة .[3]

–التنمية الادارية : هي المجال الذي تعمل فيه الدولة على محاربة كل العراقيل الادارية مثل البيروقراطية والفساد الإداري والمالي الذي يسبب العقم في التقدم على مستوى كل القطاعات الصناعية والزراعية و التعليم وغيرها ، وتكمن هذه العملية في تطوير وتنفيذ القوانين والتنظيمات الصارمة و تحسين الأداء السياسي لمؤسسات الدولة من أجل ردع كل السلوكيات والأعمال غير الشرعية لحل المشاكل الادارية .[4]

–التنمية البشرية : تم تنفيذ مفهوم التنمية البشرية من خلال تقرير التنمية البشرية عام 1990ويمكن العثور على أصوله في أعمال بعض المفكرين مثل أرسطو وإيمانويل كانت وأدم سميث وكارل ماكس ،[5] هي عملية ترتكز على مبدأ توسيع خيارات الأفراد يمكن أن تكون هذه الخيارات غير محدودة ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت ، وعلى جميع مستويات التنمية فإن التفضيلات الأساسية هي أن يعيش الانسان في صحة جيدة خالية من الأمراض والأوبئة التي تهدد حياته و

[1] - Prabha Panth, Economic Development: Definition, Scope, and Measurement, Department of Economics, Osmania University, Hyderabad, India https://www.researchgate.net/publication/346379002 p 02

[2]– عيسات العمري ، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي ، مجلة تنمية الموارد البشرية –المجلد 07/ العدد الثاني –ديسمبر 2016 ص 167.

[3]– عبد الله الزغيلات ، التنمية السياسية في الأردن وافاق دور الشباب –دراسة استطلاعية – ، دار النشر المركز الديمقراطي العربي (ألمانيا – برلين) ، الطبعة الأولى سنة 2021 ص 26.

[4]– بن نملة صليحة ، مخططات التنمية المحلية في ضل الاصلاح المالي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام فرع الادارة والمالية ،كلية الحقوق جامعة الجزائر-1- سنة 2013/2012 ص 32.

[5] - Christina Lengfelder , Policies for human development, 2016 UNDP Human Development Report BACKGROUND PAPER p 03

الاكتساب الجيد للمعرفة والوصول إلى الموارد اللازمة لاكتساب مستوى عيش لائق ،ولا يمكن للتنمية البشرية أن تنتهي لهذا الحد بل هناك خيارات إضافية وهي التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الابداع والانتاجية و التمتع باحترام الذات وحقوق الانسان ، وللتنمية البشرية جانبان هما:

الجانب الأول :تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات .

الجانب الثاني :استخدام القدرات المكتسبة لأغراض إنتاجية أو اقتصادية وثقافية وسياسية. [1]

–التنمية المستدامة :

أدت التنمية البشرية الشاملة غلى مدى العقود الماضية إلى تغيرات مناخية غير مواتية بشكل متزايد وكوارث طبيعية وخطر على كوكب الأرض والأجيال القادمة مما أدى إلى حدوث تغييرات في السلوك تهدف إلى إدارة الموارد الطبيعية أكثر فعالية وكفاءة والتي تقلل الضغط على المحيط البيئي وعليه ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي تطور في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ويعتمد في مفهوم التنمية المستدامة على مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يتماشى مع القيود البيئية ومفهوم الاحتياجات (إعادة توزيع الموارد لضمان جودة حياة الجميع) ومفهوم الأجيال القادمة (إمكانية استخدام الموارد لضمان جودة الحياة اللازمة للأجيال القادمة).[2]

التنمية المستدامة هي العملية التي يقع على عاتقها المسؤولية اتجاه الأجيال القادمة يعني ذلك أن التطور الذي يحدث يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الموارد من أجل تلبية الحاجيات الحالية والمستقبلية والهدف منها هو تحقيق التوازن الأكثر انسجاما بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[3]،

في سنة 2005 أقرت القمة العالمية للأمم المتحدة بوجود ثلاث ركائز أساسية التي يشكل تعايشها المتناغم أساس الاستدامة

[1] - purusotton Nayak human developement :conceptual and measurement issues

[2] -Tomislav Klarin , The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues , Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 1, pp. 67-94, 2018 p 68

[3] -Noureddine Essabri Représentations, agir et justifications du développement durable chez les dirigeants de PME « Le cas des dirigeants de riads maisons d'hôtes à Marrakech thèse Pour obtenir le grade de docteur du conservatoire national des arts et mètiers discipline science de gestion spécialité: Prospective, innovation, stratégie, organisation École Doctorale Abbé Grégoire Laboratoire interdisciplinaire de recherche en science de l'action année 2017 p 31.

الشكل(1):ركائز التنمية المستدامة

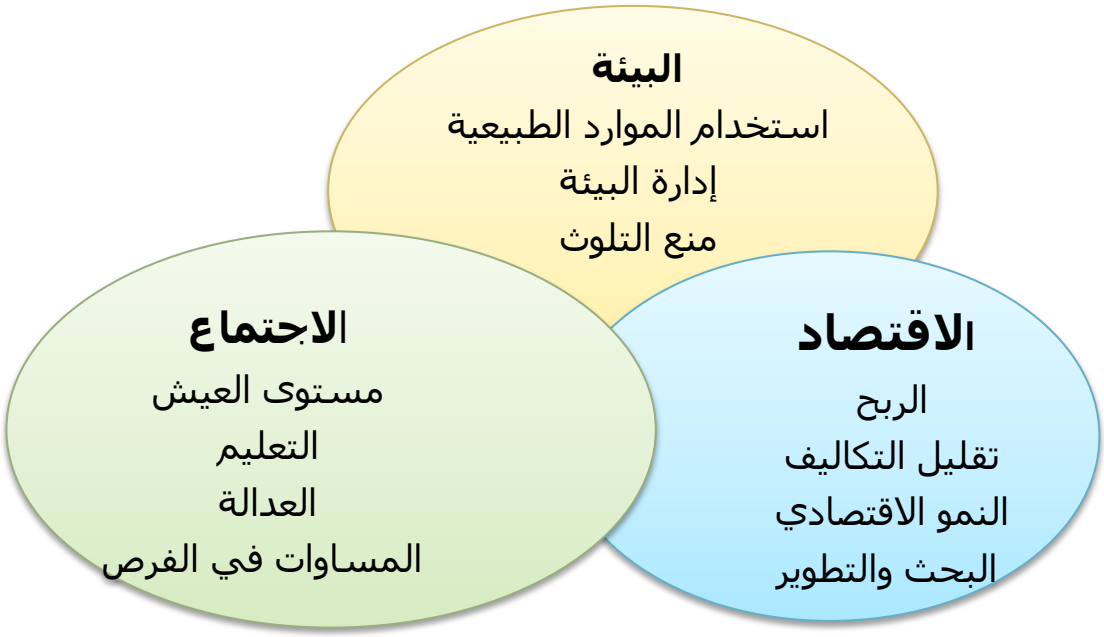

Source : **Introduction to Sustainable Development , A brief handbook for students by students , Copyright © 2015 International Hellenic University p 32**

وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وقعت عليها 193 دولة حدد الأمم المتحدة 17 هدفا رئيسيا للتنمية المستدامة وهي :[1]

-الهدف الأول القضاء على الفقر بجميع أشكاله .

-الهدف الثاني القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة .

-الهدف الثالث ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في كل الأطوار العمرية.

-الهدف الرابع ضمان التعليم الجيد والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة .

-الهدف الخامس :تحقيق المساوات بين الجنسين.

[1] - Joanna Marszalek-Kawa, Piotr Siemiatkowski , the implementation of the sustainable decelopment goals at the local level . the case of the districts of kuyavian- pomernian province , Baltic journal of economic studies

-الهدف السادس ضمان توفر المياه والصرف الصحي للجميع وتسييرها بشكل مستدام .

-الهدف السابع: ضمان حصول الجميع على الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة .

-الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق .

الهدف التاسع :بناء بنية تحتية وتعزيز الصناعة المستدامة والابتكار.

الهدف العاشر :الحد من عدم المساوات داخل البلدان وفيما بينها .

الهدف الحادي عشر :الأمن والتنمية المستدامة في المدن والمستوطنات البشرية .

الهدف الثاني عشر :ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف الثالث عشر :اتخاذ الاجراءات اللازمة للتصدي لتغيرات المناخ .

الهدف الرابع عشر :حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام .

الهدف الخامس عشر :إدارة الغابات بشكل مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيوولوجي.

الهدف السادس عشر: إتاحة الوصول للعدالة للجميع و بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.

الهدف السابع عشر :تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

الجدول(1) : مراحل تطور مفهوم التنمية

الفترة		المؤشرات		
الأربعينيات	تطور مفهوم التنمية ليشمل العوامل الديمغرافية	خصائص السكان		
الأربعينيات والخمسينيات	المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن الناتج الاجمالي والمحلي	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والمحلي		
الستينيات والسبعينيات	المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن الاقتصاد ككل	تكافئ توزيع الدخل	تقليل الفوارق الاقليمية	القضاء على الفقر
		تنوع مصادر الدخل	التكافئ الاقتصادي	تقليل نسبة البطالة

الثمانينيات والتسعينيات	التنمية البشرية المؤشرات الاجتماعية والعمرانية	الخصائص الديمغرافية	النمو الاقتصادي	المستوى الثقافي
		مستوى الخدمات الصحية	المشاركة السياسية	الدور العسكري
	التنمية المستدامة	استدامة الموارد	تكافئ الفرص	اتاحة الفرص لجميع الفئات

المصدر :ليلى العجال ،واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة كلية الحقوق جامعة قسنطينة السنة 2010/2009ص 24

الفرع الخامس: نظريات التنمية

–نظرية الدفعة القوية :[1]

تقوم هذه النظرية على مبدأ أن حجم السوق هو العامل الذي يؤثر على تنمية الدول المتخلفة وذلك بسبب ضيق حجمه وعدم اتساعه وحسب صاحب هذه النظرية الاقتصادي< رودان > فإن تقلص حجم السوق هو من المسببات التي تكبح عملية التنمية وعليه يجب القضاء على كل هذه العراقيل و محاربة الفقر والتخلف الذي تشهده معظم الدول والمباشرة بتنمية السوق وتوسيعه والانتقال من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي ويستند ذلك على إعطاء طاقة جديدة لدفع الاقتصاد من خلال الرفع من حجم الاستثمارات في مجال الصناعات وكما يسميها صاحب النظرية بالدفعة القوية ومن أجل حصول ذلك يحث على الاعتبارات التالية :

–تدفق رؤوس الأموال من الخارج وبكميات كبيرة نظرا لعدم قدرة الاقتصاد الوطني على التمويل .

– التركيز على النشاطات الصناعية الخفيفة والقابلة للاستهلاك التي توفر فرص عمل مناسبة.

– تجنب الاستثمارات ذات التكاليف الضخمة .

[1]– رحوي حسنية ، أليات الحوكمة المحلية الرشيدة وواقعها في ظل الاصلاحات المؤسسية المحلية بالجزائر وأثرها على التنمية المحلية من وجهة نظر لجان الأحياء –دراسة حالة بلدية شتوان– ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان السنة 2018/2017 ص 30

-نظرية النمو المتوازن:

صاحب هذه النظرية هو **<نيركسه>** وهي تسير على منهج نظرية الدفعة القوية ومن مبادئها أن كل المجالات الاقتصادية يجب أن تخضع لعملية التنمية هذه السياسة التي تركز على تحقيق التوازن بين كل القطاعات بما يتوافق مع الطلب الكلي للمجتمع واحتياجاته، وتؤكد هذه النظرية على أن التنمية يجب أن تكون تكاملية بحيث كل قطاع يعتبر سوقا لناتج قطاع اخر من أجل حقن الاقتصاد الوطني و منحه دفعة قوية من شأنها التخلص من مشاكل التنمية والتقليل من الفقر ، كما يؤكد أصحاب النظرية على دور العلاقة بين القطاع الصناعي والزراعي بحيث أن التنمية في الصناعة هي وسيلة من أجل إحداث التنمية في المجال الزراعي وكذلك التأكيد على تحقق التوازن بين التجارة الخارجية والداخلية وأهمية تدخل الدولة لمعالجة اختلالات السوق و الاستفادة من الوفورات الخارجية بغية محاربة مظاهر التخلف في بداية عملية التنمية،[1] وتعتمد نظرية النمو المتوازن على الاستراتيجية التي يجب عل الاقتصاد أن يتبناها وهي :[2]

التوازن بين الفلاحة والزراعة :على سبيل المثال بالنسبة للصناعات القائمة على الزراعة تتطلب الصناعات الزيادة في الانتاجية في قطاع الزراعة بالمثل ولزيادة الانتاج الزراعي تتطلب الأدوات التي توفرها الصناعة.

التوازن بين التجارة الداخلية والخارجية :التجارة المحلية والأجنبية مترابطة فتوسع التجارة المحلية يؤدي إلى وجود فائض قابل للتسويق وبدوره يقود إلى توسع التجارة الخارجية .

-نظرية النمو غير المتوازن :

يعالج صاحب هذه النظرية **هيرشمان** التنمية من زاوية أخرى عكس ما جاءت به نظرية النمو المتوازن فيرى أن معالجة الاقتصاد في البلدان النامية بطريقة النمو المتوازن أمر مستحيل وذلك لافتقار هذه الدول للموارد بل يجب أن تطبق خاصية عدم التوازن لأنها الحل الفعال لتحقيق التنمية في البلدان النامية ويؤيده في ذلك **ستريتن** بقوله أن عدم التوازن الاقتصادي في كل من الاستهلاك والانتاج هو المسار الضروري لنمو الدخل والانتاج ويخلق الحافز للاستثمار في السلع الاستهلاكية الناقصة وخطوط الانتاج التي تعاني من الضعف[3]، لأن الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية يؤدي إلى استثمارات جديدة ويفسح المجال أمام التنمية التي تحتاج إلى عدم التوازن في مراحلها الأولى ، وعليه يحث على التركيز

[1] – خبابة عبد الله ، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية سنة 2014 ص 71

[2] –

[3] - Xiao Jiang , Chan Nguyen, A Revisit to the Forgotten Debate after Half-Century: Balanced Versus Unbalanced Growth, working paper department of economics the new school for social research november p 04

على بعض القطاعات التي بدورها تشكل محرك لقطاعات فرعية أخرى و المشاريع الجديدة تحقق وفورات المشاريع السابقة وكذلك هي فرصة للمشاريع المستقبلية للاستفادة منها ، وعليه حسب هذه النظرية فإن الاختلال في التوازن هو الركيزة الأساسية لدفع الاقتصاد نحو النمو .[1]

-نظرية التغير الهيكلي:

في بداية السبعينات شهد العالم تغيرات في النظام الاجتماعي والسياسي أدى إلى الاهتمام بالتغيرات الهيكلية حيث ركزت في المقام الأول على الالية التي تحول تركيز الدول على الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المتطور صناعيا وخدماتيا .

-نموذج لويس : ساهم" ***ارثر لويس"*** في نظريته التي تسمى بالنظرية الاقتصادية المزدوجة يعني انتقال العمالة من قطاع إلى قطاع اخر[2]، يفترض لويس في هذا النموذج وجود فائض من العمالة في القطاعي التقليدي (الزراعي) والذي يتم نقله مباشرة إلى القطاع الحديث ويرى أن مفتاح النمو هو تحديث القطاع التقليدي الأمر الذي يؤدي إلى نمو القطاع الحديث وعليه يركز هذا النموذج على سحب هذا الفائض من العمالة ودمجه في القطاع الصناعي لتحقيق أعلى إنتاجية [3].

– التغيير الهيكلي وأنماط التنمية : تقوم على نفس مبدأ نموذج لويس في عملية استبدال الزراعة بالصناعات الجديدة كمحرك للتنمية الاقتصادية وحسب محللو أنماط التنمية يجب زيادة المدخرات والاستثمارات كعامل مهم ولكنها ليست كافية للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى تراكم رأس المال المادي والبشري ، وهناك حاجة إلى مجموعة من المتغيرات المترابطة في الهيكل الاقتصادي للانتقال من الاقتصاد التقليد ي إلى الحديث وتتمثل في تحويل الانتاج و هيكل طلب المستهلك و التجارة الخارجية واستخدام الموارد بالإضافة إلى التغييرات في العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل النمو السكاني وغيرها .[4]

-نظرية مراحل النمو لروستو :

[1]- مدحت قريشي ، مرجع سابق ص 96-97

[2] - John Stephen Agbenyo, The Structural Change Theory – An Analysis of Success and Failures of Technology, International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS) |Volume IV, Issue I, January 2020|ISSN 2454-6186 , p1-2

[3] - Osmancovic , Jasmina , Jahic ,Hatidza ,Sehic ,Ensar ,education in economic theory , journal of economics and business , , Vol. IX, Issue 1, June 2011 p 66.

[4] - Michael P . Todaro , Stephen c .Smith , economic development ,eleventh edition p 120.

تمت صياغة هذه النظرية على يد الاقتصادي الأمريكي **هوالت روستو** الذي يفترض أن التاريخ الاقتصادي لبلد ما يمكن تقسيمه إلى سلسلة من مراحل النمو والتي هي نتائج القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتشمل هذه المراحل ما يلي :

***المجتمع التقليدي** :هو المجتمع الذي يمارس الاقتصاد التقليدي أو الذي يستعين في نشاطاته على وسائل إنتاج بسيطة ويتميز بإنتاجية محدودة ويخصص نسبة عالية من موارده للزراعة ،ورغم وجود منظمات سياسية مركزية إلا أن السلطة السياسية تكمن في المناطق تحت سيطرة ملاك الأراضي وتميز الهيكل الاجتماعي بالهرمية ،وكمثال على المجتمعات التقليدية الصين الامبراطورية وحضارة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وعالم أوربا في العصور الوسطى .[1]

***مرحلة ما قبل الانطلاق**: هذه المرحلة تعرف الاستخدام الحقيقي للتكنولوجيا في كل المجالات يقود إلى ارتفاع مستويات الاستثمار ويشهد القطاع الصناعي تطورا كبيرا يصاحبه تطور في قطاع النقل و التجارة وتظهر بعض المؤسسات والمصارف ونوع جديد من المنظمين .[2]

***مرحلة الانطلاق** :تعتبر مرحلة حاسمة في النمو لأنها تحدث ثورة صناعية ينتج عنها استبدال في وسائل الانتاج وإدخال عنصر التكنولوجيا المعاصرة وتظهر معها الصناعات الكبيرة الحجم وترتفع معدلات الاستثمار بسبب الزيادة في الدخل الفردي ووفقا **لروستو** يجب توفر بعض المتطلبات للإقلاع وهي ارتفاع معدل الاستثمار الانتاجي من 5%إلى 10 % من الدخل القومي و أن يرتفع معدل النمو الصناعي كم يتطلب الاقلاع مبلغا كبيرا وكافيا من الأموال مصدره التحولات في تدفقات الدخل عن طريق الضرائب وتنفيذ إصلاحات الأراضي ومختلف التدابير المالية الأخرى وإعادة استثمار الأرباح المحققة من التجارة الخارجية .[3]

***مرحلة النضج** :يعرفها روستو بأنها المرحلة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة بكل فعالية غلى الجزء الأكبر من موارده ويأخذ الاقتصاد مكانة في الاقتصاد الدولي و تزداد الاستثمارات ويفوق الانتاج معدلات النمو السكاني وظهور بعض الصناعات الجديدة و تقليص نسبة الواردات .[4]

---

[1] - Rafael A, Porrata –Doria,Jr , Economic Paradigms and Latin American Development Theory: The Search for Nirvana ,berkeley la raza law journal 2006 p 52.

[2]– خبابة عبد الله ، مرجع سابق ص 71

[3]– عبد الحليم شاهين ، التطور التاريخي لنظريات النمو والتمية في الفكر الاقتصادي ،دراسات تنموية المعهد العربي للتخطيط الكويت العدد 73 سنة 2021 ص 18

[4]– مدحت قريشي ، مرجع سابق ص 112

***مرحلة الاستهلاك** :تعتبر اخر مرحلة غي عملية النمو حيث يحقق المجتمع أو البلد الرفاه الاقتصادي وتحسن نمط العيش والتقدم، وذلك بفضل ارتفاع الدخل الفردي الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكبير على السلع الاستهلاكية وتحفيز عملية الانتاج بالإضافة إلى الانفاق على السلع الكمالية مثل السيارات . [1]

-نظرية التبعية

ظهرت أسس نظرية التبعية في الخمسينيات من القرن الماضي من خلال بحث أجرته لجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية كما تجمع نظرية التبعية ما بين العناصر الماركسية الجديدة ، وقد طرح أصحاب هذه النظرية العديد من الأسئلة منها لماذا العديد من الدول لم تحقق التنمية ؟ ولماذا تتزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ؟ ، ومن النقاط الرئيسة التي أكدت عليها هذه النظرية هي أنه لا يوجد نموذج عالمي للنمو لأن الدول التي احتلت مكانة اقتصادية جيدة راجع إلى استغلالها لدول أخرى وهي ضد ما جاء به **روستو** الذي قال بأن نماذج النمو الاقتصادية للدول المتطورة قابلة للتطبيق عالميا ، كما تهتم هذه النظرية بالمؤشرات الاجتماعية مثل متوسط العمر المتوقع و وفيات الأطفال والتعليم بدلا من المؤشرات الاقتصادية ،ويختلف مؤيدو النظرية مع النموذج الكلاسيكي الجديد الذي لا يولي اهتماما كبيرا لتوزيع الثروة وأن البلدان القوية هي بلدان صناعية في حين تعتمد البلدان النامية على الزراعة واستخراج الموارد كقطاعات رئيسية لها .[2]

الفرع السادس :مستويات التنمية

للتنمية مستويات أساسية وذلك بسبب التطور التطورات التي حصلت في العالم عن طريق الاستغناء عن الحكم المركزي والاعتماد على اللامركزية وقد تم تقسيمها إلى جانبين التنمية على المستوى المحلي والتي تدخل في نطاق الوحدات والحكومات المحلية والتنمية على المستوى الوطني التي تسهر عليها الحكومات المركزية للدول بالإضافة إلى التنمية القومية [3]

-التنمية المحلية : ويتعلق الأمر بتنمية المناطق والمدن على مستوى الدولة تسهر عليها الإدارة المحلية المكلفة بها من أجل توسيع الخدمات لصالح سكانها وبالتالي تعتبر كقاعدة أساسية للتنمية الوطنية .

[1]- فريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية : دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجزائر السنة 2012/2011 ص 97.

[2] - Indira Ghosh ,dependency theory in international relations ,p3-4

[3]- بيصار عبد الحكيم ،أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016 أطروحة دكنوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة سنة 2019/2018ص 13

–التنمية الوطنية :في هذه الحالة تتحمل الحكومة المركزية التكفل من أجل خلق مناخ اقتصادي متطور و تحقيق الرفاهية والازدهار الوطني

–التنمية القومية :وتعني تحقيق تنمية شاملة تمس جميع القطاعات الهدف منها تحقيق التماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي مثل التنمية على مستوى الوطن العربي .

الشكل (2):مستويات التنمية

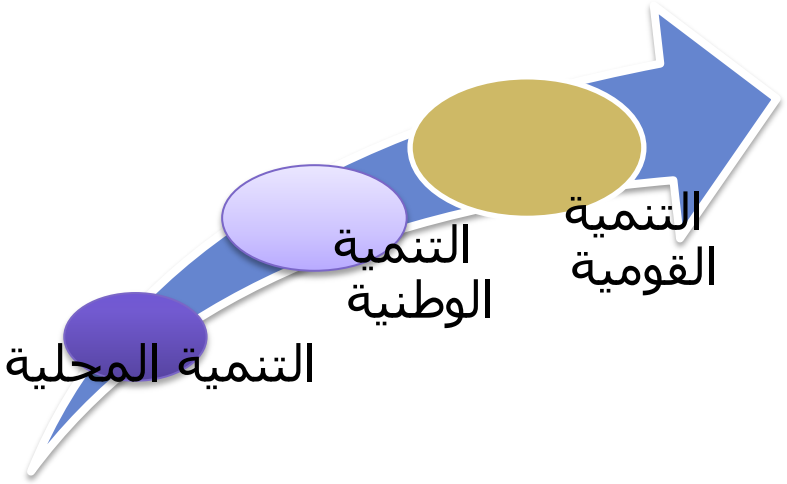

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب لثاني: ماهية التنمية المحلية

الفرع الأول: تاريخ ظهور التنمية المحلية

لم يكن في الأدبيات الاقتصادية وزن للتنمية المحلية بل كان التركيز فقط على النمو الاقتصادي ولكن مع بداية الستينات من القرن العشرين بدأ ظهور مصطلح التنمية المحلية وهذا راجع إلى اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل و رفض التسيير المركزي الذي كان المسيطر على الاقتصاد العالمي .[1]

ظهرت فكرة التنمية المحلية منذ منتصف السبعينات في فرنسا واستخدمت من بعض المناضلين وفرضت الفكرة نفسها تدريجيا في إطار الأزمة الاقتصادية في السبعينيات ، والهدف من ذلك هو معالجة كل المشاكل مثل البطالة والفقر والنزوح

[1] – سميرة لغويل ،نوال زمالي، التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 20سبتمبر 2016 ص 154

الريفي من خلال الاعتماد على القدرات المحلية ،[1] كما ولدت فكرة التنمية المحلية في سياق التفكير في إعادة تأهيل المناطق الريفية التي تعاني من التدهور والتخلف ومحاربة عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية و البحث عن البدائل الفعالة التي تقلل من عدم التوازن و تسيير الأزمات ،وقد مرت التنمية المحلية بمرحلتين هما :

***التنمية الريفية المتكاملة (1970–1980)** وهذا حسب ما أشار إليه البنك الدولي بتأخر سكان الريف من الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليم والمياه والكهرباء عكس المدن الكبيرة وعليه ظهر مصطلح التنمية الريفية المتكاملة سنة 1975 التي وصفت بأنها التغير الجذري المخطط والمنظم يضم مجموعة من الوظائف والبرامج الاقتصادية والاجتماعية تتشارك كل الأطراف الحكومية من أجل تحقيق الرفاه لسكان الريف . [2]

الفرع الثاني : مفهوم التنمية المحلية

1–تعريف التنمية المحلية :

التنمية المحلية هي مختلف سياسات التخطيط الهادفة لمعالجة الاختلالات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية على مستوي أقاليم الدولة ، و لا يمكن لهذه السياسات أن تقوم بدورها الفعال إلا من خلال هيكل السكان المحليين من أجل زيادة حركة المجتمع المحلي ،وعليه التنمية المحلية حركة ذات أبعاد ثقافية واقتصادية واجتماعية تسعى في سبيل رفاهية السكان المحليين وتنمية مواردهم .[3]

تعرف التنمية المحلية على أنها عملية ديناميكية وواسعة ترتكز على عمل الجهات الفاعلة فيها (هيئات حكومية ، قطاع خاص، جمعيات وأحزاب) والذين يهدفون إلى تحقيق أغراض محددة عن طريق تعبئة الموارد المحلية وتحويلها في مكان محدد.[4]

---

[1] - Michel Arnaud, Les ressources du développement local, Association de professionnels - développement urbain et coopération, Actes de la journée de l'AdP, 10 septembre 2004,p14

,

[2]– وفاء جعفر المهداوي ، سليمة جار الله ، التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة 2004–2015 ، مجلةالادارة والاقتصاد العدد 113 سنة 2017 ص 03

[3] Jean – Christophe Deberre décentralisation et développement local ،Afrique contemporaine ،2007/1 n221 p46

[4] - Malika Hattab- Christmane , Dynamiques de développement local et coordinations entre acteurs Entre capital social et proximités , Redes. Revista do Desenvolvimento Regional, vol. 12, núm. 1, enero -abril, 2007, pp. 176- 194 p 177

التنمية المحلية منهج اجتماعي اقليمي يشمل الجانب الاقتصادي و توفير فرص العمل والحد من الفقر و تحسين نمط العيش تهدف إلى تمكين المجتمع المحلي من بناء مستقبل أفضل للأماكن التي يعيشون فيها بطريقة ديمقراطية تشاركية وتعتمد على جمع الجهات المحلية الفاعلة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية من أجل رفاهية كل فرد ينتمي للمنطقة دون تمييز.[1]

وفي تعريف آخر يقصد بالتنمية المحلية العملية التشاركية التي يتعاون عليها مختلف الفاعلين من الحكومة أو مؤسسات القطاع الخاص و الشركاء غير الحكوميين و يسخرون كل إمكانياتهم المتاحة من أجل تحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل .[2]

وحسب تعريف Nikolas Jacquet "التنمية المحلية هي كل تدخل تكون فيه المبادرة من قبل الأطراف المشاركة في المسؤولية المحلية والذي تكون لديه قابلية في التقييم في مجالات مثل : التنمية الاقتصادية وتحسين النظم المحلية والمبادرات الثقافية".[3]

وحسب تعريف xavier Greffr التنمية المحلية هي عملية تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما ، انطلاقا من تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها ، وينتج عن هذه الجهود المبذولة مكان للتضامن و التواصل .[4]

يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها <<عملية عالمية واستراتيجية تهدف إلى تعزيز طرق أخرى للتفكير والعمل في المدن من خلال التأكيد على التضامن والمواطنة وقبل كل شيء من خلال السعي إلى محاربة آليات الإقصاء التي تم أنشاءها بواسطة الأجهزة البيروقراطية >>[5]

الجدول(2) :التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي

	المنظور الاقتصادي	المنظور الاجتماعي	المنظور الجغرافي

[1] - Costis Hadjimichalis ,Local Development *The International Encyclopedia of Geography*. Richardson wbieg0324.tex V1 - 02/10/2016 page 01

[2]– محمد حسن ، دور الصناعات اليدوية والحرفية في التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية :دراسة في تحليل السياسات ،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد 22-العدد 01 2020 ص 67

[3] – رزين عكاشة ، التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر من (1967 -2019) ،مجلة دراسات اقتصادية المجلد 22 العدد02 السنة 2020 ص 63.

[4] - - Michel Arnaud, Les ressources du développement local, p 15

[5] - Elmoujadid Nouffissa ,croissance economique et develeppement local durable : quelle relation et quelle perspectives , COLLOQUE INTERNATIONAL , Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du Proche–Orient 19-20 octobre 2007 Rabat – Maroc p 15

الهدف	تنمية الثروة المحلية	تحسين رفاهية المجتمع المهمش	نمو منطقة ذات حدود واضحة
التدخل	الشركات الاقتصادية	المجتمع داخل الاقليم	المساحة محدودة
الوسيلة	تحسين الموارد البشرية والمادية	الديمقراطية	منح الشرعية للسلطات المحلية
العمل	-دعم المشاريع الخاصة -تدريب الفاعلين المحليين -تكيف العمل البيئة	-خلق فرص لتقوية النسيج الاجتماعي - خلق عملية حكم إقليمي ديمقراطي	خلق فرص اتصال بين المجتمع والمؤسسات -تقاسم السلطة

Source :justine Morasse , La planification stratégique comme outil de développement durable , Mémoire présenté en vue de l'obtention du grade de maitrise ès sciences HEC MONTRÉAL 2021 p 22

الشكل(3) : الإطار العام للتنمية المحلية:

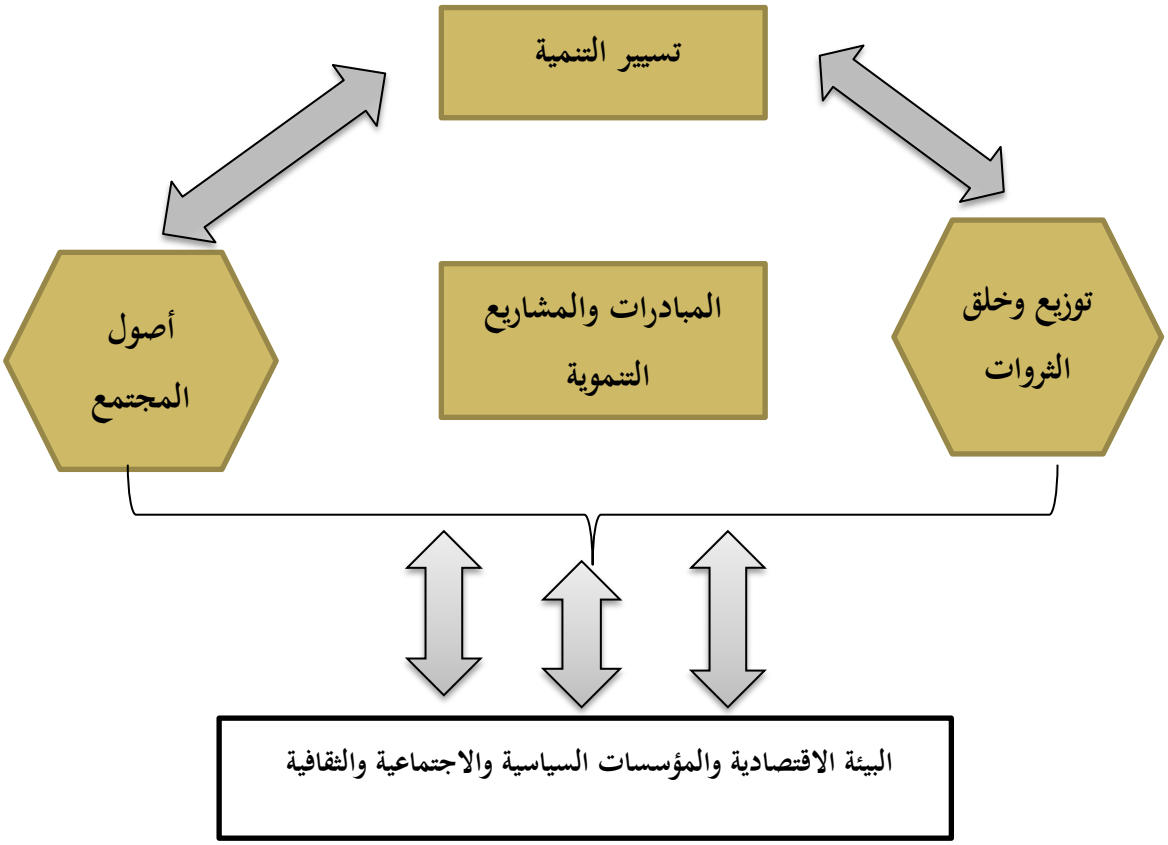

Source kamal Elbatal , **la gouvernance synergique une stratégique de développement local** cas des municipalités ès régional de comté québécoises comme exigence partielle du doctorat en administration offert conjointemen par l'universitè quèbec a trois rivière et luniversitè de sherbrook 2012

يفسر هذا الإطار العام للتنمية المحلية أن كل مجتمع أو جماعة يملك من المؤهلات التي ترفع من تنميته الداخلية ، بحيث تمثل الأصول الملموسة أو غير الملموسة (الموارد البشرية والمادية والثقافية والمؤسساتية) عناصر هذه الروافع التي يجب تطويرها من أجل إثراء التراث الجماعي الذي يتعرض إلى تعقيد داخلي وخارجي إلى حد ما ، يجب أن يمر تعزيز هذه الروافع التراثية بالضرورة من خلال إدارة التنمية واليات الادارة المشتركة لتوجيه مبادرات ومشاريع التنمية بشكل فعال حيث تلعب هذه الأخيرة دورا ديناميكيا في تحسين التراث وتكوين الثروة أو بشكل عام تولد تأثيرات هيكلية على المجتمع [1].

2-مكونات التنمية المحلية والفاعلون فيها

أ-مكونات التنمية المحلية :

تتكون التنمية المحلية من عنصرين رئيسيين ويتمثلان في الجزء المادي أو الهيكلي ويشمل الهياكل الإدارية والمالية للوحدات اللامركزية ، و العنصر الثاني يتمثل في الجزء الاجتماعي والاقتصادي ويتعلق الأمر بالأفراد والأطراف الفاعلة والتي تعتبر اللبنة الأساسية في تجسيد التنمية المحلية والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل 04 مكونات التنمية المحلية

[1] kamal Elbatal , la gouvernance synergique une stratégique de développement local cas des municipalités ès régional de comté québécoises comme exigence partielle du doctorat en administration offert conjointemen par l'universitè quèbec a trois rivière et luniversitè de sherbrook 2012

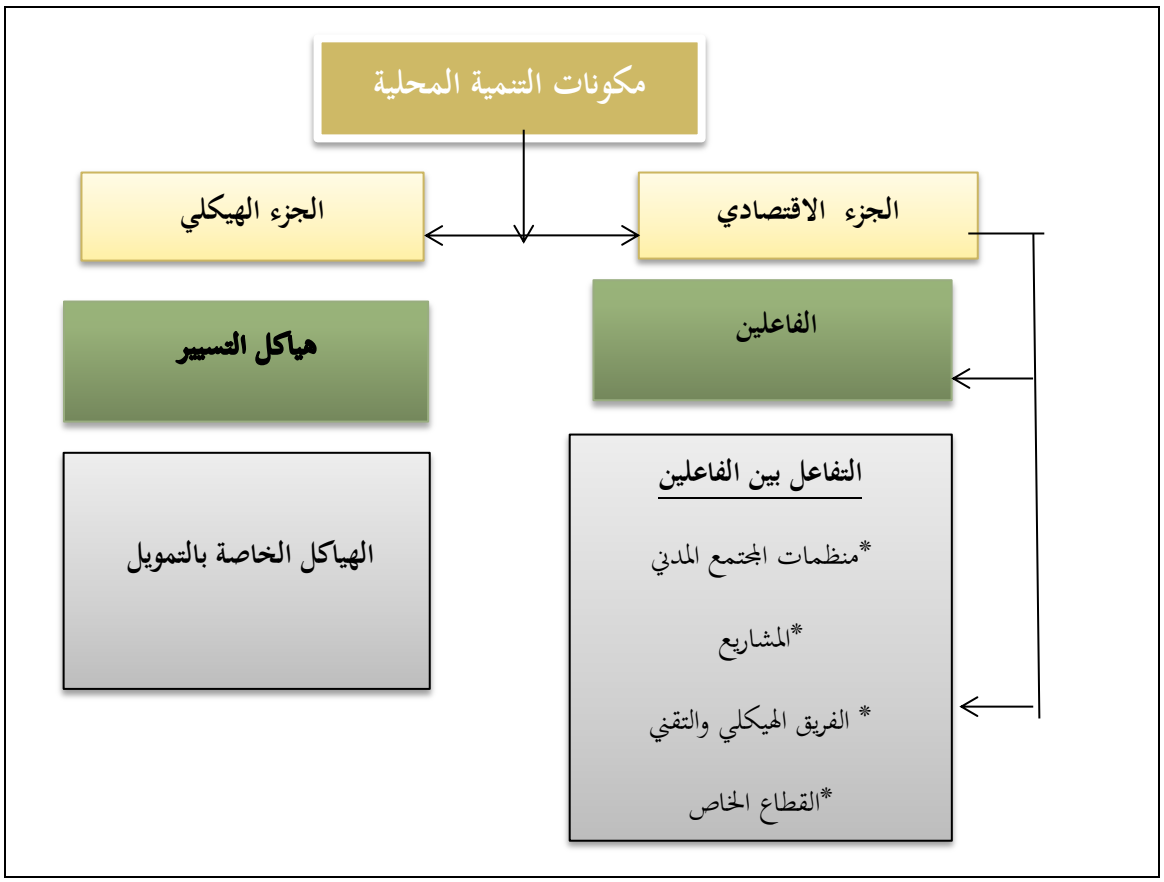

Source :rapport n01 développement local :concept ,stratégies et benchmarking , Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques septembre 2011 p 13

ب–الفاعلون في التنمية المحلية:

إن معظم المفكرين في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذين تناولوا موضوع التنمية المحلية ينظرون أن الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية هم العناصر التي تشارك في رسم وتنفيذ سياسة التنمية المحلية وتتمثل في:

- **الفاعلين المؤسسين** : تشمل الدولة والهياكل اللامركزية التابعة لها والسلطات المحلية وخدماتها والهيئات العامة وشبه العامة التي تلعب دورا فعالا في إدارة المشاريع والبرامج التنموية وتنفيذها ، و السلطات المحلية هي صاحبة الدور الأساسي في التنشيط الاقتصادي والاجتماعي ورسم خريطة التنمية المحلية
- **الفاعلين الاقتصاديين** : تعتبر المؤسسات بمختلف أشكالها واحد من الأطراف التي تشارك في تفعيل التنمية المحلية وذلك من خلال مزاياها المتعددة والمتمثلة في الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تحرك الاقتصاد المحلي وتطوره وتساهم في تدعيم السوق المحلي من سلع وخدمات لصالح السكان المحليين والتقليل من البطالة وزيادة

المداخيل و تحسين نوعية العيش للمواطنين ، كما تعتبر البنوك واحد من المؤسسات الفاعلة كذلك في التنمية المحلية من خلال تمويلها للمشاريع المحلية . [1]

في انجلترا نجد شركة british corporation منذ عام 1975 تعمل لإعادة نسيج ريادة الأعمال في المناطق التي أغلقت فيها المصانع وتهدف إلى المساعدة في إنشاء أعمال تجارية جديدة من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية من أجل دعم المشاريع الاقتصادية المحلية ، ونجد في فرنسا شركة el Aquitaine ، وتعمل كذلك imasco في مونتريال بكندا الدعم لبدء الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالتنمية المحلية .[2]

- **المجتمع المدني** هو "التنظيمات التي والهيئات التي تنشأ بإرادة أعضائها مثل الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والاتحادات المهنية الهدف منها حماية المصالح العامة والدفاع عن الحقوق للمواطنين[3] ،

في الوقت الحاضر في قضايا التنمية المحلية ينظر إلى الرأسمال البشري أو رأس المال الاجتماعي على أنه العنصر الرئيسي في عملية التنمية ،فهي توليي أهمية كبيرة لدور المواطن وتشكيل المجتمع المدني ، وحسب بوتنام يؤثر وجود المؤسسات المدنية في القدرة على حل النزاعات ويزيد الثقة بين الجهات الفاعلة وهذا يعني أن السياسات المختلفة التي تعزز مؤسسات المجتمع المدني مثل دعم القواعد الشعبية والمنظمات غير الحكومية المحلية والجمعيات تساهم في تدعيم التنمية المحلية على المدى الطويل .[4]

الفرع الثالث: أهداف وخصائص التنمية المحلية

1-أهداف التنمية المحلية :

يحدد الدكتور عبد الحليم رضا أهداف التنمية المحلية في جزئيين هما :

-أهداف متعلقة بالإنجازات المادية التي تصل إليها التنمية المحلية.

---

[1] - Agab Akli , décentralisation et développement local en Algérie : cas de la wilaya de Bejaia En vue d'obtention du diplôme de Magister en sciences économiques option économie et géographie Faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales université A. Mira Bejaia année 2015 p 16,17,19.

[2] - Jean-Marc fontan , Andrée Lévesque , initiation au développement économique local et au développement économique communautaire expériences pertinentes et études de cas , institut de formation en développement économique communautaire Montréal 1992 p42

[3] - مجدوب عبد المومن ، هماش لمين ، الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد 08 جانفي 2016 ص117

[4] - Agnieszka Sobol, Governance and citizens' engagement in terms of local sustainable development , Journal of Economics and Management Vol. 19 (1) . 2015 p 68

-أهداف حسية متعلقة بالشعور الذي يشعر به المواطن أثناء ممارسة العمل التنموي .[1]

تهدف التنمية المحلية إلى وضع بصمة قوية على المجتمعات المحلية و القضاء على كل مظاهر التخلف والركود التي تعاني منه مختلف أجزاء الدولة ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية :

-إشباع الحاجيات العامة من الأهداف الأساسية لأفراد المجتمع من توفير فرص البناء الجسدي المتمثل في المأكل والبناء الفكري المتمثل في التعليم وتفعيل البرامج السكنية و الصحية وتطوير القدرات المحلية والعمل على زيادة النمو الانتاجي بالاستغلال الأفضل للموارد المحلية من أجل التقليل من البطالة وتعزيز التنمية المحلية و الوطنية .[2]

-تعزيز و تطوير العلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع المحلي ومسؤولي السلطات اللامركزية ، خلق طرق جديدة وإيجابية للاستماع والتواصل مع الشركاء المحليين و العمل على بناء قاعدة اقتصادية يسود فيها المناخ الملائم لممارسة الاستثمارات التي تدعم الخزينة من أجل مواصلة العمل التنموي.[3]

-المساهمة في تكثيف المشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي يعتبر كفرصة حقيقية لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الدخل المحلي. تسهل عملية وصول المستبعدين اقتصاديا واجتماعيا إلى فرص التوظيف والتعليم.

- تعمل التنمية المحلية على تطهير الأوساط الاجتماعية من الآفات الاجتماعية وخاصة فئة الشباب عن طريق توفير المرافق الرياضية والثقافية و تأطير حملات التوعية .[4]

-تقليل التفاوت بين مختلف المناطق داخل الدولة .

-تحقيق العدالة في استعمال المرافق العمومية والاستفادة من الخدمة العمومية الموجهة مثل (استعمال الماء والإنارة العمومية والنقل والصحة).[5]

-تحرير الانسان من الفقر و الاستغلال عن طريق فتح المجال أمام الأفراد لتطوير مهاراتهم والاندماج في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة .[6]

---

[1]- سعودي محمد ، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلة في الجزائر –دراسة حالة ولاية المدية – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف سنة 2007 ص 12.

[2]- براهمي نصيرة ، ناصور عبد القادر ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر ، مجلة إقتصاد المال والأعمال ،المجلد 03 العدد 02،ديسمبر 2018 جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر ص 84.

[3] - حجاب عبد الله ، التنمية المحلية النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة في تحقيقها ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية –العدد06 جوان 2017ص 359.

[4]- صبيحة محمدي ، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر –واقع وافاق – ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03السنة 2013/2012 ص 99.

[5]- كحول بسمة ، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر حالة الحظيرة الوطنية الأهقار تمنراست ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال وتنمية مستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف -1- السنة 2018/2017.

[6]- محمد بجياوي ، سعاد سعيداني ، دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية –دراسة القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة لولاية المدية ، مجلة الرياض للتجارة الاقتصادية المجلد 04، سنة 2018 ص 121.

-خلق بيئة مناسبة للسكان المحليين من أجل مساعدتهم على الابداع والتميز و اعتمادهم على أنفسهم في تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية دون انتظار المساعدات الحكومية .

-توسيع القاعدة المالية للوحدات المحلية مما يساهم في توسيع خدماتها وتطوير وجذب الصناعات و البرامج الاقتصادية المتنوعة ، و تحسين جودة العيش للمواطنين .[1]

2-خصاص التنمية المحلية :

- التنمية المحلية استراتيجية شاملة يعني أن مختلف الخدمات والبرامج التنموية الصحية والترفيهية والاقتصادية موجهة لكل فئات المجتمع نساء ورجال وأطفال وشيوخ دون الانحياز لشريحة معينة من الأفراد ، من أجل تحقيق فرص العدالة والمساوات وتحقيق جميع الأهداف المسطرة[2].
- التنمية المحلية نموذج يعتمد على قدرات الأطراف الفاعلة في عملية التنمية من مسؤولين محليين والأفراد والمؤسسات والوقوف أمام كل التحديات للوصول إلى هدف مشترك عن طريق حشد كل الامكانيات والموارد الموجودة في المنطقة ،كما تحدد ديناميكية المبادرات المحلية الخاصة أو العامة التي تعمل على تحريك السلطات المحلية و المجتمع المحلي الذين يعملون على تنمية الموارد ويساهمون في تطوير المشاريع ،ومن هذا المنطلق يمكن القول أن التنمية المحلية تعمل في إطار جماعي لبناء أقاليم الدولة وتقليل التفاوت بينها .[3]
- التنمية المحلية عملية استراتيجية طويلة المدى ترتكز على مشاريع تنموية كبيرة تحتاج للمتابعة والمراقبة من أجل النهوض بالمناطق المحلية وتطويرها، كما تسعى إلى الوصول للأهداف المتصلة بالإنجازات الملموسة .[4]
- تتميز التنمية المحلية بخاصية الاستمرارية و الزيادة في الخدمات من أجل الوصول إلى تغطية كل الحاجيات و الخدمات للأفراد المحليين، وتحقيق التكامل بين المناطق الريفية والحضرية.[5]

---

[1] – شريط عابد ، بن الحاج جول ياسين ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية –دراسة حالة الجزائر – ص 235.

[2] – عبد السلام عبد اللاوي ،أمال بوبكر ،دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر،مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 06العدد01سنة 2020ص 95.

[3] -Valèrie Angeon et Jean-Marc CALLOIS Fondements théoriques du développement local : quels apports du capital social et de l'économie de proximité ? Economie et Institutions – n°6 et 7 – 1er et 2e semestres 2005 p23

[4] – أسماء خليل ، دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم التجارية تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة سنة 2016/2015 ص 98

[5] –بيصار عبد الحكيم ، مرجع سابق 20

❖ خطة عمل متكاملة تشمل كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما تعتبر عملية يتعاون فيها العديد من الفاعلين المتمثلين في القطاع الخاص والأفراد والمجتمع المحلي.[1]

الفرع الرابع :مراحل ومتطلبات التنمية المحلية

1-مراحل التنمية المحلية

حسب **إدوارد لندمان** و**كارل تايلور** تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المراحل :[2]

- ✓ الفهم الكلي والدقيق للحاجات الأساسية المحلية بالاعتماد على أفراد ينتمون للمجتمع المحلي عن طريق دراسة علمية محكمة، هذه العملية تعتبر كوسيلة يستفاد منها في تنفيذ التنمية المحلية.
- ✓ التخطيط الفعال من أجل ممارسة البرامج التنموية.
- ✓ الاعتماد على الموارد التي تزخر بها الوحدات المحلية من طاقات اقتصادية واجتماعية وطبيعية.
- ✓ السعي على التغييرات الإيجابية التي تحقق أكبر المنافع للمجتمع المحلي.
- ✓ الاستفادة من المشاريع الناجحة على المستوى المحلي واستخدامها كممول لبرامج تنموية أخرى

2-متطلبات نجاح التنمية المحلية :

يعتمد نجاح التنمية المحلية على عدد من المتطلبات الأساسية والتي تشمل المكونات التالية :

– المجتمع المحلي: هو مجموعة من الأفراد تجمعهم بيئة جغرافية محدد ة تربطهم علاقات اجتماعية واقتصادية ويمارسون عادات وتقاليد متشابهة وتعتبر المجتمعات من العناصر الضرورية لأي مبادرة إنمائية ولذلك من المهم تدريب المواطنين بشكل أفضل على الأدوار التي يمكنهم القيام بها في التنمية المحلية .[3]

– الشراكة: ويعني ذلك إقامة الشراكات وإنشاء شبكات التبادل بين السلطات السياسية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين .

[1] – بن الحاج جلول ياسين أهمية تفعيل الايرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية –حالة الجزائر–مجلة البديل الاقتصادي العدد08 ص 139.

[2] – عبد الرزاق بوعيطة ، بوقرة عيسى ، الحكم المحلي الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المحلية –حالة الجزائر – ،مجلة الميادين الاقتصادية المجلد 01 العدد 01 الصفحات (45-60)سنة 2018 ص 50.

[3] -Le développement local , GROUPE DE TRAVAIL ,

- **المناخ والبيئة المواتية** :وهي الإطار العام الذي تعتمد عليه الدولة في تنفيذ السياسة العامة للتنمية من قوانين وتشريعات وتسخير كل الموارد اللازمة المالية والطبيعية والبشرية والهياكل الانتاجية و المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي .[1]

- الدفعة الوطنية القوية :التنمية المحلية والوطنية هي في حقيقة الأمر عملية موجهة سياسيا وإداريا تعتمد على ميكانيزمات التخطيط وهي عملية غير منقطعة ولهذا تحتاج إلى دفعة قوية تسمح بالانطلاق في التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ،هذه الدفعة تكون بالرفع من حجم الاستثمارات في عدد واسع من القطاعات أو كما يسمى بحقن الاقتصاد الوطني .[2]

الشكل(5): متطلبات نجاح التنمية المحلية

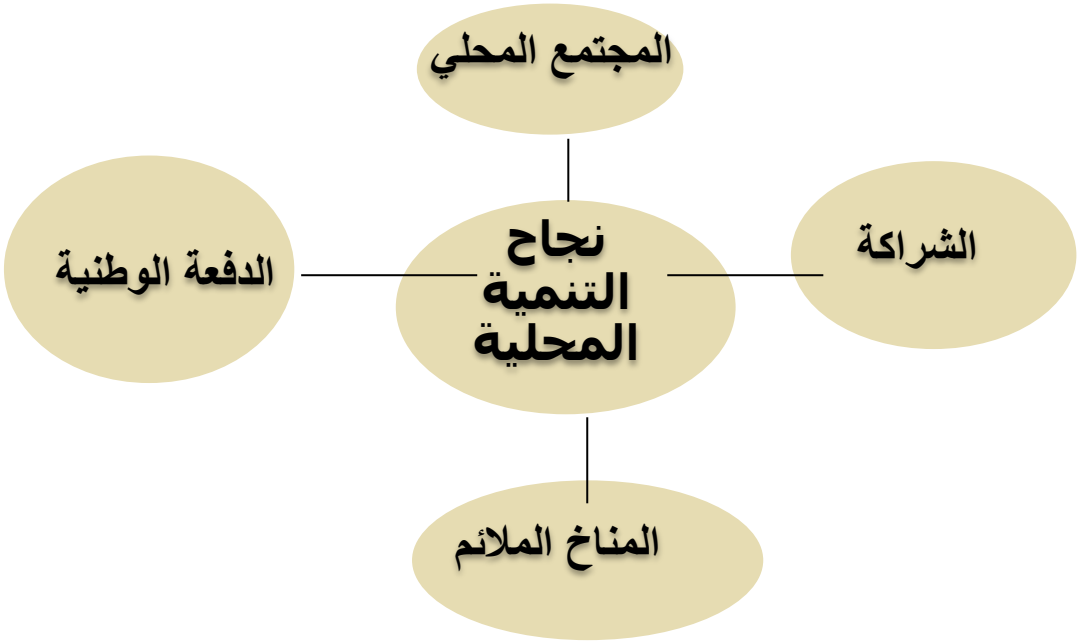

المصدر: من إعداد الطالب

[1]- أحمد شريفي ، مرجع سابق ص 23

[2]-بيصار عبد الحكيم ، مرجع سابق ص 28

الشكل (6): دائرة التنمية المحلية

Source : ministère de Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques , Rapport n°1 Développement local : CONCEPTS, stratégies et Benchmarking Septembre 2011

الفرع الخامس: أبعاد التنمية المحلية

1-البعد الاقتصادي:

التنمية المحلية خطة استراتيجية موجهة لتصحيح هشاشة الاقتصاد المحلي الذي يهدد الوحدات المحلية و تهدف إلى تشكيل اقتصاد قويم متعدد الأطراف عادل مع كل الأقاليم الحضرية والريفية ،وتعمل التنمية المحلية على توفير كل التسهيلات في بناء وتطوير البنية القاعدية للاقتصاد مثل تشييد الطرق والسكك الحديدية والمطارات من أجل ضمان التدفق الجيد لعناصر الإنتاج وتسهيل عملية التجارة ودخول الموارد الاقتصادية وتوظيفها بأمثلية من أجل تعزيز النشاطات الاقتصادية عن طريق رفع معدلات الاستثمارات والمشاريع التنموية المحلية وفتح المجال للمؤسسات المالية مثل البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، كما يسعى البعد الاقتصادي للتنمية المحلية إلى خلق نظام اقتصادي محلي يعمل على تحقيق أهداف التنمية الوطنية والبحث عن كل المقومات التي تمتص البطالة .[1]

[1] مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،

كما تراعي التنمية المحلية من حيث البعد الاقتصادي البحث عن القطاعات الاقتصادية ونوع الموارد الطبيعية التي تزخي بها المنطقة إما احتوائها على أراضي صالحة للزراعة أو منطقة تكثر فيها النشاطات الحرفية أو مناطق أثرية قديمة من أجل أن تتخذها مركز قوة للنهوض بالتنمية .[1]

2-البعد الاجتماعي:

يشمل البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على إكمال النقائص من الحاجيات الضرورية التي يحرم منها الأفراد داخل المجتمع المحلي هذا النقص الذي يسبب نوع من التخلف مثل : السكن والعلاج و غياب فرص التعليم لبعض الطبقات والمعانات من مشاكل البطالة وغياب الأمن والعدالة الاجتماعية ، وعليه تعمل التنمية المحلية على إزالة هذه الفوارق الاجتماعية وتقليل التفاوت في المداخيل بتوفير فرص العمل والتعليم وإدماجهم في المجتمع وتوسيع إمكانية الحصول على أعلى مستوى من الرعاية الصحية ، والعمل على مجابهة الفقر حتى يحس المواطن بالعدالة الاجتماعية والشعور الانساني وتحقيق الذات ، فمن خصائص البعد الاجتماعي للتنمية المحلية أنه يركز على تحسين رفاهية الانسان وتحسيسه بدوره الفعال في المجتمع باعتباره الهدف الأساسي للتنمية .[2]

3-البعد البيئي:

قبل التأكيد على القيمة الاقتصادية التي تضيفها المشاريع التنموية على المستوى المحلي يجب أن نحدد الآثار الناتجة عن المخلفات والضرر الذي تحدثه على الوسط البيئي الذي يعيش فيه الانسان والحيوان والنبات دون المساس بأي واحد منهم ،فالغازات السامة المنبعثة في الهواء الملوثة للجو لها أثر غير مرغوب فيه مما يسببه من أمراض واختناقات ينتج عنه تكلفة إضافية على الأفراد والنفايات المنطلقة عبر قنوات الصرف الصحي ينتج عنها تلف للأراضي الزراعية والفلاحية وتلوث المياه المستعملة في السقي يعرقل من التنمية الفلاحية ،وعليه يركز البعد البيئي للتمية المحلية على استغلال الموارد الطبيعية يشكل عقلاني واحترام الإطار البيئي الذي يحث على عدم تجاوز الحدود التي تؤدي لتدهور النظام البيئي.[3]

4 -البعد السياسي:

[1] براهمي نصيرة ، ناصور عبدالقادر ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد الثالث العدد الثاني ديسمبر 2018 جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر ص 81

[2] بودادة امال

[3] – غربي أحمد ، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية ص 07.

يركز هذا البعد على أهمية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات عند تجسيد مشاريع و برامج التنمية المحلية ومختلف الجهود التي ترقى بالحياة الأفضل للمواطنين .[1]

الفرع السادس: مبادئ ومقومات التنمية المحلية

1-مبادئ التنمية المحلية :

تشمل التنمية المحلية العديد من المبادئ ومن أهمها ما يلي:[2]

- ✓ **المشاركة والتحاور الاجتماعي** :تعتبر مشاركة أصحاب المصلحة المحليين من الشروط الأساسية للنمو ، لأن استخدام آليات المشاركة من العمليات التي تقلل مخاطر النزاعات وتقوي التماسك الاجتماعي وتساعد كل الأطراف الفاعلة في الالتقاء حول طاولة واحدة من أجل بناء الثقة و تشجيع الابتكار وتعزيز إنشاء الشبكات والأنشطة الاجتماعية .
- ✓ **الشراكة العامة والخاصة** :تعمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحقيق أعلى معدل للعائد الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي ووسيلة لتعبئة الموارد المحلية .
- ✓ **المشاركة السياسية**: وهي العملية الناتجة عن المشاركة الجديدة للحكومات المركزية و الأجهزة المحلية الحاكمة، تتقارب فيها كل من هذه الأخيرة في إدارة مرتبطة للأقاليم المحلية والمشاركة الاقتصادية والسياسية.
- ✓ **الإقليم** : يتيح الإقليم تفاعلا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا بين أفراد المجتمع المحلي وبالتالي توليد التماسك الاجتماعي والشفافية الكاملة في معرفة كل احتياجات السكان ، فالإقليم هو البيئة التي تخلق الصوت المحلي القوي.

و كل هذه الجهود التشاركية يمكن لها التأثير على الخطط التنموية على ضوء الأهداف التالية :[3]

-قبول المواطنين لكل المشاريع التنموية والقرارات لأنه على دراية تامة بأهميتها والمساهمة في نجاحها.

-التحفيز على إنتاج أفكار ومشاريع جديدة من طرف الأفراد و المشاركة بمقدورها تحقيق تنمية فاعلة .

-مشاركة المواطن في الحياة السياسية التي توضح كل المشاكل التي يعاني منها المواطن.

---

[1] بيصار عبد الحكيم مرجع سابق ص 23

[2] - Martin Gasser ,Carmela Salzano ,Roberto Di Meglio , Alfredo Lazarte-Hoyle ,local economic development in post –crises situatons operational guide , international labour organization 2001 p 35-36-37

[3]- عبد العظيم عثمان أحمد الإمام ، دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا ، مجلة دراسات افريقية ص 126 -128

الشكل(7) : مبادئ التنمية المحلية

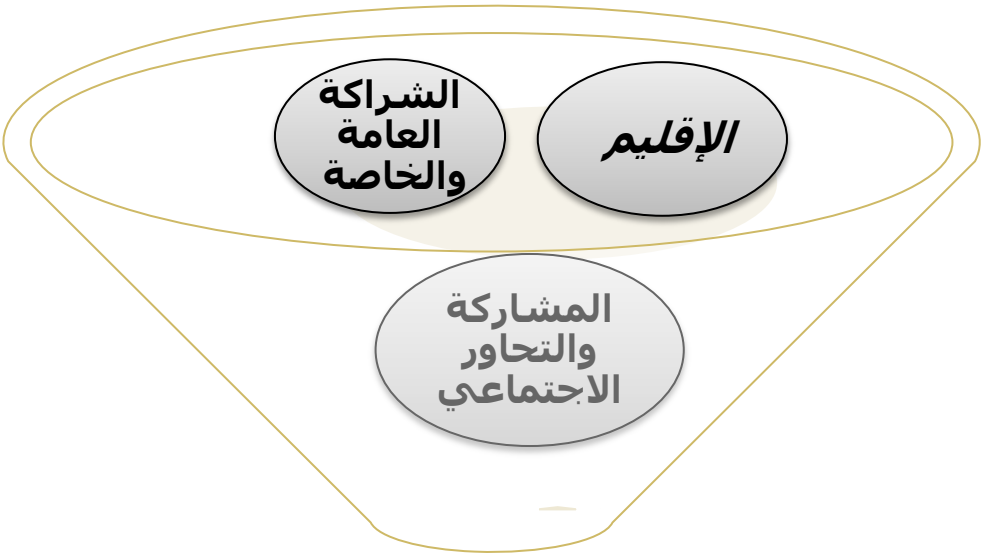

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

2-مقومات التنمية المحلية :

تعتبر عملية التحول من دائرة التخلف إلى التطور للمجتمعات المحلية عملية لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق وجود بعض العناصر التي تعتبر العصب الرئيسي لقيام التنمية المحلية ومن بين هذه المقومات:

❖ المقومات البشرية:

يعتبر الرأسمال البشري أهم ركيزة يعتمد عليها في تحقيق التنمية المحلية لأنه المسؤول الأول عن القيام بالاستثمارات وتسيير المشاريع و القيام بعملية الانتاج وبفضله تتحقق القيمة المضافة للإنتاج ، وهذا أن للإنسان دور فعال وهام في دفع عجلة التنمية والنهوض بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،فنجاح أي تجربة دولية تكون بالاعتماد على مواردها الخاصة وأحسن مورد هو الاعتماد على المورد البشري .[1]

❖ المقومات المالية :

الموارد المالية من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في تعزيز وتدعيم التنمية المحلية ، لأن التحقق الفعال للخدمات العامة المتزايدة التي يحتاجها المواطنين من صحة وسكن ونقل وإقامة والمشاريع المحلية المنتجة والتوسعات الحضرية يرتكز

[1] سي فضيل الحاج ، حيتالة معمر ، بن عطه محمد ،إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة العدد 09-جانفي 2017ص 165

على مبدأ توفر الأموال من أجل تغطية كل هذه النفقات التي تتكفل بها السلطات المحلية المسؤولة[1]، والمصادر المالية من بين التحديات التي تواجهها الحكومات المحلية لأن القليل من الدول التي تسمح لهيئاتها المحلية بتوسيع قاعدتها المالية ومنحها الاستقلالية بفرض ضرائب من شأنها أن تزيد من قدراتها المالية للتكفل بكل الاحتياجات المحلية.[2]

❖ **المقومات التنظيمية :**

تتمثل المقومات التنظيمية في انتهاج الدولة لنظام إداري محلي يجسد التعاون بين السلطات المحلية والحكومات المركزية من أجل تسيير الشؤون المحلية والمرافق العمومية وخلق المشاريع التي تقوم بتفعيل التنمية المحلية على مستوى كل منطقة ،[3] هذا النظام يتمثل في الادارة المحلية والتي ترتكز على مبدأ فتح المجال للمجتمع المحلي من أجل المشاركة في اتخاذ القرارات المحلية تحت إطار ما يسمى بالديمقراطية وكذلك من أجل التخطيط الجيد للمشاريع والبرامج التي تتوافق مع الحاجيات المحلية وضمان سرعة إنجازها وفعاليتها.[4]

وبالتالي يمكن تمثيل مقومات التنمية المحلية حسب ماحددها آرثر دنهام في الشكل التالي :

الشكل(8)مقومات التنمية المحلية

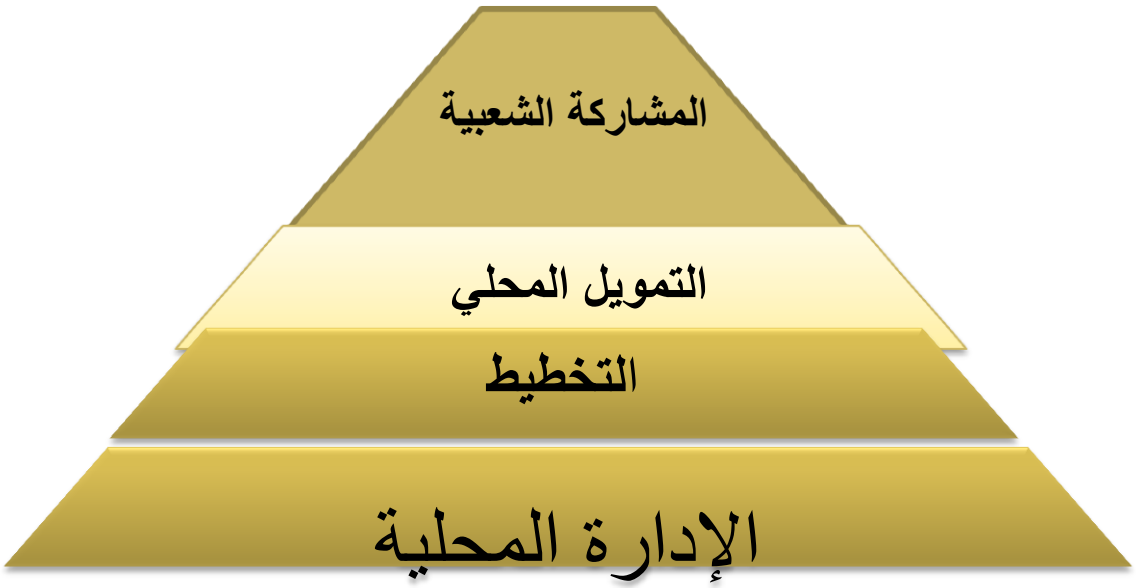

[1]- سي فضيل الحاج ، حيتالة معمر ، بن عطه محمد ، مرجع سابق ص 166.

[2]- نعيمة سمينة ، إصلاح نظام المالية المحلية كالية للتنمية المحلية – تجارب دولية رائدة- ، مجلة ابن خلدون للابداع والتنمية المجلد 02 العدد 02 سنة 2020 ص 67.

[3]- تقرارت يزيد ، صيد تونس ، بن زعمة سليمة ، الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر –دراسة نظرية تحليلية- مرجع سابق ص 53.

[4]- سميرة لغويل ، نوال زمالي ، التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي ،مجلة العلوم الاجتماعية العدد20سبتمبر 2016 ص 156

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على سعودي محمد ،أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية المدية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الشلف السنة 2007 ص 27

المطلب الثالث :نظريات و نماذج التنمية المحلية

الفرع الأول :نظريات التنمية المحلية

ظهرت العديد من الكتابات والدراسات في مجال النظريات التي يمكن من خلالها الحد من مواطن التخلف والفقر وإحداث التنمية على المستوى المحلي ومن بين هذه النظريات ما يلي:

-نظرية المقاطعة الصناعية:

ظهر مفهوم المقاطعة الصناعية على يد ألفريد مارشال سنة 1867 في كتاباته حيث عبر عنها في الأول مشيرا إلى صناعات النسيج ،و ذكر أن المناطق تتشكل فيها الأعمال التجارية وتتميز بقوة الصناعات تساهم في توفير بيئة مناسبة لنجاح الإنسان ،ولاحظ مارشال أن تزايد عدد الشركات في نفس القطاع وفي إقليم محدد يعمل على التعاون الفعال للمؤسسات فيما بينها كما تساهم في تحسين المناخ الصناعي و تطوير الصناعة المحلية .[1]

وحسب تعريف جيا كومو بيكا تيني فإن المقاطعات الصناعية بمثابة كيانات اجتماعية إقليمية تنشط فيها الشركات والأفراد في منطقة جغرافية محلية ،توحدها كل من العلاقات والروابط الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عن هذا التعايش وتتميز بالتشابه في مجال النشاطات الاقتصادية وتعمل على زيادة قيمة الانتاج وتنمية المناطق المحلية المنتمية لها .[2]

المنطقة الصناعية هي كيان إقليمي اجتماعي يتميز بالنشاط الذي يجمع بين الأفراد والشركات طبيعة النشاط المهيمن في هذه المناطق هو الصناعات الهدف منها تطوير وزيادة المنتوجات التي لا تتواجد في المنطقة .[3]

المقاطعات الصناعية هي مجموعة من الشركات تتفاعل مع الأنظمة المحلية للإنتاج تأخذ مكانا جغرافيا من مساحة الدولة تتميز بالخصائص التالية :[1]

---

[1] - Daniele Schiliro Italien Industrial Districts: Théories, Profiles and Competitiveness managment and organizational studies vol04 N04 -2017 p 01

[2] -Fabio sforzi Rafael Boix what about industrial district in régional science investigaciones régionales-journal of regionale research 32 (2015) p62

[3] - Giacomo Becattini The Marshallian industrial district as a socio-economic notion Revue d'économie industrielle 157(2017) p 15.

-التخصص القوي في الصناعة .

-أغلبية المؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم.

-تقسيم عمليات الانتاج على المستوى المحلي .

-الانتاج يكون حسب احتياجات السكان المحليين .

-نظرية أقطاب النمو :

هذه النظرية تم تطويرها من قبل الاقتصادي" فرانسوا بيرو" خلال الخمسينيات من القرن الماضي، اعتبر أن التنمية لا يمكن أن تظهر في أي مكان ولكن يجب أن ترتكز وتنشط في إقليم محدد أو قطب يتحقق فيه النمو ويأثر على الاقتصاد الكلي .

وحسب لفيليب أيدا لوت نظرية أقطاب النمو هي بمثابة نظرية للتنمية الاقتصادية ، وقد ساهمت هذه النظرية في تغيير المفهوم الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية وحسب هذا المفهوم فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث من خلال العمل غير التنافسي للمؤسسات ولكنها تتحقق عن طريق تحديد المكان أو القطب الذي تنشط فيه، تم اقتراح هذه النظرية من أجل حل مشكل عدم المساوات في النمو الاقتصادي بين أقاليم الدولة . [2]

من خلال نظرية أقطاب النمو تم تحديد أهم العوامل التي تساعد على تحقيق النمو في المنطقة منها:[3]

-بناء قاعدة اقتصادية فعالة تساهم في زيادة النمو عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المحلية.

-تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

-الاهتمام بزيادة الموارد المالية و البشرية من أجل تدعيم الأقطاب و تمويل التنمية.

-خلق فرص استثمارية بديلة قابلة للتطبيق.

التدخل الحكومي عن طرق الدعم والتحفيز.

---

[1] -Emilie Lanciano. La compétitivité des districts industriels industriels. Une approche par les ressources spécifiques Université Jean Monnet de Saint-Etienne IUT Département GACO 2005 p 03.

[2] -Suzzane Tremblay du concept de développement au concept de l'après-développement : trajectoire et repères théoriques université du Québec a Chicoutimi p 22.

[3] -Lonela Gavrila-Paven developing a growthe pole : theory and reality p211.

فنظرية أقطاب النمو تسعى من خلال هدفها الجوهري أن تقسم البلد إلى أجزاء كبيرة غير متجانسة ، حيث يشهد كل جزئ خصائص تميزه عن غيره تعمل على هدف واحد وهو التنمية الشاملة للدولة.[1]

-نظرية الانتشار الجغرافي :

نشأت هذه النظرية من قبل الاقتصادي" ترتستن هاغرشتاند" نموذج هذه النظرية قائم على فكرة أن المصدر الرئيسي للابتكارات يكون من خارج المناطق المحلية وبعد ذلك يتم دخولها عبر قنوات الاتصال والانتشار بين المناطق ، ومن الأسباب الداعية لتبني هذا النموذج محاولة إعادة ترتيب أنواع الانتاج زمانيا وجغرافيا وفي سياقها التاريخي و نشر الاعتماد الحكومي من أجل تصحيح الاختلالات الموجودة في مراعي المزارع المحلية في السويد .

إن عدم التوازن و التفاوت الذي يوجد بين مختلف الأقاليم والمناطق المحلية من حيث القدرة على النمو والانتقال الذي يحدث للابتكارات من المناطق ذات الامكانات العالية إلى المناطق الأقل قدرة[2]، و تتطلب عملية الانتقال المكاني للابتكار توفر العناصر التالية :[3]

-أن يتميز الابتكار بقابلية الانتقال لأماكن أخرى.

-أن تكون منطقة الابتكار مصدرة للابتكارات.

-توفر مناطق تعمل على تشجيع الابتكارات .

-توفر الابتكارات بكثرة ولفترا طويلة و تجنب انقطاعه .

-نظرية القاعدة الاقتصادية:

نظرية القاعدة الاقتصادية هي الإطار النظري التقليدي لوصف العوامل الرئيسية قصيرة المدى للتنمية الاقتصادية المحلية ، وتعتبر هذه النظرية أن مختلف التدفقات المالية الصادرة من أماكن أخرى خارج حدود المنطقة تمثل حقنة فعالة للنشاط الاقتصادي على المستوى المحلي ،ونتيجة لذلك كان ينظر للتنمية المحلية أن تركز في المقام الأول على نشاط التصدير وأن المصادر المالية الخارجية تنتج عن طريق تصدير السلع والخدمات .[4]

---

[1] - خنفري خيضر ، مرجع سابق ص 14.

[2]- هوشات رؤوف ، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص الادارة العامة والتنمية المحلية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1 سنة 2018/2017 ص 62

[3]- كحول بسمة ، مرجع سابق ص 28.

[4] - Philippe Poinsot, Jean-François Ruault « Economic-base theory and highly-open economies: incorporating day-to- day mobility » HAL Id: hal-02269336 https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02269336 (2019) p02.

وفقا لهذه النظرية فإن النشاطات التي تقوم بها المناطق المحلية من تصدير هي المصدر الأساسي للنمو ، هذه النشاطات الاقتصادية تنقسم إلى قسمين كالتالي :

-الأنشطة الاقتصادية الأساسية :التي تعبر عن كل العمليات المخصصة لإنتاج السلع والخدمات الموجهة مباشرة للاستهلاك خارج المنطقة .

-الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية :هي مجمل الخدمات والمنتوجات الموجهة للاستهلاك المحلي [1].

وكما ذكر "كلود لكور" أن التنمية على المستوى المحلي تعتمد على مبدأ التركيز على الأنشطة الانتاجية التي تساهم في التصدير و تحقق مداخيل إضافية من الخارج ويمكن من خلالها توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وامتصاص البطالة للمواطنين .[2]

-نظرية الوسط المجدد :

ظهرت هذه النظرية من الباحثين الذين ينتمون لمعهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية بجامعة نوشاتيل بسويسرا ،ترتكز هذه النظرية على مبدأ أن المجتمعات الإقليمية هي التي تخلق عدة أنواع من الابتكارات (الانتاج ، ابتكار العمليات ،الابتكارات التنظيمية ...)، والوسط المجدد هو الإقليم الذي يضم مجموعة الفاعلين الذين ينتمون للمنطقة من مؤسسات و شركات وغيرها ينتج عنها ظهور مناطق ناجحة متمكنة من تطوير منتجات جديدة ومنظمات جديدة تساهم بشكل كبير في تطور الاقتصاد المحلي.

-نظرية البنية الأساسية :

تعتبر البنية الأساسية من الركائز الأساسية التي تعزز وتيرة ونمو الاقتصاد وتساهم في النهوض بالمجتمعات وتوفير فرص العيش الأفضل للأفراد ،وظهرت بذلك عدة نظريات تهتم بدور الهياكل والبنى الأساسية في تحقيق التنمية المحلية ،ويكمن دورها في جذب وتحفيز الاستثمارات وزيادة الانتاج على مستوى الأقاليم التي تحتوي على قدر كبير من البنية الأساسية المتينة والمساعدة على متابعة قواعد العمل التنموي المحلي .

-نظرية التنمية من الأسفل :[1]

[1] - Andrew C. Krikelas why Regions Grow: A Review of Research On the Economic Base Mode *Economic Review*1 1992 p 17.

[2]- سلاوي يوسف ، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري ، أطروحة دكتوراه في الحقوق فرع القانون العام تخصص الدولة والمؤسسات العمومية ،كلية الحقوق جامعة الجزائر السنة 2018/2017 ص 11.

ظهرت هذه النظرية في السبعينيات من القرن الماضي تقوم على مبدأ تنظيم الاقتصاد وتحريكه ينطلق من سكان الوحدات المحلية وحسب لويس قيقو فإن عملية التضامن المحلي بين أفراد المجتمع وخلق علاقات جديدة و تكثيف الجهود والتعاون من أجل تعبئة الموارد و تثمين الثروات المحلية كل ذلك يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

وعليه التنمية المحلية حسب هذه النظرية تعتمد على جانبين هما

-الجانب الثقافي الذي يرتكز على ثقافة التضامن بين سكان المنطقة من أجل الوقوف أمام كل الصعوبات وحل المشاكل.

-الجانب الاقتصادي الذي يهدف إلى حسن التصرف والاستغلال للثروات المحلية واستعمالها لتحقيق التنمية المحلية.

-نظرية التنمية المستقلة :

التنمية حسب أصحاب هذه النظرية يكون مصدر نشأتها من الداخل يعني يجب أن توحد كل الجهود الخاصة بالحكومات المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات والأفراد الطبيعيين من أجل تشجيع الاستثمار في الصناعات الصغيرة والتركيز على الانتاج المحلي الداخلي عوض الاعتماد على المنتوجات الخارجية ،وعند النظر في التنمية الذاتية فهي كل المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتغنى بها المجتمعات المحلية وتستخدمها في التنمية بغية اكتشاف القيمة التي تتميز بها هذه المحليات من أجل دمجها في الأعمال الاقتصادية الناجحة وتحقيق قيمة مضافة على الصعيد المحلي و الوطني. [2]

الفرع الثاني :نماذج التنمية المحلية

❖ النموذج التكميلي :

يتجسد هذا النوع في البرامج التي تكون بداية انطلاقها من المستوى القومي وتدخل في إطاره مختلف المناطق والأقاليم التابعة لحدود الدولة وكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية يعني ذلك القضاء على الفوارق والاختلافات بين الوحدات

[1]- سلاوي يوسف ، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري ، مرجع سابق ص

[2]- برنو نور الهدى ،دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية ولاية البويرة أنموذجا 2012-2017 أطروحة دكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 سنة 2021/2020 ص 45

الجغرافية ،يرتكز هذا النموذج على إنشاء وحدات إدارية تنظيمية جديدة بغية خلق مؤسسات التنمية في وسط المجتمعات المحلية ، يعتمد هذا النموذج على مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات .[1]

❖ **النموذج التكييفي :**

هذا النموذج يركز على الأساليب التنموية للمجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية ويمكن تنفيذ برامج هذا النموذج في أي نوع من التنظيمات الإدارية، و من الأسباب التي تجعل الدولة نادرا ما تعمل بهذا النموذج هو نقص العوامل الفنية والمادية للمجتمعات.[2]

❖ **نموذج المشروع :**

يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين التكميلي والتكييفي و يتجسد هذا الإختلاف في أن نموذج المشروع يطبق في مناطق جغرافية لها خصوصيات معينة ولا يمكن استعماله في كل المجتمعات ، والبعض يعتقد أن هذا النموذج يمكن اتخاذه كنموذج استطلاعي أو تجريبي على المستوى القومي إذا تحقق نجاحه وفعاليته.[3]

❖ **نموذج العمل الميداني :**

يتميز هذا المشروع باعتماده على تكوين مجموعة من الأفراد مختصة في ميدان التنمية المحلية تساهم في النضج المعرفي وتدريب المواطنين للقيام بوظائفهم المحددة والهدف من هذا النموذج هو خلق المؤسسات الوظيفية للتنمية .[4]

الفرع الثالث :عوامل نجاح التنمية المحلية :

من أجل تحقيق التنمية المحلية يجب توفر مجموعة من العوامل هي كالتالي :

1/المجموعة الأولى :

[1] – بن عزة محمد ، فتوح خالد ، برامج التنمية المحلية ودورها في ترقية رفاهية السكان دراسة ميدانية تحليلية لاستثمارات قطاع الري في ولاية تيسمسيلت ،مجلة أبحاث ودراسات التنمية ،العد الثاني جوان 2015ص 51.

[2] – أسماء خليل ،مرجع سابق ص 102

[3] – عبد المطلب بيصار ، جسين الأمين شريط ، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية ، مجلة العلوم الادارية والمالية المجلد 02/العدد 02 ص(38-48) سنة 2018 ص 41.

[4] – بيصار عبد الحكيم ، مرجع سابق ص 25

الخصائص الرئيسية وتتمثل في حجم المنطقة والخصائص الجغرافية حيث يميز بينات بين أنواع من المناطق وهي المدن الكبرى والمناطق الحضرية وأماكن ذات مناطق نائية أو شبه حضرية وأخرى ريفية ويوضح capkova أن المدن الحضرية هي الأكثر التزاما بالتنمية مقارنة بنظيراتها الأخرى وذلك لمؤهلاتها المالية وخبرتها الواسعة .

– البنية التحتية والعوامل المادية الأخرى مثل نوعية الطرق والصرف الصحي والمرافق الأخرى ، الخصائص الاجتماعية لسكان المنطقة مثل المستوى التعليمي والوضع الاقتصادي .

2/المجموعة الثانية :تتكون من العوامل التالية :

– الموارد المالية :مثل دخل الاشخاص والمساعدات الدولية

–الرأسمال البشري : حسب هيئة الأمم المتحدة يشير الرأسمال البشري إلى المهارات المفيدة التي يمكن للفرد استخدامها في سوق العمل أو كما يعتبر حسب نموذج النمو الخارجي الكلاسيكي الجديد لسولو يعتبر كمخزون للعمالة وله أهمية كبيرة من حيث المهارات والمؤهلات الهامة والمفيدة .[1]

– المؤسسات والمنظمات العاملة في التنمية المحلية مثل المنظمات غير الحكومية والتعاونيات

– الموارد التكنولوجية المتمثلة في الآلات المستخدمة في الصناعات المحلية .

3/المجموعة الثالثة :التخطيط الاستراتيجي والمشاريع والبرامج وغيرها من أدوات سياسة التنمية المحلية وتتكون من العوامل التالية :

– أساليب الدعم الحكومي ويتجسد ذلك في المشاريع المدعمة من الحكومة المركزية .

–التخطيط الاستراتيجي مثل المرتبط بالبرامج والمشاريع المخصصة والتخطيط طويل الأجل.

–تنفيذ أدوات التنمية المختلفة في الاتجاه المحدد كالتي تركز على المجتمع والأعمال التجارية.

[1] – Chakd Yorn la gestion des projets de développement local dans une dynamique de coopération international thèse présenté a la faculté d'administration en vue de l'obtention du grade de docteur en administration université de Sherbrooke kanada 2005 p 84

أظهرت الدراسات الدولية أن أكثر أنشطة التنمية المحلية النموذجية للحكومات المحلية هي تقديم الدعم للاستثمار الخاص وخلق فرص العمل وهناك اتجاه متزايد للحكومات المحلية لتجاوز دورها التقليدي لخدمة مصالح اجتماعية أوسع مثل دعم الأقليات والفئات المحرومة وتحقيق التوزيع العادل في تكاليف وفوائد التنمية المحلية .

4/المجموعة الرابعة: التعاون والتنسيق

التعاون يكون بين الفاعلين المشاركين في التنمية المحلية وقد حدد Ritterو Nagy هذه العناصر وهي الحكومات المحلية والشركات المحلية والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والحكومة المركزية والسكان المحليون والخبراء الاستشاريون الخارجيون ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث في المنطقة ، ومفتاح النجاح هو الاعتماد على خبرة المتخصصين الخارجيين مثل الجامعة .

5/المجموعة الخامسة : الابتكار والاستدامة

تتكون هذه المجموعة من العوامل التالية :

الطرق والحلول المبتكرة في عملية التنمية المحلية مثل اتباع مناهج جيدة لتوظيف وإعادة توظيف العاطلين عن العمل وتعزيز العمل الحر من خلال إنشاء خدمات استشارية وطرق حديثة في التدريب و الابتكار التكنولوجي المحلي من الآليات الهامة في التنمية ، وعوامل وتنبؤات الاستدامة (تحديد الاحتياجات ، الاستراتيجيات طويلة المدى ، تحسين معرفة المشاركين ، التواصل ..) وقد قام Nèmeth بتقييم برامج التنمية المحلية التي تتوفر فيها شروط الاستدامة على المدى الطويل ووجد أن هذه البرامج قد استجابت في المقام الأول للتحديات المحلية وتساهم في تلبية الحاجيات المحلية باستخدام الموارد المحلية .

الشكل (9) مكونات رؤوس الأموال

المصدر :برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الارتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية من خلال التخطيط الاستراتيجي ،سلسلة أوراق عمل التنمية الاقتصادية ، المجلد الأول ص 21

الفرع الرابع : تحديات التنمية المحلية

هناك العديد من العوامل التي تقف أمام تجسيد التنمية المحلية ومنها:

1/التحديات الإدارية والتنظيمية :

ضعف الأداء الإداري وتفضيل المصالح الشخصية على العامة والوساطة والاعتماد على الموارد البشرية غير المؤهلة من الأسباب التي تعيق مسار التنمية المحلية ، بالإضافة إلى سوء توزيع الاختصاصات الفنية بين القطاعات ونقص خبرات ومهارات القائمين على الجهاز الإداري للوحدات المحلية وعدم استقلاليتها وتبعيتها للإدارة المركزية مما يؤدي إلى البطء الشديد في اتخاذ القرارات الحاسمة وسوء الربط بين الرؤية المستقبلية للتنمية المحلية والموارد الممكنة .[1]

2 /التحديات الاجتماعية :

[1] – صالح محرز ، بلال مشعلي ، حمزة بعلي ،كفاءة ومعوقات البرامج التنموية للجماعات المحلية في ترقية عملية التنمية المحلية المستدامة ،مجلة التكامل الاقتصادي ،المجلد 07 العدد 2 جوان 2019ص 36

ارتفاع معدلات النمو السكاني في المناطق المحلية مع ثبات القدرات الإنتاجية من الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة في معدلات الفقر والبطالة و التفكير في الهجرة إلى مناطق أخرى من البلد أو خارج البلد ، كذلك انتشار الجهل في المجتمع المحلي ونقص المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين والتدريب وظهور مجتمع يفتقر للإطارات التي تتمكن من استغلال وتسيير الموارد المحلية من أجل الارتقاء إلى أعلى مستويات التنمية .[1]

3/التحديات المالية :

تعد البرامج والمشاريع التنموية على المستوى المحلي ويصعب إنجازها أو إكمالها وذلك راجع إلى الصعوبات في تمويلها ومتابعتها بسبب العجز المالي الذي تعاني منه معظم الحكومات والإدارات المحلية بسبب نقص مصادر التمويل وعدم منح الاستقلالية المالية للتحكم في مداخيلها، على الرغم من أن العديد من البلدان تبنت اللامركزية وإصلاحها ، فإن المسؤوليات والموارد التي يتم نقلها إلى المستوى المحلي تعتبر غير كافية دائما لدعم التنمية المحلية الفعالة وهذا يمثل تحديا على المستوى المحلي وذلك لمحدودية تعبئة الموارد .

4/التحديات الاقتصادية :

تتمثل التحديات الاقتصادية للتنمية المحلية في ضعف النظم والقدرات المؤسسية و الفردية والافتقار لوسائل الإنتاج وأساليبه وشح في الاستثمارات المحلية والصناعات الصغيرة والمتوسطة وعدم تنوع هيكل الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى النقائص الكبيرة في البنية التحتية من شبكات الطرق والاتصالات والمواصلات و نقص إمدادات المياه وشبكات الري والصرف الصحي.[2]

المبحث الثاني: التمويل والتخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية

حتى تتمكن الحكومات المحلية الوفاء بالتزاماتها وممارسة أنشطتها يجب أن يتوفر لديها الموارد المالية التي تقوم بتعبئتها من مختلف المصادر منها الايرادات الضريبية أو غير الضريبية والرسوم مقابل استخدام الأملاك العامة التابعة لها والاعتماد على التخطيط لتعزيزها.

المطلب الأول : التمويل المحلي

[1]- رندا جلال حسين ، محمد حسين يادم لأمين ، دور المتنزهات الزراعية الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة ، مجلة البحث الحضري العدد 31 جانفي 2019 ص 4

[2]- دليل تنمية المجتمع المحلي ، مؤسسة الملك خالد الخيرية ، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية 4نوفمبر 2009 ص 09

الفرع الأول :مفهوم التمويل المحلي

1/تعريف التمويل المحلي :

يعرف التمويل المحلي على أنه<توفير الأموال والسيولة النقدية من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت من أجل الزيادة في معدلات الانتاج والاستهلاك ، أو هي مجموع الأموال المتدفقة من الداخل والخارج للمساهمة في تنفيذ المشاريع والبرامج الأساسية على مستوى المناطق والتي تحقق قيمة مضافة للمجتمع المحلي >[1]

كما يعرف على أنه تعبئة جميع الموارد التي تستطيع الوحدات المحلية من مختلف المصادر وتعدد الطرق وتضمن الاستقلالية لهذه الوحدات عن الحكومة المركزية وتحقق لها أكبر مردودية .[2]

2/أهمية التمويل المحلي:

هناك سببان يفسران أهمية التمويل المحلية ، السبب الأول هو أن السلطات المحلية في وضع جيد لتحسين إدارة الموارد العامة للاستجابة لمطالب المواطنين ولديها وصول أفضل للمعلومات المحلية ، والثاني هو الحافز الذي تتمتع به اللامركزية في استخدام الموارد وإدارة الشؤون المحلية بشكل أفضل من الدولة و من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وترجمتها إلى برامج تنموية ،[3] كما يجب أن تكون الموارد المالية تتميز بالمرونة لمواجهة الزيادة المطردة في نفقات الهيئات المحلية وتسيير الخدمات المحلية بعيدا عن تدخل الحكومة المركزية .

3/شروط التمويل المحلي :

يجب توفر بعض الشروط في المالية المحلية وهي:[4]

-أن يكون وعاء الإيرادات المحلية في الحيز الجغرافي للوحدات المحلية و يختلف عن أوعية الإيرادات المركزية وأن تتمتع الهيئات المحلية بالاستقلالية في تقدير سعر الإيرادات وطريقة تحصيل هذه الأموال بما يتوافق مع النفقات المحلية.

-تمتع النفقات والإيرادات بالمرونة وأن تكون تكاليف تعبئة هذه الأخيرة غير مكلفة.

---

[1]- محمد بن صوشة ، النظام الجبائي للجماعات الاقليمية في الجزائر ودوره في التنمية المحلية (2001-2019) ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية ،جامعة الجزائر3 سنة 2021/2020 ص 107-108

[2]- وهيبة بن ناصر ، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد السادس ص 90

[3] - United Nations, United Nations Human Settlements Programme, Guide to Municipal Finance, (Nairobi :UN-HABITAT, 2009)p 16

[4]- خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –فرع التحليل الاقتصادي-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير السنة 2011/2010 ص 32

الفرع الثاني :مصادر و مبادئ التمويل المحلي[1]

1/مصادر التمويل المحلي :

تتشكل الموارد المحلية للوحدات المحلية من شقين رئيسيين هما الموارد الداخلية الذاتية والتي يمكن تعبئتها من خلال الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية والإيرادات الناتجة عن ما تحققه المرافق المحلية عن طريق استغلالها ، والموارد الخارجية فهي ما تحصل عليه الوحدات المحلية من إعانات من الحكومة المركزية أو القروض والهبات والوصايا .[2]

الشكل(10) مصادر تمويل التنمية المحلية بصفة عامة

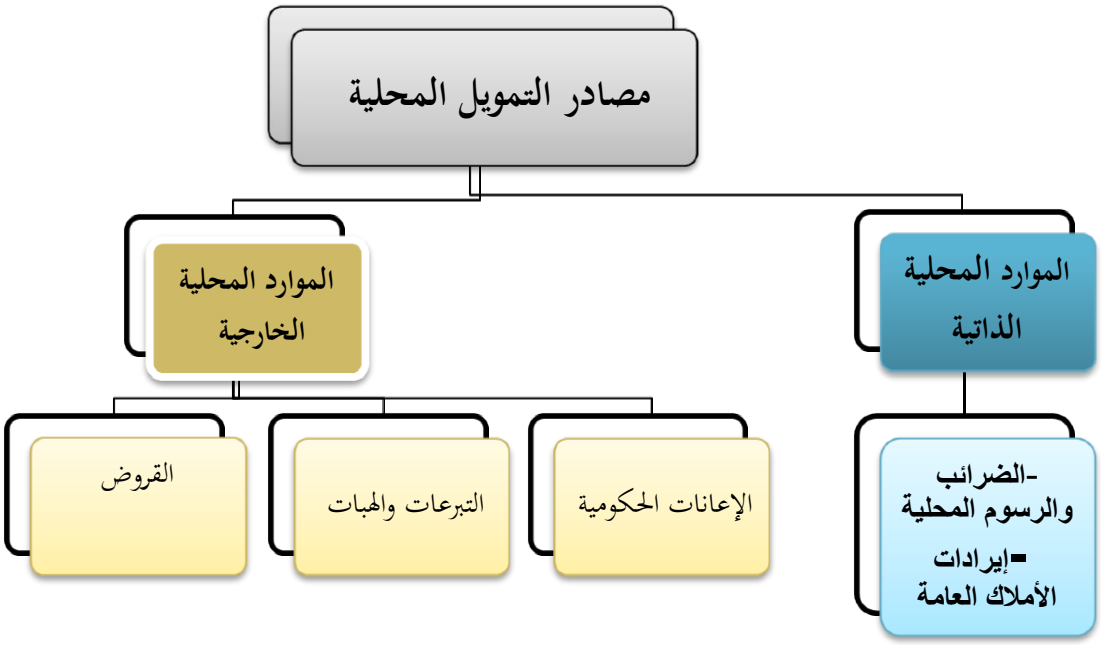

المصدر :هند عبد الفتاح محمود ،إدارة التمويل المحلي في مصر مجلة جمعية المهندسين المصرية المجدل 59 العدد الثاني 2020 ص

[1] -Isabelle Joumard et Per Mathis Kongsrud , LES RELATIONS FINANCIÈRES ENTRE L'ÉTAT ET LES COLLECTIVITÉS LOCALES , *Revue économique de l'OCDE n° 36, 2003/I p 174*

[2] – قرابسي كريمة ،برنامج التجديد الفلاحي والريفي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة ولاية بومرداس نموذجا 2009-2017 أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والحقوق كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 السنة الجامعية 2019-2020 ص 56

وعليه تختلف الأدوات المتاحة لتمويل التنمية المحلية اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر ومن إقليم إلى آخر وعلى سبيل المثال تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الإعفاءات الضريبية والحوافز الضريبية بينما تستخدم المملكة المتحدة المنح ، وتستخدم أوربا خطط ضمان لمعالجة الصعوبات الائتمانية التي تواجهها الشركات الصغيرة .

وفي العديد من البلدان تعد الإدارات الوطنية والهيئات العامة شركاء ماليين أساسيين في سياق التنمية الاقتصادية المحلية وبالمثل تلعب وكالات التنمية وبنوك التنمية والصناديق الاقليمية المتخصصة دورا رئيسيا فنجد في ألمانيا بنك بادن فورتمبيرغ الإقليمي للاستثمار ومقره في شتوت قارت لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ،كما تساهم المؤسسات المالية الدولية والبنوك التجارية دورا رئيسيا في تمويل التنمية المحلية فعلى سبيل المثال لعبت البنوك الكتالونية دورا فعالا في تمويل إعادة تطوير برشلونة .[1]

وعليه بعض المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل التنمية المحلية في الدول الأوربية نجد:[2]

-BNV مؤسسة خاصة بتمويل الجماعات المحلية في هولندا .

- Commune cedit مؤسسة لإقراض البلديات الدنماركية .

- Communalbank بنك خاص بتمويل البلديات النرويجية.

-مؤسسة تمويل البلديات الفنلندية .

-مؤسسات استثمارات البلديات في السويد

2/مبادئ التمويل المحلي :

-الصلاحيات الضريبية : ما مدى السلطات المحلية من حيث الايرادات العامة ، يعني ذلك ماهي الرسوم الإجبارية التي تحددها السلطات المحلية أساسها ومعدلاتها ، هل يمكن نقل المزيد من المسؤوليات الضريبية إلى السلطات المحلية دون زعزعة استقرار وضعها المالي بسبب عدم ثبات الموارد المحلية وزيادة التكاليف الادارية .

[1] -Financer le développement local, ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES décembre 2007

[2] – رابحي مختار ، شويخة إبراهيم مختار ، خلادي زوليخة ، أهمية الصناديق المتخصصة في تمويل التنمية المحلية دراسة مقارنة بين صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية في الجزائر وصندوق التجهيز الجماعي في المغرب ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، المجلد الرابع العدد الثاني أكتوبر 2020 ص 24

-المنافسة الضريبية :هل تختلف معدلات وأسس الضرائب المحلية اختلافا كبيرا من سلطة إلى أخرى وماهي هذه العوامل التي تساهم في هذه الاختلافات بين السلطات المحلية ،وكيف يؤثر نظام التحويلات بين الإدارات على السياسة الضريبية ، هل المنافسة الضريبية مهمة وما هي الآثار الايجابية والسلبية لها .

-المنح المخصصة :هل تمثل المنح المخصصة جزءا كبيرا من ميزانية السلطات المحلية ؟ إذا كان الأمر كذلك كيف يتم تصميم هذه المخصصات وماهي آثارها على سلوك وأداء السلطات المحلية ، على وجه الخصوص كيف يتم تحديد معدل مشاركة السلطات المركزية في نفقات محددة ممولة من المنح المخصصة وهل يتم أخذ الآثار غير المباشرة في الاعتبار بشكل صحيح؟

الفرع الثالث :صيغ تقاسم الايرادات الضريبية

تختلف الصيغ الخاصة بتقاسم الإيرادات الضريبية من بلد إلى آخر وتؤدي إلى تأثير أكبر أو أقل للسلطات المحلية على الحصة التي تخصهم:[1]

يمكن للسلطات المحلية فرض ضريبة على نفس القاعدة الضريبية مثل السلطات المركزية ولكن مع تحديد معدلات الضرائب الخاصة بها، هذا النوع من المشاركة والذي يمكن وصفه بأنه نظام "مكدس" ، وهو موجود في الولايات المتحدة لضريبة الدخل وفي معظم بلدان الشمال الأوروبي لضريبة الدخل الشخصي المادية.

قد تكون مشاركة عائدات الضرائب على حق السلطات المحلية في الحصول على نسبة مئوية معينة من الضرائب المحصلة في أراضيها، يتم تطبيق هذا النوع من المشاركة على ضريبة الدخل الشخصي في إسبانيا وضريبة الشركات في فنلندا. إذا كانت الصيغة جيدة التصميم يمكن للسلطات المحلية من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي على أراضيها زيادة عائداتها الضريبية.

تتكون المشاركة الضريبية في بعض الأحيان من تخصيص حصة من عائدات الضرائب الوطنية للسلطات المحلية وليس الإيرادات المحصلة على أراضيها يبدو هذا النوع من المشاركة وكأنه تحويل لأن السلطات المحلية بالكاد تستطيع التأثير على نصيبهم من الإيرادات.

الفرع الرابع: النماذج والاتجاهات الحديثة في نظام التمويل المحلي

1/نماذج نظام التمويل المحلي:

[1] - Isabelle Joumard et Per Mathis Kongsrud , p203

هناك أربعة نماذج يقدم كل منها التوازن بين النفقات الإجبارية والنفقات المستقلة من جهة والإيرادات المستقلة و الإيرادات المضمونة من طرف الدولة وهذه النماذج هي :[1]

-النموذج الأول: اللا تمركز المالي (la décentration financière) في هذه الحالة السلطات المحلية هي التي تتحمل الحجم الأكبر من النفقات الاجبارية ، وتتم تغطية هذه النفقات من خلال نسبة عالية من الايرادات التي تقدمها الدولة (المركزية أو الفيدرالية) مثل البلديات الألمانية و الإنجليزية والهنغارية .

-النموذج الثاني: اللامركزية المالية (la décentralisation financière) يتوافق هذا النموذج مع نظام الاستقلال المالي بحيث تتمتع السلطات المحلية بأكبر حرية في تحديد طبيعة وحجم مواردها المالية ومن جهة أخرى مقيدون في إنفاقهم بأعباء ضرورية مثل البلديات الفرنسية والبلجيكية .

-النموذج الثالث: الاستقلال الكامل للميزانية (l'autonomie budgétaire complète)في هذا النموذج تتمتع السلطات المحلية بحرية كبيرة في اختيار وتوزيع نفقاتها ولكن في جهة الايرادات متابعة من طرف الدولة ومن الأمثلة المقاطعات الفرنسية قبل الاصلاح.

-النموذج الرابع: الاستقلال المالي الكامل (l'autonomie financière complète) تحظى السلطات المحلية بقدر كبير من الاستقلالية في تحديد النفقات أو الإيرادات مثل إقليم الباسك في إسبانيا .

2/الاتجاهات الحديثة في تمويل التنمية المحلية :

-اللامركزية المالية :هي النموذج الهام في تدعيم الحكومات المحلية بالموارد المالية المناسبة في تنفيذ مختلف البرامج التنموية والمشاريع وذلك يكون عن طريق تنازل الحكومة المركزية عن تحصيل بعض الإيرادات و منحها للهيئات المحلية لتعزيز قدراتها في الانفاق المحلي.[2]

-التركيز على مداخيل الممتلكات والأراضي : أصبحت معظم دول العالم تعتمد على الإيرادات الخاصة بالأراضي والممتلكات والصين على سبيل المثال تعتمد على هذا النوع من الضرائب لتمويل التنمية المحلية وتعزيز إصلاح الاراضي الريفية .

[1] - CNFPT, INFT , la perception de l'autonomie financière des collectivités locales en Europe :quels enseignements pour la France ? eleves administrateur territoriaux 2001 p 11

[2] نعيمة سمينة ، إصلاح نظام المالية المحلية كآلية للتنمية المحلية –تجارب دول رائدة–، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية المجلد 2 العدد2 سنة 2020 ص 68

–الشراكة بين القطاع العام والخاص (**partenariat public private**):لجأت العديد من الدول إلى استراتيجية أخرى في تمويل التنمية على المستوى المحلي وذلك بالاعتماد على مبدأ الشراكة بين القطاع العام والخاص وذلك لأهمية هذا الأخير في تقديم الخدمة المحلية بأعلى درجة من الفعالية ومن القطاعات التي يعمل فيها المياه والنقل والنفايات ، وهذا ما جعل الهيئات المحلية تعمل على ترشيد نفقاتها واستعمالها في أغراض أخرى .

فعلى سبيل المثال استخدمت مدينة غلاسكو الاسكتلندية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجالين رئيسيين التعليم والصحة

–المساءلة في إعداد الميزانية المحلية : تعتبر المساءلة من الآليات الرئيسة المعتمدة في تزويد السكان المحليين بمصدر الإيرادات و مجالات إنفاقها وإشراكهم في اتخاذ القرارات ، والميزانية التشاركية التي تم تطبيقها في بلدية بورتو في عام 1989 ثم انتشرت في العديد من دول العالم هي من الوسائل التي تسمح بمشاركة المواطنين في القرارات المالية الخاصة بتنمية مناطقهم.

–تحسين الإدارة المالية :أصبحت الحكومات المحلية مطالبة أكثر بتحسين جودة الإدارة المحلية في ظل محدودية الموارد والعمل على ترشيد النفقات المحلية وتوازنها مع الإيرادات ، حيث تم الاعتماد في إصلاح الإدارة المالية على تحسين النظام المحلي.

الفرع الخامس : دور الموارد المالية في التنمية المحلية

يعتبر التمويل المحلي المصدر الحيوي للوحدات المحلية نظرا للدور الذي يلعبه في الحفاظ على استقلالها ونجاحها في تقديم وتلبية خدمات السكان المحليين وتحقيق أهداف الوحدة بشكل عام ،حيث هناك علاقة قوية بين التنمية المحلية والتمويل المحلي لأن هذا الأخير الذي يعتبر الركيزة الأساسية في تحقيق أبعد التنمية المحلية ويتجسد ذلك في الأهداف الاقتصادية التي تتمحور في تحسن مستوى المعيشة من خلال توفير السلع والخدمات الضرورية وتحقيق التنمية الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني ،و الأهداف الاجتماعية والثقافية من خلال تقليص معدلات البطالة والقضاء على الأمية بإقامة المؤسسات التعليمية والترفيهية والمراكز الصحية والأهداف البيئية عبر البرامج في مجال الموارد المائية والصرف الصحي والنظافة ،[1]

[1]–عبد المطلب عبد المجيد ، مرجع سابق

الفرع السادس :تحديات التمويل المحلي على المستوى العالمي :

رغم تطوير أنظمة التمويل المحلية في بعض الدول لكن تواجه بعضها العديد من المشاكل بضعف أنظمة التمويل ونقص الموارد و القدرات وبالخصوص في البلدان النامية هذه التحديات تكون داخلية وخارجية وهي كالتالي :[1]

1/تحديات النظام :

في العديد من البلدان لاسيما البلدان النامية العديد من مكونات آليات التمويل المحلي غير مكتملة أو يتم تنفيذها دون مراعاة السياق المؤسسي يمكن أن تكون مصممة بشكل جيد أو سيئ من حيث تخصيص الدخل والنفقات والتحويلات والوصول إلى القرض ، تتمثل المشكلات في عدم الإسناد الجيد للكفاءات المحلية وكذلك تظهر المشاكل عندما تقوم الحكومة المركزية بنقل المهام المكثفة للوحدات المحلية دون توفير التمويل المناسب وكذلك عدم وجود الأساليب والممارسات الملائمة لقياس تكلفة المسؤوليات المنقولة ودرجة الاستقلالية المتغيرة في تسيير النفقات في نظام متعدد المستويات الحكومية ومن التحديات كذلك التوزيع غير العادل للضرائب والتحويلات غير الكافية للموارد بين مستويات الحكومة ، وعدد قليل من الدول تستخدم منحا فعالة لتحقيق المساواة في الوصول إلى الموارد من أجل الربط بين النمو الديمغرافي و الفقر في بعض البلديات .

2/التحديات الخارجية :

من التحديات التي تواجه الحكومات المحلية هي إلزاميتها بالمساعدات والتخفيف من حل المشاكل العالمية الموصوفة مثل أزمات الموارد الطبيعية (البيئة ، الطاقة ، الأمن الغذائي) والتحضر وعجز البنية التحتية والأزمة المالية العالمية فالاستجابة لهذه العمليات تتطلب حشد المزيد من الموارد والخبرة الفنية والقدرة على التفاوض وهذا يصعب على الحكومات المحلية الوقوف أمام هذه إن لم يكن لها الدعم المالي اللازم .

المطلب الثاني : التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية

تاريخيا تم نقل استراتيجية المنظمات وتطبيقها على المجتمعات المحلية في السبعينيات في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وكانت مدينة سان فرانسيسكو أول من طبق التخطيط الاستراتيجي تحت حكومة رونالد ريغان من أجل ترشيد الإدارة العامة ثم تبعتها بعد ذلك مدن أخرى مثل باسادينا وممفيس و مقاطعات فرجينيا .

[1] -Le financement des collectivités locales : Les défis du 21ème siècle , Deuxième Rapport Mondial sur la Décentralisation et la Démocratie Locale , GOLD II 2010 p16-17

الفرع الأول : استراتيجية التنمية المحلية

هناك عدة استراتيجيات للتنمية المحلية وتختلف على نطاق واسع من مكان إلى آخر ، ومع ذلك هناك بعض القواسم المشتركة التي تتضمن بشكل عام العمل بواحدة أو أكثر من المحاور الأربعة التالية :[1]

1- استراتيجيات تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية .

2- استراتيجيات تهدف إلى جذب الاستثمار الداخلي .

3- استراتيجيات تهدف لتحسين الرأسمال البشري وتجميع المهارات .

4- استراتيجيات تهدف إلى تغيير البنية التحتية الهشة إلى بنية جديدة قوية.

وتتضمن استراتيجية التنمية المحلية العناصر التالية :[2]

-زيادة فرص العمل .

-تعزيز القاعدة الضريبية المحلية .

-المحافظة على التراث الثقافي والحفاظ على البيئة.

-تقوية القادة السياسيين وخلق الاستقرار المحلي .

-تعزيز الفرص الاقتصادية في المناطق المحلية وتحسين مناخ الأعمال .

[1] -Andres Rodriguez ,Callun Wilkie , revamping local and regional development through place-based strategies , working paper prepared for reinventing our communities : tronsforming our economies fedral reserve bank of philadelphia biennial conference , september 21-23 ,2016 p 6

[2] - Seberang Perai ,introduction to local economic development ,local economic development traininig module , malaysia 13-15 december2016 p 25.

الشكل (11)استراتيجية التنمية المحلية

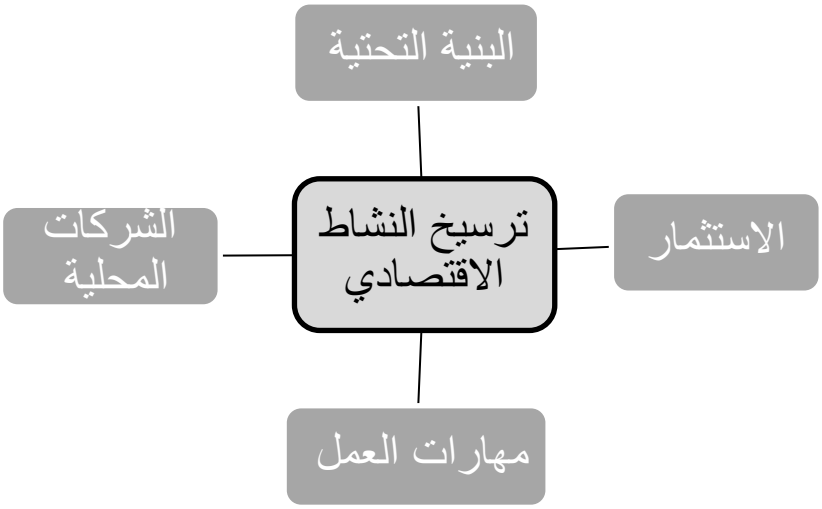

Source : Andres Rodriguez ,Callun Wilkie , revamping local and regional development through place-based strategies , working paper prepared for reinventing our communities : tronsforming our economies fedral reserve bank of philadelphia biennial conference , september 21-23 ,2016 p 07

الفرع الثاني : تعريف التخطيط الاستراتيجي المحلي

التخطيط الاستراتيجي المحلي هو عبارة عن مجموعة من الأعمال يرتكز على الأولويات والأهداف التي تسعى الوحدات المحلية إلى تحقيقها، والعمل على تحديد أهم البرامج والمشاريع التي يكون لها رؤية بعيدة المدى مع ترتيب الموارد المتاحة بحيث تكون الأهداف تتوافق مع تفضيلات المجتمع المحلي.[1]

كما يعتبر التخطيط الاستراتيجي المحلي بناء رؤية مشتركة بين الجهات الفاعلة بهدف تحديد و تحقيق أهداف مشتركة في الوقت المناسب والمكان المعين ، ويكون التخطيط المحلي متناسق مع التوجهات التي تم التحقق من صحتها على المستويات الأخرى وهو أداة جماعية جديدة لتعزيز الأنشطة الاقتصادية وتأهيل البيئة المعيشية بشكل أفضل ورافع للتنمية المستدامة.[2]

[1] – ليلى صالحي ، التخطيط الاستراتيجي كالية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2018/2017 ص 151.

[2] - Laurent Chase , Mélanie requière –Desjardins, najoua ghouat , la planification local , outil du durabilité enviremental ,le cas des zones humides méditerranéennes , new medit ./N17 p 62

الفرع الثالث : عوامل نجاح التخطيط الاستراتيجي المحلي [1]

من أجل تنفيذ التخطيط الاستراتيجي الفعال يجب أن تكون البيئة تتوفر على الشروط التالية :

- تنازل الحكومات المركزية عن بعض تدخلاتها في عملية التخطيط والسماح للوحدات المحلية بممارسة التخطيط .
- تعزيز مبدأ اللامركزية وإدماج مختلف الفاعلين المحليين من الإدارة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في المشاركة في التخطيط المحلي الاستراتيجي ، والاعتماد على نهج المشاركة والاتصال بين هذه الأطراف .
- ترسيخ ثقافة التخطيط الاستراتيجي على مستوى الهيئات المحلية وتنصيبها من الأهداف .
- ضرورة توفر الموارد البشرية المؤهلة القادرة على لممارسة التخطيط الاستراتيجي المحلي الذي يقود إلى بلوغ الأهداف المحددة.

الفرع الرابع :مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية

تمر عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية عبر مجموعة من المراحل وهي:

1-تنظيم الجهود : تعتبر أول مرحلة في عملية تنفيذ التنمية المحلية على المدى الطويل وترتكز في جوهرها على العديد من المبادئ والمتمثلة في تحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية التنمية المحلية إدارة محلية أو هيئات محلية وتعيين قائدها و تزويدها بالموارد البشرية المؤهلة ، بالإضافة إلى المجهودات السياسية المبذولة عن طريق المشاركة للقيادات المحلية السياسية وتظافر الجهود بين الحكومة و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني تمثل كل هذه الجهود البيئة المناسبة التي تزيد من فعالية وكفاءة استراتيجية التنمية المحلية .[2]

2-التقييم : تعتبر عملية معرفة خصائص الاقتصاد المحلي أمر بالغ الأهمية وذلك إذا كانت نوايا أصحاب المصلحة أو المنفذين لاستراتيجية التنمية المحلية أن تتم بكل واقعية وقابلة للتحقق ويكون ذلك بتحديد كل المقومات التي تزخر بها المناطق المحلية واستخراج البيانات الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد المحلي ، وتبدأ عملية التقييم أولا من مراجعة أولوية العلاقات

[1] – حميد زعاطشي ، أهمية التخطيط الاستراتيجي المحلي في تحقيق لأهداف العالمية التنمية المستدامة ،بلدية إسطنبول نموذجا ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 10/العدد03/جويلية 2021 /ص:282-296 ص 287

[2] - Soraya Goga et Fergus Murphy DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE LOCAL : MANUEL POUR L'ELABORATION ET LA MISE EN OEUVRE DES STRATEGIES ET DES PLANS D'ACTION

والأنشطة الاقتصادية القائمة داخل المنطقة وتسليط الضوء على الهياكل و الاتجاهات القائمة في تطوير الأعمال والتصنيع والتوظيف ومن الغايات التي تدعو إلى تقييم الاقتصاد المحلي هي :[1]

- معرفة الموارد العامة والخاصة والغير الحكومية .
- جمع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية الجديدة والضرورية .
- إنشاء أنظمة إدارة البيانات من أجل استخدامها مستقبلا .

ومن الأمثلة عن تقييم الاقتصاد المحلي يستخدم أسلوب تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات والجدول(3) التالي يوضح ذلك :

نقاط القوة	***نقاط الضعف***
–الموارد البشرية المؤهلة **–الموارد المالية والطبيعية** **–المؤسسات التعليمية والبحثية** **– المؤسسات الإنتاجية**	**– ارتفاع معدلات الفقر** **–تعقد الإجراءات التنظيمية والإدارية المحلية** **–هشاشة البنية التحتية** **–المشاكل الصحية مثل انتشار الاوبئة ونقص المناعة**
الفرص	***التحديدات***
–التطور التكنولوجي **–تحسن الأوضاع السياسية** **–تطور النقل من موانئ ومطارات** **–ظهور الكفاءات البشرية**	**–النمو الديمغرافي** **–غلق المصانع المحلية والاسواق** **– الهجرة** **–انخفاض الأنشطة الاقتصادية**

المصدر :جوين سوينبرن ،سريا جوجا ،فيرجس ميرفى ،التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، البنك الدولي سبتمبر 2004 ص 16

3–إعداد الاستراتيجية : الغاية من إعداد استراتيجية التنمية للمناطق من قبل الأشخاص القائمين عليها أو أصحاب المصالح تتمحور في تحقيق منهجية شاملة لتحقيق التنمية المحلية و معرفة التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع

[1] – Gwin Swinburn , Soraya Goga , Fergus Murphy , local economic development primer , a knowledge product

المتطلبات البيئية والاجتماعية ،[1] ومن أجل الإعداد الاستراتيجي الفعال للتنمية المحلية يجب الاعتماد على الخطوات التالية [2]:

–الرؤية المستقبلية: وهي الهدف المستقبلي الذي يريد أن تحققه المجتمعات وصناع القرار المحليين.

– تحديد الغايات: تتمثل في النتائج المحددة التي يسعى إليها المجتمع وهي أوسع من الرؤية.

– تحديد الأهداف: على أن تكون قابلة للقياس إمكانية تحقيقها و تحديد فترة إنجازها.

–وضع البرامج : اختيار البرامج المناسبة للعمل الاستراتيجي.

4–تنفيذ الاستراتيجية : بعد تحديد نوع البرامج والمشاريع التي تم التخطيط لها تأتي مرحلة بناء الخطة العامة اعتمادا على إعداد التخطيط الفرعي أي تحضير خطة كل مشروع لوحده وذلك بتحديد الأشخاص الذين يتكفلون ويتحملون مسؤولية كل مشروع و نوع المدخلات اللازمة التي يحتاجونها وأهم الخطوات للوصول إلى النتائج والأهداف المنتظرة وتمر هذه المرحلة عبر الخطوات التالية :

–التخطيط الكلي للبرامج والمشاريع لتنفيذ الاستراتيجية .

–إعداد خطة خاصة بكل مشروع.

– بناء علاقة جيدة بين أصحاب المصالح في التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية .

– ضرورة التأكد من وجود الموارد المالية الكافية لتغطية هذه البرامج .

–التنفيذ الفعلي للمشاريع .

5– مراجعة الاستراتيجية :بعد كل هذه المجهودات المبذولة في سبيل التنفيذ الاستراتيجي للتنمية المحلية تأتي المرحلة الأخيرة وهي المراجعة أو المتابعة والتي يجب أن تحدث ولو مرة من كل سنة نظرا لأهميتها الكبيرة في التأكد من سلامة الاستخدام الأفضل والفعال للموارد المالية والطبيعية والقيمة المضافة التي حققتها هذه المشاريع ودورها الذي يعود بالمنفعة العامة لصالح المواطنين المحليين ، وكذلك متابعة التنفيذ وهذا عن طريق الاعتماد على بعض المؤشرات لقياس النتائج .[3]

[1]– فؤاد بن غضبان ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى سنة 2015 ص 55.

[2] – Gwin Swinburn , Soraya Goga , Fergus Murphy , local economic development primer p 18

[3]– فؤاد بن غضبان ، مرجع سابق ص 56

الفرع الخامس: تجارب دولية في التخطيط الاستراتيجي المحلي [1]

– تجربة مدينة ليون (فرنسا):

في عام 1985 عندما تمت مراجعة خطة ليون الرئيسية أطلقت وكالة التخطيط الحضري شكلاً جديدًا أكثر استراتيجية للتخطيط ويتمثل في بناء مدينة أوربية جذابة للعيش فيها يتمثل الطموح المعلن في جعل التكتل مدينة أوروبية حيث تكون الجودة الحضرية عامل للجاذبية. هذا المشروع الإقليمي (71 بلدية ، 1.1 مليون نسمة) يتقاسمه جميع صناع القرار السياسي والاقتصادي والأكاديمي والثقافي بفضل التشاور الواسع والتواصل الهام. يولد ديناميكية جماعية خاصة وعامة ويلهم جميع السياسات: مشاريع عمرانية كبرى ، كبرى الأماكن العامة والزينة ، والبنية التحتية ، والمواقع الاقتصادية ، والانفتاح الدولي...

تتميز ليون 2010 بطابعها الاستراتيجي ، وحازمته على الأولويات (الشبكة الخضراء ، والإطار الحضري) وقابل للتكيف مع البقية، هذا المشروع الذي تنفذه مدينة ليون الكبرى يسبق منظور مجتمعي تشاركي ، و الحوكمة الاقتصادية والحضرية ، والتأثير الدولي، اليوم يتم إضافة نهج يفضل الحوار اليومي مع المناطق المحلية بشأن الأهداف المشتركة ، ولا سيما من خلال تنسيق الخطط الرئيسية.

–تجربة مدينة الدار البيضاء (المغرب) :

بين عامي 2004 و 2007 فريق مشترك من قبل إيل دو فرانس مع وكالة التخطيط الحضري المحلية ، وهو يدمج تشخيصًا مفصلاً والاعتماد على ثلاثة سيناريوهات تشتمل على متغيرات التوسع من المقترحات المتعلقة بشبكات النقل والعمليات الرئيسية لتعزيز قلب المدينة ، وإزالة الأحياء الفقيرة وتحسين البيئة وتشمل هذه الابتكارات الخطوات التالية :

–تنفيذ العمل التشاركي في المرحلة الاولى من العملية بين الفاعلين وصناع القرار المنتخبين والمهنيين .

– ومن ناحية أخرى تحقيق خطة استراتيجية للتنمية المستدامة مصحوبة بميثاق تطوير استراتيجية تنفيذ الإجراءات من قبل مختلف الفاعلين المعنيين.

[1] - Aubry Kathleen , BILAN DES APPRENTISSAGES DES LABORATOIRES RURAUX , CHAIRE DESJARDINS EN DÉVELOPPEMENT DES PETITES COLLECTIVITÉS , NIVERSITÉ DU QUÉBEC EN ABITIBI-TÉMISCAMINGUE AOÛT 2015

ركزت الإجراءات الإضافية بشكل خاص على خطة مرجعية للتنمية الساحلية 21 إجراء يتعين القيام به وكذلك على إعادة تطوير مطار أنفا السابق الواقع في قلب المدينة، و تطوير خطة التنمية والتنمية المستدامة لمنطقة أنفا.

-تجربة مقاطعة كبيك (كندا) :

تم تنفيذ مشروع المخابر الريفية من قبل وزارة الشؤون البلدية والأقاليم وشغل الأراضي في إطار السياسة الوطنية من أجل تطوير الريف و وتنميته وذلك بإجراء 33 تجربة مبتكرة في المناطق الريفية خلال الفترة الممتدة بين عام 2007 و2014 من أجل التنقيب والاستكشاف والتجربة والابتكار ، الهدف من هذا المشروع هو دعم المجتمعات الريفية وتطوير المعرة للأفراد واستكشاف طرق جديدة لمعالجة القضايا الريفية وضمان مستقبل المناطق الريفية ، تتوزع هذه المخابر على 13 منطقة في كبيبك وتشمل 5مخابر في قطاع الطاقة و 4 في قطاع الزراعة و5 في قطاع الغابات و4 في الصحة و12 تخص التعليم والثقافة والمقاولاتية والتنمية و3 مخابر في قطاعات مختلفة .

الفرع السادس :مشاكل التخطيط الاستراتيجي

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تعرقل التنفيذ الاستراتيجي للتنمية المحلية متمثلة في النقاط التالية :[1]

-ضعف القدرات الإدارية والفنية ونقص في المهارات والمؤهلات البشرية .

-الزيادة المفرطة في حجم المدن و الزيادة في عدد السكان.

-ضعف مردودية الموارد المالية للهيئات المحلية التي تعاني من العجز في ميزانياتها وتعدد وظائفها اتجاه المواطنين.

- ارتفاع تكاليف عملية التخطيط الاستراتيجي .

-عدم الاهتمام بالمشاكل والقضايا الاستراتيجية لدى العديد من المسؤولين.

المبحث الثالث: اللامركزية والتنمية المحلية

اللامركزية تتضمن نقل السلطات والمسؤوليات من الحكومة المركزية إلى الأقاليم وتستند إلى الأفكار الأساسية التي مفادها أن الحكومات على المستوى المركزي لا تملك بالضرورة القدرة على تقدير الظروف المحلية بالشكل المناسب أو تقييم الاحتياجات والوسائل المحلية لتلبية احتياجاتها ، ووفقا لنظرية اللامركزية لأوتس التي طرحها سنة 1972<يجب

[1]- عبد الحق زغدار ، ليلى صوالحي ، مساهمة التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 11 جويلية 2017 ص 83

تقديم كل خدمة عامة من قبل الولاية القضائية التي تسيطر على الحد الأدنى من المنطقة الجغرافية التي من شأنها أن تستوعب منافع وتكاليف هذا الحكم> .[1]

المطلب الأول: مفهوم اللامركزية

الفرع الأول :تعريف اللامركزية

اللامركزية هي نقل مسؤولية التخطيط والتسيير وجمع وتخصيص الموارد من الحكومة المركزية ووكالاتها إلى حكومات الوحدات الاقليمية والمحلية .[2]

وفي تعريف آخر يشير مفهوم اللامركزية إلى إعادة هيكلة أو تنظيم السلطة بحيث تكون هناك مسؤولية مشتركة بيم هيئات الحكم على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية وفقا لمبدأ التبعية، وبالتالي ينتج عنه جودة وفعالية في نظام الحكم مع الزيادة في سلطة وقدرات الحكومات المحلية و زيادة المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[3]

وحسب تعريف برنامج الأمم المتحدة فإن اللامركزية " عملية متعددة المحاور تسعى إلى تحويل التركيز على التنمية من خلال التخطيط المركزي والاعتماد على الأجهزة الحكومية البيروقراطية إلى المجتمعات التي تقوم على مبدأ المشاركة".[4]

الفرع الثاني: أهداف اللامركزية

تهدف اللامركزية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها كالآتي :[5]

---

[1] -Annick Eudes Jean-Baptiste , Les mécanismes de financement du développement économique local : caractérisations et stratégies adaptées aux PMA Thèse de doctorat de l'Université Paris-Saclay Préparée à l'Université de Versailles-Saint-Quentin-en-Yvelines 2018

[2] - Dennis A. Rondinelli John R. Nellis G. Shabbir Cheema Decentralization in Developing Countries A Review of Recent Experience The International Bank for Reconstruction and Development Copyright © 1983 p 13.

[3] - DECENTRALIZATION: A SAMPLING OF DEFINITIONS Working paper prepared in connection with the Joint UNDP-Government of Germany evaluation of the UNDP role in decentralization and local governance october 1999 p .02

[4] – نوى نبيلة ، بوجلال أنفال ، اللامركزية المالية مدخل لزيادة التمويل المحلي وتعزيز التنمية المحلية – التجربة الصينية – مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية المجلد 2 العدد 2 سنة 2020 ص 79.

[5] - Ghislain Beaule la décentralisation comme moyen de favoriser la prise en charge rapport de recherche présenté en vue de l'obtention de la maitrise en éducation université de Québec année 1992 p 41 -42.

-تساهم اللامركزية في تفويض السلطة والمهام للمسؤولين الذين ينشطون في الميدان الأقرب من المواطنين هذا ما يسمح بتطوير المشاريع والبرامج التنموية وفقا لاحتياجات المجتمع والحد من الاختلاف الحاصل بين المناطق المختلف من الوطن .

-تهدف اللامركزية على الحد من البيروقراطية .

-الاختراق الأكبر للسياسات الحكومية في مناطق بعيدة عن العاصمة وتعمل على إصلاح المناطق التي تنعدم فيها التنمية مثل المناطق الريفية .

-تمكن الجماعات العرقة والدينية من عملية المشاركة في صنع القرار وتحقيق أكبر قدر من المساوات .

-تنمية القدرات الادارية للحكومات المحلية وزيادة فعالية الواجبات التي لا تقوم بها الوزارات.

الفرع الثالث :مبررات الأخذ باللامركزية

لجأت العديد من الدول لتبني اللامركزية و يرجع ذلك إلى أسباب متعددة يمكن ذكرها كالآتي :

1/زيادة دور الدولة : كان دور الدولة محصور في الإطار الضيق فقط متمثل في الأنشطة التقليدية ذات الطابع السيادي و تمثل مهامها في حماية المجتمع من التدخلات الخارجية وتسيير المرافق العمومية التي لا تحقق أرباحا ، و لكن هذه النوع من السياسة لم يدم طويلا فحصلت بعض التغييرات في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحول دور الدولة من حالة الدولة الحارسة إلى نمط الدولة المتدخلة الذي خلق العديد من المهام والأنشطة بالنسبة للحكومة المركزية التي وجدت صعوبة في ممارستها لوحدها ، وعلى هذا الأساس لجأت الدول إلى تقاسم الوظائف بين الوحدات المحلية و السلطة المركزية .[1]

2/التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة : إن الاختلاف الواضح في المناطق الجغرافية على مستوى إقليم الدولة جعل كل منطقة تختلف عن الأخرى سواء من ناحية البعد بينها وبين العاصمة أو من ناحية الموارد الطبيعية والثروات فنجد أن هناك مدن غنية وأخرى فقيرة أو الاختلاف في نسبة الكثافة السكانية ، وهذا الاختلاف يسبب عقم النظام المركزي في تسيير كل هذه المناطق مما فرض على الدولة أن تتبنى نظام الادارة المحلية من أجل تسيير الشؤون المحلية لأن قرب المسير من المشاكل والحاجات يسهل عملية حلها بشكل جيد وسريع. [2]

[1]- محمد نجيب أحمد الكبتي ، اللامركزية بين الحكم المحلي والادارة المحلية ، مجلة البحوث القانونية ص 3-4 .

[2]- بسمة عولمي ، تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 4ص 259.

3/تجسيد الديمقراطية: اللامركزية هي المجال الذي يتيح الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات والتعاون في حل المشاكل بين المواطنين .[1]

الفرع الرابع: المبادئ العامة لتحقيق اللامركزية

وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD مبادئ توجيهية لتحقيق اللامركزية وتتمثل في ما يلي :[2]

1-توضيح جميع المسؤوليات المنوطة بالمستويات الحكومية المختلفة .

2- التأكد من أن كل المسؤوليات ممولة .

3- تقوية الاستقلال المالي المحلي لتعزيز المساءلة .

4- دعم بناء القدرات المحلية .

5- بناء آليات تنسيق مناسبة عبر مستويات الحكومة .

6- تعزيز الحوكمة ومشاركة المواطن .

7- السماح بترتيبات اللامركزية غير المتكافئة والاستفادة منها كحد أقصى .

8- تحسين الشفافية باستمرار و توفير جميع البيانات وتقوية مراقبة الأداء .

9-تعزيز أنظمة معادلة المالية العامة وسياسات التنمية الاقليمية والوطنية من أجل الحد من التفاوت بين المناطق.

المطلب الثاني: دور اللامركزية في التنمية المحلية

الفرع الأول : أشكال اللامركزية

1/اللامركزية السياسية:

[1]- أحمد شريفي ، مرجع سابق

[2] - making decentralisation work a handbook for policy –makers , published under the responsibility of the Secretary-General of the OECD 2019 p 11, 12 , 13

تعتبر اللامركزية السياسية عملية شرعية لتقاسم المهام والوظائف الحكومية بشتى أنواعها بين السلطة المركزية و الحكومات المحلية التابعة لها نفس الدولة يسمى هذا النوع من الحكم بالاتحاد الفيدرالي هدفه تعزيز الاستقلالية للسلطات على المستوى المحلي .

هي العملية التي بموجبها تمنح الحق لأفراد المجتمع أو ممثليه المنتخبين في صنع القرارات المتعلقة بمصالحهم العامة ،و يسمح النظام الانتخابي بتشكيل و بناء علاقة متينة بين المواطن والسؤولين المنتخبين لأنه يعمل على معرفة تفضيلات وحاجات السكان المحليين .[1]

تسعى اللامركزية السياسية لتحصيل الأهداف التالية :[2]

-تحقيق الديمقراطية .

-تقوية المشاركة الشعبية في البرامج التنموية .

-الوصول إلى الشفافية .

-المساءلة الفعالة على أعمال مسؤولي الهيئات المحلية .

2/اللامركزية المالية :

يقصد باللامركزية المالية تخويل الهيئات على المستوى المحلي الاستقلالية في تسيير نفقاتها وإيراداتها يعني ذلك تمكينها من تحكمها في القرارات المالية الخاصة بها التي تضمن لها الاستخدام الفعال للموارد المالية من أجل خدمة المواطنين المحليين وإرضائهم لأنهم يساهمون في دفع مستحقاتهم من الضرائب لصالح هذه الحكومات المحلية .[3]

جوهر اللامركزية المالية يتمثل في تمتع الحكومات المحلية بقوتها في فرض جباية الضرائب والرسوم و تنفيذ النفقات ، هذه الحرية عبارة عن حوافز لهذه الوحدات من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال تحسين تخصيص الموارد مع التفضيلات العامة للمجتمع كم تساهم في نجاح تعبئة الايرادات المحلية عن طريق توسع شبكة الضرائب وتمويل مختلف الخدمات الضرورية .[4]

[1]- سمير محمد عبد الوهاب ، اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق ، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة سنة 2009 ص 10.

[2]- بوشيخي عاشة ، عوامل نجاح اللامركزية ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد الثالث/ ديسمبر 2013 ص 34-35.

[3]- رياض حسين خليل ، زهراء صالح مهدي ، أثر اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ، مجلة حمو رابي العدد 23-24 السنة الخامسة صيف –خريف 2017 ص 39.

[4] - Isaac Otoo and Michael Danquah Fiscal decentralization and efficiency of public services delivery by local governments in Ghana united nations university world institue for developement economic research june 2021 p 1.

كما تعتبر اللامركزية المالية عامل مهم من أجل نجاح اللامركزية بأكملها ومعظم الدول تعطيها أهمية كبيرة لأن المهام التي توليها الحكومات المحلية تحتاج إلى تمويل وهذا الأخير لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نظام ضريبي لامركزي على مستوى الوحدات المحلية، وعليه المكونات الرئيسة في اللامركزية المالية تتمثل فيما يلي :[1]

-إنشاء نظام ضريبي من أجل تقاسم الايرادات الضريبية .

-تمكين السلطات المحلية من تحديد معدلات الضرائب والاتاوات ورسوم الخدمات .

-خلق صناديق لتنمية المجتمعات المحلية.

-تبني هيكل الميزانية على أساس البرامج للهيئات المحلية.

-تعزيز نظام المحاسبة على المستوى المحلي.

3/اللامركزية الاقتصادية :

تشير اللامركزية إلى نقل الوظائف إلى القطاع الخاص الذي يتكفل بتقديم الخدمات للمواطنين أو بالتعاون بين القطاع الحكومي والخاص وتتمثل مظاهر الخوصصة في :[2]

-انسحاب الحكومة من الوظائف التي كانت حكرا لها و تفويضها للخواص .

-التعاقد على الإمداد أو إدارة الخدمات العامة .

-السماح للمؤسسات الخاصة بالمشاركة والاعتماد على السوق الرأسمالي كمصدر لتمويل البرامج الحكومية.

-نقل مسؤولية الامداد من العام إلى الخاص.

4/اللامركزية الادارية :

هي العملية التي على أساسها يتم نقل مسؤولية تخطيط وظائف الادارة العامة من الحكومة المركزية إلى حكومات المستويات الأدنى مثل الوحدات الحكومية التابعة والشبه مستقلة أو السلطات على المستوى الاقليمي من أجل الممارسة الفعالة للخدمات العامة .[3]

ويمكن التمييز بين نوعين من اللامركزية الادارية :

أ- اللامركزية المرفقية :

[1] - POLITIQUE DE DECENTRALISATION FISCALE ET FINANCIERE MINISTERE DE L'ADMINISTRATION LOCALE ET DES FFAIRES SOCIALES ET MINISTERE DES FINANCES ET DE LA PLANIFICATION ECONOMIQUE REPUBLIC RWANDAISE 2001 P 08.

[2]- سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق ص 19.

[3]- سمير محمد عبد الوهاب ، رجع سابق ص

هي مجمل المرافق العمومية المستقلة عن الإدارة المركزية تتميز بالشخصية المعنوية و الاستقلالية ولكن لا يمكن تحديدها جغرافيا و لا يقوم على تسييرها أشخاص منتخبون ، تتمتع بالاستقلالية غير المطلقة في اتخاذ القرارات المالية لأن المرفق يخضع لرقابة وإشراف الجهة الوصية عليه .[1]

ب- اللامركزية الاقليمية :

تقوم على توزيع الوظائف الادارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية تتمتع بالاستقلالية في تسيير أمورها و التي غالبا ما يكون يسهر على قيادتها أفراد منتخبين.[2]

[1]- نبيه محمد ،الجهوية المتقدمة بين اللامركزية و اللاتمركز (الجانب القانوني والمحاسبي) ، الطبعة الأولى 2019 ص 36

[2]- الوافي سامي ، اللجان وديمقراطية اللامركزية الاقليمية ، مجلة معارف قسم العلوم القانونية السنة الثامنة –العدد16/جوان 2014ص 209.

الشكل (12) :أنواع اللامركزية

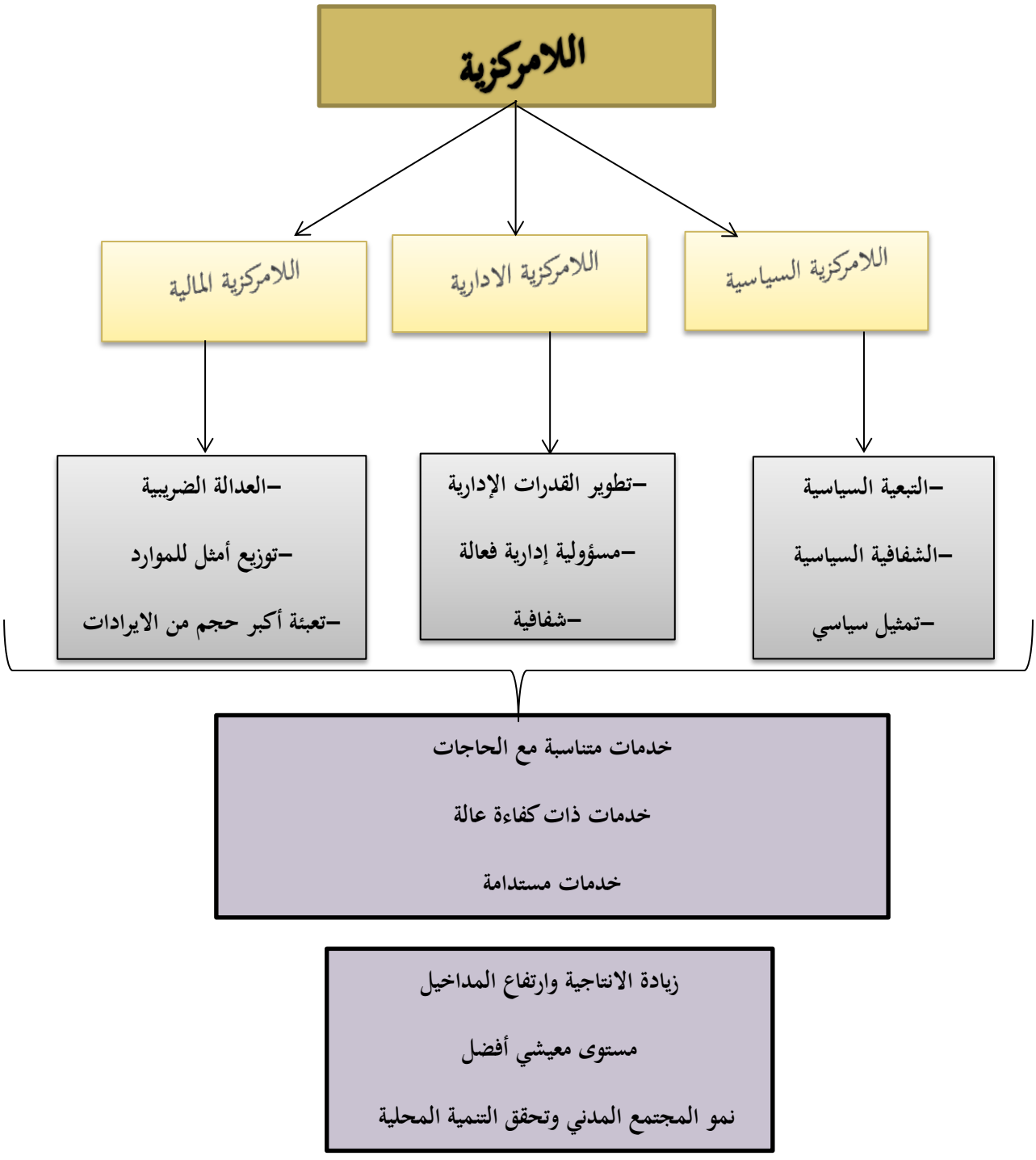

المصدر: برنو نور الهدى دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية ولاية البويرة نموذجا مرجع سابق

الفرع الثاني: نماذج دولية في اللامركزية المالية

–الولايات المتحدة الأمريكية :في الولايات المتحدة الأمريكية يتجذر الأساس المنطقي للامركزية السلطات المحلية من المركز إلى السلطات المحلية (المقاطعات ،وحكومات المدن) كما جاء في الدستور لعام 1971 أنه لا يجب تركيز السلطة في مجموعة واحدة أو مكان واحد ،تكون السيطرة على السلطات المحلية من طرف الولايات بدل الحكومة الفيدرالية تبعا للحكمة القائلة أن الحكومة هي الأقرب حيث تمنح السلطة والمسؤوليات المالية إلى السلطات المحلية وفي هذا الإطار تتمتع هذه الاخيرة بفرض الضرائب و الانفاق وتقوم بتعبئة أكثر من 65% من إيراداتها الخاصة والباقي مصدره الاعانات الخارجية من الولايات أو الحكومات الفدرالية .

–المملكة المتحدة :على الرغم من أن المملكة المتحدة لها نظامان حكوميان محليان من المستوى لمجالس المقاطعات والأحياء المحلية أو مجالس المدينة إلا أن هناك مناطق يوجد فيها سلطات محلية ذات مستوى واحد في شكل مدينة أو منطقة أو مجلس مقاطعة ، وعليه تشكل المقاطعات ومجالس المقاطعات والسلطات الوحدوية السلطات المحلية في المملكة المتحدة وتتمتع بسلطة قضائية على الخدمات مثل التعليم والسكن وإدارة النفايات والحرائق والسلامة العامة والرعاية الاجتماعية ويعكس توزيع الوظائف بين المستوى المحلي والمركزي تعزيز الديمقراطية المحلية وتشغيل الخدمات بكل فعالية وتتمتع السلطات المحلية بسلطات وواجبات ضريبية واسعة النطاق إلا أن الحكومة المركزية تفرض سلطات الحد الأقصى في حالة وجود تجاوزات في ضرائب المجلس .[1]

–فرنسا :تعتبر فرنسا دولة مركزية ولها ثلاث مستويات حكومية فرعية 18جهة (خمسة منها وراء البحار) و101 دائرة و34970 بلدية ، تتمتع السلطات المحلية بدرجة استقلالية منخفضة في تحديد الضرائب والنفقات بحيث يكون أعلى مستوى من الانفاق موجه للخدمات العامة والشؤون الاقتصادية والتعليم ومنخفض بالنسبة لنفقات الصحة لأن لها مسؤولية محصورة في هذا المجال .

تأتي معظم إيرادات السلطات من الضرائب بنسبة53.02% والتعريفات والرسوم بنسبة 15.7% ، هناك أربع ضرائب رئيسية مهمة على الشركات تحددها المناطق والأقسام ، الممتلكات تحدها الأقسام والبلديات ، المقيمين والأراضي غير المبنية تحددها البلديات .

[1] – zhou gideon , chilunnjika alouis, The Challenges of Self-Financing in Local Authorities The Case of Zimbabwe , International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 11; June 2013 p214

–ألمانيا :تتشكل جمهورية ألمانيا الاتحادية من 16 ولاية اتحادية و11005 بلدية أكثر لامركزية وهذا ما يترجم درجة المسؤولية والحرية الكبيرة لاسيما الولايات يشكل الإنفاق الحكومي المحلي ما يقارب 50% من النفقات العامة 31% تديره الولايات والباقي على تديره البلديات ، السلطات المحلية والاقليمية مسؤولة عن نفقات التعليم بشكل خاص وتتحمل مسؤولية الحماية الاجتماعية والسلامة العامة وبالنسبة للبلديات فإن السلامة العامة والحماية الاجتماعية هي أهم النفقات .[1]

الجدول (4)يوضح مستوى اللامركزية في بعض الدول عند قياسها بالمؤشرات المالية

مستوى النفقات والايرادات اللامركزية	الدول
ارتفاع في النفقات اللامركزية والعائدات الضريبية	أستراليا –بلجيكا –كندا – الدنمارك – فنلندا – ألمانيا – اليابان – السويد – إسبانيا – سويسرا –الولايات المتحدة
الانفاق اللامركزي والإيرادات الضريبية متوسطة	–جمهورية التشيك – فرنسا –إيسلندا –إيطاليا – لاتفيا – النرويج – بولندا – سلوفينيا – كوريا
الانفاق اللامركزي متوسط والإيرادات الضريبية منخفضة	–النمسا – إستونيا – المكسيك – هولندا – المملكة المتحدة
الانفاق اللامركزي منخفض والإيرادات الضريبية منخفضة	–الشيلي – اليونان – هنغاريا – إيرلندا – لوكسمبورغ – نيوزلندا – البرتغال –جمهورية سلوفاكيا – تركيا

Source : making decentralisation work a handbook for policy –makers , published under the responsibility of the Secretary–General of the OECD 2019 p 06

[1] - Local and regional finances in the aftermath of COVID-19 , Commission for Economic Policy, European committee of the regions p 38and 88

الفرع الثالث: الحجج في تحقيق اللامركزية للتنمية المحلية

يرى المنظرون الكلاسيكيون (تيبوت، 1956؛ موسغريف، 1959) حول فوائد اللامركزية أن صناع القرار المحليين مقارنة بالسلطات المركزية لديهم إمكانية الوصول إلى معلومات أفضل حول الظروف المحلية، وهذه الميزة تجعلها قادرة على تصميم الخدمات وأنماط الإنفاق العام بشكل أفضل بما يتناسب مع الاحتياجات والتفضيلات المحلية. ومع تساوي جميع العوامل من المتوقع أن تؤدي هذه النقطة إلى تحسين كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للناخبين المحليين.

يقدم أوتس (1972) حجة اقتصادية مستمدة من عدم تجانس الذوق والآثار غير المباشرة من الصالح العام استخدم أوتس نماذج لتوضيح أن الحكومة المحلية يمكنها تكييف المخرجات مع الأذواق المحلية ومن ناحية أخرى تنتج الحكومة المركزية مستوى مشتركًا من السلع لجميع المناطق المحلية علاوة على ذلك يمكن للحكومات دون الوطنية الأقرب إلى السكان المحليين ضبط ميزانياتها لتلبية التفضيلات المحلية وهو ما يعكس تفضيلات مجتمعاتها على أفضل وجه.

يدرس الباحثون أيضًا حجة الكفاءة التي تدعم اللامركزية من منظور مكاسب المستهلكين بسبب كفاءة التخصيص ومكاسب المنتجين (مثل الحكومة) في الكفاءة الفنية في تقديم السلع والخدمات. قد تنشأ كفاءة التخصيص بسبب حزمة أكثر ملاءمة (أي مجموعة وتكوين) من الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية لمواطنيها. بمعنى آخر من خلال التعديل الذي قد يحدث في نسب الإنفاق العام الموجه إلى خدمات مثل التعليم أو الصحة أو توفير المياه أو غيرها بناءً على استجابة الحكومة المحلية للمطالبات المحلية في سياق لامركزي

وهناك إجماع على مساهمة اللامركزية في ضمان تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال :[1]

– الهيئات المحلية المنتخبة تصبح أكثر استجابة لتفضيلات ومتطلبات مواطنيها عند تقديم الخدمات وتخصيص الموارد ، وتمكنهم من اتخاذ القرارات بسرعة .

– تمكين الوحدات المحلية من التمويل عن طريق الضرائب المحلية.

– التخفيف من عدم المساوات بين المناطق وداخلها ، وضمان منح الأولوية للإنفاق على الفئات المهمشة

– تهيئة أفضل نظام يمكن المواطنين من محاسبة المسؤولين عند تقصيرهم في تقديم الخدمات العامة .

[1] - Zoe Scott , decentralisation , local development and social cohesion :an analytical review research paper Governance and Social Development Resource Centre may 2009 p 6-10

– تعمل اللامركزية على زيادة كفاءة القطاع العام وبالتالي تحسين الخدمات والتنظيم، و وخلق بيئة أكثر ملاءمة وحوافز للاستثمارات المحلية، والتقليل من فرص الفساد.

وتبين التجارب أن في بعض حالات النزاع وما بعده يمنكن أن يكون للامركزية دور فعال في حل التوترات من خلال ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة المختلفين وضمان وصول أكبر إلى صنع القرار ، كما يمكن أن تحفز السلطات المحلية على الاضطلاع بدورها القيادي وذلك بوضع استراتيجية التنمية المحلية وتعبئة الموارد والشركاء .[1]

المطلب الثالث: الإدارة المحلية

بما أن الادارة المحلية هي نموذج للامركزية الإدارية يمكن أن نستعرض مفهومها

الفرع الأول :مفهوم الإدارة المحلية

1/تعريف الادارة المحاية

تعتبر الإدارة المحلية أسلوبا في اللامركزية الإدارية تقوم بموجبه الحكومة المركزية من خلال تفويض بعض صلاحياتها الإدارية الى السلطات المحلية في المناطق الجغرافية المختلفة في الدولة .[2]

الإدارة المحلية على أنها نوع من التنظيم الإداري الحكومي ترتكز على مبدأ توزيع السلطات والوظائف بين الأجهزة المركزية و الإدارات المحلية لأن الحكومة المركزية تعمل على تنفيذ السياسات العامة للدولة و الهيئات المحلية تشتغل فعالية تسييرها للمرافق العمومية التابعة لها .[3]

كما هناك من يعرفها أنها أحد الأنظمة الأساسية المشكلة للإدارة العامة و وسيلة التنمية من أجل تعزيز مستويات وكفاءة الخدمة الإدارية في الدولة و الجهاز الذي يساعد الهيئات المحلية على التنفيذ وتسهيل عملية صنع القرار الهادفة لتنمية المجتمعات المحلية بعيدا الحكومة المركزية.[4]

---

[1] – kanni wignaraja , supporting capacities for integrated local development , undp 2007 p 06

[2] – ياسر عبد الوهاب ، مبادئ واليات الحوكمة ودورها في دعم وتطوير نظام الادارة المحلية المصري ،دراسات المجلد التاسع عشر ، العدد الأول ، يناير 2018.

[3] – علي بن عبد الله بن علي الكثيري ، الادارة المحلية وأثرها على التنمية في سلطنة عمان حالة محافظة ظفار في الفترة (1991–2008) مذكرة ماجستير في الادارة العامة معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي جامعة أم درمان الاسلامية سنة 2014 ص 7.

[4] – اسليماني محمد ، بايزيد علي ، أهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة – جامعة المدية العدد 03 جوان 2015 ص 166.

2 /مبادئ الإدارة المحلية :

يقوم نظام الإدارة المحلية على المبادئ التالية :[1]

- ✓ مبدأ التكامل بين الشعب والحكومة : لا يمكن للإدارة المحلية أن تمارس مهامها التي وضعت من أجلها إلا إذا كان هناك تنسيق بين الجهود الحكومية و الجهود الشعبية ، لأن إدارة الوحدات المحلية هي المنقطة التي تلتقي فيها التطلعات الخاصة بالمواطنين والحكومة .
- ✓ مبدأ ملاءمة نظام الإدارة المحلية مع المجتمع لأنها الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف ولها دور فعال للتطور والازدهار والاصلاح .
- ✓ مبدأ فكرة العمل الجيد لصالح الإدارة المحلية وتأمين مصالحها الخاصة وضمان حريتها و وتشجيع المواطنين على الاستثمار في طاقاتهم الكاملة وتحديد أولويات الوحدات المحلية في تقديم الخدمة و تحقيق تفضيلات وحاجات السكان المحليين المادية والمعنوية .

الفرع الثاني: أركان الإدارة المحلية

1/وجود مصالح محلية متميزة :

تهدف الإدارة المحلية على إشباع الحاجات العامة للأفراد على مستوى الأقاليم التابعة للدولة من مدن وبلديات وغيرها ، هذا الصنف من الخدمات لها صفة الحاجات القومية ، ولكن في المقابل يوجد حاجات خاصة أو مصالح ذاتية تتميز بها هيئات محلية أو أفراد منطقة معينة يسمى هذا النوع بالمصالح الذاتية وتختلف عن المصالح الوطنية ، وعليه تركز إدارة الهيئات المحلية على كفاءة وجودة إشباع الحاجات المحلية لأنها الأقرب بدرجة كبيرة من المواطن ومعرفتها معرفة كاملة لتفضيلاته ، وتترك الخدمات الوطنية للسلطة المركزية لأنها قادرة على تحقيق العدل والمساوات والسيطرة على الوضع في التراب الوطني.[2]

2/الخضوع لرقابة السلطة المركزية :

[1]- محمدي صبيحة ، طرق وأساليب تحسين خدمات الادارة المحلية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد :14- المجلد 01 سنة 2016 ص 82.

[2]- كواشي عتيقة ، اللامركزية الادارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة السنة 2011/2010 ص 31.

مهما بلغت درجة الاستقلالية للإدارة المحلية ولكن لا يمكن إهمال دور الحكومة في الرقابة على هذه الهيئات أو كما يتسمى بالوصاية الإدارية ، والغرض الذي يدفع السلطة المركزية من تجسيد رقابتها على الوحدات الإدارية المحلية التابعة لها يكمن في المحافظة على نظام الدولة و الوحدة السياسية و الخضوع التام للقوانين التي تفرضها الدولة من أجل بناء علاقة تعاون فعالة بين السلطات المركزية والمحلية تعمل في إطار تحقيق التنمية المحلية للسكان المحليين.[1]

3/الاستقلال المالي:

الاستقلالية المالية للإدارة المحلية أمر ضروري لأنه من الركائز الأساسية لتجسيد الاستقلال الإداري فكلما كانت الهيئات المحلية تتمتع بالاستقلالية والحرية في تسيير ميزانيتها من تنفيذ للنفقات و تعبئة الإيرادات كلما زاد في قوة استقلاليتها الإدارية ، وعليه يجب توفر الموارد المالية من أجل التكفل بالمهام والوظائف التي أسندت للوحدات المحلية دون الاعتماد على التمويل المركزي الذي يهدد استقلال الإدارة المحلية .[2]

الشكل (13)تمويل الإدارة المحلية

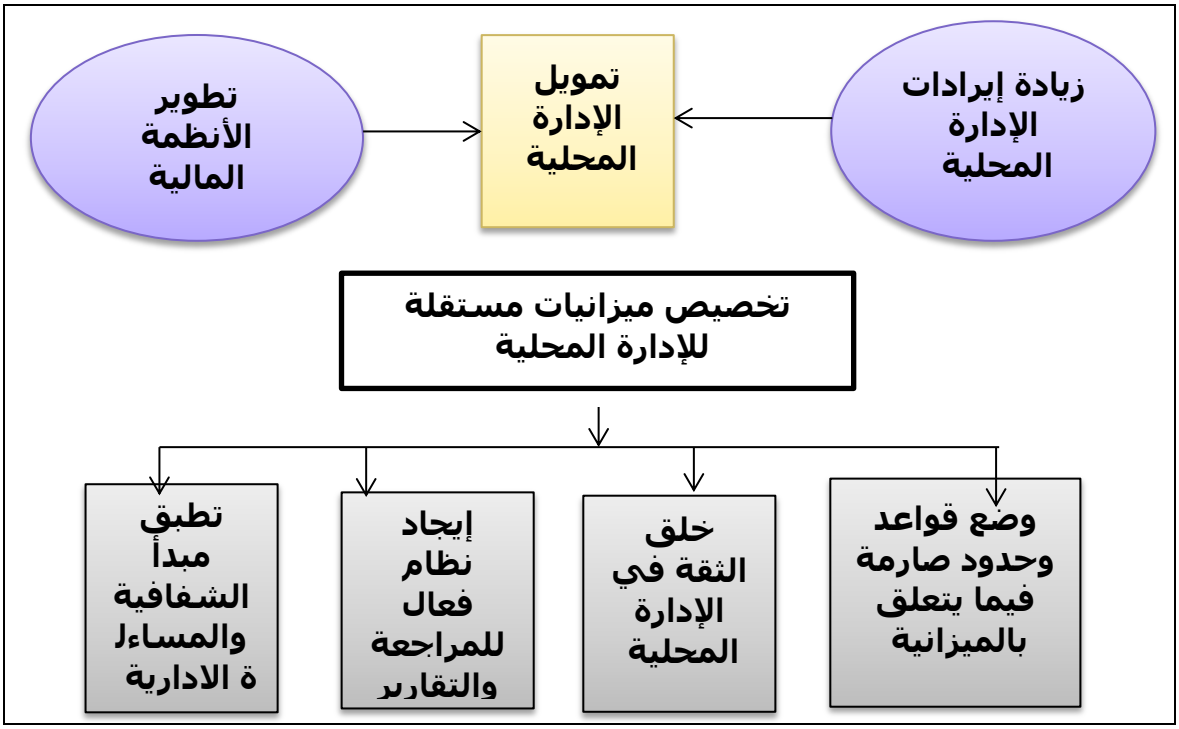

[1] – علي حاتم عبد الحميد العاني ، اللامركزية الادارية وتطبيقاتها في الأردن والعراق ،مذكرة ماجستير في القانون العام قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة اشرق الأوسط السنة 2016 ص 41.

[2] – عبد الكريم مسعودي ، دور الاستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة مشروع استثماري سياحي –فندق قورارة بتيميمون –، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان سنة 2018/2017 ص 71

المصدر:كاظم بشير الكناني ، صبيح لفته فرحان الزبيدي ، السلطات المحلية والتنمية تحليل في اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية مع إشارة إلى التجربة العراقية ،كتاب إلكتروني https://www.researchgate.net/publication/333968657

4/ التمتع بالشخصية المعنوية :

الشخصية المعنوية للوحدات المحلية يعني أن القانون يجعلها مؤهلة للقيام بأدوارها ومسؤولياتها الكاملة عن طريق التفويض التي تقدمه لها السلطة المركزية ،والاعتراف بالشخصية المعنوية يترطب عليه الاستقلال المالي والأهلية في اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وعليه فأن الشخصية المعنوية هي المؤشر الحقيقي الذي يدل على وجود اللامركزية الإدارية.[1]

الفرع الثالث :أهداف الإدارة المحلية

1/الأهداف الاجتماعية:[2]

الإدارة المحلية الوسيلة التي تقوي جذور المجتمع فالانتماء الذي يوجد في المناطق المحلية يعمل على تقوية الشعور بالانتماء لدى السكان المحليين وتعزيز العلاقات والروابط ،ومن شأن الإدارة المحلية أن تحول المجتمع من حالة الاختلاف و التباعد والصراعات القبلية إلى مجتمع يسوده التآخي والتعاون و تعزيز العلاقات الحسنة و تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والتحول إلى مجموعة تتميز بالقدرة الإنتاجية ذات الكفاءة العالية ومن الأهداف الاجتماعية للإدارة المحلية نذكر:

-تقويم العلاقات الاجتماعية بين سكان الوحدات المحلية من أجل توحيد الجهود الجماعية و تحقيق الأهداف المشتركة.

-مساعدة المواطن على كسب الثقة بالنفس وتحسيسه أنه عضو فعال في المجتمع بإشراكه في صنع القرارات المحلية .

- الإدارة المحلية حلقة ربط بين السلطات المركزية والقاعدة الشعبية.

-تحقيق العدالة في توزيع الضرائب حسب أولويات كل هيئة محلية .

2/الأهداف السياسية:[3]

[1] – بشير شايب ، الادارة المحلية والحكم المحلي والفروق بينهما ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية العدد– 4 – جوان 2015ص 12.

[2] – شباب سهام ،إشكالية تسير الموارد المالية للبلديات الجزائرية دراسة تطبيقية بلدية معسكر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المالية العامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان السنة الجامعية 2012/2011 ص 09.

[3] – محمد محمود الطعامنة ، نظم الادارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، الملتقى العربي الأول نظم الادارة المحلية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية سلطنة عمان أغسطس 2003 ص 15.

-الديمقراطية والمشاركة :تسعى الإدارة المحلية إلى بلوغ مستوى جيد من الديمقراطية لأنها تفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرارات التي تخصهم تحت إطار حكم الناس لأنفسهم بأنفسهم في تسيير البرامج التنموية ، وعلى هذا الأساس تشكل الإدارة المحلية المنبع الذي تخرج من الديمقراطية في الدولة لأن منح الشرعية للسكان في عملية المشاركة يغذي روح المواطنة و يدرب المجتمع على النشاط السياسي والذي بدوره يعزز القدرات والمهارات لإدارة شؤون الدولة والحكم .

-تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة : تساهم الإدارة المحلية في معالجة الاختلالات والصعوبات التي تواجهها الحكومات المركزية في بعض الأحيان ، وذلك بتوزيع الاختصاصات بين المركز والهيئات المحلية الأمر الذي جعلها قادرة على الاعتماد على نفسها دون تدخل من الأعلى .

3/الأهداف الادارية :

يتميز نظام الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية بالقرب الكبير من المواطن المحلي و هي ذات قيمة كبيرة بالنسبة له لأنها ذات كفاءة وفعالية في تقديم الخدمات ومن الأهداف الإدارية ما يلي:

-الاستجابة السريعة لمتطلبات المواطنين من حيث تسهل وتبسيط العمليات الإدارية و تحريرهم من كل أشكال البيروقراطية ،وذلك بسب العلاقة التي يمكن أن تبنى بين السكان و الموظفين الإداريين المحليين الذين يقودون هذه الهيئات المحلية .[1]

-الكفاءة الإدارية : تسعى الإدارة المحلية إلى تحديد نمط معين من الأعمال وذلك في إطار مراعات خصوصيات كل منطقة مثل عدد السكان المساحة الجغرافية والحاجات المحلية ، و تبني القوانين والأنظمة التي تتناسب مع نوع الوحدات المحلية هذا الأسلوب يسهل عليها إعادة صياغة العمل الإداري وإصلاحه باستمرار مما يخفف الأعباء الملقاة على الحكومة المركزية ويمكنها من تحقيق أهدافها العامة بنحو أفضل .[2]

[1]- بلجيلالي أحمد ، إشكالية عجز ميزانية البلديات ،دراسة تطبيقية لبلديات جيلالي بن عمار ،سيدي علي ملال ،ف ولاية تيارت ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان سنة 2010/2009 ص 26.

[2]- سماعيلي ياسين عبد الرزاق ، الادارة المحلية ومتطلبات التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير في القانون تخصص قانون إدارة عامة قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أم البواقي السنة 2013/2012ص 42.

4 /الأهداف الاقتصادية:

يكمن الدور الاقتصادي للإدارة المحلية في مشاركتها الفعالة في البرامج التنموية مع السلطة المركزية في عملية تحديد الخطط الإنمائية واقتراح المشروعات الاقتصادية التي تحول المجتمع من حالة الحرمان والفقر إلى الرفاهية والانتاجية وزيادة المداخيل ، لأن الهيئات المحلية هي الجهاز القادر على معرفة كل المقومات الطبيعية والامكانيات التي تزخر بها المنطقة و كذلك قدرتها على معرفة نوع الحاجات التي يفضلها السكان المنتسبين إليها ، وعليه يمكن القول أن الإدارة المحلية ملزمة بتحديد الأولويات بكل دقة من أجل الاستثمار في الفرص المتاحة لها بغية تحقيق تكافئ الفرص بين أقاليم الدولة و توفير الظروف المناسبة للمواطنين من أجل العيش الأفضل .[1]

الفرع الرابع: دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية

تلعب الادارة المحلية دورا فعالا في تحقيق التنمية المحلية لأنها المسؤولة الأولى عن الخدمات المحلية في مختلف الميادين ويمكن إبراز هذا الدور من خلال :

– قربها الكبير من المواطنين يجعلها في اتصال مباشر مع كل الحاجيات والرغبات والنقائص فهي بمثابة المرآة الحقيقية للدولة ، وتمثل منطلق توزيع الخدمات المحلية بأعلى مستوى من العدالة باعتمادها على التخطيط السليم .

–تساهم الادارة المحلية في تكوين الإطارات والكفاءات التي تساهم في نجاح البرامج والمشاريع المحلية وخلق الثروة وتنشيط الاقتصاد المحلي .[2]

–الإدارة المحلية تعتبر عنصر هام في تحقيق التعاون والمشاركة بين أفراد المجتمع الذي يمثل القاعدة الأساسية للتنمية المحلية.

– تعتمد الادارة المحلية في تجسيدها للتنمية المحلية على تعبئة مواردها المختلفة التي تزخر بها في إقليمها من أموال و ثروات طبيعية وبشرية والقوانين التنظيمات والعادات والتقاليد ،و باعتبار هيئات الادارة المحلية كنظام مفتوح تستخدم هذه الموارد كمدخلات من أجل تحويلها إلى مخرجات حقيقية من أجل المساهمة في خدمة المجتمع المحلي وتوفير كل احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .

[1]– بلقليل نور الدين ، مرجع سابق ص 67

[2]–بيصار عبد الحكيم ، مرجع سابق ص 40

الشكل(14): دور الادارة المحلية في التنمية المحلية

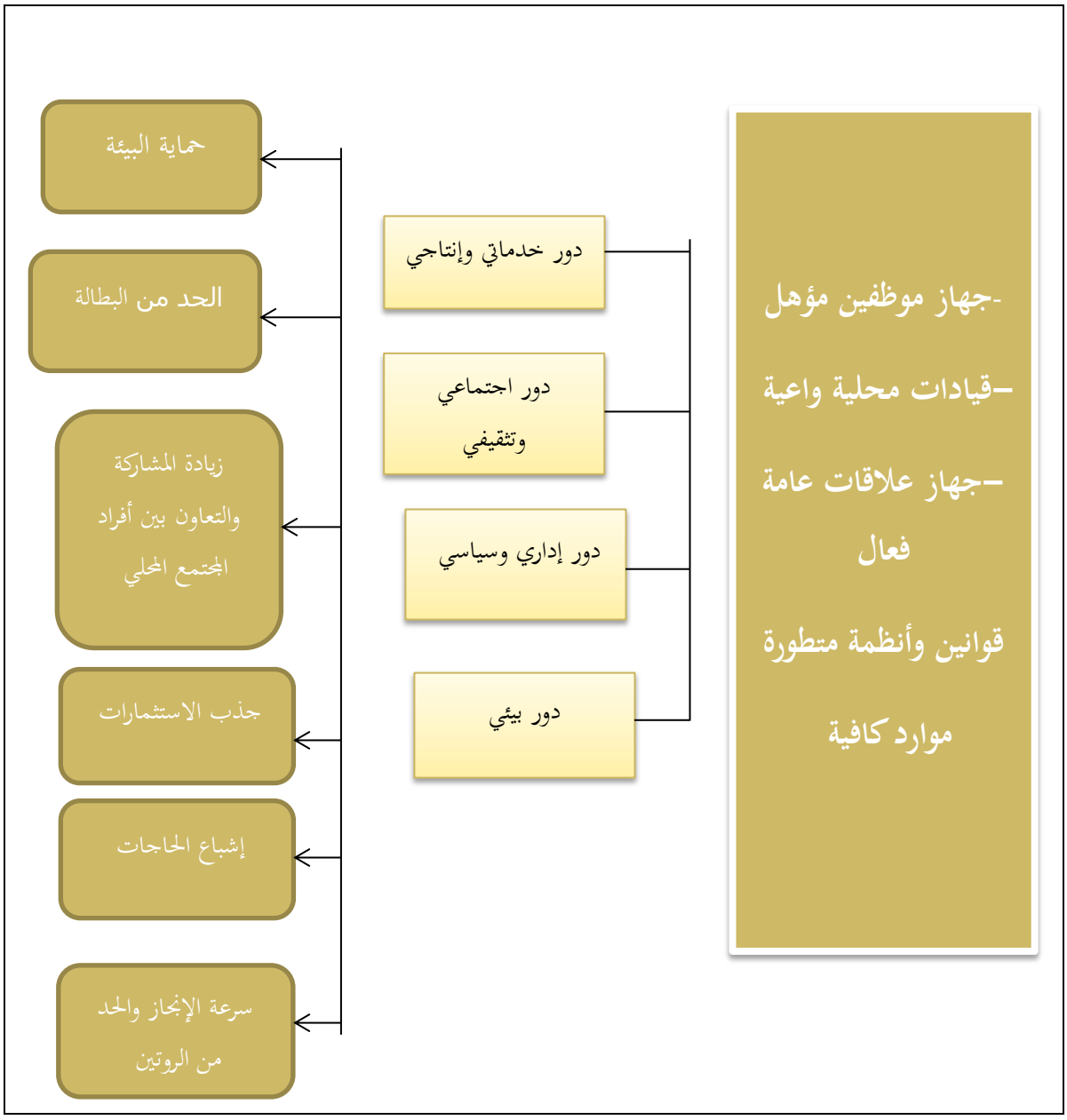

المصدر : عبد الكريم مسعودي ، دور الاستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة مشروع استثماري سياحي –فندق قورارة بتيميمون –، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان سنة 2018/2017

خلاصة :

تم تسليط الضوء من خلال هذا الفصل على التنمية المحلية كأحد المواضيع المتداولة بشكل كبير في الخطابات السياسية والاقتصادية من أجل معالجة الاختلالات والتخلف الذي تعاني منه المجتمعات المحلية وفشل الاستراتيجية التنموية المركزية ،والتي تركز على مجموعة من الأهداف وتعتمد في نجاحها على المجتمع المحلي والشراكة بين مختلف الفاعلين المحليين والدفعة الوطنية و التطرق إلى النظريات المفسرة للتنمية المحلية التي أعطت كل نظرية مبادئها وطرقها الخاصة بها في تطوير الوحدات المحلية كما ترتكز على مجموعة من المبادئ ومن أهمها التمويل المحلي الذي تختلف مصادره ، و تحتاج عملية التنمية على المستوى المحلي إلى التخطيط الاستراتيجي الذي يتكون من مجموعة من الأعمال والمراحل تقوم بترتيب الموارد المحلية المتاحة وتحديد الأهداف ، وتكون ممارسة التنمية المحلية عن طريق اللامركزية بأشكالها الإدارية والسياسية والمالية ودورها الفعال عن طريق تحويل المهام للهيئات أو الحكومات المحلية لأنه أقرب إلى تفضيلات واحتياجات المواطنين مما يساعد على تحسن جودة الخدمات المحلية .

الفصل الثاني:
الدراسات
السابقة

تمهيد :

إن أهمية التنمية المحلية في العالم جعلها تأخذ مكانة كبيرة لدى الباحثين وهذا ما نجده في الواقع من تعدد الدراسات والبحوث التي تناولت الموضوع وتحديد كل المقومات التي تأثر على التنمية المحلية سواء كانت مالية أو مادية أو طبيعية أو بشرية والخروج بنتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها وتنفيذها من أجل الخروج من دائرة التخلف إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهم الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المحلية ومختلف المتغيرات التي تأثر فيها داخل الجزائر أو خارجها وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول الدراسات التي لها أثر إيجابي على التنمية المحلية ، في المبحث الثاني الدراسات التي لها أثر سلبي على التنمية المحلية أما المبحث الثالث تم تخصيصه لأوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وتحديد الفجوة العلمية .

المبحث الأول الدراسات التي لها أثر إيجابي على التنمية المحلية

المطلب الأول :الدراسات الوطنية

الفرع الأول :المقالات

1/ محمد يحياوي ، سعاد سعيداني (2018)، دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية –دراسة القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة لولاية المدية [1]

تهدف الدراسة إلى إحصاء قدرات الاستثمار الصناعي المتواجدة في الولاية وأهم المشاريع المنجزة والمشاريع المخطط لها مستقبلا مع معرفة هل الولاية قامت باستغلال الامكانيات في قطاع الصناعة ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ويبرز لك في تعريف الاستثمار والتنمية المحلية و الاحصائيات المتمثلة في القدرات الصناعية التي تزخر بها ولاية المدية وتأثيرها على التنمية المحلية ، إشكالية الدراسة هي ما مدى مساهمة الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية وما هي أهم القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة بولاية المدية ؟

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن ولاية المدية تحتل المرتبة الأولى في قطاع الصناعة ويأتي بعدها قطاع مواد البناء وبعدها مجال الصناعات الغذائية ،وجل المشاريع ينتظر منها أن تساهم في التنمية المحلية الاقتصادية نظرا لتنوع وتكامل هذه المشاريع مع مختلف القطاعات تساعد على خلق الثروة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للولاية ومساهمتها كذلك في تنويع الاستثمارات في القطاعات الانتاجية وزيادة حصة الانتاج الوطني في السوق المحلية وتثمين الموارد الوطنية ،والاهتمام بقطاع الصناعة يؤدي إلى الحد من الواردات وتشجيع الصادرات وتقليص معدلات البطالة .

2/ عفاف لومايزية ،(2019) "السياحة البيئية كأداة لتحقيق تنمية محلية مستدامة في ولاية سوق أهراس– الجزائر –

الهدف من الدراسة هو التعرف على مقومات السياحة البيئية و دورها في النهوض بالتنمية المحلية المستدامة في ولاية سوق أهراس بالإضافة إلى الكشف عن المعوقات الأساسية التي تقف عائقا أمام السياحة البيئية ومحاولة إيجاد الحلول لها، تم

[1] – محمد يحياوي ، سعاد سعيداني ، دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية –دراسة القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة لولاية المدية ،مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال المجلد 4 العدد 02 جوان 2018

استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومحاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة وهي ما هو واقع السياحة البيئية في ولاية سوق أهراس ؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

نتائج الدراسة :

التنمية المحلية المستدامة هي الخطة التي تؤدي إلى النهوض بتنمية المجتمع المحلي عن طريق استغلال الموارد المحلية مع مراعات الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة ،لأن السياحة البيئية تعد مصدرا هاما لتحصيل الايرادات لسكان المجتمع المحلي ، ولاية سوق أهراس تزخر بمناطق سياحية بيئية متعددة منها ما هو طبيعي وتاريخي ومناطق جبلية والغابات والأودية ولهذا وجب على السلطات المحلية المحافظة على هذه الثروة وتزويدها بالمشاريع الهامة كالفنادق والطرق والمرافق العمومية وجعلها نقطة قوة ونشر الثقافة السياحية للسكان من أجل تطوير السياحة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة. [1]

3/ دراسة غلاب صليحة و عين سوية ليليا تحت عنوان (مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية).[2]

الغاية من الدراسة هي تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتكمن إشكالية الدراسة في ماهوا الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية ؟

نتائج الدراسة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العناصر الأساسية التي تأتي في الدرجة الثانية بعد الشركات الكبرى التي تساهم في حركية التنمية الاقتصادية الوطنية ، وعليه تعمل هذه المؤسسات كآلية للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر وبالتالي على زيادة فرص الاستثمارات على المستوى المحلي وتحقيق الأهداف الانمائية وتوفير فرص العمل والحد من معدلات الفقر .

والجزائر من الدول التي تهدف لتحقيق التنمية المحلة عن طريق مجموعة من الأنشطة الاقتصادية معتمدة بذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلكها كميزة، وذلك نتيجة لأهميتها البالغة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي ودورها الفعال في التنمية.

[1]– عفاف لومايزية ، "السياحة البيئية كأداة لتحقيق تنمية محلية مستدامة في ولاية سوق أهراس– الجزائر – رماح للبحوث والدراسات العدد 35 سبتمبر 2019

[2]– غلاب صليحة و عين سوية ليليا تحت عنوان (مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية) مجلة الفكر القانوني والسياسي –العدد 03 مجلة دولية دورية تصدر ن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ثليجي الأغواط

4/ عمر حوتية ،عبد العزيز السلومي (2018) دور الاستثمار الوقفي في تنويع مصادر التمويل وتعزيز جهود التنمية المحلية بالدول العربية النفطية (مع التركيز على حالتي الجزائر والسعودية)

أراد الباحثان استهداف أهمية تنفيذ الاستثمارات التنموية التي تمول بالوقف وجعله من المصادر الذاتية التي تعزز جهود التنمية في الدول العبية كبديل للتقلبات النفطية ومحاولة الاجابة على الاشكالية المتمثلة في مامدى مساهمة الاستثمار الوقفي في تنويع مصادر تمويل التنمية في الجزائر والسعودية ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي

نتائج الدراسة :

نظام الوقف من الأساليب التي تسمح بتعبئة قدر كاف من الإيرادات المالية من أجل ضمان التمويل للمشاريع التنموية المحلية وتلبية مطالب المجتمعات المحلية وقد تبين أن الدولتين الجزائرية والسعودية في الآونة الأخيرة مع التقلبات المتكررة في أسعار النفط يهتمان بالوقف كسبيل للخروج من الأزمات المالية ودوره الكبير في التمويل المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .[1]

5/ بن معتوق صابر ،(2021) قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024)[2]

استهدفت الدراسة تحليل واقع التنمية المحلية حسب البرنامج الحكومي المسطر 2001-2014 و معرفة تأثير البرنامج الاقتصادي (2020-2024) على تنمية مناطق الظل ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي إشكالية الدراسة ما هو واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي 2020-2024 ؟

النتائج :

التنمية المحلية المستدامة هي سياسة موجهة تعمل على إشراك ما يملكه المجتمع المحلي من موارد ذاتية مع بعض الموارد البيئية المختلفة من أجل تحقيق التنمية وتحسين جودة العيش على المستوى المحلي ،وعليه تسعى الجزائر على إحداث تغيير جوهري متمثل في تحقيق التنمية المحلية المستدامة عن طريق تنفيذها لبرنامج الانعاش الاقتصادي الممتدة فترته ما بين سنة

[1]- عمر حوتية ،عبد العزيز السلومي دور الاستثمار الوقفي في تنويع مصادر التمويل وتعزيز جهود التنمية المحلية بالدول العربية النفطية (مع التركيز على حالتي الجزائر والسعودية) ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير الملف الخاص الرابع 2018/

[2]- بن معتوق صابر ، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024) مجلة السياسة العالمية ،المجلد 05 العدد الخاص 01 السنة 2021 ،ص ص 284-298.

2001 و 2014 بتخصيص مبالغ مالية ضخمة قدرت ب 525 مليار دج استفادت التنمية المحلية منه ب 114.2مليار دج ،بالإضافة إلى برامج مثل دعم النمو الاقتصادي وتوطيد النمو ، ولم يلفت الانتباه إلى تنمية مناطق الظل إلا سنة 2020 التي تشمل المناطق المعزولة والتي تنعدم فيها ضروريات العيش من ماء صالح للشرب وغاز وكهرباء وغيرها وقد أخذت هذه المناطق حيزا كبيرا في تفكير الحكومة الجزائرية وعملت على تقويم هذا الخلل عن طريق ما يسمى برنامج مناطق الظل وقامت بالتخطيط لإنجاز 12841 مشروع تنموي في العديد من المجالات بالإضافة لتحديد 19859 مشروع اخر لم يتم تمويله.

6/ حميد زعاطشي (2021) بعنوان أهمية التخطيط الاستراتيجي المحلي في تحقيق الأهداف العالمية التنمية المحلية المستدامة :بلدية إسطنبول نموذجا

أراد الباحث أن يبين كهدف لهذه الدراسة كيفية مساهمة التخطيط الاستراتيجي المحلي في تحقيق التنمية المستدامة لعام2030 باستعراضه للتجربة التركية في هذا المجال أراد الاجابة على الإشكالية المتمثلة في كيف يساهم التخطيط الاستراتيجي في التنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية وبالتحديد بلدية إسطنبول تم الاعتماد على المنهج الوصفي.

نتائج الدراسة :

التخطيط الاستراتيجي المحلي عمل إداري فعال في بلوغ أهداف التنمية المستدامة لصالح الجماعات المحلية من أجل بناء جسر يوصله إلى غد أفضل بتبني برامج وخطط مستقبلية في ظل التقلبات على مستوى المحيط الداخلي والخارجي ومنهجية تساعد على الاستثمار في الموارد البشرية والمالية من أجل مواجهة كل الصعوبات وتلبية رغبات المجتمع المحلي ، وبلدية إسطنبول حققت الأهداف المسطرة من خلال العمل بهذا التخطيط الاستراتيجي المحلي وجعلها قادرة على تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وهذا لامتلاكها مقومات جيدة ساعدتها على تنفيذ خططها الاستراتيجية، وعليه يمكن اعتبار بلدية إسطمبول كمرجع بالنسبة للجماعات المحلية في مختلف الدول التي تريد تحقيق الأهداف التنموية العالمية .[1]

[1] – حميد زعاطشي ،أهمية التخطيط الاستراتيجي المحلي في تحقيق الأهداف العالمية التنمية المحلية المستدامة :بلدية إسطنبول نموذجا ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 10 /العدد03/ جويلية 2021 ص:282-296

7/ دراجي عيسى ، منة خليفة (2020) ،إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرون .

ركزت الدراسة على معالجة قضية إسهامات الحكومة الجزائرية من خلال المجالس الوطنية الخاصة بقضايا التنمية المحلية في الجنوب الجزائري وولايات الهضاب العليا للإجابة على أهم النقاط التي تطرق إليها المجلس المصغر المنعقد بتاريخ 27 جانفي 2015 الخاص بالتنمية المحلية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في التعريف بالتنمية المحلية وعرض مراحلها في الجزائر في سياق البرامج والمخططات

نتائج الدراسة:

تلخصت في أن الحكومة قد سارعت في عقد جلسات استثنائية ومصغرة من أجل مناقشة حاجات سكان ولايات الجنوب والهضاب العليا من أجل الخروج بالحلول الفعالة وقد تم تخصيص البرنامج الخماسي 2015-2019 الذي تدارك النقائص والتركيز على تنويع الاستثمارات وخلق مناصب عمل وتقريب الادارة من المواطن وتحسين ظروف العيش في المناطق المذكورة.[1]

8/ بومدين أحمد (2022) دراسة قياسية لتأثير البرامج القطاعية والبلدية للتنمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)

الهدف من هذه الورقة البحثية هو دراسة تأثير النفقات غير الممركزة المتمثلة في البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل والقصير خلال الفترة الممتدة من 1980- ،2020، الإشكالية المطروحة ما مدى تأثير الانفاق الحكومي بشقيه القطاعي والبلدي على معدل نمو الدخل الفردي في الجزائر ، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) .

النتائج :

[1]- دراجي عيسى ، منة خليفة ، مركان محمد البشير، إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرون ، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية – المجلد 06 العدد2(2020)

خلصت الدراسة إلى أن المخططات البلدية للتنمية pcd لا تأثر على نصيب الفرد من الدخل الاجمالي في الجزائر بينما النفقات الخاصة بالبرامج القطاعية غير الممركزة psd لها علاقة طردية ومعنوية بحيث أن الزيادة في الاعتمادات المالية القطاعية ب1% تؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الاجمالي ب 16% .[1]

الفرع الثاني : أطروحات دكتوراه

1/ بايزيد علي(2021/2020) ، إشكالية التنمية المحلية وسبل معالجتها في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) دراسة حالة مخطط تنموي [2]

الهدف من الدراسة هو البحث عن أهم متغيرات التنمية المحلية وتحسينها وتصحيح العراقيل التي تقف أمامها وتحديد العلاقة بين أسعار البترول والتنمية المحلية ومعرفة درجة اهتمام الحكومة الجزائرية بها، استعمل الباحث المنهج الوصفي التاريخي والمنهج القانوني التحليلي لقراءة وتحليل النصوص القانونية بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي ، إشكالية الدراسة :كيف يمكن تحقيق تنمية محلية في ظل تقلبات أسعار انفط في الجزائر ؟وماهي الآليات الكيلة لتحقيقها ؟

نتائج الدراسة :

تحقيق التنمية المحلية بكل فعالية مرهون بتدفق أكبر قدر ممكن من الأموال ونجاح الوحدات المحلية يتوقف على مدى قدرتها على في تحصيل موارد مالية مرتفعة، كما تعتبر المداخيل النفطية بمثابة الشريان الهام لتمويل التنمية المحلية ويتجلى ذلك في التمويل المركزي المخططات البلدية والقطاعية للتنمية وصندوقي الهضاب العليا والجنوب كما تساهم ارتفاع الإيرادات النفطية في تعبئة أكبر حجم من الجباية المحلية لصالح الجماعات المحلية وتمويل أكبر لصندوق الضمان والتضامن ، والتغير في الإعانات المالية المقدمة من طرف الدولة مربوط بالتغيرات الحاصلة في الأسعار البترولية وهذا ما بين أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع هذه الأسعار وبين متغيرات التنمية المحلية .

[1] – بومدين أحمد ، دراسة قياسية لتأثير البرامج القطاعية والبلدية للتنمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) دفاتر mecas جوان 2022 العدد 18

[2] – بايزيد علي، إشكالية التنمية المحلية وسبل معالجتها في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) دراسة حالة مخطط تنموي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد الخدمات السنة جامعة الجزائر 3 السنة 2021/2020

2/بيصار عبد الحكيم (2019/2018)،أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016 .[1]

تسعى الدراسة إلى معرفة الاستثمارات وبرامج الدعم التي تبنتها الجزائر في مجال التنمية الريفية ودورها في تنمية المناطق الريفية ،ومحاولة استخلاص المعوقات التي تقف في تنفيذ البرامج التنموية الريفية والمحلية في الجزائر وتقييم وقياس أثر برامج التنمية الريفية على التنمية المحلية عن طريق دراسة مجموعة من الولايات خلال الفترة 2016/2000، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والقياسي بالاعتماد على نماذج البانل لقياس أثر الدعم الفلاحي والريفي والقروض على قيمة الانتاج الفلاحي لثلاثة ولايات هي(المسيلة ، برج بوعريريج ،معسكر) إشكالية الدراسة هي ما هو أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية بالجزائر خلال الفترة 2000-2016 ؟

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التحليلية والقياسية تبين أن في الجزائر التنمية المحلية لها علاقة بالتنمية في الوسط الريفي لأن معظم البلديات تعتبر ريفية واحتواء هذا الأخير للمقومات الطبيعية والبشرية التي توصله إلى تحقيق التنمية في مختلف المجالات ، والجزائر من الدول التي تبنت العديد من السياسات للنهوض بالريف ابتداء من الثورة الزراعية وصولا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة2000 والسياسات الحالية للتجديد الريفي والفلاحي عن طريق العديد من البرامج كذلك ساهمت التنمية الريفية بإعادة السكان إلى قراهم المهجورة ، نتائج الدراسة القياسية هي قيمة الدعم الفلاحي المقدم والقروض لها دلالة معنوي موجبة مع الانتاج الفلاحي .

3/بلقليل نور الدين (2019/2018) ،"أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"- دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة -

تهدف الدراسة إلى معرفة آليات الجماعات المحلية للتدخل في التنمية المحلية وطرق استعمال هذه الأليات ومصادر تمويلها والميزانية التي تقيد محاسبيا بها ، وكذلك التطرق لواقع التنمية المحلية بولايتي المسيلة وباتنة وطبيعة العلاقة بين الهيئات المحلية والسلطة المركزية وواقع المشاركة الشعبية للفعل التنموي ومعرفة مختلف البرامج التنموية والمخططات التي تعملها الدولة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث بالاعتماد على الاستبيان في جمع

[1]- بيصار عبد الحكيم ،أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة سنة 2019/2018.

المعلومات مجتمع الدراسة يتكون من 204 فردا منهم أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي وموظفي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الادارة المحلية لولايتي المسيلة وباتنة ، إشكالية الدراسة ما أثر تدخل آليات الجماعات المحلية في التنمية المحلية بولايتي المسيلة وباتنة ؟

نتائج الدراسة :

النتائج المتعلقة بالجانب النظري: التنمية عملية جماعية متكاملة وليست محصورة فقط في المجال الاقتصادي تهدف لتحسين عيش المواطنين وتماسك المجتمع ، من أجل تحقيق تنمية محلية ناجحة لابد من تظافر الجهود بين السلطة والشعب ذلك عن طريق المشاركة في اتخاذ القرار وضرورة الاعتماد على مشاريع المخطط القطاعي التي تلعب دورا مهما في التوازن الجهوي والاقليمي ، كما أكدت الدراسة بأن التنمية المحلية تحتاج الء المقومات المادية والبشرية والموارد المالية وعليه تقوم الدولة بتقاسم الأعباء مع الادارة المحلية من أجل تنفيذ الخطط والمشاريع التنموية.

النتائج في التطبيقي :تؤثر آلية المخطط القطاعي للتنمية في التنمية المحلية بنسبة أكبر ، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخططات البلدية على التنمية المحلية بنسبة أقل من المخططات القطاعية غير الممركزة ،يوجد علاقة خطية موجبة بين صندوق الضمان والتضامن والتنمية المحلية ،يوجد علاقة موجبة بين التمويل الذاتي والتنمية المحلية بنسبة أقل من الآليات الأولى .[1]

قرابسي كريمة (2012/2019) ،برنامج التجديد الفلاحي والريفي في ودوره في تحقيق اهداف التنمية المحلية المستدانة (ولاية بومرداس نموذجا 2009-2017) [2]

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي الريفي في ولاية بومرداس من سنة 2009 إلى 2017 ، تم الاعتماد على المنهج التاريخي لدراسة تطور الواقع الفلاحي في الجزائر المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف الاحصائيات التي حققتها الجزائر وولاية بومرداس الإشكالية المطروحة هي :هل يمكن للجزائر الاعتماد على القطاع الفلاحي ؟لماذا لم تتوج الاصلاحات المالية في هذا القطاع بالنتائج المرجوة "

نتائج الدراسة :

[1] - - بلقليل نور الدين (2019/2018) ،"أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"- دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة المسيلة سنة 2019/2018

[2] - قرابسي كريمة برنامج التجديد الفلاحي والريفي في ودوره في تحقيق اهداف التنمية المحلية المستدانة (ولاية بومرداس نموذجا 2009-2017) أطروحة دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية شعبة العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية جامعة الجزائر 3 السنة 2020/2019

من خلال دراسة المؤشرات والنتائج المحققة خلال التجربة الفلاحية والريفية لولاية بومرداس خلال الفترة 2007-2017 تبين أنها حققت نتائج جيدة وذلك لخصائصها الفلاحية وتحقيق نمو كبير في إنتاج الخضروات والحبوب والكروم وأن سياسة التجديد الفلاحي كان لها تأثير إيجابي مقارنة مع السنوات الماضية مما انعكس على تحسن الأوضاع المعيشية للفلاحين وزيادة مداخيلهم .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

الفرع الأول : المقالات

1/ تغريد حسوبه ،رشا سامح ،هناء فؤاد (2018) تحت عنوان تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعلاقته بالتنمية المحلية في مصر :دراسة حالة على الدور التمويلي والتنموي لصندوق التنمية المحلية

استهدفت الورقة العلمية معرفة طبيعة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر وتحليل قدرات صندوق التنمية المحلية في تمويل لها والبيئة المناسبة لتزايد نشاطها لدعم التنمية الاقتصادية، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الاستنباطي وأسلوب التحليل الكمي، الاشكالية المطروحة هي ما هو واقع وتبعات الدور التمويلي والتنموي الذي يلعبه صندوق التنمية المحلية بمصر في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مختلف الأقاليم المصرية ؟

نتائج الدراسة :

صندوق التنمية المحلية من الآليات التي تعتمد عليه وزارة التنمية المحلية لدفع حركة التنمية الاقتصادية المحلية في مصر وذلك بفضل الامتيازات التي يمنحها لتجسيد المشاريع التنموية من فرص الاقراض الميسرة ولذلك لابد من عصرنة الأساليب التمويلية المتبعة من طرف الصندوق والعمل على إدارة الصندوق وتحريره من القيود البيروقراطية وتوجيه المزيد من الاهتمام بقضايا التنمية المحلية من طرف القائمين عليه هذا بالنسبة على مستوى هذا الصندوق ، أما بالنسبة على المستوى الكلي تسهيل عمليات الحصول على القروض وتخفيض معدلات الفائدة لتشجيع تجسيد المشاريع الصغيرة وتوجيه سياسة الدولة للاهتمام باللامركزية المالية لتسهيل عمل الصندوق وتحفيز التنمية المحلية والعمل على تعزيز فرص التمويل المحلي على جميع المستويات وربطه بالأداء داخل الوحدات .[1]

[1] – تغريد حسوبه ، رشا سامح ، هناء فؤاد ، تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعلاقته بالتنمية المحلية في مصر :دراسة حالة على الدور التمويلي والتنموي لصندوق التنمية المحلية ،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 32 العدد1 سنة 2018

2/لانا أحمد النسور (2010)، دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن بحث ميداني في محافظة البلقاء.[1]

هدف البحث إلى معرفة دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء بالأردن ورصد الفرق في استجابات أفراد العينة حول دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء،تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبيان في جمع البيانات الموجه لعينة متكونة من 100 موظفا وموظفة ومعالجته وفق الرزة الاحصائية SPSS ، من أجل الاجابة على السؤال الرئيسي ما هو دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن ؟

نتائج الدراسة :

خلصت النتائج إلى أن المشاريع الصغيرة تساهم بنسبة 47.74% في تنمية المجتمع المحلي على مستوى محافظة البلقاء ، وتميز الجانب الاجتماعي للمشاريع الصغيرة بالمستوى المرتفع في التنمية المحلية ، ودور الجانب الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في التنمية قدر في المستوى المتوسط .

من بين توصيات يجب الاهتمام بالإنتاج المحلي من قبل المؤسسات المعنية بالتحفيز على تطوير المنتجات وارتفاع القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة من أجل زيادة الدخل وتحسين جوة العيش للأفراد ،و العمل على فتح المجال للشباب في المشاريع الصغيرة لتوفير فرص العمل وامتصاص البطالة

3/ دراسة F.Meyer ; N.Mey(2015) بعنوان (The role and impact of tourism on local economic development a comparative study).[2]

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد الدور الفعال الذي تقوم به السياحة في تطوير الاقتصاد للمناطق المحلية المتمثلتان في بلديتي" ميتسيماولو و إم فوليني ، تم استخدام كل من الأساليب الكمية والنوعية، ومراجعة الأدبيات المتعلقة بالسياحة وأهميتها وتأثيرها على الحد من البطالة والفقر، إشكالية الدراسة تتمحور في ما هو دور وتأثير السياحة على التنمية الاقتصادية في المناطق المحلية ؟

[1] – لانا أحمد النسور ،دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن بحث ميداني في محافظة البلقاء ، مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية العدد 7المجلد10أفريل 2010

[2] - F.Meyer ; N.Mey , The role and impact of tourism on local economic development a comparative study) *African Journal for Physical, Health Education, Recreation and Dance (AJPHERD)* Volume 21(1:1), March 2015, pp. 197-214

نتائج الدراسة :

من خلال اختبار الفرضية الأساسية أن النشاط السياحي بمكانه أن يزيد في النمو الاقتصادي توصلت الدراسة أن زيادة النشاطات السياحية الكبيرة في بلديتي " و إم فولييني " والنشاطات المحدودة التي شهدتها بلدية "ميتسيماولو" ساهمت بشكل كبير في تنويع الاقتصاد المحلي وزيادة الانفاق ، كما ساعدت هذه التنمية السياحية في تحسين العديد من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة و تدريب الأفراد ، كما أن للقطاع السياحي دور فعال على التصدير في الاقتصاد المحلي لأنه يحقق مداخيل إضافية خارج البلديتين ، وتحتاج الحكومة المحلية إلى المشاركة في التنمية الاقتصادية المحلية عن طريق توفير بيئة ملائمة للشركات الصغيرة وأصحاب المصلحة لتطوير ريادة الأعمال .

وعليه حدد الباحثان أن للسياحة العديد من الفوائد للنهوض بالتنمية المحلية وهي من بين الاستراتيجيات المهمة للتنمية الاقتصادية المحلية .

4/ دراسة , Mohamed Anis Allouche , tahar Ammar Jouili(2020) تحت عنوان " The Role of Small and Medium Enterprises in Achieving Local Development"[1]

استهدف الباحثان تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لمنطقة الحدود الشمالية للمملكة العربية عن طريق الأبعاد التالية: خلق فرص العمل وتلبية متطلبات المجتمع وزيادة الدخل وتقليص الفقر وحماية البيئة، المنهج المستخدم هو الوصفي و التحليلي والمنهج القياسي عن طريق الاستبانة وعينة الدراسة تشكلت من 500 صاحب مؤسسة صغيرة ومتوسطة استرجعت منها 425 ومعالجتها إحصائيا بSPSS، إشكالية البحث هي ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية ؟

نتائج الدراسة :

من خلال النتائج المتحصل عليها بالاستبيان تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية وذلك بخلق فرص عمل جديدة امتصت البطالة في المنطقة و خلق مداخيل إضافية والتقليل من نسبة الفقر ، أما بالنسبة لتلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات فكانت المساهمة ضعيفة ، وعلى الرغم من أن المؤسسات الصغيرة

[1] - tahar Ammar Jouili , Mohamed Anis Allouche , The Role of Small and Medium Enterprises in Achieving Local Development "IJCSNS International Journal of Computer Science and Network Security, VOL.20 No.5, May 2020

والمتوسطة قد أدت إلى تطور المجتمع المحلي إلا أنها أهملت البعد البيئي للتنمية المحلة فلم يتحقق حماية البيئة وصحة المستهلك ، ولهذا يجب العمل على تحديد هذه الاثار السلبية وإيجاد حلول لمعالجتها .

5/ دراسة Zullir Rahman Siddique(2016) تحت عنوان impact of tourism developement » on local community – a study on shalban – Bangladesh.[1]

الهدف من البحث يكمن في قياس تأثير التنمية السياحية على المستوى المعيش للمجتمع المحلي في منطقة شلبان فيهارا وتحديد مؤشرات تأثير التنمية السياحية كمتغيرات مستقلة ، وقياس العلاقة بين مستوى معيشة السكان المحليين ومتغيرات التنمية السياحية ، استخدام المنهج الوصفي و تمت عملية جمع البيانات عن طريق المقابلة والاستبانة تتكون العينة من 50 فردا كلهم من منطقة شلبان فيهارا الاشكالية المطروحة هي ما هو أثر التنمية السياحية على المجتمع المحلي ؟

نتائج الدراسة :

من خلال النتائج تبين أن للتنمية السياحية لها دور كبير في تحقيق المنافع الاقتصادية من حيث المساهمة في زيادة فرص العمل و إنشاء وتطوير البنى التحتية للمجتمع المحلي مما نتج عنه الزيادة في المداخيل و جلب المنفعة للشركات المحلية والمواطنين ،كما ساهمت التنمية السياحية في إنشاء المرافق الترفيهية و نظام التعليم للمجتمع المحلي ولم يحدث أي تأثير على الأسعار وحركة المرور و الضوضاء والتلوث .

ومن خلال متوسط الدرجات والارتباط ثبت أن كل من فرص العمل والبنى التحتية و زيادة الدخل و المنافع الاقتصادية والترفيهية والتعليم لها علاقة إيجابية مع المستوى المعيشي للسكان المحليين في حين وجود علاقة غير إيجابية مع ارتفاع الأسعار وحركة المرور والضوضاء والتلوث.

6/ دراسة Adrian Liviu Scutariu ,Petronela Scutariu(2015) عنوان the link between financial autonomy and local development , the case of Romania ,[2]

[1] - Zullir Rahman Siddique, impact of tourism developement » on local community – a study on shalban – Bangladesh Journal of Tourism Volume 1, Issue 1 (Jan-June, 2016) BJT-ISSN-2414-3294 BJT: page 74-82

[2] - Adrian Liviu Scutariu ,Petronela Scutariu , the link between financial autonomy and local development , the case of Romania , procedia economics and finance 32(2015)542-549

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل العلاقة بين درجة الاستقلال المالي المحلي والتنمية المحلية الاشكالية المطروحة هي ما هو الدور الذي يلعبه الاستقلال المالي للسلطات المحلية في التنمية المحلية ؟ ، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي والنموذج القياسي معامل ارتباط سبيرمان لقياس الارتباط بين الاستقلال المالي والتنمية المحلية .

نتائج الدراسة :

من بين الآليات التي تؤدي إلى تقليص الفجوات في الفوارق التنموية هي نقل سلطة اتخاذ القارات إلى المجتمعات المحاية بحيث يكون فيها القرارات أكثر فاعلية وبناء على التحقيقات تبين أن هناك علاقة موجبة بين الاستقلال المالي والتنمية المحلية يعني أنه مع زيادة درجة الاستقلال المالي المحلي المتاح للسلطات المحلية يميل مستوى التنمية إلى الزيادة ، ويعتبر الاستقلال المالي أحد الركائز التي تساعد السلطات العامة المحلية على تلبية كل الاحتياجات الخاصة بالمجتمع المحلي و تحسين ظروف العيش ومن دون الاستقلالية المالية المحلية لن تستطيع الادارة العامة ضمان كفاءة عملية الادارة المحلية مما ينعكس سلبا على التنمية المحلية .

7/ دراسة **(2019)** عنوان الدراسة **Nur Berahim, Mohd Nadzri Jaafar , Ainur Zaireen Zainudin Assessment of Potential Non-Tax Revenue in Malaysian Local Authorities**

الهدف من الورقة البحثية هو تقييم الايرادات غير الضريبية من سنة 2013 إلى 2015 وتحديد الاستراتيجيات التي يتم اعتمادها في تعزيز ها ، إشكالية الدراسة تكمن في ما مدى مساهمة الايرادات غير الضريبية في تمويل السلطات المحلية الماليزية تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بعض الاحصائيات

نتائج الدراسة :

تظل ضريبة الأملاك المصدر الرئيسي لإيرادات السلطات المحلية في ماليزيا وقد بدأ مجلس مدينة pulau pinang في الاعتماد الكبير على ضريبة الأملاك حيث أن متوسط إيراداتها من المداخيل غير الضريبية بلغ 53.34% ، وهناك اختلاف بين تعبئة الايرادات غير الضريبية بين الوحدات المحلية وذلك راجع إلى الاستراتيجية التي تتبناها كل هيئة .[1]

[1] - Nur Berahim, Mohd Nadzri Jaafar , Ainur Zaireen Zainudin , Assessment of Potential Non-Tax Revenue in
Malaysian Local Authorities , Assessment of Potential Non-Tax Revenue in Malaysian Local Authorities
Journal of Business Management and Accounting, Vol. 9 (2), July 2019: 1-21

8/ (**2019**) **Su Dinh Thanh ,Nguyen Phuc cANH** بعنوان **fiscal decentralization and economic growth of vietnamese provinces : the role of localpublic governance**

تهدف الورقة البحثية إلى معرفة درجة تأثير اللامركزية على النمو الاقتصادي للمقاطعات ، الاشكالية المطروحة هي ما هو تأثير اللامركزية المالية على نمو الاقتصاد الاقليمي في فيتنام ، عينة الدراسة تضم 62 مقاطعة في فيتنام خلال الفترة 2006-2015 تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي باستخدام نموذج البانل الديناميكي

النتائج :

توصل الدراسة إلى أن اللامركزية المالية المقاسة بمؤشرات التمويل الذاتي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للمقاطعات وكذلك الحوكمة العامة الجيدة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للمقاطعات وتساعد على تحسين الخصيص الفعال للموارد العامة بكل شفافية ومساءلة .[1]

9/ **Theodore Metaxas(2010)** تحت **عنوان** **local economic development and public –private partnerships in geece :some empirical evidence from enterprises of city of larissa, thessaly region**

تهدف الدراسة إلى معرفة احتمالات ووجود شراكة فعالة بين السلطات والشركات المحلية لجذب الاستثمارات ومعرفة درجة فعالية صناع القرار المحليين في عملية التنمية الاقتصادية المحلية في مدينة لاريسا اليونانية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي

نتائج الدراسة :

يعتبر النظام القانوني من الآليات التي تمكن للمسؤولين المحليين من تعزيز التنمية المحلية وتطوير مبادرات التعاون لاكتساب المعرفة وفرصة من أجل استغلال مشاريع الاتحاد الأوربي من أجل تحسين البنية التحتية والخدمات على المستوى المحلي ، ولكن في اليونان يتميز عمل السلطات المحلية بصورة بطيئة نوعا ما مما يؤدي إلى تأخر التنمية وعدم استغلال الفرص في المحيط الخارجي للمدن وعدم الاهتمام بنشاط وفعالية التنمية المحلية ومدينة لاريسا تعتبر من المدن الكبرى في

[1] - Su Dinh Thanh ,Nguyen Phuc cANH , fiscal decentralization and economic growth of vietnamese provinces : the role of localpublic governance , annals of public and cooperatve economics 2019 /pp1-31

اليونان لأنها تشكل مركزا حضريا هاما به أنشطة إنتاجية متعددة وموقع جغرافي ممتاز وبالتالي يوجد فيها تبادل قوي بين السلطات المحلية والشركات .[1]

10/ **دراسة 2014 Shabnam Fotovvat بعنوان A study on relationship between social capital and sustainable development**[2]

تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التنمية المستدامة كمتغير تابع والرأسمال الاجتماعي كمتغير مستقل الذي يضم الثقة الاجتماعية والضمان الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وقد أجريت الدراسة على مستوى مدينة سلماس الايرانية ، وقد تم جمع المعلومات بالاعتماد على الاستبيان الذي تم توجيهه لعينة متكونة من 384 فرد من المدينة .

نتائج الدراسة :

أشارت نتائج الاستبيان إلى وجود علاقة موجبة بين التنمية المستدامة وثلاثة مكونات من الرأسمال الاجتماعي وتتمثل في التماسك والمشاركة والضمان الاجتماعي عكس الثقة التي لاتوجد علاقة موجبة بينها وبين التنمية المستدامة .

[1] - Theodore Metaxas, local economic development and public –private partnerships in geece :some empirical evidence from enterprises of city of larissa, thessaly region , new medit N.4/2010

[2] - Shabnam Fotovvat others , A study on relationship between social capital and sustainable development , Management Science Letters,Vol.4, 2014, pp.2117-2120

المطلب الثالث :ملخص الدراسات السابقة

الجدول (5) ملخص الدراسات

الدراسة	العنوان	العينة والفترة	المتغيرات	المنهج	نتائج الدراسة
محمد يحياوي ، سعاد سعيداني (2018)	دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية –دراسة القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة لولاية المدية	ولاية المدية (الجزائر)	–الاستثمار الصناعي متغير مستقل –التنمية المحلية متغير تابع	المنهج الوصفي التحليلي	يحتل قطاع الصناعى المرتبة الأولى في الولاية ويساهم في التنمية المحلية
عفاف لومايزية(2019)	السياحة البيئية كأداة لتحقيق تنمية محلية مستدامة في ولاية سوق أهراس– الجزائر	ولاية سوق هراس (الجزائر)	السياحة البيئية متغير مستقل التنمية المحلية متغير تابع	المنهج الوصفي التحليلي	ولاية سوق أهراس تزخر بمناطق سياحية بيئية متعددة منها ما هو طبيعي وتاريخي ومناطق جبلية والغابات والأودية ولهذا وجب على السلطات المحلية المحافظة على هذه الثروة وتزويدها بالمشاريع الهامة كالفنادق والطرق والمرافق العامة
دراسة غلاب صليحة و عين سوية ليليا	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية)	الجزائر	–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقل –التنمية المحلية :تابع	المنهج الوصفي التحليلي	المؤسسات كآلية للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر وبالتالي على زيادة فرص الاستثمارات على المستوى المحلي وتحقيق الأهداف الانمائية وتوفير فرص العمل والحد من معدلات
عمر حوتية ،عبد العزيز السلومي (2018)	دور الاستثمار الوقفي في تنويع مصادر التمويل وتعزيز جهود التنمية المحلية بالدول العربية النفطية (مع التركيز على حالتي الجزائر والسعودية)	الجزائر والسعودية	–الاستثمار الوقفي متغير مستقل –التنمية المحلية متغير تابع	المنهج الوصفي التحليل	للوقف دور فعال في تمويل البرامج التنموية وقد تبين أن الدولتين الجزائرية والسعودية في الآونة الأخيرة مع التقلبات المتكررة في أسعار النفط يهتمان بالوقف كسبيل للخروج من الأزمات المالية
بن معتوق	قراءة في واقع التنمية المحلية	الجزائر	برامج التنمية المحلية	المنهج الوصفي التحليلي	أخذت هذه المناطق حيزا كبيرا في تفكير الحكومة الجزائرية

صابر(2021)	المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024)		لمناطق الظل متغير مستقل التنمية المحلية متغير تابع		وعملت على تقويم هذا الخلل عن طريق مايسمى برنامج مناطق الظل وقامت بالتخطيط لانجاز 12841 مشروع تنموي في العديد من المجالات بالإضافة لتحديد 19859 مشروع اخر لم يتم تمويله
حميد زعاطشي(2021)	أهمية التخطيط الاستراتيجي المحلي في تحقيق الأهداف العالمية التنمية المحلية المستدامة :بلدية إسطنبول نموذجا	بلدية إسطمبول	التخطيط الاستراتيجي المحلي متغير مستقل التنمية المحلية متغير تابع	المنهج الوصفي التحليلي	التخطيط الاستراتيجي المحلي عمل إداري فعال في بلوغ أهداف التنمية المستدامة لصالح الجماعات المحلية من أجل بناء جسر يوصله إلى غد أفضل حققت الأهداف المسطرة من خلال العمل بهذا التخطيط الاستراتيجي المحلي وجعلها قادرة على تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وهذا لامتلاكها مقومات جيدة ساعدتها على تنفيذ خططها الاستراتيجية
بومدين أحمد(2022)	دراسة قياسية لتأثير البرامج القطاعية والبلدية للتنمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020	الجزائر الفترة 1980-2020	المتغيرات المستقلة : المخططات البدية للتنمية البرامج القطاعية غير الممركزة المتغير التابع :نصيب الفرد من الدخل الاجمالي	باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (ARDL)	المخططات البلدية للتنمية pcd لا تأثر على نصيب الفرد من الدخل الاجمالي في الجزائر بينما النفقات الخاصة بالبرامج القطاعية غير الممركزة psd لها علاقة طردية ومعنوية بحيث أن الزيادة في الاعتمادات المالية القطاعية ب1% تؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الاجمالي ب 16
بلقليل نور الدين(2018-2019)	أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"- دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة	ولاية المسيلة الجزائر	المتغيرات المستقلة :التمويل الذاتي صندوق الضمان والتضامن المخططات البلدية للتنمية	المعالجة الاحصائية باستخدام SPSS	تؤثر آلية المخطط القطاعي للتنمية في التنمية المحلية بنسبة أكبر ، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخططات البلدية على التنمية المحلية بنسبة أقل من المخططات القطاعية غير الممركزة ،يوجد علاقة خطية موجبة بين صندوق الضمان والتضامن والتنمية المحلية ،يوجد علاقة موجبة بين التمويل الذاتي والتنمية المحلية بنسبة أقل من الآليات الأولى

			البرامج القطاعية غير الممركزة المتغير التابع:التنمية المحلية		
بايزيد علي(2020-2021)	إشكالية التنمية المحلية وسبل معالجتها في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) دراسة حالة مخطط تنموي	الجزائر	تقلبات أسعار البترول متغير مستقل التنمية المحلية متغير تابع	المنهج الوصفي التحليلي	تعتبر المداخيل النفطية بمثابة الشريان الهام لتمويل التنمية المحلية ويتجلى ذلك في التمويل المركزي المخططات البلدية والقطاعية للتنمية وصندوقي الهضاب العليا والجنوب كما تساهم ارتفاع الإيرادات النفطية في تعبئة أكبر حجم من الجباية المحلية لصالح الجماعات المحلية وتمويل أكبر لصندوق الضمان والتضامن
- بيصار عبد الحكيم2018-2019	أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016	مجموعة من ولايات الجزائر الفترة 2000-2016	المتغيرات المستقلة : الدعم الفلاحي والقرض المتغير التابع : الانتاج الفلاحي	المنهج الوصفي التحليلي والقياسي باستخدام نماذج البانل	قيمة الدعم الفلاحي المقدم والقروض لها دلالة معنوي موجبة مع الانتاج الفلاحي .
تغريد حسوبه ،رشا سامح ،هناء فؤاد(2018)	تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعلاقته بالتنمية المحلية في مصر :دراسة حالة على الدور التمويلي والتنموي لصندوق التنمية المحلية	مصر 2018	صندوق التنمية المحلية متغير مستقل عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر متغير تابع	المنهج التحليلي الاستنباطي والتحليل الكمي استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد	صندوق التنمية المحلية من الآليات التي تعتمد عليه وزارة التنمية المحلية لدفع حركة التنمية الاقتصادية المحلية في مصر وذلك بفضل الامتيازات التي يمنحها لتجسيد المشاريع التنموية من فرص الاقراض الميسرة وهناك علاقة موجبة بين القروض المقدمة وعدد الأقاليم .
لانا أحمد النسور(2010)	دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن بحث ميداني في محافظة	محافظة البلقاء الأردن العينة 100 موظف	المتغير المستقل: المشاريع الصغيرة المتغير التابع :تنمية	المنهج الوصفي التحليل والاعتماد على الاستبيان	تساهم المشاريع الصغيرة بنسبة 47.74% في تنمية المجتمع المحلي

	البلقاء	وموظفة	المجتمع المحلي		
F.Meyer ; N.Mey 2015	The role and impact of tourism on local economic development a comparative study	بلديتي ميتسيماولو و إم فوليني (جنوب إفريقيا)	السياحة متغير مستقل التنمية الاقتصادية المحلية	استخدام الأساليب الكمية والنوعية	السياحة واحدة من الاستراتيجيات الرئيسية كجزئ من استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية وقد ساهمن السياحة في النمو الاقتصادي ووتخفيف حدة الفقر وخلق اقتصاد محلي متنوع وفرص عمل كثيرة
Mohamed Anis Allouche 2020	The Role of Small and Medium Enterprises in Achieving Local Development	الحدود الشمالية للمملكة العربية العينة 425صاحب مؤسسة	المتغير المستقل :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتغيرالتابع :التنمية المحلية	المنهج الوصفي التحليل استعمال الاستبيان والمعالجة الاحصائية بspss	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية وذلك بخلق فرص عمل جديدة امتصت البطالة في المنطقة و خلق مداخيل إضافية والتقليل من نسبة الفقر
Adrian Liviu Scutariu ,Petronela Scutariu 2015	the link between financial autonomy and local development , the case of Romania	رومانيا 2015	الاستقلال المالي كمتغير مستقل التنمية المحلية متغير تابع	المنهج الوصفي التحليلي	التحقيقات تبين أن هناك علاقة موجبة بين الاستقلال المالي والتنمية المحلية يعني أنه مع زيادة درجة الاستقلال المالي المحلي المتاح للسلطات المحلية يميل مستوى التنمية إلى الزيادة ، ويعتبر الاستقلال المالي أحد الركائز التي تساعد السلطات العامة المحلية على تلبية كل الاحتياجات الخاصة بالمجتمع المحلي و تحسين ظروف العيش
Nur Berahim, ohd Nadzri Jaafar ,	Assessment of Potential Non-Tax Revenue in Malaysian Local	ماليزيا	الايرادات غير الضريبية تمويل التنمية المحلية	المنهج الوصفي التحليلي	ضريبة الأملاك المصدر الرئيسي لإيرادات السلطات المحلية في ماليزيا وقد بدأ مجلس مدينة pulau pinang في الاعتماد الكبير على ضريبة الأملاك حيث أن متوسط إيراداتها من المداخيل غير الضريبية بلغ 53.34%

Ainur Zaireen 2019	Authorities				
Su Dinh Thanh ,Nguyen Phuc cANH 2019	fiscal decentralization and economic growth of vietnamese provinces : the role of localpublic governance	عينة تضم 62 مقاطعة في فيتنام خلال الفترة 2006-2015	اللامركزية المالية أن اللامركزية المالية المقاسة بمؤشرات التمويل الذاتي متغير مستقل الحوكمة العامة متغير مستقل النمو الاقتصادي للمقاطعات متغير تابع	المنهج الوصفي التحليلي والقياسي باستخدام نموذج البانل الديناميكي	أن اللامركزية المالية المقاسة بمؤشرات التمويل الذاتي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للمقاطعات وكذلك الحوكمة العامة الجيدة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للمقاطعات وتساعد على تحسين الخصيص الفعال للموارد العامة بكل شفافية ومساءلة
Theodore Metaxas 2010	local economic development and public –private partnerships in geece :some empirical evidence from enterprises of city of larissa, thessaly region	مدينة لاريسا اليونانية	الشراكة المحلية متغير مستقل التنمية الاقتصادية المحلية متغير تابع	المنهج التحليلي الوصفي	ومدينة لاريسا تعتبر من المدن الكبرى في اليونان لأنها تشكل مركزا حضريا هاما به أنشطة إنتاجية متعددة وموقع جغرافي ممتاز وبالتالي يوجد فيها تبادل قوي بين السلطات المحلية والشركات

Shabnam Fotovva others 2014	A study on relationship between social capital and sustainable development	مدينة سلماس (إيران) 384 شخص من المدينة	المتغيرات المستقلة: -الرأسمال الاجتماعي يتكون من: – الثقة الاجتماعية -التماسك الاجتماعي -المشاركة الاجتماعية المتغير التابع :التنمية المستدامة	المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان	وجود علاقة إيجابية وذات معنى بين ثلاثة مكونات لرأس المال الاجتماعي والتنمية المستدامة بما في ذلك التماسك الاجتماعي، المشاركة الاجتماعية والضمان الاجتماعي. إلا أن الدراسة لا تؤكد العلاقة بين الثقة الاجتماعية والتنمية المستدامة

المبحث الثاني الدراسات التي لها أثر سلبي على التنمية المحلية:

المطلب الأول :الدراسات الوطنية

الفرع الأول :المقالات

1/ هجرس منصور ،بزيان عبد المجيد (2016) ، واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة وأثارهما على التنمية المحلية المستدامة –حالة دراسة لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف

حاول الباحثان الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما هو واقع الاستثمار العمومي للبرامج البلدية والقطاعية للتنمية في مناطق الهضاب العليا في ولاية سطيف ؟ ،تم استخدام المنهج الوصفي وجمع البيانات من مختلف الادارات في ولاية سطيف والتي تشمل 27 بلدية ، الهدف من الدراسة هو معرفة دور الاستثمارات العمومية في إطار المخططات البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة على ديناميكية التنمية المحلية في ولاية سطيف خلال الفترة الممتدة من 2000إلى 2014

نتائج الدراسة :

رغم تخصيص الاعتمادات المالية الضخمة في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة لإنجاز المشاريع التنموية في المجالات المختلفة الهادفة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية غي الميدان العملي لم تتحقق الأهداف الخطط لها ولم تشبع رغبات وتفضيلا ت المواطنين وذلك بسبب اللاعدالة في توزيع المشاريع بين البلديات وعليه لم يتحقق المستوى المطلوب من التنمية المحلية ويتطلب العمل التشاركي بين المواطن والسلطات المحلية والحوكمة وتبني استراتيجية تنموية .[1]

2/عادل انزارن،انتصار عريوات (2018) بعنوان دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر

تتمحور إشكالية البحث في السؤال التالي إلى أي مدى تساهم المخططات البلدية في بعث التنمية المحلية في الجزائر ؟ اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مفهوم المخطط البلدي وطرق تسييره القانونية ، توصلت

[1] – هجرس منصور ،بزيان عبد المجيد ، واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة وأثارهما على التنمية المحلية المستدامة –حالة دراسة لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف ة مجلة العلوم والتكنولوجيا العدد 43جوان 2019ص 33-50

الدراسة إلى أن الدولة تهتم كثيرا بالمخططات البلدية للتنمية و تصنيفها من الأدوات لتنشيط الاقتصاد المحلي وتسيرها يخضع لمبادئ الديمقراطية التشاركية يبقى دورها في الوظيفة التنموية ضعيف رغم أنها تمول البرامج ذات القطاعات الهامة ، مما جعلها كمصدر مالي تنتظره البلدية من الميزانية العامة غير فعالة في تحقيق طموحات المواطنين .[1]

3/ تقرارت يزيد وآخرون (2019) ،"الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر–دراسة نظرية تحليلية–"[2]

الهدف من البحث توضيح مفهوم ومسار التنمية المحلية والاستثمار المحلي في الجزائر والتعرف على العلاقة بينها إشكالية الدراسة: كيف يمكن للاستثمار المحلي تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة؟ ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تسليط الضوء على المفاهيم الخاصة بالتنمية المحلية والاستثمار المحلي وتحليل واقع الاستثمار المحلي في الجماعات المحلية الجزائرية.

نتائج الدراسة :

الاستثمار المحلي من الفرص الحقيقية التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية ولكن هناك افتقار لمؤشرات السياسة المحلية المستدامة في كل جوانبها وأبعادها وخاصة الآليات العملية مع غياب ثقافة الاستثمار لمحلي لكثير من المواطنين مما أدى بنقص المشاريع الاستثمارية المحلية ، وعليه يجب العمل على توعية المواطنين بأهمية التنمية المحلية وضرورة تطويرها عن طريق الاستثمار المحلي ،والسعي وراء البحث عن الموارد المتجددة وتطويرها دون هدر لها واستعمال التكنولوجيا .

4/ عبد السلام عبد اللاوي، ، أمال بوبكر ، (2020)"دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"[3]

إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وتحقيق التنمية المحلية ؟

منهج الدراسة :تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي

[1]– عادل انزارن،انتصار عريوات بعنوان دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الانساني العدد السادس جويلية 2018

[2]– تقرارت يزيد ،صيد تونس، بن زعمة سليمة،"الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر–دراسة نظرية تحليلية–"،مجلة دفاتر بوداكس المجلد 08/العدد:01(2019)

[3]– عبد السلام عبد اللاوي، ، أمال بوبكر ،"دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر" مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 06/العدد01 سنة 2020

الهدف من الدراسة: محاولة تسليط الضوء على واقع الاستثمار المحلي والقدرات التي يتميز بها القطاع الخاص في الجزائر من أجل خلق الثروة المحلية والمساهمة في زيادة المؤشرات الاقتصادية لتحقيق التنمية الوطنية والتعرف على أهم الصعوبات التي تعرقل مسار الاستثمار.

نتائج الدراسة :

تعتبر التنمية المحلية من بين أهم الأهداف التي تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقها من أجل تحسين جودة العيش، هذه الاستراتيجية التنموية تمول عن طريق الايرادات النفطية ولكن الجزائر سعت الى خلق فرصة أخرى لتغيير هذا النمط من التمويل عن طريق الاستثمار المحلي وذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متعددة الاختصاصات في الزراعة والصناعة والسياحة ،هذه الاستثمارات تعد أهم فرصة لإدماج الشباب في الوسط الاقتصادي والمشاركة في تنويع الانتاج للخروج من الاقتصاد الريعي الذي ساهم بشكل كبير في إضعاف قدرات الجماعات المحلية والدولة إلى الاقتصاد المتنوع الذي يقلص من معدلات البطالة.

بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في تفعيل النشاط المقاولاتي وتشجيع الاستثمار المحلي لم يتحقق المستوى المطلوب لتحقيق التنمية المحلية .

5/دراسة شريف غياط ،أسماء خليل (2017) ،السياحة العلاجية في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية ولاية ''قالمة نموذجا''[1]

الهدف من الدراسة محاولة معرفة الدور الذي تلعبه السياحة العلاجية على المجال الاقتصادي والاجتماعي والكشف عن واقع السياحة الداخلية لولاية قالمة ومتطلبات النهوض بها ،وإيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاع العام والخاص والمؤسسات المدنية للمجتمع المحلي ، إشكالية الدراسة هي إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياحة العلاجية في تفعيل التنمية المحلية ؟ وماهو الدور الذي يلعبه هذا النمط السياحي في ولاية قالمة ؟ ، تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لإبراز دور السياحة العلاجية كفرة في النهوض بالتنمية المحلية .

نتائج الدراسة :

[1]- دراسة شريف غياط ،أسماء خليل (2017) ،السياحة العلاجية في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية ولاية "قالمة نموذجا" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات –العدد الحادي والأربعين 2- كانون الثاني2017

ولاية قالمة تمتلك من المقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية ، بالرغم من احتوائها على مناطق سياحية وأكثرها المناطق العلاجية لم تساهم هذه المؤهلات في تحقيق التنمية المحلية يرجع هذا للافتقار الذي تشهده الولاية من فنادق ومطاعم وفضاءات التسلية والترفيه ، ومن التوصيات الهامة في الدراسة هي لا يمكن للقطاع السياحي النهوض بالتنمية المحلية إلا عن طريق الاستغلال التام لهذه الامكانيات التي تحتضنها الولاية في مجال السياحة العلاجية بتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة السياحية كالعيادات الطبية والوكالات السياحية وتطويرها ومنح القروض للراغبين في الاستثمار في المجال السياحي وتسهيل الاجراءات لهم ،وضرورة تطوير مرافق استقبال الزبائن وتعزيزها بالأمن ونشر الثقافة السياحية في المجتمع المحلي كما على الدولة القيام بفتح التخصصات على مستوى الجامعات والمعاهد وتكثيف البحوث والدراسات للنهوض بقطاع السياحة .

6/ مراد كواشي ، مفيدة سعدي (2016) ، قطاع الفلاحة كمحرك رئيسي للتنمية المحلية بولاية تبسة[1]

هدفت الورقة البحثية إلى الكشف عن القدرات الفلاحية لولاية تبسة من أجل تدعيمها ببرامج تنموية عمومية وفلاحية و توضيح الدور الفعال للاقتصاد الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية والخروج بعدد من التوصيات لتحسين القطاع الفلاحي ،من اجل اختبار صحة الفرضيات وتوفر البيانات في الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالتطرق لأدبيات متغيرات الدراسة وتم تحصيل البيانات الصادرة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية تبسة ومديرية التهيئة والتخطيط عن طريق المقابلات من أجل الإجابة عن الاشكالية التالية : ما مدى تأثير القطاع الفلاحي في تطوير التنمية المحلية ؟

نتائج الدراسة :

ولاية تبسة في حاجة كبيرة للعديد من المشاريع والاستثمارات من أجل تنمية قطاعها الفلاحي بغية تكثيف الانتاج النباتي والحيواني و توفير فرص العمل ، الاحصائيات الأخيرة لبرنامج التنمية الفلاحية في الولاية تكشف أن هناك تقدم في الأهداف المسطرة .

الضعف الكبير الذي يشهده القطاع الفلاحي ناتج عن الانسان بالدرجة الأولى وليس العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو الفلاحية ، ويعتبر عدم الاستغلال العقلاني لهذه الموارد المتاحة و اتخاذ قرارات دون فحص و تمحيص من الأمور التي وقفت ضد التنمية الفلاحية وتحقيق قاعدة اقتصادية فلاحية ، الفساد و انتشار ظاهرة الرشوة والاختلاسات على مختلف المستويات لأن الكثير من المشاريع الوهمية المحسوبة على القطاع الفلاحي ضاعت مع غياب المتابعة والعقاب .

[1]- مراد كواشي ، مفيدة سعدي ، قطاع الفلاحة كمحرك رئيسي للتنمية المحلية بولاية تبسة ،ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الخامس يونيو 2016

7/ بهلولي فيصل ، خويلد عفاف (2019) ،الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر –دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها.[1]

هدفت الدراسة إلى إبراز مختلف الصلاحيات والمهام المخولة للجماعات المحلية لقيامها بدورها التنموي في ظل التعديلات القانونية المتعاقبة ،تم استخدام المنهج الوصفي لأدبيات الدراسة وتحليل بعض البيانات في الجانب التطبيقي ، إشكالية الدراسة: كيف يمكن أن تجعل من الجماعات المحلية بصفة عامة والبلديات بشكل خاص في الجزائر رافعة قوية لتحقيق التنمية المحلية الشاملة ؟

نتائج الدراسة :

الجماعات المحلية هي العصب الأساسي للنهوض بالتنمية المحلية لأنها حلقة وصل بين الحكومة المركزية والمواطنين،وهي التي تقوم بدورها كشريك للسلطات المركزية في التنمية الوطنية ، ورغم المقومات المادية والبشرية المتاحة للبلدية والولاية في الجزائر تعاني العديد من المشاكل تعرقل مسار التنمية المحلية من بينها نقص خبرة وكفاءة المسيرين المحليين خاصة الأعضاء المنتخبة و الفساد المالي والاداري ونقص الموارد المالية ، وخضوع الجماعات المحلية للدولة في الاشراف والرقابة من خلال الوصايا.

8/ صحراوي العيد ،محمودي بشير ، دور الاستثمار المحلي الفلاحي في تدعيم التمويل الذاتي للجماعات الاقليمية في الجزائر –ولاية الوادي نموذجا –

هدفت الدراسة إلى تشخيص الاستثمار الفلاحي المحلي كفرصة لدعم الجماعات المحلية ، إشكالية الدراسة :ماهو واقع المالية المحلية في الجزائر وكيف يكون دور الاستثمار المحلي في تفعيل التنمية المحلية ؟اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليلي والمقارنة .

نتائج الدراسة :

تعاني الجماعات المحلية في الجزائر من العجز المالي الذي جعلها غير قادرة على تحقيق متطلبات المجتمع المحلي من مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وكذلك بالنسبة للاستثمارات المحلية الضعيفة ، أما بالنسبة لولاية

[1] – بهلولي فيصل ، خويلد عفاف ،الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر –دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها –، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر

الوادي تعتبر منطقة تزخر بإمكانيات كبيرة في المجال الزراعي ولكن دون الاستفادة منها بسبب ضعف الاستثمارات المحلية وعليه تحتاج الولاية لاستغلال هذه الثروة الفلاحية عبر تحقيق التكامل بين مخابر البحث والجامعات . [1]

9/ حمدي معمر (2018) عنوان الدراسة إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كألية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات

تهدف الدراسة إلى تشخيص النظام المالي ومساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية البلدية الاشكالية المطروحة ما هو دور الإصلاحات المالية المحلية في معالجة العجز الذي تشهده البلديات الجزائرية تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعريف بالبلدية ومصادر تمويلها

نتائج الدراسة :

توصل الباحث إلى أن الاصلاح الذي عرفه النظام الجبائي الجزائري يختلف في أنواع الضرائب ونسبتها ومعدلاتها وفرض ضرائب جديدة أدت إلى التهرب والغش الضريبي ساهم في عجز ميزانية البلديات وأن أغلب الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الجماعات المحلية ضعيفة المردودية مع الزيادة في الأعباء التي فرضها القانون على هذه الأخيرة ،و مازاد من تفاقم مشاكل البلديات المالية هو تدهور الاقتصاد الوطني الذي ينعكس بشكل سلبي على الموارد المالية المحلية .[2]

10/ بوقبال وردة ،بولجواش علاوة ،(2019) التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر –سياسة التجديد الريفي بين النظرية والتحديات –[3]

إشكالية الدراسة :ما مدى تدارك سياسة التجديد الريفي للأخطاء المرتكبة من قبل حول تهميش الريف؟ وماهي الصعوبات التي تعرقل السير الجيد لبرامج سياسة التجديد الريفي ؟ ، اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي الاستنتاجي لتقييم نجاعة سياسة التجديد الريفي ، الهدف من الدراسة :اتباع خطة مدروسة قبل الشروع في تنفيذ برامج سياسة التجديد الريفي بغية التطلع ومعرفة ظروف وواقع الفضاء الريفي .

[1] – صحراوي العيد ،محمودي بشير ، دور الاستثمار المحلي الفلاحي في تدعيم التمويل الذاتي للجماعات الاقليمية في الجزائر –ولاية الوادي نموذجا – ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 14 العدد 05 السنة 2020 ص 163 -182

[2] – حمدي معمر ، إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كألية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات ، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 04 العدد 02 سنة 2018

[3] – بوقبال وردة ،بولجواش علاوة ، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر –سياسة التجديد الريفي بين النظرية والتحديات – مجلة افاق للعلوم العدد 14 جانفي 2019 المجلد 04

نتائج الدراسة :

عدم فعالية سياسة التجديد الريفي في تحقيق أهدافها المسطرة وهذا بسبب اللامركزية الضعيفة في البلاد والاعتماد على أسلوب التنمية من الفوق فمن الضروري تجديد الفكر الحكومي دون القرارات الادارية فقط وعليه يجب التخطيط للمشاريع التنموية الريفية قبل تنفيذها و إشراك سكان الريف في اتخاذ القرارات وضرورة الاستثمار في المورد البشري بتوفير مرافق التعليم والصحة وغيرها حتى يفجر طاقاته ويخلق قيمة مضافة.

11/دلالي عبد الجليل ،باية عبد القادر ، (2021)نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين محدودية الموارد الذاتية وتأثير الاعانات المركزية .[1]

يحاول الباحثان تشخيص النظام المالي المحلي للجماعات المحلية ومدى مساهمته في بلورة المشاريع التنموية ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي للنصوص القانونية من أجل الاجابة على السؤال فيما تتمثل أهم الموارد المالية التي تحوزها الجماعات المحلية في الجزائر ؟ ومامدى كفايتها في مع الصعوبات التي تواجهها؟ تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي للنصوص القانونية .

نتائج الدراسة :

حسب القانون هناك تنوع في المصادر المالية الذاتية الجبائية منها وغير الجبائية والمصادر الخارجية بمختلف أنواعها كصندوق الضمان والتضامن والبرامج القطاعية غير الممركز والقروض والهبات ولكن مايلمس على أرض الواقع يعكس ذلك فأغلب البلديات تعاني من العجز المالي الذي يمنعها من ممارسة صلاحياتها الموكلة إليها وهذا راجع إلى عدة أسباب منها السياسة التنموية المركزية و ظاهرة الفساد المالي وعدم وجود العدالة في النظام الضريبي وعليه يجب السعي نحو إيجاد بدائل تمويلية مثل تثمين الممتلكات وانتهاج التضامن بين البلديات والسماح لها بحق اختيار وتحديد مشاريعها وتشجيع الاستثمار المحلي في مختلف الميادين .

12/غريسي العربي ،صافي أحمد ،عزوز أمينة(2019) ،التسيير العمومي الجديد كاليه لترشيد الانفاق العام وتحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة قياسية لبلدية سعيدة لفترة ما بين 2007و 2016.[1]

[1] – دلالي عبد الجليل ،باية عبد القادر ،نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين محدودية الموارد الذاتية وتأثير الاعانات المركزية المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية –المجلد 06 العدد 01(2021) ص 417/402

تهدف الورقة العلمية إلى التعرف على الاصلاحات الادارية المستخدمة بالإدارة المحلية ومدى اعتمادها على آليات التسيير العمومي الجديد لتحقيق الكفاءة والفعالية وترشيد الانفاق العام المحلي أجل تحقيق التنمية المحلية ، المنهج المستخدم المنهج الوصفي في التطرق إلى مفهوم التسيير العمومي الجديد وآليات تطبيقه وميزانية البلدية و المنهج التحليلي للمعطيات السنوية والدراسة القياسية لميزانية البلدية من سنة 2007 إلى سنة 2016 ، إشكالية الدراسة :ما مدى تأثير اليات التسيير العمومي الجديد على ترشيد الإنفاق المحلي العام وتحقيق التنمية المحلية المستدامة .

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة القياسية تبين أن هناك علاقة طردية بين النفقات والايرادات المتعلقة بالبلدية المدروسة يعني أنه إذا زادت النفقات يصاحبها زيادة في الايرادات دون تغطية كاملة للنفقات وهذا ما يفسر وجود عجز في ميزانية البلدية وهذا راجع لعدة أسباب مثل تراكم مشاكل التسيير دون معالجة لها ،الاعتماد على الأساليب الإحصائية التقليدية في عملية تقييم الاداء ،التبذير للمال العام وغياب سياسة الترشيد في الانفاق ،عدم الاهتمام بتنوع المداخيل خاصة من ممتلكات البلدية و الاعتماد على الميزانيات الإضافية ما يعزز روح الاتكال للسلطات المحلية .

13/ رشيد بوخالفة ، فضيلة سيساوي (2021) ، "حوكمة الادارة المحلية كآلية من آليات تحقيق التنمية المحلية"[2]

الهدف من الدراسة : معرفة مستوى تطبيق آليات الحوكمة بالمؤسسة المدروسة ومستوى التنمية وهل يوجد علاقة بين حوكمة الادارة المحلية الجزائرية والتنمية المحلية و محاولة توضيح أن حوكمة الادارة المحلية هي من الآليات للوصول إلى التنمية المحلية ، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الاحصائي باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ودراسة أثر الحوكمة على التنمية في البلدية ، إشكالية الدراسة : هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الادارة المحلية الجزائرية والتمية المحلية ؟

نتائج الدراسة :

[1]- غريسي العربي ،صافي أحمد ،عزوز أمينة ،التسيير العمومي الجديد كأليه لترشيد الانفاق العام وتحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة قياسية لبلدية سعيدة لفترة ما بين 2007و 2016 ، مجلت جامعت الحسين بن طلال للبحوث , مجلة علمية محكمة دورية تصدر عن عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا ملحق4 المجلد رقم 5 سنة 2019

[2]- رشيد بوخالفة ، فضيلة سيساوي ، "حوكمة الادارة المحلية كآلية من آليات تحقيق التنمية المحلية" دفاتر السياسة والقانون المجلد :13/العدد 01(2021)

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الإدارة المحلية والتنمية المحلية وفي حيز الدراسة على مستوى بلدية أولاد خدروش تم الاعتماد على الأبعاد المتمثلة في (المساءلة والشفافية والعدالة ,الكفاءة والفعالية)من أجل حساب مستوى الحوكمة فكانت الشفافية والمساءلة هي الأكبر نسبة ، كذلك بالنسبة لمستوى التنمية على مستوى البلدية الذي تم قياسه في بعدين الاجتماعي والاداري فكانت النتيجة التنمية الاجتماعية في المرتبة الأولى.

الفرع الثاني :أطروحات دكتوراه

1/دراوسي مراد(2022/2021) ، دور نفقات الدولة للتجهيز في تحقق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية البلدية نموذجا خلال الفترة (2001-2019) [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على ميزانية التجهيز للدولة و طرق تنفيذ النفقات العمومية وإبراز الدور الذي تلعبه البرامج القطاعية غير الممركزة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، الاشكالية المطروحة تتمثل في ما مدى مساهمة نفقات الدولة للتجهيز وخاصة البرامج القطاعية غير الممركزة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على مستوى ولاية البليدة خلال الفترة 2001-20019 ،اعتمد الباحث على الجمع بين المنهج الوصفي في وصف ميزانية الدولة للتجهيز العمومي وءليات تسيير نفقاتها و في الجانب التطبيقي المنهج التحليلي والاستقرائي بتحليل الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالموضوع

نتائج الدراسة :

الاعتمادات المالية الممنوحة للقطاعات في ولاية البليدة التي تدخل ضمن البرامج القطاعية غير الممركزة غير كافية للنهوض بالتنمية المحلية المستدامة وقد تم تدعيم هذه القطاعات بمصادر أخرى مثل المخططات البلدية للتنمية والميزانية اللامركزية للولاية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية ، وقد عرفت الولاية تحسن في بعض المؤشرات مثل التمدرس وشغل الأقسام ومؤشر كثافة الشبكة الطرقية وبعض المؤشرات الصحية ونسبة تغطية السكان بالمياه الصالحة للشرب غير أن المواطن لازال يشتكي من بعض النقائص والتي تتطلب معالجتها

2/ العايب سهام (2017/2016) ،المشاريع الجوارية المدمجة وحوكمة الأقاليم الريفية في الجزائر ، إشكالية الدراسة كانت كيف يمكن أت تكون المشاريع الجوارية للتنمية المدمجة أداة حوكمة للأقاليم الريفية في الجزائر ؟

[1] – دراوسي مراد ، دور نفقات الدولة للتجهيز في تحقق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية البلدية نموذجا خلال الفترة (2001-2019) أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص المالية العامة والتشريع المالي الضريبي جامعة البليدة السنة 2022/2021

الهدف من الدراسة هو معرفة إلى أي مدى يمكن للمشروع الجواري أن يحقق الأهداف التنموية والمساهمة في حوكمة الأقاليم الريفية الجيدة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليل والاعتماد على الاستبيان الذي تم توزيعه على 100 عائلة في 10 بلديات من ولاية جيجل ، تمحورت الإشكالية في كيف يمكن أن تكون المشاريع الجوارية للتنمية المدمجة أداة حوكمة للأقاليم الريفية في الجزائر ؟

نتائج الدراسة :المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأقاليم الريفية في الجزائر دفعت السكان إلى الهجرة والبحث عن عيشة أفضل نحو المدن الكبيرة مما تسبب في تراجع الدور الاقتصادي للأقاليم ،مما دفع بالحكومة إلى تنفيذ سياسة تنموية لإنعاش اقتصاد الأقاليم و إعادة الشكان لمناطقهم وتشجيع القطاع الفلاحي والريفي وفتح الطرق وفك العزلة عن المناطق الريفية ابتداء من سنة 2000 ، وفي بلدية بن ياجيس ولاية جيجل لم تطبق المشاريع الجوارية حسب الحاجات المحلية للسكان الريفيين بل تتحدد على المستوى الكلي وتوزيع المشاريع غير ممنهج بين البلديات الريفية وغياب الطرق العلمية المتعلقة بتخطيط وبرمجة المشاريع ومتابعتها من طرف المسؤولين المحليين وغياب التعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات بالإضافة إلى نقص المشاركة المحلية واللاعدالة في توزيع الاعانات بين المستفيدين .[1]

المطلب الثاني الدراسات الأجنبية :

1//عدنان عبد الله الشيحة (2018) إمكانات التنمية المحلية في محافظات ومراكز المناطق بالمملكة العربية السعودية دراسة استطلاعية

تهدف الورقة البحثة إلى الكشف عن الفرص والإمكانات التي تزخر بها المناطق والمحافظات لتحقيق التنمية المحلية والتعرف على التحديات التي تواجهها السؤال الرئيسي للبحث يتمثل في ماهي الإمكانات والفرص ومعوقات التنمية المحلية في المحافظات والمناطق من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية في السعودية ؟، اعتمد الباحث على المنهج المسحي الوصفي التحليلي وذلك بالقيام باستبيان للتطلع على أراء أعضاء المجالس البلدية الذي يمثل عينة الدراسة حول الإمكانات التنموية باستخدام أساليب التحليل الاحصائي ومن النتائج التي خرج بها الباحث هي :

-عدم التوظيف الجيد والفعال للإمكانات في المحافظات رغم توفر التجهيزات الإدارية.

-الإمكانات الزراعية والرعوية متوسطة بينما السمكية والتعدينية فهي منخفضة .

[1] – العايب سهام ، المشاريع الجوارية المدمجة وحوكمة الأقاليم الريفية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد الخدمات وتنمية الأقاليم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل السنة الجامعية 2017/2016

-العديد من العوائق المالية والادارية أمام الإدارة المحلية منها عدم الاستفادة من البحوث الجامعية وعدم وجود هيئة محلية مسؤولة عن قطاعات التنمية ومحدودية صلاحيات المجالس البلدية وغياب الاستقلال الإداري والمالي .

-يوجد درجة من الفوارق التنموية بسبب اختلاف الخصائص السكانية والاقتصادية بين الأقاليم وتمركز الاستثمارات في المناطق التي تحتوي على رؤوس الأموال والعمالة والمواد الخام .[1]

2/ عبد المنعم صالح ابونيران قريره ، محمد أبوبكر الطاهر عبد الرحمن (2019)، تحت عنوان (*المنظور الحديث لدور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المحلية :دراسة ميدانية على جامعة سبها*)[2]

تسعى الورقة البحثية لمعرفة المجالات التي تتولاها جامعة سبها في التنمية المحلية وتحديد الاختلاف بين الأساتذة وحول وجهة نظرهم في التنمية و الخروج بفوائد تساعد الجامعة على تفعيل التنمية المحلية، المنهجية المعتمدة في البحث هي المنهج الوصفي في الاطار النظري والتحليلي باستخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الأولية و الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي .

نتائج الدراسة :

من خلال الاستبيان الذي شمل أضاء التدريس تبين ممارسات التنمية المحلية بجامعة سبها ضعيفة إلى متوسطة وتميل جدا إلى الضعف وعلى هذا الأساس تحتاج الجامعة لتكثيف مجهوداتها في سبيل تنشيط و تفعيل التنمية المحلية ،وذلك عن طريق التفكير في معالجة مشاكل المجتمع المحلي بإنشاء مراكز بحث والعمل على مواجهة متطلبات سوق العمل المحلي وتعزيز مشاركة الجامعة في المشاريع التنموية بالتعاون مع وزارة التخطيط وتشجيع الأفراد على روح التعاون من أجل خدمة المجتمع المحلي ، و على الجامعة أيضا أن تعمل على إنتاج الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية التي تساهم بنسبة كبير ة في التنمية المحلية .

3/ دراسة محمد جاسم (2015)، بعنوان (البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة –الواقع والمعيقات –).[3]

[1]- عدنان عبد الله الشيحة ،إمكانات التنمية المحلية في محافظات ومراكز المناطق بالمملكة العربية السعودية دراسة استطلاعية ، مجلة الاداري سلطنة عمان العدد 131 أكتوبر 2018

[2]- عبد المنعم صالح ابونيران قريره ، محمد أبوبكر الطاهر عبد الرحمن ، تحت عنوان (*المنظور الحديث لدور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المحلية :دراسة ميدانية على جامعة سبها*) ،مجلة العلوم البحثة والتطبيقية سنة 2019

[3]- محمد جاسم ، بعنوان (البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة –الواقع والمعيقات –) رسالة ماجستير في الادارة والقيادة البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الادارة والسياسة سنة 2015

إشكالية الدراسة :هل يساعد واقع البلديات الاداري والقانوني والمالي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ؟ وماهي هذه الآليات لتفعيل دورها في تحقيقها في قطاع غزة ؟، الهدف من الدراسة تقييم واقع البلديات الاداري ومدى مساهمتها في التنمية المحلية المستدامة في ضل علاقة البلديات مع وزارة الحكم المحلي ، ودراسة العلاقة بين الاستدامة والتنمية المحلية وتحديد دور البلديات التنموي وأهم العراقيل التي تواجهها في ذلك ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وتم جمع البيانات عن طريق الاستبيان .

نتائج الدراسة :

تدني مستوى العمل الاداري والتنظيمي للبلديات في قطاع غزة بسبب غياب ثقافة التضامن بين البلديات الصغيرة من أجل زيادة مداخيلها و فعالية تحقيق أهدافها و ضعف مشاركة القطاع الخاص ، البلديات على مستوى القطاع في حاجة كبيرة للاستقلالية وتقليص الدور الرقابي المركزي الذي تخضع له من قبل وزارة الحكم المحلي و تشريع قوانين جديدة تساعد على تقويم التنمية المحلية المستدامة ، نقص المصادر المالية الذاتية للبلديات مما تسبب في قلة البرامج التنموية وضعف مشاركة البلديات في التنمية وعليه يجب تدريب الافراد على مبدأ المشاركة وجعلها جزئ من الفكر والعلاقات التنظيمية في مؤسسات الحكم المحلي ،وإيجاد طرق فعالة في الرفع من نسبة المداخيل المالية وتنويع الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

4/ دراسة ولاء إسماعيل عبد اللطيف وعباس رحيمة غانم السعدي (2020) بعنوان التمويل وانعكاسه على الأداء البلدي (بحث تطبيقي في بلديات ميسان الفترة 2011-2018)[1]

تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة الارتباط بين التمويل و الأداء البلدي قبيل وبعد العجز المالي ، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مامدى تأثير التمويل على الأداء البلدي تم استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي SPSS ودراسة العينة المتكونة من 13 بلدية في محافظة ميسان بالعراق

نتائج الدراسة :

إن قدرة البلديات على تنفيذ مهامها يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل المركزي لتغطية نفقاتها ، ووجود تفاوت بين السنوات في توفر السيولة المالية وذلك لعدم اعتماد المؤسسات البلدية على التخطيط المالي والمبادئ العلمية لضمان مستقبل أفضل لتحصيل الإيرادات وصرف النفقات .

[1] – ولاء إسماعيل عبد اللطيف وعباس رحيمة غانم السعدي ، التمويل وانعكاسه على الأداء البلدي (بحث تطبيقي في بلديات ميسان الفترة 2011-2018) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 26 العدد 120،سنة 2020 ص ص168-190

5/ دراسة (2013) zhou gideon ,chilunjika alouis بعنوان- The Challenges of Self-Financing in Local Authorities The Case of Zimbabwe

تهدف الورقة البحثية في قدرة التمويل الذاتي للسلطات المحلية في زيمبابوي على خلفية التراجع في التحويلات من الحكومة المركزية وقد حاول الباحثان الاجابة على الاشكالية المتمثلة في دور التمويل الذاتي للسلطات المحلية في تعزيز التنمية المحلية

نتائج الدراسة :

تختلف أنظمة التمويل الذاتي من بلد لآخر من ضرائب محلية ومشاريع منتجة للمداخيل ورسوم ولكن لحد الساعة لايزال التمويل المحلي يمثل تحديا في كل من السلطات الريفية والحضرية عالميا ،ويرجع ذلك إلى العوامل التي تدخل ضمن زيادة الطلب على الخدمة من قبل السكان المحليين والاعتماد على ضرائب غير فعالة والفشل في صياغة استراتيجية طويلة المدى لتحسين الايرادات المحلية واستمرار قبضة الحكومة المركزية ، وفي زيمبابوي في زيمبابوي السلطات المحلية مسؤولة رسميا عن جميع الخدمات والمرافق العامة في المناطق الريفية والحضرية وهي تتألف من ثمانية وخمسين مجلسا ريفيا للمقاطعات وثمانية وعشرين مجلسا حضريا في زمبابوي تعمل بموجب صلاحيات وسلطات مفوضة (منصوص عليها في قانون المجالس الحضرية وقانون تعديل المجالس الحضرية وقانون الأراضي المجتمعية وقانون مجالس المقاطعات الريفية)وتمكن هذه التشريعات تمكن السلطات المحلية من توفير الخدمات المحلية وصيانة وبناء مختلف البنى التحتية، وفي معظم السلطات الحكومية المحلية تكون مصادر الإيرادات غير كافية عموما لتمويل عمليات المجلس السيناريوهات التي تعيق قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات. الحكومة المركزية خفضت بشكل كبير دعمها للسلطات المحلية بسبب زيادة الالتزامات المالية الحكومية [1].

6/دراسة Marija Gogova Samonikov(2017) وآخرون تحت عنوان Municipal Bonds in Developing Countries. Case Study: Municipality of Stip, Republic of Macedonia[2]

[1] - Zhou Gideon ,Chilunjika Alouis , The Challenges of Self-Financing in Local Authorities The Case of Zimbabwe , International Journal of Humanities and Social Science Vol. 3 No. 11; June 2013

[2] - Marija Gogova Samonikov and others , Municipal Bonds in Developing Countries. Case Study: Municipality of Stip, Republic of Macedonia , Management Dynamics in the Knowledge Economy Vol.5 (2017) no.2, pp.155-174; DOI 10.25019/MDKE/5.

الهدف من الدراسة هو التأكد من قدرة بلدية ستيب المقدونية على إصدار السندات لتمويل مشاريعها خلال الفترة الممتدة من 2004إلى 2015 تمثلت الاشكالية في : ما مدى إصدار السندات البلدية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟،تم الاعتماد في الإطار المنهجي على الطرق الكمية الانحدار الخطي المتعدد للإجابة على الفرضيات

نتائج الدراسة :

تعتبر السندات البلدية الطريقة البديلة لتمويل أنشطة البلدية ولكنها لا تمارس بطريقة صحيحة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وعادة ما يكون الغرض من إصدار السندات شعبويا بل يجب أن يكون الهدف الرئيسي لهذه الأدوات المالية هو الرفاهية الاقتصادية والبيئية ، لا يوجد حتى الآن أي بلدية في جمهورية مقدونيا نجحت في تحقيق إصدار السندات بالكامل ، تمتلك بلدية ستيب الهياكل الأساسية والمرافق التجارية والثقافية والزراعية التي لميتم تطويرها بعد ، وعليه السندات البلدية هي مصدر تمويل أقل تكلفة لمختلف المشاريع العامة وبلدية ستيب تبذل جهودا في اتجاه إيجابي لإصدار هذا الصك

7/ دراسة Sileshileta(2017) بعنوان ASSESSMENT OF COMMUNITY PARTICIPATION ON LOCAL) DEVELOPMENT PROJECTS: THE CASE OF OROMIA REGIONAL STATE.

تهدف هذه الورقة البحثية لتقييم أهمية مشاركة المجتمع المحلي في البرامج التنموية على مستوى إقليمهم، ومن أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة في ما هو مستوى مشاركة المواطنين في عملية المشاريع التنموية المحلية ؟ تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالتطرق إلى التشاركية وتمت جمع البيانات عن طريق الاستبيان والمقابلة وقد تم اختيار 410 مستجوبا وتحليلها نوعيا وكميا باستخدام برنامج SPSS20 .

نتائج الدراسة :

كشفت الدراسة أن المواطنون لا يدركون كامل أدوارهم ومسؤولياتهم مما جعلهم لا يعلمون أهمية المشاركة في برامج التنمية على المستوى المحلي ، وعدم المشاركة في صنع القرار جعل المسؤولين يخدمون مصالحهم الخاصة بالاستخدام السيء للمشاريع والعبث بالمال العام ، من الأسباب التي جعلت مشاركة السكان المحليين ضعيفة هي غياب كفاءة القادة و الفقر ونقص التعليم لعدد كبير من الأفراد والتدخل السياسي وعوامل أخرى مثل تدني مستوى المعيشة ، وكانت المشاركة ضئيلة جدا في الجانب المالي و العمل اليدوي وغياب كلي لعملية التخطيط واتخاذ القرار.

وعليه تعتبر مشاركة المجتمع المحلي أمر بالغ الأهمية لأنه تخلق درجة وعي كبيرة حول كيفية استخدام الأموال و المساءلة والشفافية مما يؤدي لتبني مشاريع جديدة ذات جودة عالية تساهم في زيادة رفاهية المواطنين .[1]

8/ دراسة (Regina M.Thetsane(2019 تحت عنوان local community participation tourism) development the kays of katse villages in lesotho)[2]

تسعى الدراسة إلى معرفة دور المجتمع المحلي في التنمية السياحية في ليزوتو وتزيد المسؤولين عن السياحة حول طريقة إشراك المجتمع المحلي في تطوير السياحة ، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على الاستبيان واختيار العينة المتكونة من 500أسرة من أجل الاجابة على الاشكالية ماهي آراء السكان المحليين اتجاه المشاركة في التنمية السياحية ؟

نتاج الدراسة :

توصلت الدراسة على أنه من الضروري أن يكون للمجتمع قرار وبصمة في جميع الهياكل السياحية الوطنية والاقليمية والمحلية من أجل تحقيق مشاركة المجتمع المحلي و العمل على التصويت على المسؤولين القادرين على تمثيل مصالح المجتمع في مجال التنمية السياحية و زرع ثقافة المشاركة في السياحة في الأوساط الاجتماعية ،كما يجب على المجتمع المحلي أن ينظم نفسه ويبني مجموعات لغرض تبادل الخبرات والمعلومات و على الحكومة المحلية أن تساهم في التنظيم الفعال للسياحة بتوفير مخصصات مالية ، كما أثبتت إجابات السكان المحليين في مكان الدراسة أنهم بحاجة إلى إشراك خبراء السياحة عند صياغة السياسات السياحية و التأكيد على إشراك المجتمع المحلي في صنع القرار ، وعليه فإن مشاركة المجتمع المحلي محدودة وناقصة .

9/ دراسة agnieska sobol(2015) تحت عنوان governance and citizen ‘s engagment in terme of local sustinaible development

الهدف من الدراسة هو استكشاف بعض القضايا والأبعاد الحاسمة للحوكمة ومشاركة المواطنين فيما يتعلق بالتنمية المحلية المستدامة على مستوى مدينة ريبنيك بدولة بولندا، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تقديم مفاهيم

[1] - SileshiLeta ASSESSMENT OF COMMUNITY PARTICIPATION ON LOCAL DEVELOPMENT PROJECTS: THE CASE OF OROMIA REGIONAL STATE. INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN SOCIAL SCIENCES VOL. 7 ISSUE 10, OCTOBER 2017ISSN: 2249-2496 .

[2] - Regina M.Thetsane , local community participation tourism) development the kays of katse villages in lesotho) athens journal of tourism –volume6-issue 2-june 2019- pages 123-140

الحوكمة وميكانيزماتها في تحقيق التنمية المحلية من أجل الاجابة على الاشكالية المتمثلة في:ما هو دور الحوكمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ؟

نتائج الدراسة :

هناك قبول واسع بأن الحوكمة والمشاركة العامة من الشروط الاساسية لبلوغ أهداف التنمية المحلية المستدامة ولذلك يجب إدخال أنماط الحوكمة في صنع السياسة والادارة ، والتوجه نحو المجتمع المدني من أجل تسهيل ودعم مشاركة المواطنين في العمليات التنظيمية واتخاذ القرارات من أجل تحقق التفاعل الثنائي بين صانعي القرار والجمهور وأن عملية الانتقال من الحوكمة إلى الحكم المستدام هو عملية منهجية طويلة الأجل يتطلب تتطلب في الأساس تغييرا اجتماعيا في الأشخاص والمنظمات و والتعاون بين الجهات الفاعلة ، وفي بولندا يلاحظ أن هناك تخلف المجتمع المدني ونادرا ما يتعامل مع هذه القضايا في العديد من المدن وجهود المشاركة في السياسة العامة المحلية محدودة ولذلك يجب إعادة بناءه لإحراز تقدم كبير في التنمية المحلية المستدامة. [1]

10/ **دراسة (Juraj Nemec(2020و David spacek تحت عنوان the covid 19 pandemic and local government finance : czechia and slovakia**

الهدف من الدراسة :يحاول الباحثان تقييم تأثير الوباء على الحكومات والميزانيات المحلية في كل من التشيك وسلوفاكيا ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات التي تنشرها الهيئات الحكومية والاحصاءات الدولية تم إجراء مقابلات عبر الأنترنت تتضمن السؤال الرئيسي كيف ترى التأثيرات المستقبلية والحالية للوباء على المالية العامة المحلية ، إشكالية الدراسة : ماهو تأثير الوباء كوفيد 19 على مالية الحكومات المحلية في التشيك وسلوفاكيا

نتائج الدراسة :

حسب البيانات فإن مواجهة الدولتين للجائحة كان شبه مثالي وقد تأثرت مالية الحكومات المحلية بشكل كبير على وذلك بتقلص الايرادات وزيادة النفقات وأن البلديات السلوفاكية والتشيكية لا تمتلك الموارد المالية الكافية للوفاء بكل

[1] -agnieska sobol, governance and citizen 's engagment in terme of local sustinaible development, journal of economicsand management vol 19(1).2015

المسؤوليات المحددة في الدستور والقانون ، وأن هذه الأخيرة لم تتلقى الدعم المالي من الحكومة المركزية مما ساهم في نقص فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية .[1]

11/ دراسة (2017) Anca Florentina Gavriluta , Florin Oprea بعنوان fiscal decentralization determinants and local economic development in eu countries[2]

الهدف من الدراسة تقييم أثر اللامركزية المالية في تحقيق التنمية المحلية وتحديد أهمية مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على النمو الاقتصادي مثل الاستثمار و القواعد المالية المحلية والايرادات الضريبية اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي و القياسي باستخدام الانحدار الخطي والاعتماد على نماذج Levine و woller و pose على عينة تتكون من 28 دولة خلال الفترة الممتدة من 2000إلى 2014 ، إشكالية الدراسة تتمحور في العلاقة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوربي

نتائج الدراسة :

ازدهار المناطق الذي يقاس بنمو الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على متغيرات مثل خصائص اللامركزية المالية التي يقوم بها كل بلد أو الانضباط المالي المحلي ويعد الانفاق المحلي كنسبة مئوية من اجمالي الانفاق الوطني أحد المؤشرات الأكثر شيوعا للامركزية المالية ويرتبط هذا ارتباطا سلبيا مع النمو وعليه يمكن القول أنه كلما ارتفع حجم الانفاق المحلي من إجمالي النفقات انخفض معدل النمو الوطني ويرجع ذلك إلى تكليف المناطق بمسؤوليات أكبر من حجمها في جانب النفقات وعدم امتلاكها للموارد من أجل الوفاء بمهامها ، وعليه يظهر الارتباط السلبي بين النمو وقوة القواعد المالية المحلية وتختلف هذه الأخيرة من بلد لآخر ويعكس ذلك أن السلطات المحلية لا تمتلك الاستقلالية الحقيقية لتحديد نفقاتها .

12/دراسة (2022) Anna Wichowska بعنوان Government transfers in the budgets of Polish municipalities and their determinants

[1] - Juraj Nemec and David _Spa_cek , The Covid-19 pandemic and local government finance: Czechia and Slovakia , Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management Vol. 32 No. 5, 2020 pp. 837-846

[2] - Anca Florentina Gavriluta , Florin Oprea , fiscal decentralization determinants and local economic development in eu countries , Conference Paper · June 2017

الهدف من هذه الورقة البحثية هو تقييم إعادة التوزيع العمودي للأموال العامة من الميزانية المركزية إلى البلديات البولندية وتحديد العوامل الاقتصادية التي تؤثر على مستوى مدفوعات التحويل خلال الفترة الممتدة من 2008إلى 2020، من أجل هذا الهدف تم طرح السؤالين التاليين: الأول هل مستوى مدفوعات التحويل إلى البلديات البولندية تغير في السنوات الأخيرة ،والثاني ماهي العوامل الاقتصادية التي تؤثر على مستوى التحويلات الحكومية ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والقياسي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد .

نتائج الدراسة :

العلاقة بين حصة التحويلات الحكومية في إجمالي الإيرادات ومؤشر الفقر ومتوسط الدخل الشهري المتاح في البلديات البولندية تبدو علاقة طبيعية ناتجة عن هيكل الإعانات المستهدفة والإعانات العامة ، كشفت الدراسة أن نسبة التحويلات الحكومية إلى ميزانيات البلديات في بولندا يتزايد خلال السنوات الأخيرة هذه الزيادة بسبب عوامل تشريعية والوضع الاقتصادي للبلديات و أن هذه الأخيرة تفتقر للأموال اللازمة لأداء واجباتها القانونية وتتحمل عبئا كبيرا في عجز المالية العامة مع استمرار الاحتياجات العامة ، وأظهرت الدراسة أن التحويلات الحكومية تمثل من 43 إلى 46% من إيرادات البلديات مما يدل على أن اللامركزية المالية بعيدة كل البعد عن المستوى الأمثل ولا تعمل على تعزيز التخصيص الأمثل للموارد وعدم وجود سلطة محلية لفرض الضرائب يحد من إمكانية التمويل الذاتي .[1]

[1] - Anna Wichowska , Government transfers in the budgets of Polish municipalities and their determinants , University of Warmia and Mazury in Olsztyn, Faculty of Economic Sciences Rozwój Regionalny i Polityka Regionalna 59: 133–148 2022

المطلب الثالث :ملخص الدراسات السابقة:

الجدول (6) ملخص الدراسات

الدراسة	عنوان الدراسة	العينة والفترة	المتغيرات	المنهج المستخدم	النتائج
هجرس منصور 2016	واقع الاستثمار العمومي من خلال البرامج البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة وأثارهما على التنمية المحلية المستدامة –حالة دراسة لبلديات الهضاب العليا لولاية سطيف	27 بلدية ولاية سطيف الفترة 200-2014	المتغيرات المستقلة : المخططات البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة المتغير التابع التنمية المحلية	المنهج الوصفي التحليل	عدم تحقيق الأهداف التنموية رغم ضخامة الاعتمادات المالية في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة
عادل انزارن ،انتصار عريوات 2018	دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر	الجزائر	المخططات البلدية للتنمية متغير مستقل التنمية المحلية متغير تابع	المنهج الوصفي	دور المخططات البلدية في الوظيفة التنموية ضعيف رغم أنها تمول البرامج ذات القطاعات الهامة مما جعلها كمصدر مالي تنتظره البلدية من الميزانية العامة غير فعالة في تحقيق طموحات المواطنين
تقرارت يزيد وآخرون 2019	الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر-دراسة نظرية تحليلية	الجزائر	-الاستثمار المحلي م مستقل -التنمية المحلية م تابع	المنهج الوصفي التحليلي	افتقار لمؤشرات السياسة المحلية المستدامة في كل جوانبها وأبعادها ، و غياب ثقافة الاستثمار لمحلي لكثير من المواطنين

شـريف غيـاط ،أسمـاء خليل 2017	السياحة العلاجية في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية ولاية "قالمة نموذجا"	ولاية قالمة الجزائر	السياحة العلاجية م مستقل التنمية المحلية م تابع	المنهج الوصفي التحليلي	لم تساهم المقومات السياحية في تحقيق التنمية المحلية ويرجع هذا للافتقار الذي تشهده الولاية من فنادق ومطاعم وفضاءات التسلية والترفيه
مـراد كواشـي ، مفيـدة سعدي 2016	قطاع الفلاحة كمحرك رئيسي للتنمية المحلية بولاية تبسة	ولاية تبسة (الجزائر)	الفلاحة التنمية المحلية	المنهج الوصفي التحليلي	ولاية تبسة في حاجة كبيرة للعديد من المشاريع والاستثمارات من أجل تنمية قطاعها الفلاحي
غريسـي العـربي ،صـافي أحمـــــد عـــــزوز أمينة(2019)	التسيير العمومي الجديد كاليه لترشيد الانفاق العام وتحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة قياسية لبلدية سعيدة	بلدية سعيدة (الجزائر) الفترة 2007-2016	المتغير المستقل نفقات البلدية المتغير التابع الايرادات	الاعتماد على برنامج Eviewsاختبار Philip peron وطريقة المربعت الصغرى	هناك علاقة طردية بين النفقات والايرادات المتعلقة بالبلدية المدروسة يعني أنه إذا زادت النفقات يصاحبها زيادة في الايرادات دون تغطية كاملة للنفقات وهذا ما يفسر وجود عجز في ميزانية البلدية وهذا راجع لعدة أسباب مثل تراكم مشاكل التسيير دون معالجة لها
رشـيد بوخالفـة ، فضـيلة سيساوي (2021)	حوكمة الادارة المحلية كآلية من آليات تحقيق التنمية المحلية	موظفي ومنتخبي أولاد خدروش حجم العينة 71	مستوى الحوكمة متغير مستقل التنمية بالبلدية المتغير التابع	المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي	لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الإدارة المحلية والتنمية المحلية في البلدية .
دراوسـي مـراد2021-2022	دور نفقات الدولة للتجهيز في تحقق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية	ولاية البليدة (الجزائر)الفترة 2001-2019	البرامج القطاعية غير الممركزة التنمية المحلية المستدامة	المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي	الاعتمادات المالية الممنوحة للقطاعات في ولاية البليدة التي تدخل ضمن البرامج القطاعية غير الممركزة غير كافية للنهوض

	البلدية نموذجا خلال الفترة (2001-2019)				بالتنمية المحلية المستدامة
العايب سهام (2016/2017)	المشاريع الجوارية المدمجة وحوكمة الأقاليم الريفية في الجزائر ، إشكالية الدراسة كانت كيف يمكن أت تكون المشاريع الجوارية للتنمية المدمجة أداة حوكمة للأقاليم الريفية في الجزائر	10 بلديات من ولاية جيجل العينة 100 عائلة	-المشاريع الجوارية للتنمية الريفية -التنمية المحلية وحوكمة الأقاليم	المنهج الوصفي التحليل واستخدام الاستبيان	وفي بلدية بن ياجيس ولاية جيجل لم تطبق المشاريع الجوارية حسب الحاجات المحلية للسكان الريفيين بل تتحدد على المستوى الكلي وتوزيع المشاريع غير ممنهج بين البلديات الريفية وغياب الطرق العلمية المتعلقة بتخطيط وبرمجة المشاريع ومتابعتها من طرف المسؤولين المحليين وغياب التعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات بالإضافة إلى نقص المشاركة المحلية واللاعدالة في توزيع الاعانات بين المستفيدين
عدنان عبد الله الشيحة 2018	إمكانات التنمية المحلية في محافظات ومراكز المناطق بالمملكة العربية السعودية دراسة استطلاعية	المناطق والمحافظات السعودية عينة تشمل أعضاء المجالس البلدية		المنهج الوصفي التحليل واستخدام الاستبيان	عدم التوظيف الجيد والفعال للإمكانات في المحافظات رغم توفر التجهيزات الإدارية و يوجد درجة من الفوارق التنموية بسبب اختلاف الخصائص السكانية والاقتصادية بين الأقاليم وتمركز الاستثمارات في المناطق التي تحتوي على رؤوس الأموال والعمالة والمواد الخام

عبد المنعم صالح ابونيران قريره ، محمد أبوبكر الطاهر عبد الرحمن 2019	المنظور الحديث لدور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المحلية:دراسة ميدانية على جامعة سبها)	ليبيا العينة أعضاء التدريس في جامعة سبها	مؤسسات التعليم العالي متغير مستقل التنمية المحلية متغير تابع	المنهج الوصفي والتحليل بالاعتماد عل الاستبيان والمعالجة الاحصائية ب SPSS	مردودية التنمية المحلية من قبل جامعة سبها ضعيفة وغير مرضية
ولاء إسماعيل عبد اللطيف وعباس رحيمة غانم السعدي2020	التمويل وانعكاسه على الأداء البلدي (بحث تطبيقي في بلديات ميسان الفترة 2011-2018)	13بلدية في محافظة ميسان العراق الفترة 2011-2018	التمويل متغير مستقل الأداء البلدي متغير تابع	المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد عل الاستبيان والمعالجة الاحصائية ب SPSS	التمويل المحلي للبلديات ضعيف والاعتماد بشكل كبير على الاعانات المركزية
zhou gideon ,chilunjika alouis2013	The Challenges of Self-Financing in Local Authorities The Case of Zimbabwe	زيمبابوي	التمويل الذاتي متغير مستقل التنمية المحلية متغير تابع	المنهج الوصفي التحليلي	الايرادات غير كافية لتمويل الخدمات المحلية
Marija Gogova Samonikov 2017	Municipal Bonds in Developing Countries. Case Study: Municipality of Stip, Republic of Macedonia	بلدية ستيب (مقدونيا)الفترة 2004-2015	-السندات البلدية متغير مستقل -التنمية متغير تابع	المنهج التحليلي الاحصائي الارتباط الخطي المتعدد	لا يوجد في جمهورية مقدونيا أي بلدية نجحت في تحقيق إصدار السندات بالكامل ، تمتلك بلدية ستيب الهياكل الأساسية والمرافق التجارية والثقافية والزراعية التي لميتم تطويرها بعد ، وعليه

					السندات البلدية هي مصدر تمويل أقل تكلفة لمختلف المشاريع العامة وبلدية ستيب تبذل جهودا في اتجاه إيجابي لإصدار هذا الصك
Sileshileta 2017	**ASSESSMENT OF COMMUNITY PARTICIPATION ON LOCAL) DEVELOPMENT PROJECTS: THE CASE OF OROMIA REGIONAL STATE**	أروميا (إثيوبيا) العينة 410 مستجوبا	-التشاركية متغير مستقل -البرامج التنموية متغير تابع	المنهج الاحصائي باستخدام SPSS	المواطنون لا يدركون كامل أدوارهم ومسؤولياتهم مما جعلهم لا يعلمون أهمية المشاركة في برامج التنمية على المستوى المحلي الأسباب التي جعلت مشاركة السكان المحليين ضعيفة هي غياب كفاءة القادة و الفقر ونقص التعليم لعدد كبير من الأفراد والتدخل السياسي وعوامل أخرى مثل تدني مستوى المعيشة
agnieska sobol 2015	**governance and citizen ‘s engagment in terme of local sustinaible development**	مدينة ريبنيك بولندا	-الحوكمة -التنمية المحلية	المنهج الوصفي التحليلي	عملية الانتقال من الحوكمة إلى الحكم المستدام هو عملية منهجية طويلة الأجل يتطلب تتطلب في الأساس تغييرا اجتماعيا في الأشخاص والمنظمات و والتعاون بين الجهات الفاعلة ، وفي بولندا يلاحظ أن هناك تخلف المجتمع المدني ونادرا ما يتعامل مع هذه القضايا في العديد من المدن وجهود المشاركة في السياسة العامة المحلية محدودة ولذلك

					يجب إعادة بناءه لإحراز تقدم كبير في التنمية المحلية المستدامة.
David spacek , Juraj Nemec(2020)	the covid 19 pandemic and local government finance :czechia and slovakia	التشيك وسلوفاكيا الفترة 2020	الوباء كوفيد 19 المالية العامة المحلية	المنهج الوصفي التحليلي	تأثرت مالية الحكومات المحلية بشكل كبير على وذلك بتقلص الايرادات وزيادة النفقات وأن البلديات السلوفاكية والتشيكية لا تمتلك الموارد المالية الكافية للوفاء بكل المسؤوليات المحددة في الدستور والقانون
Anca Florentina Gavriluta , Florin Oprea (2017)	fiscal decentralization determinants and local economic development in eu countries	28 دولة خلال الفترة 2014-2000	اللامركزية المالية التنمية الاقتصادية المحلية	المنهج التحليلي و القياسي باستخدام الانحدار الخطي والاعتماد على نماذج Levine و pose و woller	الارتباط السلبي بين النمو وقوة القواعد المالية المحلية وتختلف هذه الأخيرة من بلد لآخر ويعكس ذلك أن السلطات المحلية لا تمتلك الاستقلالية الحقيقية لتحديد نفقاتها
Anna Wichowska (2022)	Government transfers in the budgets of Polish municipalities and their determinants	البلديات البولندية الفترة 2020-2008	المتغيرات المستقلة :مؤشر الفقر ومتوسط الدخل الشهري	المنهج الوصفي التحليلي باستخدام النموذج القياسي الانحدار الخطي المتعدد	العلاقة بين حصة التحويلات الحكومية في إجمالي الإيرادات ومؤشر الفقر ومتوسط الدخل الشهري المتاح في البلديات البولندية تبدو علاقة طبيعية ناتجة عن هيكل الإعانات المستهدفة

					والإعانات العامة

المبحث الثالث :مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

من خلال استعراض لبعض الدراسات التي عالجت موضوع التنمية المحلية والاستراتيجيات والأدوات التي تساعد على تمويلها و والتي شملت تجارب دول وكل دراسة خلصت إلى نتائج إيجابية أو سلبية متعددة سنحاول التطرق إلى أهم العلاقة بين دراستنا من خلال نقاط التشابه والاختلاف وكذلك الاستفادة من بعض الدراسات التي ساعدتنا في الدراسة .

المطلب الأول: أوجه التشابه

الفرع الأول :المنهجية المستخدمة

تقريبا معظم الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مثل دراسة (**محمد يحياوي وسعادسعيداني 2018**) دراسة (عفاف لومايزية 2019) ،دراسة (عمر حوتية وعبد العزيز السلومي 2018) ، و(**بن معتوق صابر 2021**) و الورقة العلمية (**حميد زعاطشي 2021**) ، أطروحة دكتوراه (**بايزيد على 2021/2020**) .

دراسة (Nur Berahim, Mohd Nadzri Jaafar ,others 2019)

1–أداة جمع المعلومات (الاستبيان) :

بعض الدراسات استخدمت الاستبيان لمعالجة الاشكالية المطروحة مثل دراسة (**بلقليل نور الدين 2019/2018**) ودراسة (**رشيد بوخالفة ، فضيلة سيساوي 2021**) دراسة (**لانا أحمد النسور 2010**) ، دراسة (**رشيدة بوخالفة وفضيلة سيساوي 2021**) ، أطروحة دكتوراه (**العايب سهام 2017/2016**) ، دراسة(**عدنان عبد الله الشيحة 2018**) ، **الورقة العلمية** (**عبد المنعم وأخرون2019**) ، (**محمد جاسم 2015**) ، (**ولاء إسماعيل وءخرون 2020**)

دراسة(Mohamed Anis Allouche 2020) ،**دراسة (zullir Rahman Siddique2016**)

دراسة (**Shabnam Fotovvat 2014**) دراسة (**Sileshileta 2017**) دراسة(Regina Thetsane)

2-الإطار المكاني والزماني :

تتشابه دراستنا مع الدراسات الوطنية التي تناولت الآليات والطرق التي يمكن أن تساهم في معالجة مظاهر التخلف وتحسين نوعية الحياة والنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر حيث بحثت دراسة (**محمد يحياوي ،سعاد سعيداني**) في دور الاستثمار الصناعي على التنمية المحلية ، دراسة (**عفاف لومايزية 2019**) دور السياحة البيئية في التنمية المحلية ، دراسة (**بن معتوق صابر 2021**) تطرقت إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية ، دراسة (**بومدين أحمد2022**) تأثير النفقات غير الممركزة المتمثلة في البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية على معدلات النمو الاقتصادي ،دراسة (**بلقليل نورالدين 2018/2017**) أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"- دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة ، دراسة (**بيصار عبد الحكيم 2019/2018**) تطرق إلى أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016 ، دراسة (**مراد كواشي ، مفيدة سعدي ، 2015**)قطاع الفلاحة كمحرك رئيسي للتنمية المحلية بولاية تبسة دراسة

الفرع الثاني :أوجه التشابه بالنسبة للمتغيرات

1-المتغير التابع التنمية المحلية: جل الدراسات تشاركت في معالجة موضوع التنمية المحلية كمتغير تابع الذي يعتبر من المواضيع الحساسة والتي أخذت اهتماما بالغا من قبل الدول وأصبحت من التحديات المعاصرة من أجل تلبية احتياجات العامة ، نجد دراسة (F.Meyer , N.Mey2015) التي اهتمت بدور السياحة في تنويع الاقتصاد المحلي وحل لبعض المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة ، دراسة(Adriane liviu scutariu , petronela Scutariu) اهتمت بتوضيح العلاقة بين الاستقلالية المالية والتنمية المحلية في المجتمعات الرومانية ، دراسة(agnieska sobol 2015,) التي تبحث في دور الحوكمة في تحقيق التنمية المحلية .

2-المتغيرات المستقلة: تشابهت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المتغيرات المستقلة التي تؤثر على التنمية المحلية ومنها دراسة (**بومدين أحمد2022**) استخدمت متغيرين هما المخططات البلدية والبرامج القطاعية غير الممركزة ، دراسة (**بلقليل نورالدين 2018/2017**) استخدمت أربعة متغيرات وهي البرامج غير الممركزة والمخططات البلدية صندوق الضمان والتضامن والتمويل الذاتي ، دراسة (**هجرس منصور وبزيان عبد المجيد2016**) تناولت الاستثمارات العمومية في إطار المخططات البلدية والبرامج القطاعية غير الممركزة دراسة(Adriane liviu scutariu , petronela Scutariu) استخدمت متغير مستقل وهو التمويل الذاتي .

المطلب الثاني : أوجه الاختلاف

منطقيا لكل دولة نظامها المالي الخاص بها وطريقة تمويلها للتنمية المحلية وهذا ما جعل دراستنا تختلف مع الدراسات السابقة في :

الفرع الأول: المنهجية المستخدمة

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في طريقة معالجة الاحصائيات حيث اعتمدت بعض الدراسات على النماذج القياسية مثل دراسة (**بومدين أحمد 2022**) الذي اعتمد على نموذج الأنحدار الذاتي ARDL ، ودراسة **بيصار عبد الحكيم** باستعمال البانل ، ودراسة (**Su Dinh Thanh ,Nguyen Phuc**) نموذج البانل الساكن ، **ودراسة** (**Marija Gogova Samonikov**) التي استعانت بالارتباط الخطي المتعدد.

2-الإطار المكاني:

اختلف دراستنا مع الدراسات السابقة في البلديات أو المقاطعات أو بعض الدول في أنحاء العالم منها **دراسة** (**نوال محمد سلمان ،2021**) ، التي بحثت في دور السياحة المستدامة في التنمية المحلية مع تجربة لمدينة عجلون في المملكة الأردنية الهاشمية ، دراسة (**تغريد حسوبه ،رشا سامح ،هناء فؤاد 2018**) تحت عنوان تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعلاقته بالتنمية المحلية في مصر :دراسة حالة على الدور التمويلي والتنموي لصندوق التنمية المحلية ، دراسة (tahar Ammar Jouili,2020، Mohamed Anis Allouche) أجريت بالمملكة العربية السعودية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية . دراسة (Nur Berahim, Mohd Nadzri Jaafar , Ainur Zaireen Zainudin, 2019) أجريت في دولة ماليزيا تهدف إلى معرفة دور الايرادات غير الضريبية في تمويل السلطات المحلية ، دراسة (**عبد المنعم صالح أبونيران قريره ، محمد أبوبكر الطاهر عبد الرحمن ،2019**) تحت عنوان المنظور الحديث لدور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المحلية :دراسة ميدانية على جامعة سبها ، دراسة (Marija Gogova Samonikov 2017) من أجل التعرف على تمويل التنمية المحلية عن طريق السندات البلدية في مقدونيا ،دراسة (Anca Florentina (Gavriluta , Florin Oprea تتمحور الاشكالية في العلاقة بين اللامركزية المالية والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوربي .

الفرع الثاني: المتغيرات :

تختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث المتغيرات المستقلة حيث عالجت دراسة(**محمد يحياوي وسعاد سعيداني 2018**) الاستثمار الصناعي كفرصة لتحقيق التنمية المحلية في ولاية المدية ،ودراسة (**عفاف لومايزية 2019**) السياحة البيئية كوسيلة للنهوض بالتنمية ،دراسة عمر حوتية وعبد العزيز السولمي 2018 التي اعتمدت على الاستثمار الوقفي ،دراسة (ShabnamFotovat 2014) الذي درس الرأسمال الاجتماعي كمتغير تابع وتأثيره على التنمية المحلية ، دراسة (**مراد كواشي ومفيدة سعدي 2016**) بحثت في قطاع الفلاحة ،دراسة (**غريسي العربي وآخرون 2019**) تطرقوا فيه إلى ترشيد الانفاق كآلية للتنمية المحلية ،الورقة البحثية (**رشيد بوخالفة وفضيلى سيساوي 2021**) الحوكمة متغير مستقل ،الورقة العلمية (**Sileshilita 2017**) أخذت الديمقراطية التشاركية كمتغير مستقل .

المطلب الثالث :الاستفادة من الدراسات السابقة

كما هو معلوم فإن أي موضوع في مجال البحث العلمي إلا وقد عولج من قبل الباحثين ولم يكتمل ولن يكتمل عند أحد ولكن هناك استكمال لما انتهى في الدراسات السابقة ومن أجل التطرق إلى أي موضوع فإن البحوث والاستكشافات السابقة التي لها صلة يجب الاعتماد كمرشد لمسارنا العلمي ، وفي دراستنا المتواضعة هذه ساعدتنا الدراسات السابقة في شق الإطار النظري والتطبيقي ويكمن ذلك في :

الفرع الأول :الجانب النظري

- ✓ اهتمت كل الدراسات بالتنمية المحلية وقد استفدنا من معرفة التطور التاريخي و أهم الاتجاهات النظرية للتنمية المحلية.
- ✓ استكشاف نماذج متنوعة في طريقة التمويل المحلي لعملية التنمية المحلية في دول عديدة من العالم.
- ✓ تحديد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية .
- ✓ الاستفادة من بعض القوانين وخاصة التي تتعلق بالجماعات المحلية في الجزائر.
- ✓ أهم القطاعات التنموية التي تساهم في تحسين الإطار المعيشي للسكان .
- ✓ السياسة التنموية الشاملة التي اعتمدت عليها الجزائر في تحقيق التنمية المحلية.

الفرع الثاني :الجانب التطبيقي

ساعدتنا الدراسات السابقة في تحديد متغيرات الدراسة التي تمثل أهم العناصر التي تمول التنمية المحلية في الجزائر.

- ✓ تحديد المؤشرات المتعلقة بالتنمية المحلية .
- ✓ تحديد العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة المخططات البلدية والبرامج القطاعية غير الممركزة .

✓ الاستفادة من الدراسات السابقة في إعداد أسئلة الاستبيان و تحديد مجتمع الدراسة.

الفرع الثالث: الفجوة البحثية

بعد عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية المحلية وتحديد نقاط التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية في الإشكالية والأهداف و المنهجية و المتغيرات ، فقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اعتمادها على دراسة ميدانية من خلال عرض و تحليل البيانات والمؤشرات الخاصة بالتنمية المحلية وتمويلها ويتعلق الأمر بالمخصصات المالية للبرامج القطاعية غير الممركزة وكذلك الاعتماد على دراسة إحصائية تتضمن استبيان موجه لعينة من الإطارات المكلفة بالبرامج التنموية المحلية وقد استخدمت أحد البرمجيات الإحصائية المتمثلة في برنامج SMART PLS4 والاعتماد على نمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى PLS-SEM . الذي لم تعتمد عليه أي دراسة سابقة في الموضوع.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض الدراسات السابقة التي تعتبر الجسر الذي يمر منه الباحث و تزويده بالعديد من المعارف والنظريات وتختصر له الطريق من أجل استكمال بحثه ، شملت الدراسات تجربة الجزائر وتجارب بعض الدول وطرقها في تمويل التنمية المحلية التي تضمنت كل دراسة متغيرات مختلفة تعتبر كفرصة للنهوض بتنمية المجتمعات المحلية تعددت الأهداف التي سعت لها كل ورقة بحثية واختلفت النتائج وتم تحديد النقاط التي تتشابه وتختلف مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم والفترة الزمنية والمتغيرات والعينة والنماذج الإحصائية المستخدمة .

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

لمصادر التمويل المحلي وأثرها على التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية تلمسان–

تمهيد :

التنمية المحلية في الجزائر أحد الأهداف التي تسعى إليها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا جعلها تأخذ مكانة استراتيجية ويتجسد ذلك من خلال المخططات والبرامج التنموية الهادفة لإصلاح مختلف المجالات التعليم والصحة والثقافة والسكن و المياه ، وتنازل السلطة المركزية عن بعض المهام لصالح الجماعات المحلية من أجل النهوض بالتنمية المحلية وتزويدها بالمصادر المالية المشروعة لها لضمان تأدية الخدمات ، وفي هذا الفصل تم عرض أهم المحطات التي مرت بها الجزائر في تعزيز التنمية المحلية ودراسة البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية تلمسان خلال الفترة الممتدة من سنة 2005إلى 2021 ودراسة استطلاعية عن طريق تحليل إجابات أفراد العينة المتكونة من إطارات في مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الإدارة المحلية وأعضاء المجلس الشعبي الولائي .

المبحث الأول :إ دارة التنمية المحلية في الجزائر :

المطلب الأول: نظام الجماعات المحلية:

الفرع الاول :تعريف الجماعات المحلية :

يعتبر نظام الجماعات المحلية صورة لتطبيق اللامركزية الإدارية في الجزائر كما تمثل الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي يقوم على تسييرها أشخاص منتخبين من طرف السكان أو يتم تعيينهم من قبل الحكومة ، تمارس الصلاحيات المخولة لها وتهدف خدمة المتطلبات والحاجات المختلفة على مستوى إقليمها عن طريق النقل أو التفويض .[1]

ويعرفها كذلك أحد المفكرين الإنجليز بأنها "ذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة يكمن دورها الجوهري في خدمة شؤون ومصالح سكان مناطق محددة إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملاءمة إدارتها عن طريق سلطات محلية منتخبة تساعد الحكومة المركزية على تنفيذ مهامها".[2]

في الجزائر وحسب المادة 17من المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 فإن الجماعات المحلية للدولة الجزائرية هي البلدية والولاية.[3]

1–البلدية :

–تعريف البلدية: يعرف المشرع البلدية على أنها جماعة إقليمية أساسية تتميز بالاستقلالية المالية وتشكل أساس اللامركزية ،تمارس صلاحياتها في جميع المجالات التي حددها لها التشريع و تساهم في العملية الادارية والتخطيط و المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و تحسين نمط العيش للسكان .[4]

---

[1]– بهلول فيصل ،خويلد عفاف ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر – دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 02 العدد 01 جامعة الوادي جوان 2019(ص43-45) ص 45.

[2]– بن صاولة صراح ، النفقات العامة للجماعات المحلية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المالية العامة كلية العلوم الاقتصاد
ية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان سنة 2018/2017 ص 40

[3]المادة 17من المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 ، المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2020 ، الجريدة الرسمية ، العدد 82 ، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

[4] - Kahina Moussaoui khelloudja Arabi Le rôle des collectivités territoriales dans le développement local à l'ère des réformes en Algérie. Le cas des communes de Bejaia Économie et Solidarités, volume 44, numéro 1-2, 2014 p 125.

حسب المادة الأولى من قانون البلدية رقم 90 –08 المؤرخ في سنة 1990 فقد عرف البلدية بأنها (الجماعة الاقليمية والأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون) يعني أن البلدية جهاز له أهمية كبيرة في التنظيم الاداري .[1]

2–هيئات تسيير البلدية: تتوفر البلدية على هيئة مداولة و التي تمثل المجلس الشعبي البلدي، و هيئة تنفيذية يترأسها رئيس البلدية و إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي تمارس هذه المجموعة أعمالها في إطار التشريع و التنظيم المعمول به .[2]

– **المجلس الشعبي البلدي:** هو مجموعة أعضاء تنشأ بواسطة اختيار المواطنين المنتمين للبلدية عن طريق عملية الانتخاب التي تجرى على المستوى المحلي وتستوجب عملية اختيارهم حتى يكون كل عضو له الانتماء السياسي ويملك بطاقة الاعفاء من الخدمة الوطنية، يسهر الأعضاء على تنفيذ البرامج المحلية والإشراف عليها ، يتكون من ثلاثة عشر إلى ثلاثة وأربعين عضوا تتحدد مدة صلاحياته في خمس سنوات[3].

–**رئيس البلدية** : ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي للعهدة الانتخابية طبقا لأحكام القانون ،يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي سلطاته باسم الجماعة الاقليمية التي يمثلها وباسم الدولة ،كما يجب أن يكون مقيما في البلدية التي ينتخب فيها بصفة دائمة وفي الحالات الاستثنائية يرخص الوالي بذلك[4]، يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي اختصاصاته بثنائية تمثيل البلدية في كل الأعمال الادارية والتظاهرات الرسمية والجهات القضائية ، رئاسة مجلس البلدية من حيث إدارة الجلسات وتحضير الدورات ، السهر على تسيير أموال البلدية و تنمية مداخيلها و إبرام الصفقات العمومية ، المحافظة على كل الأملاك والحقوق المكونة لممتلكات للبلديةو **تمثيل الدولة** على مستوى البلدية ، التمتع بصفة ضابط الحالة المدنية ، المحافظة على النظام العام المتمثل في الحفاظ على الأمن العام و الصحة و النظافة، تسخير الشرطة أو الدرك الوطني المختصة إقليميا حسب التنظيم المعمول به.

–الأمين العام للبلدية :يسهر على تسيير الأمانة العامة والعنصر الرئيسي في مساعدة رئيس البلدية مكلف جميع مسائل الإدارة العامة والقيام لاجتماعات المجلس وتنفيذ المداولات .

[1]– عزة بوعيسي ، محمد بلعسل ، تعزيز دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي في الجزائر كالية لإصلاح الجماعات المحلية ، مجلز الدراسات والبحوث القانونية المجلد 06 /العدد 02 (2021) (ص 397–416) ص 401.

[2]– المادة 15 من قانون البلدية 2011.

[3]– فريجات اسماعيل ، النظام القانوني للجماعات الاقليمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،جامعة الوادي، العدد12 جانفي 2016،ص 203

[4]– المادة 63 من قانون البلدية 2012.

3–الولاية :

تعريف الولاية : الولاية هي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة أو هي الجماعة الاقليمية للدولة وتعتبر كعون يساعد الدولة على إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وترقية مستوى العيش للمواطنين ، وتتدخل في ممارسة هذه الصلاحيات المخولة لها بموجب القانون .[1]

4–هيئات الولاية : للولاية هيئتان هما :[2]

- المجلس الشعبي الولائي .
- الوالي .

–المجلس الشعبي الولائي : المجلس الشعبي الولائي من الآليات التي تجسد الأسلوب اللامركزي الإقليمي لأنه هيئة إدارية محلية منتخبة ، وأحد العناصر الرئيسية التي تلعب دورا جوهريا في تنفيذ عملية التنمية المحلية من حيث التخطيط و المتابعة للبرامج التنموية والمصادقة عليها و ممارسة الرقابة وتحديد الأولويات التي تعبر عن احتياجات المجتمع .[3]

–الوالي : الوالي هو الشخص الأعلى سلطة في تسيير الولاية يشغل وظيفته على أساس التعيين الذي يقوم به رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من وزير الداخلية والجماعات المحلية ، ويقوم بتمثيل الولاية في الأعمال المدنية والإدارية بفضل قوة السلطة التي منحتها له الحكومة المركزية .[4]

يتمتع الوالي بالازدواجية في الاختصاص فهو يقوم بتمثيل الولاية والدولة كالتالي :

– تمثيل الولاية : تتمثل سلطات الوالي في نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها وتقديم تقارير عن تنفيذ هذه المداولات وكذلك إعلام المجلس على النشاطات غير ممركزة الخاصة بالولاية كل سنة ، ويقوم كذلك بتمثيل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية حسب القوانين المعمول بها وتمثلها أمام القضاء ، و يعتبر الآمر بالصرف على

[1]– المادة 01 من قانون المتعلق بالولاية 2012

[2]– المادة 02 من نفس القانون .

[3]– أحمد شريفي ، دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر 03 سنة 2010/2009 ص 80.

[4]– عبد الكريم مسعودي ، دور الاستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر –دراسة حالة مشروع استثماري سياحي فندق قورارة بتيميمون – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان سنة 2018/2017 ص 103.

مستوى الولاية مما يجعله يسهر على إعداد مشروع الميزانية والمصادقة عليها وتنفيذها والسهر على حسن تسيير المؤسسات العمومية والمصالح العمومية للولاية وتقديم بيان حول النشاطات الولائية سنويا أمام المجلس الشعبي الولائي.[1]

–تمثيل الدولة :يعتبر الوالي مفوض للحكومة ومن واجبه الإقامة بالمقر الرئيسي للولاية فهو يقوم بالتنشيط والتنسيق والمراقبة لنشاطات المصالح غير الممركزة للدولة باستثناء المجالات التي فرضها القانون ،كما يسهر على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم في حدود الاختصاص وحسب النصوص القانونية ، و يسعى إلى تنفيذ القوانين والتنظيمات واحترام رموز الدولة في إقليم الولاية والحفاظ على النظام العام والأمن والسلامة كما له الحق في تسخير قوات الشرطة الدرك الوطني إن لزم الأمر و السهر على مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية و حفظ الأرشيف الدولة والولاية والبلديات ، ومن الجانب المالي فهو مسؤول عن تنفيذ ميزانية الدولة للتجهيز المخصصة لبرامج التنمية في الولاية .[2]

الفرع الثاني: خصائص الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بالعديد من الخصائص وتتمثل في :[3]

اللامركزية :ونقصد بها توزيع الوظائف بين الدولة والجماعات المحلية متمثلة في البلدية والولاية وهي متعددة الأنواع اللامركزية الإدارية والاقتصادية والوظيفية وتبقى دائما متابعة من طرف الحكومة المركزية .

الشخصية المعنوية :وتتمثل في اكتساب الصفة القانونية لها التزامات ولها حقوق .

الاستقلالية المالية :التمتع بالذمة المالية المستقلة متمثلة في الميزانية الخاصة بها والمستقلة عن ميزانية الدولة .

الاستقلالية الإدارية :يعني أن البلدية والولاية لها الحق في القيام بمختلف الوظائف الإدارية لتدبير كل شؤونها والصلاحيات التي كلفت بها .

[1]– المواد من 102 إلى 109 من القانون 12–07 المتعلق بالولاية .

[2]_ المواد من 110–122 من نفس القانون

[3]– أسماء سلامي دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر مجلة الشريعة والاقتصاد العدد 10 ص 41

الفرع الثالث: صلاحيات الجماعات المحلية

تساهم الجماعات المحلية في تفعيل التنمية و خدمة المجتمع المحلي الذي يعتبر العنصر المستهدف للاستفادة من هذه الانجازات التي تمارسها في حدود القوانين والتشريعات التي أوجبها التشريع الجزائري ومن جملة هذه المهام ما يلي :

1/دور البلدية في التنمية المحلية :

–التهيئة والتنمية : يعتبر المجلس الشعبي البلدي هيئة رئيسة وهامة في تنفيذ وممارسة التنمية المحلية لأنه الخلية التي تمكن المواطن بالمشاركة في تسيير شؤونه ، فالمجلس البلدي خلال عهدته الانتخابية التي حددها القانون مسؤول عن إعداد البرامج السنوية الخاصة بالبلدية و المصادقة عليها وتنفيذها تماشيا مع المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم ، والمساهمة في تعزيز وتحفيز التنمية بالنشاطات الاقتصادية التي لا تفوق قدرات وإمكانيات البلدية و التي لا تخرج عن نطاق مخططاتها التنموية ، كذلك يفرض التشريع والتنظيم المعمول به على المجلس بالمشاركة في إعداد عمليات تهيئة الاقليم و يعمل على مراقبة التأثيرات البيئية التي تنشأ عن تنفيذ المشاريع الاستثمارية على مستوى حدود البلدية وخاصة الأراضي الفلاحية و المساحات الخضراء بإلزامية خضوع تنفيذ هذه البرامج لرأي المجلس الشعبي البلدي .[1]

–مجال التعمير والهياكل القاعدية : إلزامية موافقة المجلس الشعبي البلدي على المشاريع التي يتوقع منها المساس بالبيئة و تشكيل الخطر على الصحة العمومية في تراب البلدية باستثناء المشاريع المرخص لها ذات المنفعة الوطنية ، وحسب الشروط المنصوص عليها في التشريع فعلى البلدية القيام بالتدابير التالية :

- التأكد من احترام التخصيصات المتعلقة بالأراضي وقواعد استعمالها .
- المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء التي تتعلق ببرامج التجهيز والسكن .
- مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.
- المحافظة على وعائها العقاري و الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة .
- تحضير وتهيئة المساحات التي تحتضن النشاطات الاقتصادية والتجارية والخدماتية .
- تحفيز الترقية العقارية وترقية برامج السكن .
- التعاون مع الدولة في سبيل التحضير و الاحتفال بالأعياد الوطنية . [2]

[1]– المادة من 107 إلى 112 من القانون البلدي مرجع سابق

[2] المادة من 115 إلى 121 من نفس القانون

–مجال التربية والحماية الاجتماعية: من الصلاحيات التي حددها القانون فإن البلدية مسؤولة على تشييد وصيانة المدارس الابتدائية كذلك من واجبها الوقوف على التكفل بالمطاعم المدرسية من جانب الإنجاز والتسيير وتوفير الظروف المناسبة لتمكين تلاميذ البلدية على التعليم بتوفير وسائل النقل المدرسي .[1]

–في مجال الشباب والرياضة والثقافة والسياحة: يكمن دور البلدية بمساهمتها في إنجاز وتطوير المؤسسات و الهياكل المتعلقة بممارسة النشاطات الرياضية مثل الملاعب الجوارية والثقافية كإنشاء المكتبات العمومية و هياكل التسلية كالحدائق وغيرها كما تساهم البلديات في بناء قاعدة سياحية وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في المجال السياحي.[2]

–مجال النظافة والصحة وحفظ الطرقات: تطبيقا للتشريع الجزائري المعمول به والذي أجبر البلدية على أن تساهم بشكل فعال وبالتعاون مع المصالح التقنية للدولة على توفير وتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة المجتمع المحلي متمثلة في :[3]

- توفير المياه الصالحة للشرب، تصفية ومعالجة المياه المستعملة.
- جمع النفايات ومعالجتها.
- التصدي لكل الأمراض والأوبئة و المحافظة على صحة الأغذية والأماكن المستقبلة للجمهور .
- إصلاح الطرقات وتشييد إشارات المرور التابعة لطرقات البلدية.

2/دور الولاية في التنمية المحلية :

–في مجال التنمية الاقتصادية : يتحدد دور الولاية في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية عبر المجلس الشعبي الولائي الذي يعمل على :[4]

- تحديد المناطق الصناعية والمساهمة في إعادة تأهيلها و المناطق التي تنشط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل.
- التسهيل للمتعاملين من الاستفادة من العقار الاقتصادي .
- توفير بيئة مناسبة لجلب الاستثمارات في الولاية وتمويلها.

[1] – المادة 122 من القانون البلدي مرجع سابق

[2] – المادة 122 من نفس القانون .

[3] – عبد الكريم مسعودي ، مرجع سابق ص 95

[4] – المادة 82 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية مرجع سابق

- إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية الولائية .

–المجال الزراعي والفلاحي : تعمل الولاية على استصلاح الأراضي وتنظيم توزيعها وترقيتها مع توفير كل الأولويات المناسبة من أجل الزيادة في الانتاج و مراقبة الانتاج الزراعي عن طريق مصالحها الفلاحية ، [1] وتسهر الولاية على حماية الممتلكات الغابية و تنفيذ البرامج والحملات المتعلقة بالتشجير وحماية التربة و العمل على حماية الثروة الحيوانية والنباتية من الأوبئة ،والسهر على مساعدة البلديات ماليا وتقنيا في مشاريع التزويد بالمياه والتطهير .[2]

–المجال الاجتماعي والثقافي : تساهم الولاية في تعزيز التعليم بإنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي و والمهني وتتكفل بصيانتها وتزويدها بمختلف التجهيزات وبناء الهياكل الرياضية والثقافية الموجهة لخدمة الشباب ، كما تتولى تجسيد الهياكل الصحية التي لا تقدر عليها البلدية والسهر على الوقاية الصحية والقيام بكل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والآفات الطبيعية و التصدي للأوبئة ،والسهر على ضمان تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي وحماية الأطفال ومساعدة كبار السن و ذوي الاحتياجات الخاصة .[3]

المطلب الثاني :مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

الفرع الأول :المصادر المالية الداخلية (الذاتية)

وتشمل مختلف الموارد المالية التي تقوم بتعبئتها الجماعات المحلية والتي تعبر عن مستوى قدراتها المالية الذاتية التي تساعدها على القيام بكل الأعباء التي تتحملها وتفعيل التنمية في إقليمها الجغرافي ، [4] وتنقسم بدورها إلى مداخيل جبائية وأخرى غير جبائية :

1/المداخيل الجبائية :تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تجتبيها الجماعات المحلية والجدول التالي يوضح ذلك :

[1]– عبد السلام عبد اللاوي ، أمال بوبكر ، مرجع سابق ص 96

[2]– المادة 85و 86 من القانون المتعلق بالولاية

[3]– المادة 92 إلى المادة 97 من

[4]– وسيلة سبتي ، عيسى حجاب ، مسعود رداس ، الموارد المالية للجماعات المحلية مصادرها وسبل تعبئتها ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 08/ العدد 01(2019) ص200-2019 ، ص 205.

الجدول (7) أنواع الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة الجماعات المحلية

الضرائب والرسوم	الجهة القائمة بالتحصيل	توزيع الضريبة أو الرسم
الضرائب العائدة كليا للجماعات المحلية (البلدية والولاية)		
رسم التطهير	قابض الضرائب المختص إقليميا	100% خزينة البلدية
الرسم على السكن	مؤسسة سونلغاز فاتورة الكهرباء والغاز	100% خزينة البلدية
الرسم على الاقامة	المؤسسات الفندقية التابعة لدى قباضات الضرائب التابعة لها	100% خزينة البلدية
الرسم الخاص برخص البناء	أمين خزينة البلدية	100% خزينة البلدية
الرسم الخاص بالصفائح الإشهارية	أمين خزينة البلدية	100% خزينة البلدية
الرسم العقاري الخاص بالملكيات المبنية وغير المبنية	قابض الضرائب إقليميا	100% خزينة البلدية
الرسم الصحي على اللحوم	أمين خزينة البلدية	100% خزينة البلدية
حقوق الحفلات والأفراح	أمين خزينة البلدية	100% خزينة البلدية
الرسم على النشاط المهني		66% البلدية ، 29% الولاية ، 5% صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية

الرسم على القيمة المضافة	قابض الضرائب	المحققة في الداخل : 10 % البلدية ، 75%الدولة ، 15 %صندوق الضمان والتضامن الاسترداد : 85 % الدولة ، 15 % صندوق الضمان والتضامن
الضريبة الجزافية الوحيدة تغطي الضريبة على الدخل الاجمالي ، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني	قابض الضرائب الذي يتبعه مكان ممارسة أنشطتهم الخاضعة للضريبة	40.25 %البلدية ،5%الولاية ،49%الدولة ،5%صندوق الضمان والتضامن ،05%غرفة التجارة والصناعة ، 0.24%غرفة الصناعة التقليدية ،0.01%الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية
الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريوع العقارية		50%لفائدة الدولة 50%لفائدة البلدية التي يقع فيها العقار
الضريبة على الثروة	قابض الضرائب	70%ميزانية الدولة ،30 % ميزانية البلديات
الرسم لتشجيع عدم التخزين	قابض الضرائب	16%البلديات ،36%الدولة 48%الصندوق الوطني للبيئة والساحل
رسم تشجيع عدم تخزين النفايات الطبية	قابض الضرائب	20%البلديات ،30%الدولة 50%الصندوق الوطني للبيئة والساحل
الرسم على الشحوم والزيوت	قابض الضرائب	34%البلديات ،42%الدولة 24%الصندوق الوطني للبيئة والساحل
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	قابض الضرائب	34%البلدية ،16% الدولة 34%الصندوق الوطني للبيئة والساحل 16% الصندوق الوطني للمياه
الرسم على عدم تخزين النفايات الصناعية	قابض الضرائب	16%البلدية ،46%الدولة 38%الصندوق الوطني للبيئة والساحل

رسم استغلال مقالع الحجارة والرمال	قابض الضرائب	80%صندوق الأملاك العمومية المنجمية 20%،صندوق الضمان والتضامن ج م
رسم الاستغلال داخل حدود المساحة	قابض الضرائب	50%صندوق الأملاك العمومية المنجمية 50%،صندوق الضمان والتضامن ج م
الرسم على الأطر المطاطية الجديدة	قابض الضرائب	35%الدولة ،35%صندوق الضمان والتضامن ج م 30%،الصندوق الخاص للتضامن الوطني ،
الرسم التكميلي على التلوث الجوي		50%الدولة17% البلديات ،33% الصندوق الوطني للتضامن الوطني
الرسم على تعبئة الدفع المسبق	قابض الضرائب	35%البلدية ،35%الدولة 30%الصندوق الوطني للتضامن الوطني
رسم الاستفادة من قطعة أرضية ذات استعمال صناعي	قابض الضرائب	60%البلديات ،40% الصندوق الوطني لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الرسم على السيارات والآلات المتحركة	قابض الضرائب	30%صندوق الضمان والتضامن ج م، 70%الدولة
قسيمة السيارات	قابض الضرائب	30% صندوق الضمان والتضامن ج م،50%الدولة 20% صندوق الطرق والطرقات السريعة
الرسم على تعبئة الدفع المسبق		35 %الدولة ،35 %البلديات ،30%الصندوق الخاص للتضامن الوطني
مداخيل إيجار الأملاك		50%البلدية، 50%الدولة

المصدر : قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية المديرية العامة للضرائب 2022

2/المداخيل الذاتية المحلية غير الجبائية :تشمل :

أ/مداخيل الأملاك : تعتبر مداخيل الأملاك كل ما تحصل عليه الجماعات المحلية من أموال نتيجة لتقديمها لبعض الخدمات لصالح الخواص مثل تأجيرها للبنايات والعمارات و الأراضي الخاصة بالأسواق و حقوق الطرق والتوقف وبيع بعض المنتوجات مثل الرمل والمحاصيل الزراعية .[1]

ب/مداخيل الاستغلال المالي : تتمثل في كل المداخيل التي تحصل عليها الجماعات المحلية وذلك عن طريق بيعها لبعض المنتجات أو تقديمها للخدمات مثل الوزن و القياس و مداخيل الرسوم عن الذبح الاضافية مثل ختم اللحوم وحفظها ، وعوائد التخزين العمومي والحظائر والمتاحف العمومية .[2]

الفرع الثاني: المصادر الخارجية لتمويل الجماعات المحلية

إن الضعف الذي تعاني منه الجماعات المحلية في المجال المالي وذلك بسبب قلة الايرادات وعدم كفايتها للقيام بكل الأعباء التي تقع على عاتقها أدى إلى إعادة النظر في التدعيم المالي للبلديات والولايات من أجل التقليل من الفوارق بين هذه الأخيرة ومساعدتها على تفعيل البرامج التنموية الموجهة للسكان المحليين وذلك من خلال الاعانات الحكومية التي تقدمها الدولة والقروض والهبات والوصايا .[3]

أ/صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية : صندوق الضمان والتضامن هو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يكمن دوره في علاج الحرمان والفقر الذي تعاني منه الجماعات المحلية عن طريق إحداث التوازن المالي من أجل تغطية الأعباء والمشاريع المحلية [4]، تم إنشاء هذا الصندوق في 4نوفمبر من عام 1986 باسم الصندوق المشترك للجماعات المحلية تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية وبعدها حسب المادة 2 من المرسوم التنفيذي 14- 116في 24 مارس 2014 تم تغيير التسمية إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وتتمحور أهمية صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية فيما يلي :

- تحقيق التضامن المالي بين الجماعات المحلية وذلك عبر تحصيل الايرادات وتوزيعها .

---

[1]– خنفري خيضر مرجع سابق ص 119

[2]– بيصار عبد الحكيم ، مرجع سابق ص 113

[3]– دلالي عبد الجليل ، باية عبد القادر ، نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين محدودية الموارد الذاتية و تأثير الاعانات المركزية ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية المجلد 06/العدد 01(2021) ص 402-417 ص407.

[4]– بن بوريش رضا ، بن الجوزي محمد ، مكانة الجباية العادية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 12/العدد01 (2021) ،ص569-587، ص576.

- معالجة النقائص الجبائية الخاصة بالبلديات والولايات .
- توزيع تخصيص إجمالي للتسيير لتغطية النفقات الاجبارية .
- تقديم المساعدات المؤقتة والنهائية للجماعات المحلية من أجل إنجاز المشاريع المحلية أو التعاون المشترك ما بين البلديات .
- مساعدة البلديات على إعادة تأهيل المرافق العامة المحلية .[1]

يعتمد صندوق الضمان والتضامن في إعانة ميزانية الجماعات المحلية على أسلوبين وهما :

–التخصيص الاجمالي للتسيير :يوجه هذا التخصيص في قسم التسيير من ميزانية البلديات والولايات ويتضمن العناصر التالية : [2]

– منح التوزيع بالتساوي :معادلة يقدم مساعدات مالية من أجل المساهمة في تغطية النفقات الضرورية للبلديات والولايات .

– تخصيص الخدمة العمومية :وتشمل مساعدة الجماعات المحلية على تسيير مرافقها العمومية .

– الإعانات الاستثنائية: هي المخصصات المالية الموجهة للوضعية المالية الصعبة أو الكوارث الطبيعية التي أصابت البلديات والولايات كالزلازل والفيضانات وغيرها.

– مساعدات التكوين والدراسات والبحوث: تشمل المخصصات المالية في سبيل تحسين وتدريب العنصر البشري عن طريق الملتقيات و الدورات لترقية الخدمة العمومية والتنمية المحلية .

–التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار :يسمح هذا التخصيص بإنجاز برامج التجهيز والاستثمار للجماعات المحلية من أجل المساهمة في تطويرها وخاصة المناطق المراد تنميتها ويتضمن هذا التخصيص ما يلي :[3]

[1] – وصيف فائزة خير الدين ، عمر ملوكي ، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات ، مجلة العلوم الدارية والمالية المجلد 2 العدد 2(2018) ص 155

[2] – المادة 07 إلى المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق ل24 مارس سنة 2014يتضمن إنشاء صندوق التضمان والضامن للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 ، 2أبريل 2014

[3] – من المادة 12 إلى المادة 15 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 116/14

–إعانات التجهيز :هذه التخصيصات موجهة لدعم ميزانية التجهيز والاستثمار الخاصة بالبلديات والولايات حتى تتمكن هذه الأخيرة من دعم المرافق المحلية وتجسيد المشاريع التنموية في حدود إقليمها ،كما يمكن أن تستفيد كذلك من هذه التخصيصات المؤسسات العمومية المحلية المكلفة بتسيير المرافق العامة .

–مساهمات مؤقتة أو نهائية لتمويل المشاريع المنتجة للمداخيل :يساهم الصندوق في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تساهم في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد المحلي وتحريك عجلة التنمية المحلية على مستوى البلديات والولايات.

–العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز والاستثمار لصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية كما حددتها المادة 03 من القرار المؤرخ في 9ديسمبر 2014 هي :[1]

–البنايات والتجهيزات الادارية :تتمثل في مقرات و التجهيزات الادارية للبلديات وإقامات الضيوف للولاية

–**الشبكات المختلفة** :كل ما يتعلق بالتطهير والمياه الصالحة للشرب والكهرباء .

–الطرق: الطرقات البلدية وفك العزلة وإزاحة الرمال وأشغال الطرق الأخرى.

–التهيئة والتجهيزات الحضرية :تخص الانارة العمومية وإشارات المرور والمساحات الخضراء ورفع النفايات المنزلية والعتاد الحضري .

–**المنشآت الاقتصادية**: الأسواق البلدية ،مساحات العروض والأوزان العمومية ومواقف التوقف والمذابح ومحطات المسافرين الخاصة بالبلدية .

–المنشآت الجوارية :تخص الملاعب البلدية والمسابح الجوارية ، فضاءات الثقافة والترفيه ،لمطاعم المدرسية والمساجد والمدارس القرآنية ،مساحات اللعب والمنشئات الجوارية الأخرى .

–الدراسات وبرامج الإعلام الآلي :دراسات المشاريع و برامج الإعلام الآلي للتسيير ودراسات برامج الإعلام الآلي الأخرى .

ب/المخططات البلدية للتنمية PCD: هي أكثر من خطة حكومية لتحقيق النمو الاقتصادي ، وتعتبر طريقة لزيادة قدرات الجهات المحلية الفاعلة لتولي المسؤولية في عملية التنمية و تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين شرط أن تكون هذه الأهداف تتوافق مع أهداف مخطط عمل الحكومة ،ولهذه المخططات الوظائف الثلاثة وهي أولا خطة استراتيجية

[1]– المادة 03 من القرارالمؤرخ في 16 صفر عام 1436 الموافق ل 9 ديسمبر سنة 2014 ،يحدد مدونة العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز والاستثمار لصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية الجريدة الرسمية للجمهورية الزائرية العدد 03 سنة 2015ص 21

تعرض الرؤية المستقبلية للبلديات والأهداف التي يجب تحقيقها ثانيا هي أداة للتخطيط الاقليمي تسمح بالتحكم في استغلال الموارد وممتلكات البلدية وأخيرا هي وسيلة لتحقيق التنمية المحلية وتحسين نوعية الحياة في إقليم البلدية. [1]

ج/البرامج القطاعية غير الممركزة PSD :

اعتمدت الجزائر على هذا النوع من البرامج منذ سنة 1973بعد صدور المرسوم 73-135 الذي يؤكد على لامركزية الاعتمادات الخاصة بالتجهيز والاستثمار في ميزانية الدولة لصالح الولاية ، كما تعتبر مخططات ذات طابع وطني تضم كل الاستثمارات مسجلة باسم الوالي يبلغها له وزير المالية من خلال رخص البرامج لكل قطاع فرعي .[2]

–مراحل تسيير البرامج القطاعية غير الممركزة :

1–تسجيل المشاريع : تتم عملية تسجيل البرامج العمومية غير المركزية في مدونة نفقات التجهيز العمومي للدولة على شكل رخص برامج ويتم تنفيذها في شكل اعتمادا الدفع من طرف الوزير المكلف بالميزانية .

أ–دراسة النضج والملف التقني للمشاريع: يقصد بدراسات النضج العمليات التي تسمح بالتأكد من مساهمة المشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الوطنية والمحلية وأن كل الظروف ملائمة لانطلاق تجسيده وتمر هذه الدراسة بالمراحل التالية :[3]

– **الدراسات التحديدية** وتكون في المقارنة بين المشاريع وتقييمها واختيار المشروع الذي يحقق فعالية كبيرة في التنمية الاقتصادية وإقصاء المشاريع غير المهمة .

– **دراسة إمكانية تنفيذ المشاريع:** يكون ذلك بتوفر كل الشروط التقنية والمالية و دراسة جدوى المشاريع.

بعد اكتمال نضج المشروع يجب أن يشمل الملف التقني للمشروع المطلوب تسجيله إجباريا

2–تبليغ رخص البرامج واعتمادات الدفع :

[1] GUIDE MÉTHODOLOGIQUE D'ÉLABORATION DU PLAN COMMUNAL DE DÉVELOPPEMENT « DE NOUVELLE GÉNÉRATION » Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire , Union Européenne , Publication de Cap Del, Mai 2018page 5

[2] – محمد العباسي مراد ايت محمد ، تقييم البرامج القطاعية غير الممركزة في إليزي ومدى تحقيقها للتنمية المستدامة 2010-2019 ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية المجلد 08/العدد 02 (2020) /ص ص 284-301 ص292

[3] – دراوسي مراد ، مرجع سابق ص 84-86

–تبليغ رخص البرامج : توضع البرامج القطاعية غير الممركزة تحت إطار برامج التجهيز المسجلة تحت اسم الوالي والتي تبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من وزير المالية ،وهذا تماشيا مع السياسة العامة للدولة برنامج التجهيز السنوي المعتمد من طرف الدولة[1] ، وتكون هذه الرخص من البرامج معرفة على شكل أرقام تتضمن سنة تسجيل المشروع ورمز الولاية ورقم العملية ومن الأمثلة :

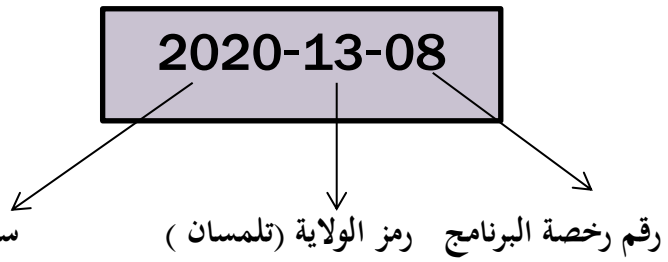

–تبليغ وتوزيع اعتمادات الدفع :

يقوم وزير المالية بتخصيص اعتمادات الدفع لصالح الولاة حسب كل قطاع فرعي ، وبعد ذلك يتم توزع الاعتمادات من طرف الوالي حسب كل فصل بموجب مقرر والقيام بإنجاز العمليات على مستوى الميزانية والادارة دون أن يتعدى حدود الاعتمادات المسخرة لكل قطاع فرعي ،[2] ويقوم مدير البرمجة ومتابعة الميزانية في الولاية بمقرر توزيع اعتمادات الدفع الذي يوقع عليه الوالي ثم يتم تبلغ الأمرين بالصرف المعنيين وأمين الخزينة العمومية الولائية والمراقب المالي للولاية ، وبإمكان الوالي أن في حدود الاعتمادات التي تحت تصرفه أن يقوم بالتعديلات في التوزيع من فصل إلى فصل في نفس القطاع .[3]

3–تفريد المشاريع :

يقوم الوالي بعملية تفريد المشاريع الموضوعة تحت عنوان البرامج القطاعية غير المركزية التي وصلت إلى مرحلة الاكتمال الكافي للانطلاق فيها إنجازها وذلك بتوفر الشروط التالية:

[1]– المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 98–227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام1419 الموافق ل 13 يوليو سنة 1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 51 ص 09

[2] المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 98–227 ص 09–10

[3]– دراوسي مراد ،دور نفقات الدولة للتجهيز في تحقيق التنمية المحلية المستدامة راسة حالة البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية البليدة–نموذجا خلال الفترة (2001–2019) ،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم المالية والمحاسبية تخصص المالية العامة والتشريع المالي الضريبي ، كلية العلوم الاقتادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 2 السنة الجامعية 2022/2021ص 99

–الأرض التي يقام عليها البناء والدراسات والعناصر التي تثبت جدوى المشروع واجال الإنجاز والدفع ونتائج المناقصات أو الاستشارات المتصلة بالعملية المعنية طبقا لقانون الصفقات العمومية .[1]

–يسهر على إعداد مقرر التفريد على مستوى إحدى المكاتب التي تنظم كل من مصلحة التنمية البشرية والنشاط الاجتماعي والاقتصادي ومصلحة تنمية المنشآت والضبط بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية .[2]

ج/ القروض :أباح المشرع الجزائري للجماعات المحلية الاستفادة من الاقتراض من الهيئات المالية كالبنوك وغيرها وردها حسب الشروط المكتوبة في العقد من أجل استخدامها في تمويل استثماراتها وسد العجز المالي في الميزانية .[3]

المطلب الثالث :المخططات والبرامج التنموية الداعمة للتنمية المحلية في الجزائر

بعد فترة الاستعمار والحرب و المعاناة التي شهدتها الجزائر استرجعت حريتها واستقلالها في سنة 1962 نتج عنه التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي هذه الأوضاع كلها موروثة من مرحلة الإستعمار متمثلة في ضعف الاقتصاد الذي يفتقر لأدنى شروطه المادية والتقنية ، كما عرفت مرحلة الاستقلال أزمة حادة و تحطيم للاقتصاد الوطني من تخريب للمؤسسات الصناعية و كبح مختلف المرافق الإدارية العمومية أثر بذلك على التنظيم ، عرفت هذه الفترة ارتفاعا في معدلا البطالة في كل القطاعات و ظهور مشكلة انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المدن بسبب تأزم الوضع في الريف وتدني مستوى المعيشة وتأثر القطاع الزراعي الذي كان يحوي نسبة كبيرة من اليد العاملة .[4]

الفرع الأول :مرحلة التخطيط المركزي

تميزت هذه المرحلة بالاقتصاد المخطط يعني أن الدولة هي التي تتحكم في الشؤون الاقتصادية وذلك بتأميم وسائل الانتاج تميزت هذه المرحلة بتمويل عملية التنمية عن طريق المداخيل النفطية ، وقد حققت الدولة نجاحا في تطبيق قاعدة اقتصادية صلبة و أصبحت التنمية تتمتع ببعض الخصوصيات يمكن حصرها في ما يلي : [5]

- تسيير التنمية تسييرا مركزيا و شبه انعدام للقطاع الخاص .
- القطاع الاقتصادي الحكومي هو القائد الأول للتنمية بسبب الظروف السياسية والاقتصادية.

[1]– المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 98–227 ص 9

[2] – دراوسي مراد ، مرجع سابق ص 103

[3]– دلالي عبد الجليل ، باية عبد اقادر ، مرجع سابق

[4]– محمد بالرابح ، افاق التنمية في الجزائر ، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر جامعة وهران سنة 2007 ص44

[5]– عرقوب نبيلة ، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات نجاحها ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية العدد الاقتصادي 24 (2) ص 166

- الاحتكار الطبيعي للتجارة الخارجية .
- الرقابة المركزية لرؤوس الأموال الأجنبية .

عرفت هذه المرحلة رغبة الحكومة في تجسيد التنمية على أرض الواقع ومعالجة كل المشاكل التي تعاني منها الجزائر من تخلف وفقر ركود اقتصادي و محاولة حقن التنمية والمساهمة في النهوض بالتنمية من جديد في كل المجالات وقد استعملت بذلك جملة من المخططات التنموية يمكن ذكرها كالآتي :

1/المخطط الثلاثي الأول 1967/1969:

قامت الجزائر بأول تجربة في عملية التخطيط للتنمية كخيار استراتيجي هام بعيدا عن الاقتصاد العشوائي الذي يفتقد للتخطيط تهدف من خلاله إلى التحول من حالة الاقتصاد الهش والتنمية المنعدمة إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني و توسيع قاعدة الانتاج المحلي و القضاء على كل مظاهر التخلف و التخلص من التبعية للدول النامية ، وقد انتهجت سياسة التأميم للشركات و الموارد النفطية ووسائل الإنتاج ومحاولة التوجه نحو استراتيجية التصنيع التي كانت إحدى الأولويات التي تسعى إليها الدولة .

ومن الغايات التي أرادت الدولة الوصول إليها تحت هذا المخطط التنموي هي استغلال مختلف الثروات التي يزخر بها الوطن واستخدامها أحسن استخدام بغية الرفع من قيمة الإنتاج و حماية الانتاج الوطني و بناء اقتصاد صناعي قوي و التقليل من المشاكل الاجتماعية كالبطالة و سوء توزيع المداخيل والقضاء على الفوارق التنموية عبر كامل التراب الوطني [1].

الجدول (8) :توزيع الاعتمادات المالية على مختلف القطاعات خلال المخطط الثلاثي

القطاعات	المبلغ لكل قطاع	النسبة (%)
الصناعة	5400	48.74
الزراعة	1869	16.87
الهياكل الأساسية	1124	10.14
التربية	912	8.23

[1] – صاحب أغيلاس ، دور المخططات البلدية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلديتي بني دوالة وذراع بن خدة ولاية تيزي وزو (2007-2012) ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة الجماعات المحلية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03 سنة 2016/2015 ص55

السكن	413	3.72
السياحة	282	2.54
التكوين	127	1.14
الضمان الاجتماعي	295	2.66
الإدارة	441	3.98
متفرقات	215	1.94
المجموع	11078	100

المصدر : أسماء خليل ، مرجع سابق ص 149

الشكل(15) : يوضح مناصب الشغل حسب القطاعات خلال المخطط الثلاثي

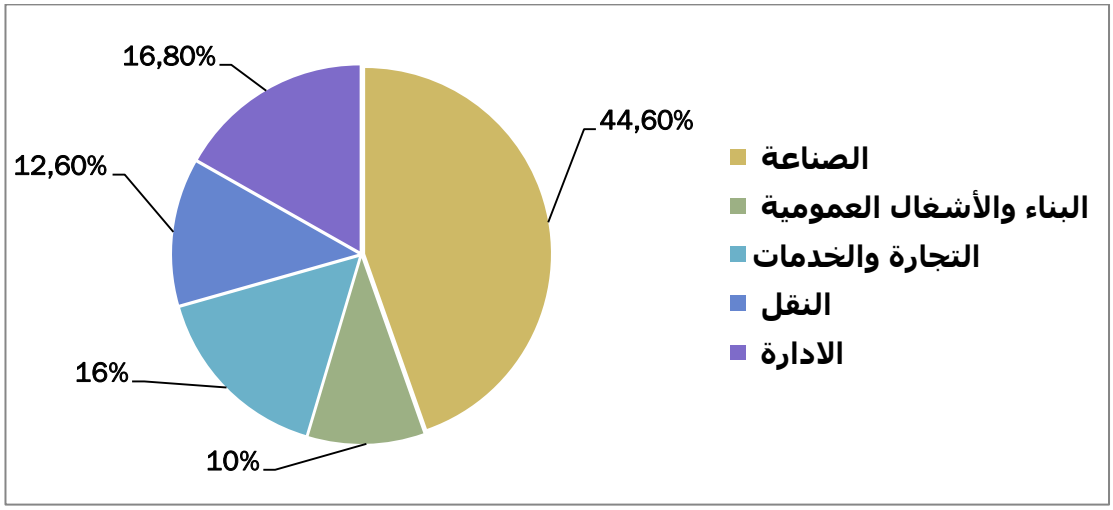

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الهاني عاشور ، أثر سياسة التشغيل على أداء العاملين بالمؤسسة الصناعية الجزائرية ،أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنمية الموارد البشرية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بسكرة السنة 2018/2017 ص 127

من النتائج الإيجابية بعد تطبيق المخطط الثلاثي أنه ظهرت بعض التغيرات في التنمية والمتعلقة بامتصاص نسبة من البطالة وذلك حسب الارتفاع الملحوظ في مناصب الشغل حيث بلغت أكبر نسبة في القطاع الصناعي وبلغ عدد اليد العاملة فيها 481.000منصب عمل جديد وذلك راجع إلى الاهتمام الكبير الذي منحته الدولة في المجال الصناعي ، واحتل قطاع الإدارة المركز الثاني من حيث مناصب العمل المحدثة ب18.000منصب عمل بالإضافة إلى قطاع التجارة

والخدمات الذي ساهم في خلق 10.730منصب عمل و كذلك ساهم قطاع النقل في 13.610 فرصة عمل وقطاع البناء والأشغال العمومية ب 10.730 .

2/المخطط الرباعي الأول1970–1973:

بلغ مجموع الاستثمارات المنجزة خلال هذا المخطط 27 مليار دينار جزائري ، الغرض من هذه الانجازات تمحور في الأساس على التقليل من ظاهرة البطالة ، وقد وجهت نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى الصناعة الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب وتحويل بعض المواد بغية استعمالها في مجال الصناعات المتعلقة بالميكانيك والكهرباء .[1]

الجدول(9) يوضح حجم الاستثمارات المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول 1970–1973(المبلغ مليار دينار جزائري)

القطاعات		حجم الاستثمارات	النسبة المئوية
الصناعة	المحروقات	9.8	%26.7
	سلع وسيطية وتجهيزات	9.7	%26.43
	سلع استهلاكية	1.3	%3.54
الزراعة		4.6	%12.53
قطاعات أخرى		11.3	%30.79

المصدر :قنادزة جميلة ، مرجع سبق ذكره ص 130

ركزت الدولة من خلال هذا المخطط الرباعي على الصناعات الميكانيكية اعتقادا بأن الصناعة الثقيلة هي الدافع القوي للتنمية و التي كان الهدف منها تحقيق الاكتفاء الوطني من الآلات والجرارات التي تسخر لتنمية قطاعات أخرى مثل القطاع الفلاحي و الزراعة حيث حققت معدل نمو إنتاج يقدر ب 25.5% ، وقد نتج عنه خلق حوالي 150 ألف منصب عمل خلال السنتين الأوليتين من هذا المخطط .[2]

3 /المخطط الرباعي الثاني 1974–1977:

[1]– عامر هني ، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967–2014) ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي العدد الرابع ص 217.

[2]– الهاني عاشور ، أثر سياسات التشغيل على أداء العاملين بالمؤسسة الصناعية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنمية الموارد البشرية كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2018/2017 ص 130

الجدول(10) :توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات خلال الفترة 1974–1977 (الوحدة مليار دينار)

القطاع	المحروقات	الفلاحة والري	التكوين	البنية التحتية	الصحة	السكن	صناعة السلع الاستهلاكية	صناعة إنتاج وسائل الانتاج
المبالغ	19.5	16.6	10	15.5	5.7	8.3	9.6	18.5

المصدر : عبد القادر خليل ، محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990–2006) ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2008/2007 ص 167

حسب الجدول 10 فإن سياسة الدولة متواصلة في إعطاء الأولوية لقطاع المحروقات الذي تم تمويله بمبلغ يقدر ب 19.5 مليار دينار وذلك لأهميته ودوره الاستراتيجي في الاقتصاد الوطني ومساهمته في التنمية ثم يأتي في المرتبة الثانية صناعة وسائل الانتاج ثم يليه على التوالي قطاعة الفلاحة والري والبنية التحتية وذلك حسب الخطة التنموية التي جاء بها الميثاق الوطني سنة 1976 والذي أكد على الأهمية البالغة لقطاع المحروقات وقطاعات الصناعات الثقيلة و الزراعة و الخدمات ودورها الفعال في تعزيز التنمية الوطنية .[1]

الجدول (11): معدل نمو القيمة المضافة لكل قطاع (1969–1985)

القطاعات	1974–1969	1979–1974	1985–1979
الفلاحة	5.3	8.6	4.3
الصناعة التحويلية	6.9	13.5	8.2
المحروقات	4.3	3.2	-1.3
الخدمات والبناء	9.6	16.3	5.7

Source :Y Ben Abdallah, L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ? , cread alger , p 09

[1]– عبد القادر خليل ، محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990–2006) ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2008/2007 ص 167

الفرع الثاني :مرحلة الاقتصاد الموجه

شرعت الجزائر في سياسة إصلاحية تحاول من خلالها تفعيل الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى التخلي على النظام الاقتصادي والاجتماعي الموجه إلى النظام الليبرالي وقد عرفت مرحلتين من سنة 1986إلى سنة 2000كالتالي :[1]

1مرحلة 1986–1994 :

تم تنفيذ ثلاث برامج لتحقيق الاستقرار وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وتبين أن تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كان سلبيا وذلك حسب النمو السلبي في الناتج المحلي الاجمالي (PIB) ، و ارتفاع في معدلات التضخم نتيجة تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى فقدان بعض الوظائف بسبب التحول في النظام الاقتصادي فكانت معدلات البطالة تقفز من 17%إلى 25% إلى 28% سنة 1995، وانخفاض المداخيل وتدهور القدرة الشرائية وتدهور الأوضاع الأمنية التي انعكست على الاقتصاد والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (12) الناتج المحلي الاجمالي لبعض القطاعات (%) للفترة 1985 –1990

القطاع	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الفلاحة	23.8	-1.9	17.3	-8.9	18.4	-9.3
المحروقات	5.7	1.2	7.1	-1.9	8	4.3
الصناعة	3.5	5.2	-0.8	-1.4	-4.4	0.6
الخدمات	5.1	-4.6	-3.5	1.4	3.1	-5

Source :houssameddine Ammi ,villes et developemment economique en Algerie Pour obtenir le grade de Docteur en Sciences Economiques Universitéde Toulon,2019.Français

2/مرحلة 1995–2000:

طرأت بعض التغييرات على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تمثل في استقرار الاقتصاد الكلي و استعادت التوازنات الداخلية والخارجية ، وأصبح متوسط النمو الاقتصادي أكبر من النمو السكاني و التحكم الجيد في التضخم واستقرار معدلات البطالة، من النتائج الايجابية في هذه الفترة أنه تم التحكم في بعض المؤشرات حيث بين عامين 1998

[1] -rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement , rapport établi pour gouvernement algérien , Algérie juillet 2005 p10-11.

و2000 أصبح 2.6 % ، كذلك بالنسبة للبطالة تميزت بنوع من الاستقرار وتحسن دخل الأسر بنسبة 20% ، وانخفاض في نسبة وفيات الأطفال الرضع 37حالة وفاة لكل ألف سنة 1998 إلى 36 في عام 2000 .

3/برامج الإنعاش الاقتصادي:

1/3–مفهوم الإنعاش الاقتصادي :

الإنعاش الاقتصادي هو السياسة المالية التوسعية التي تستخدمها الدولة من أجل منح جرعة للاقتصاد الوطني الذي يعاني من عدة مشاكل مثل الارتفاع الشديد في معدلات البطالة والتضخم والكساد وكان أول من دعى إلى هذه العملية الاقتصادي الانجليزي كينز بعد الأزمة التي أصابت العالم سنة 1929 ،[1] والسياسة المالية الكينزية هي الأداة الرئيسة للتدخل الاقتصادي للدولة وذلك لدرجة تأثيرها المباشر على إجمالي الطلب يعني ذلك أنها تؤثر على الاستهلاك والاستثمار ،[2]

2/3–وسائل سياسة الانعاش الاقتصادي :

من أجل التأثير على الطلب الكلي أو العرض فإن الحكومة تستخدم بعض الوسائل التي تأثر على هذين الأخيرين ومن بينها سياسة الانعاش بواسطة :[3]

الطلب: تعتمد الحكومة بذلك على:

- التحويلات الاجتماعية التي تنفها الدولة لصالح الأفراد مثل منح البطالة و مختلف الاعانات الاجتماعية لفائدة المعوزين و ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بغية إعادة توزيع المداخيل.
- الانفاق العمومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية .
- إنجاز مشاريع البنية التحتية الضخمة كفرصة لامتصاص البطالة .
- المساهمة في زيادة المداخيل عن طريق تخفيض الضرائب كوسيلة لتشجيع عملية الاستهلاك و زيادة الانتاجية .

[1] – محمد مسعي ، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012 ص 148.

[2] - Phillip Arestis , Fernando Ferrari Filho ,Fabio Henrique ,bettes Terra , Keynesian Macroeconomic Policy: Theoretical Analysis and Empirical Evidence ,panoeconomicus ,2018,vol .65,issue 1, pp1-22,p 3

[3] – رشيدة أوبختي ،محمد بن بوزيان ، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان العدد رقم 16 ديسمبر 2016 ص 199-200.

العرض : تعمل الدولة على مساعدة الشركات على بذل مجهودات كبيرة للرفع من معدلات الانتاج للسلع وتقديم الخدمات وذلك بتخفيض العبء الضريبي كسياسة تحفيزية لتوليد مزيد من الاستثمارات الخاصة، وتوفير مناخ عمل مناسب للمؤسسات لتجسيد مشاريعها الاستثمارية مثل تشييد الطرق و السكك الحديدية وغيرها.

3/3–برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2004:

بدأت الجزائر في التفكير لتنفيذ برنامج من شأنه تعديل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة بعث النمو الاقتصادي من جديد إلى مستويات بإمكانها التقليل من البطالة المرتفعة وتحسين مستوى العيش ، هذه البرنامج سمح بتحسن الاقتصاد الكلي ببداية القرن الواحد والعشرين مقارنة بفترة الثمانينات تحت اسم <برنامج الإنعاش الاقتصادي > الذي مدته أربع سنوات ابتداء من عام 2001 إلى غاية 2004 الهدف منه رفع معدل النمو إلى ما بين 5و 6 % وخلق ما يقارب 850ألف منصب عمل والرفع من جودة العيش [1]،وقد تم استهلاك مبلغ مالي يقدر ب 9.6مليار دولار يعادل 525 مليار دينار جزائري والجدول التالي يوضح الاعتمادات المالية المسخرة للقطاعات التي استفادت من هذه المخصصات المالية :

الجدول (13): التوزيع المالي للقطاعات خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2004 (الوحدة مليار دينار جزائري)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	%38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	%12.4
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	%8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**%100**

المصدر :طارق قندوز ، السعيد قاسمي ،إبراهيم بلحيمر ، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001–2014، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية جامعة وهران العدد07 جانفي 2017 ص 194

الجدول (14): توزيع الأغلفة المالية على قطاع التنمية المحلية والبشرية 2001–2004 (الوحدة مليار دينار)

	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %

[1] -African economic outlook , AFDB/OECD 2004, p55

المخططات البلدية للتنمية	4	13	16	-	33.5	34.53
الري	4.7	7.4	1.5	-	13.6	14.02
البيئة	1.5	2	2	-	5.5	5.67
البريد والمواصلات	-	8.5	6	-	14.5	14.94
أشغال عمومية	13	-	-	-	13	13.40
منشآت إدارية	5.7	6	5.2	-	16.9	17.42

المصدر :شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000–2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 سنة 2012/2011 ص 29

الشكل (16)يوضح نسبة استفادت القطاعات من برنامج التنمية المحلية للفترة 2001–2004

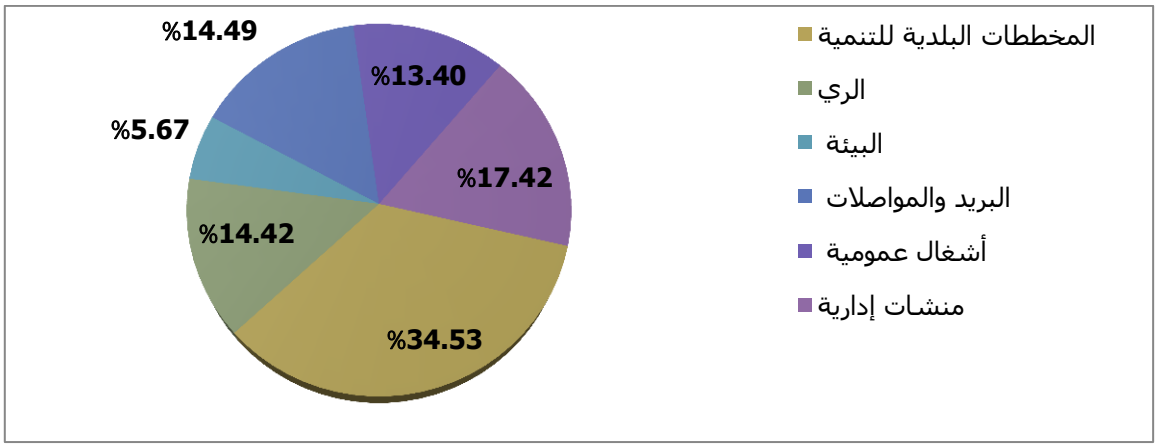

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم14

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :[1]

- الرفع من القدرات الانتاجية .
- زيادة مداخيل الأفراد .
- تحسين مستويات العيش للسكان ومحاربة ظاهرة الفقر.

[1] - Be Larbi Abdelkader , Saous cheikh, Mostèfaoui Sofiane, The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation , American Journal of Economics 2017, 7(3): 155-161 p156.

- التقليص من البطالة .
- تحقيق التوازن الجهوي والإقليمي و إحياء المناطق الريفية.

لقد سعت الدولة إلى معالجة الاختلالات التنموية من خلال هذا البرنامج وقد نتج عنه العديد من المشاريع التي تغطي العديد من القطاعات والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (15)توزيع عدد المشاريع في القطاعات (2001–2004)

القطاعات	عدد المشاريع	القطاعات	عدد المشاريع
الموارد المائية	4386	الطاقة	167
السكن والعمران	2448	البنية التحتية للثقافة	162
الأشغال العمومية	1868	البنية التحتية للإدارة	982
الفلاحة	1596	التعليم العالي والبحث العلمي	149
البنى التحتية	1134	التكوين المهني	174
التعليم	1046	البيئة	99
الاتصالات	564	الصناعة	59
الصحة	545	التعليم عن بعد	33
الصيد	330	النقل	9
الحماية الاجتماعية	223	***المجموع***	***16063***

المصدر :عبو عمر ، عبو رشيدة ،جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة ،ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، كلية العلوم القانونية والادارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

4/3–البرنامج التكميلي لدعم النمو2005–2009:

بادرت الحكومة الجزائرية بإطلاق برنامج تنموي يعتبر إضافة إلى دعم النمو ويحمل برامج خاصة لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا ، وقد بلغت قيمة المبلغ الاجمالي لهذا البرنامج 4202.5 مليار دينار أي ما يعادل مليار دولار

من أجل تطوير وبناء البنية التحتية الاقليمية المتوازنة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية .[1]قامت الحكومة خلال هذه الفترة بتخصيص نسبة 40 % من النفقات موجهة لتطوير البنية التحتية الاجتماعية التعليمية (السكن ، التعليم ، الصحة ،التنمية المحلية) و نسبة 40.5 % موجهة للهياكل القاعدية (النقل ، الأشغال ،الماء) و8% لتدعيم القطاع الزراعي [2].

الجدول(16) مضمون برنامج دعم المخطط (2005–2009):(الوحدة مليار دج)

المضمون	القطاعات	التخصيص المالي
تحسين ظروف معيشة السكان	– السكن	555
	–التربية والتعليم العالي والتكوين المهني	399.5
	–البرامج البلدية للتنمية pcd	200
	–تنمية الهضاب العليا و مناطق الجنوب	250
	–التزويد بالماء والكهرباء والغاز	192.5
	–قطاعات أخرى	311.5
التنمية الاقتصادية	–الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312
	–الصناعة وترقية الاستثمار	18
	–السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7.2
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	– العدالة والشؤون الداخلية	99
	–المالية والتجارة والادارات العمومية	88.6
	–البريد والاتصال والتكنولوجيا الحديثة	16.3
تطوير البنية التحتية القاعدية	–قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900
	–قطاع المياه	2000
	–قطاع التهيئة العمرانية	500

[1] – algeria 1999-2008 ,adecade of achievements akgeria summary repport on implimentation of the national programme of action on governence nevember 2008.

[2] – Achour Tani Yamna , L'analyse de la croissance économique en Algérie ,these de doctorat en sciences option : finance publiques , Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion université Tlemcen année 2013/2014 p 33.

المصدر :عرابي محمد ، أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة سنة 2020/2019ص 123

–أهداف البرنامج :

الغرض من هذا البرنامج هو تحقيق جملة من الأهداف وتتمحور في محاولة تقوية الاستثمارات من خلال التسهيلات للقطاع الخاص داخل الوطن أو خارجه و انتهاج سياسة الشراكة والخوصصة من أجل تعزيز القدرات الوطنية ، كما حاولت الحكومة الرفع وتوسيع وعصرنة مختلف الخدمات العمومية الموجهة للمواطنين و تغيير مستويات الأنظمة الصحية والتعليمية والأمنية لضمان العيش الكريم ، و من الأهداف التي سعى إليها البرنامج كذلك تحسين الرأسمال البشري من تدريب وتعليم وتوظيفه في العملية الإنتاجية خاصة في القطاع الخاص بغية الرفع في معدلات النمو الاقتصادي .[1]

5/3– البرنامج الخماسي 2010–2014

يعتبر هذا المخطط تكملة للسلسة التي شرعت فيها الجزائر في بداية الألفيات وهو استراتيجية هامة في إعادة الإعمار الوطني وقد تم تخصيص اعتماد مالي كبير يقدر ب 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار ، الهدف من ذلك هو إتمام وإنجاز المشاريع الكبرى التي تم البدئ فيها خاصة بقطاع النقل مثل السكك الحديدية وقطاع الطرق والمياه والتي سخر لها 9700مليار دينار ، وتخصيص مبلغ 11534 مليار دينار لإنجاز مشاريع تنموية جديدة وقد كان مضمون هذا المخطط الحكومي موجه على القطاعات وكانت كالتالي :[2]

40% موجهة للمشاريع الخاصة بالتعليم و الصحة والسكن و توصيل المياه والغز والكهرباء حسب الجدول(17) التالي:

التعليم	بناء 1000 إكماليه و850 ثانوية و400000 مكان بيداغوجي و 300 مؤسسة خاصة بالتكوين المهني
الصحة	172 مستشفى و 45 مؤسسة صحية متخصصة و 377 عيادة متعددة التخصصات و 70 مؤسسة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة
السكن	2000000 وحدة سكنية تم تسليم 1.2 مليون والباقي يستأنف في نهاية 2014

[11]– محمد صلاح ، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور –دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010 ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 16 /2016 ص 270–2071

[2] – programme de développement quinquennal 2010- 2014,communique du conseil des ministres .

الشباب والرياضة	بناء أكثر من 5000 منشأة قاعدية خاصة بقطاع الشباب والرياضة من ملاعب ومسابح وبيوت الشباب
الربط بالكهرباء والغاز والماء	ربط حوالي مليون بيت بالغاز الطبيعي و توصيل الكهرباء 220000 للسكنات الريفية وبناء 35 سد للماء و25 منظومة لتحويل المياه

Source : programme de développement quinquennal 2010- 2014,communique du conseil des ministres .

وقد تم تخصيص 40% من الموارد إلى المجال الاقتصادي الذي يشمل قطاع الأشغال العمومية و توسيع الطرقات وصيانة الموانئ بمبلغ يقدر ب 3100مليار دينار جزائري ، و قطاع النقل ب2800مليار دج ، و مجال الفلاحة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1150ملياردج ، أما الاعتمادات الخاصة بتحسين خدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة و إدارة الضرائب والتجارة فقدر 1800مليار دج.

الجدول(18): توزيع المخصصات المالية على القطاعات خلال الفترة 2010–2014 الوحدة مليار دينار

	القطاع	المبالغ
برنامج التنمية البشرية	–السكن	3700
	–التربة والتعليم العالي والتكوين المهني	1898
	–الصحة	619
	–تحسين خدمات الادارة العمومية	1800
	–قطاعات أخرى	1886
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	–الفلاحة والتنمية الريفة	1000
	–القطاع الصناعي العمومي	2000
	–دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	500
برنامج الهياكل القاعدية	–الأشغال العمومية	5900
	– المياه	2000
	– التهيئة العمرانية	500

المصدر : محمد بن صوشة ، النظام الجبائي للجماعات الاقليمية في الجزائر ودوره في التنمية المحلية (2001–2019)، مرجع سابق ص25

الشكل(17) نسبة مخصصات البرنامج الخماسي 2010–2014

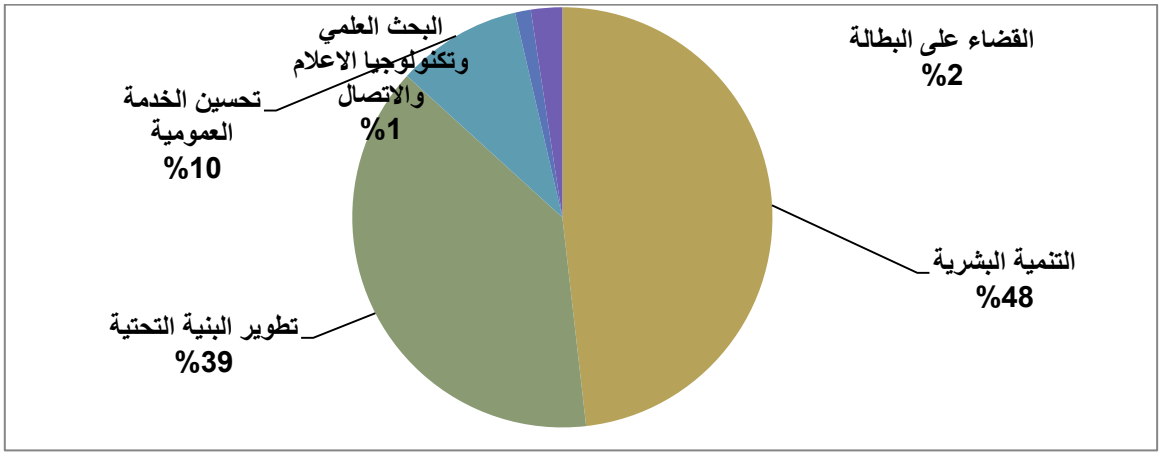

المصدر : ياسين مصطفاوي ،أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986–2016) ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة سنة 2020/2019 ص 172

حسب الشكل(17) نلاحظ أن الدولة أعطت اهتماما كبيرا للتنمية البشرية بنسبة 48 % المنجزة في السكنات والصحة والتعليم في المرتبة الأولى ثم المرتبة الثانية البنية التحتية من تشييد للمطارات السكك الحديدية وإنشاء شركات النقل ومحطات الحافلات ونلاحظ كذلك 10% موجهة لتحسين الخدمة العمومية في الإدارات وغيرها ونسبة 2% في القضاء على البطالة كدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشباب .

وقد ساهم هذا البرنامج في التأثير على النمو في بعض القطاعات الاقتصادية والمتمثلة في الجدول التالي :

الجدول (19) :معدلات النمو القطاعية (2010–2014)

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	-2.6	-3.2	-3.4	-5.5	1.8

الصناعة	2.5	2.2	5.1	4.1	5
البناء والأشغال العمومية	6.6	5.2	8.2	6.6	6.7
الفلاحة	6	10.5	7.2	8.8	3.4
الخدمات	6.9	6.1	6.4	7.8	6.4

المصدر: شريط عابد ،بن الحاج جلول ياسين ،أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010–2014 نموذجا ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ص 101

6/3–برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 –2019:

إن ما وصلت إليه الجزائر من أهداف في البرامج التنموية السابقة من تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية غير كافي بمقارنته مع الإمكانيات المسخرة لذلك لأنه يعتمد بشكل أكبر على اقتصاد الريع والاستثمارات الضخمة ، وعلى هذا الأساس حاولت الجزائر مرة أخرى للخروج من هذا النوع من الاقتصاد و تنويعه ومنح الفرصة أكثر فأكثر للقطاع الخاص وتدعيمه وتعزيز التنمية الوطنية والمحلية المطلوبة وتحسين نمط العيش للمواطنين فشرعت في المخطط الخماسي (برنامج توطيد النمو 2015-2019) ،[1]

من الأهداف التي سعت السلطات الجزائرية الوصول إليها من خلال المخطط الخماسي:[2]

–تحقيق معدل كبير في النمو الاقتصادي والذي حدد ب 7% .

–الخروج من الاقتصاد الريعي وتحقيق الصادرات غير النفطية، ودعم التنمية الفلاحية والريفية لتحقيق الأمن الغذائي .

–تحقيق متطلبات المواطنين من الاحتياجات الأساسية من توصيل وربط بشبكات الغاز والكهرباء وضمان طلبيات الماء وتوفير السكن الكافي و تحسين الصحة العمومية .

–امتصاص البطالة وخاصة لدى الشباب عن طريق تنفيذ المشاريع الاستثمارية المنتجة.

–دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل عصب الاقتصاد الوطني .

4/برنامج صندوق الجنوب :

[1] - Projet d'Appui au Développement de la Petite et Moyenne Entreprise (PAD-PME), BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT, RAPPORT D'EVALUATION Novembre 2014.

[2]– رزين عكاشة ،التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر (1967-2019) مرجع سابق ص 70

استكمالا لمشروع تحسين جودة الحياة والرغبة في التقليل من الفوارق بين الولايات والبلديات لجأت الحكومة الجزائرية إلى استحداث صندوق جديد وذلك بموجب المادة 85 من قانون المالية لسنة 1998وفي حساب التخصيص الخاص رقم 089-302 الذي عنوانه ***"الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب "*** كوسيلة لتجسيد التنمية المحلية في الولايات الجنوبية من الوطن وتمكين السكان من الخدمات المختلفة من سكن وصحة ودفع عجلة الاقتصاد المحلي لكل ولاية من أجل امتصا ص البطالة ورفع كل مظاهر المعاناة،[1]ويفتح حساب التخصيص الخاص في كتابات أمين الخزينة المركزي وأمين الخزينة الرئيسي أمناء الخزائن للولايات المعنية ويخضع الحساب الخاص بتنمية مناطق الجنوب للوزير الذي يعتبر الآمر بالصرف .[2]

المصادر المالية التي تعزز هذا الصندوق هي المداخيل البترولية في حدود 2% و كل الموارد الأخرى أو المساهمات أو الاعانات المحتملة و تخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب ، وفي باب النفقات يمول الصندوق كل المشاريع المهيكلة والخاصة بمناطق الجنوب ومساعدة السكان المعنيين في الجنوب في فوترة الكهرباء، [3] وقد حدد القانون الولايات المستفيدة من الصندوق وهي أدرار وبشار وتندوف وبسكرة والوادي و ورقلة وغرداية والأغواط وإليزي وتامنغست .[4]

الجدول (20): يوضح المبالغ الاجمالية المخصصة للبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب إلى غاية 2019(الوحدة 10^3دج)

الولايات	المبلغ الاجمالي	النسبة %
أدرار	1.891.000	9.1
الأغواط	2.180.400	10.49
بسكرة	3.834.000	18.45
بشار	1.714.400	8.26
تمنراست	1.013.600	4.88
ورقلة	3.251.200	15.65
إليزي	648.000	3.12

[1]– محمد بن صوشة ، مرجع سابق ص 254

[2]– المادة 2، المرسوم التنفيذي رقم 06-485 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1427 الموافق ل23 ديسمبر سنة 2006 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 089-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد33 يونيو 2017

[3]– المادة 3 نفس المرسوم التنفيذي .

[4]– المادة 5 نفس المرسوم التنفيذي .

تيندوف	617.000	2.97
الوادي	3.886.600	18.7
غرداية	1.742.400	8.38
المجموع	20.778.600	100

المصدر : سايح فريد ، تحديات التسيير المالي العمومي للتنمية الجهوية ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، المجلد 12/السنة 2021ص 157

5/برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا

رغبة الحكومة في تحقيق التنمية على المستوى الوطني باشرت بتنفيذ البرنامج الخاص بتنمية الولايات والبلديات المتمركزة في منطقة الهضاب العليا من التراب الوطني عبر حساب التخصيص الخاص رقم 116-302 والذي عنوانه "**الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا**" ،[1] والآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب يتمثل في وزير المالية [2]، يمول هذا الحساب من تخصيصات المداخيل النفطية في حدود 3% وتخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا .[3]

6/البرامج الخاصة ببناء مدن جديدة :

المدن الجديدة هي سياسة اعتمدت عليها الحكومة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويندرج إنشاء هذه المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية التي تهدف تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة ، مع ضرورة الالتزام بتنظيم وتنمية المنشآت القاعدية الكبرى والمرافق الاجتماعية ويتم إنشائها في مناطق الهضاب العليا و الجنوب أما على مستوى المناطق الشمالية يمكن إنشاء مدن جديدة بصفة استثنائية من أجل تخفيف الضغط على المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وغيرها .[4]

الجدول (21) المدن الجديدة

[1] – المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 06-486 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1427 الموافق ل23 ديسمبر سنة 2006 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 116-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 84 /24 ديسمبر 2006

[2] – المادة 02 نفس المرسوم

[3] – المادة 04 نفس المرسوم

[4] – المادة 3 و4 من القانون رقم 02 -08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق ل8 ماي 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 34 ص 4و 5

المدينة	الموقع	الانجازات
المدينة الجديدة لسيدي عبد الله	الجزائر العاصمة	–التجهيزات الادارية –حضيرة عمرانية مزودة بكل فضاءات الراحة والترفيه والرياضة – معاهد جامعية ومراكز للبحث والتنمية – تجهيزات استشفائية وخدماتية
المدينة الجديدة لبوعينان	ولاية البليدة	– تدعيم 150.000نسمة بالسكن –المعاهد الجامعية والمراكز الرياضة والترفيهية –مناطق انتاجية
المدينة الجديدة لبوغزول	بلدية بوغزول ولاية المدية وعين وسارة ولاية الجلفة	–تشييد السكن ل400.000 نسمة –جركية اقتصادية في القطاعات السياحة والتجارة والصناعة –منشآت النقل ومطار دولي –الهياكل التربوية والجامعية والصحية والرياضية والثقافية
المدينة الجديدة حاسي مسعود	بلدية حاسي مسعود ولاية ورقلة	–بناء السكنات 800.000 نسمة – معاهد جامعية ومراكز للتكوين والبحث – تشييد تجمعات طاقوية –البنية التحتية من طرق وسكك حديدية والاتصالات

المصدر :سلاوي يوسف مفهوم التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق ص 176–179

7/المخطط الوطني لتهيئة الإقليم :

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من الرهانات التي شرعت فيها الجزائر سنة 2000 كوسيلة من أجل تعديل كل القطاعات في البلاد ،ويمكن تعريفه بأنه مخطط حكومي يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة عبر كامل التراب الوطني دون استثناء من خلال استخدام كل الموارد والامكانيات المتاحة وذلك بالتعاون بين كل الفاعلين التي تشمل الدولة والجماعات المحلية و الخبراء والمواطنين ، [1] يرتكز هذا الأخير على ثلاثة استحقاقات أساسية يجب التصدي لها وهي:[1]

[1] – فردي كريمة ، إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في تحقيق الانصاف الإقليمي ، مجلة السياسة العالمية المجلد (5) العدد الخاص 01 سنة (2021) ص ص 193–202 ص 195

–الرهان الديمغرافي :المتعلق بتزايد عدد السكان وتحديات الطلب على العمل .

–الرهان الاقتصادي :الارتقاء بالأقاليم والدخول في منظمة التجارة العالمية .

–الرهان الإيكولوجي :الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية خاصة مع زمن ندرة المياه والتربة

–أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم :[2]

–تهيئة الظروف المناسبة من أجل تنمية وتطوير مختلف الثروات التي يزخر بها الوطن وتوفير فرص العمل .

–محاربة النزوح الريفي ودعم السكان الريفيين من أجل البقاء في مناطقهم وتحقيق التوازن السكني بين مناطق الوطن .

–التقليل من الفوارق بين مختلف أقاليم الوطن والمناطق والتخفيف من التمركز في المناطق الشمالية والساحل والمدن الكبيرة من خلال تنمية مناطق الهضاب العليا والجبلية والجنوب الكبير .

–حماية التنوع البيئي وترميم التراث الإيكولوجي و المساحات الخضراء وتثمينها .

– تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية الموروث الطبيعي والثقافي دون إتلافها لخدمة الأجيال القادمة.

8/المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية :

قامت الدولة سنة 2000–2004 بتفعيل المخطط الوطني للتمية الفلاحية الذي يحمل في طياته العديد من الأهداف والمتمثلة في الرفع من الإنتاج الفلاحي و قدراته من توفير البذور وغيرها تحقيق الأمن الغذائي ، وبعد تم توسيع هذا المخطط ومنحه بعدا ريفيا وتحول إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بإدماج أنشطة التنمية المحلية سنة (2003–2007) محاولة بذلك تحسين نمط العيش للفلاحين الريفيين وتنشيط الفضاء الريفي وإعادة السكان الذين تركو مساكنهم خاصة في فترة الثمانينات خلال الازمة النفطية التي عصفت بالجزائر محاولة الحكومة لتطوير القطاع الفلاحي .[3]

–البرامج المرافقة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية :

[1] – Schéma National d'Aménagement du Territoire , les racine de future , république algérienne démocratique et populaire ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement p 05

[2]– فردي كريمة ، المرجع نفسه ص196

[3]– بوسعدة سعيدة ، مستوي عادل ، مساهمة القطاع الفلاحي في التمية المحلية في الجزائر – ولاية معسكر نموذجا – مجلة المؤسسة العدد4 سنة 2015 ص 62

يعمل هذا البرنامج في إطار العديد من البرامج التي من مزاياها رفع الغبن عن المواطنين وتحسين فعالية النشاطات الفلاحية والزراعية وتتمثل هذه البرامج في :

–البرامج الفلاحية : تتمثل في تكثيف أنظمة الإنتاج الفلاحي وتحسين الإنتاج والانتاجية للفلاحين وتطوير إنتاج الفروع في المجال الفلاحي و مكافحة التسحر و حملات التشجير وتنمية الفلاحة في الجنوب الصحراوي والمناطق الجبلية و حماية الثروة الحيوانية والنباتية .[1]

–البرامج الريفية: تسعى الدولة إلى تولي الأماكن الريفية ومعالجة النقص الذي يهدد سكان الريف بالاعتماد على خلق شراكة بين القطاعات و توفير فرص الدعم وتنويع هيكل النشاطات الاقتصادية التي تجلب القيمة المضافة وتعزز التنمية في الوسط الريفي، والحث على الاستخدام الفعال للثروات دون إتلاف والوقاية من التلوث الذي يهدد البيئة .[2]

–المشاريع الجوارية للتنمية الريفية :

التشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المناطق الريفية والمتمثلة في نقص الهياكل الأساسية والخدمات التي يحتاجها السكان من صحة وتعليم ونقل وتزويد بالكهرباء والماء والسكن هذه النقائص أدت إلى إعادة تعزيز دور الدولة والتفكير في فك هذه الأزمات و معالجة الاختلالات ، وفي إطار سياسة التنمية الفلاحية والريفية قامت الحكومة بتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والتي بدورها يتشارك فيها مسؤولي الادارة المحلية و المواطنين والهيئات الريفية [3]، وقد صممت هذه المشاريع المتكاملة والمتعددة القطاعات من أجل السماح باستقرار المجتمع الريفي وتحسين التنمية المحلية وذلك لأن البلديات الجزائرية أغلبيتها تعتبر ريفية والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدو ل(22): نوع وعدد البلديات الاجمالي في الجزائر

نوع البلديات	الوطني	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
بلديات ريفية	979	562	287	130
بلديات حضرية	562	384	120	58
العدد الاجمالي	1541	946	407	188

[1]– المادة 11 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 46 ، الأحد 8شعبان عام 1429 هجري الموافق ل 10 غشت سنة 2008 م ص 7

[2]– بيصار عبد الحكيم ، مرجع سابق ص 142

[3]– حراق مصباح ، هبول محمد ، مقران عبد الرزاق ، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ppdri ودورها في بعث التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية ميلة(2009-2014) ،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الثاني ديسمبر 2015ص 24-27

Source :Omar bessaoud ,la stratégie de développement rural en Algérie ciheam option méditerranéenne montpellier Série A. Séminaires Méditerranéens; n. 71pages 79-89 p 87

– أهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية :

من الطموحات التي تسعى إليها هذه المشاريع هي تعزيز قدرات المناطق الريفية وخاصة تلك التي تعاني صعوبات تساهم في عدم الاستقرار لسكانها من خلال تنفيذ استراتيجيات من شأنها أن تحقق تنمية ذاتية وتمكين السكان الريفيين من تنمية مواردهم وتخصيص الموارد المالية اللازمة لإعادة العدالة بين المناطق والأقاليم وكسر كل مظاهر التخلف والتهميش وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعائلات الريفية كما تهدف إلى تعزيز الحكم المحلي وتقوية دور المنظمات الريفية كأطراف فاعلة في تجسيد المشاريع التنموية ،وتتم عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية عبر المحاور التالية :[1]

–تحديث القرى والقصور : يكون ذلك من خلال إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية من تزويد بالماء وتوصيل للكهرباء وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومراكز العلاج لتحسين فرص العيش في الريف .

–تهيئة المناخ الاقتصادي: تهدف إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات وتسهيل خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة متعددة الاختصاصات من أجل امتصاص البطالة وتحسين مداخيل سكان الريف والتقليل من النزوح نحو المدن الكبرى .

–حماية المناخ الإيكولوجي :الحفاظ على الثروة الغابية والسهوب والجبال و الواحات التي تعد من المقومات الأساسية للتنمية المحلية والوطنية .

–حماية التراث الثقافي :حماية التراث الريفي المادي وغير المادي من مواقع تاريخية وهياكل قديمة والمنتجات الزراعية والحرفية المحلية .

الفرع الثالث :نتائج البرامج التنموية في الجزائر

حققت هذه البرامج التي جندتها الحكومة الجزائرية تطور في العديد من المؤشرات الاجتماعية والبشرية والاقتصادية والبيئية

1/المؤشرات الاقتصادية:

[1] - Djamila Rahmouni ,Rosa Aknine , développement rural en Algérie :cas des projets de proximité du développement rural intègre (PPDRI) ,biannual review N2/2021 p112

الشكل(18): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

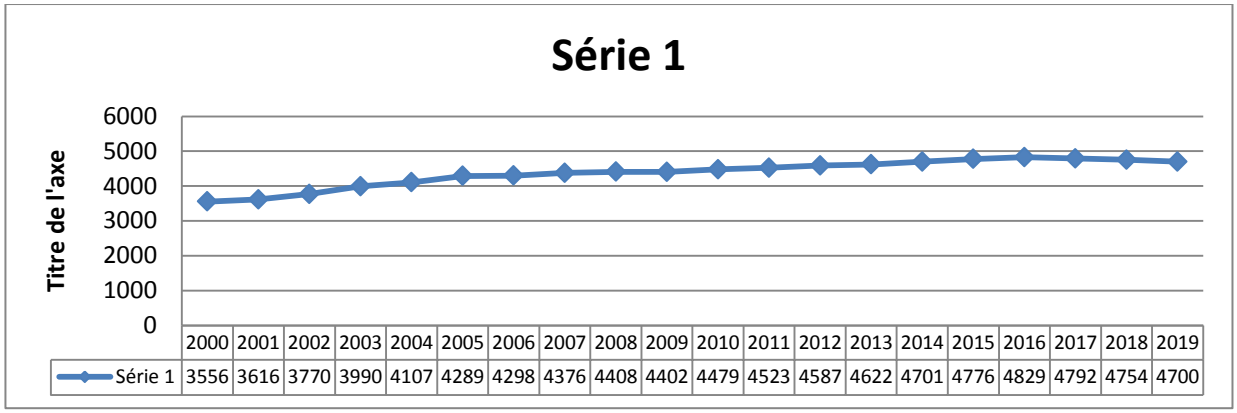

المصدر :معطيات البنك العالمي

من خلال الشكل(18) نلاحظ الارتفاع التدريجي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000إلى 2019 وهذا مايدل على دور المقاربة الكينزية في تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي التي اعتمدت عليها الجزائر من خلال تنفيذها للبرامج التنموية

الشكل(19) : نمو الناتج المحلي الاجمالي

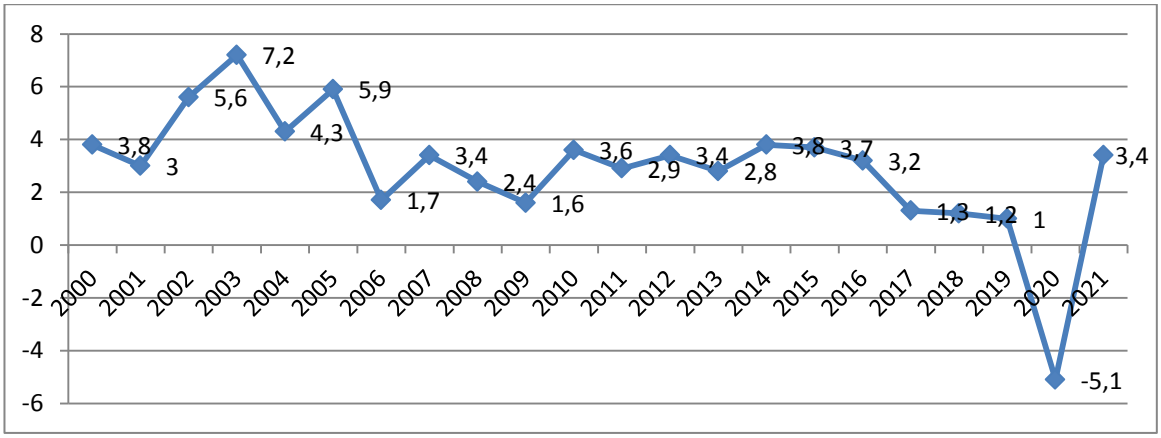

المصدر :معطيات البنك العالمي

من خلال الشكل(19) فإن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير مستقر من سنة إلى أخرى بلغ أكبر معدل سنة 2003 ب 7.2 % ثم عرف تذبذب بين السنوات إلى غاية سنة 2020 التي سجلت أصغر نسبة تقدر ب -5.1 % وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الأزمة الصحية التي ضربت العالم covid-19.

2

/المؤشرات البيئية :

الجدول (23):تطور المؤشرات البيئية في الجزائر

المجالات	1999	2010	جوان 2018
نسبة الربط بشبكة الماء الشروب(%)	78	93	98
نسبة الربط بالمجاري(%)	72	86	91
نسبة الربط بشبكة الغاز (%)	30.5	45.7	58.4
نسبة الربط بشبكة الكهرباء (%)	86.5	98	99.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على محمد بن صوشة، مرجع سابق ص

حسب الجدول (23)فإن يوجد ارتفاع في نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي وشبكة التزويد بالماء وهذا من أجل الحفاظ على الموروث البيئي من الأخطار الناجمة عن النمو الاقتصادي وحماية المواطنين من الأمراض و الأوبئة التي تصببها مياه وخنادق الصرف الصحي عبر كامل التراب الوطني .[1]

3/المؤشرات الاجتماعية:

الشكل (20): الانجازات المادية في الهياكل التعليمة في الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي

[1]– العالية مناد ، مزريق عاشور ، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001–2019 ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا المجلد16/العدد 22 السنة 2020 ص 207–222 ص 2018

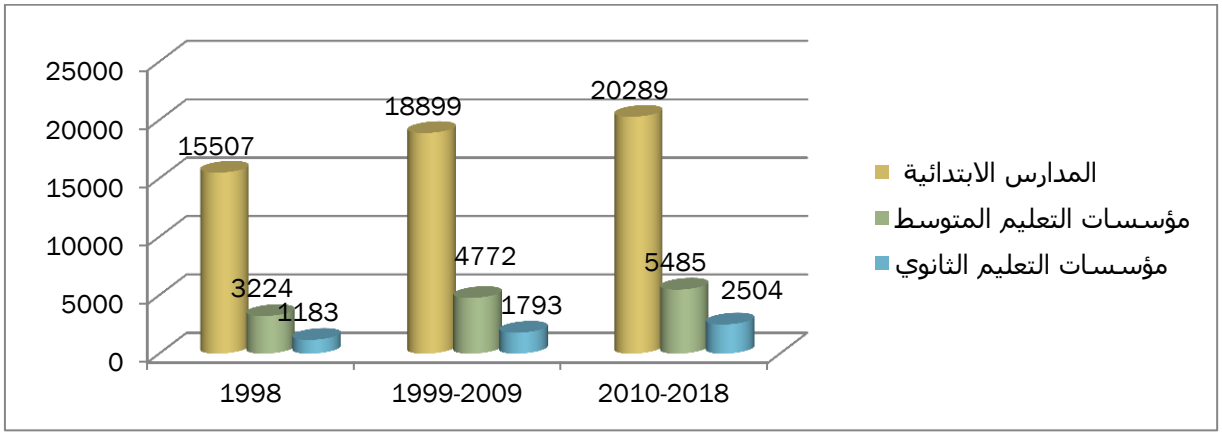

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على محمد بن صوشة مرجع سابق ص 257

حسب الشكل(20) نلاحظ التطور المستمر في إنجاز الهياكل التربوية من مدارس ابتدائية ومتوسطات ومؤسسات التعليم الثانوي بداية من سنة 1998 إلى سنة 2018 ، وهذا دليل على رغبة الحكومة في تحسين جودة التعليم وضمان وصول خدمة التعليم عبر كافة التراب الوطني .

– معدل البطالة

الشكل(21): معدلات البطالة في الجزائر الفترة 2000–2019

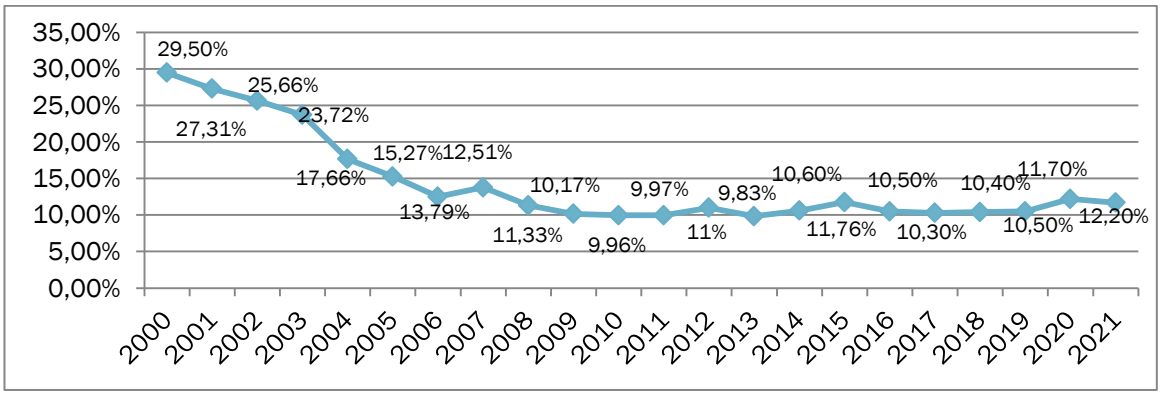

المصدر :معطيات البنك العالمي

4 /مؤشر التنمية البشرية

الجدول (24): دليل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل الاجمالي	مؤشر التنمية البشرية

1990	66.9	9.6	3.6	8.597	0.572
1995	68.5	9.8	4.7	7.567	0.595
2000	70.6	10.9	5.9	8.110	0.637
2005	73.1	12.3	6.9	9.962	0.685
2010	74.9	14.0	7.1	10.824	0.721
2015	76.1	14.2	7.9	11.151	0.740
2016	76.3	14.2	7.9	11.554	0.743
2017	76.5	14.4	8.0	11.372	0.745
2018	76.7	14.5	8.0	11.302	0.746
2019	76.9	14.6	8.0	11.174	0.748

Source : programme des nations unies pour le développement , rapport sur le développement humain 2020 , Note d'information à l'intention des pays concernant le Rapport sur le développement humain 2020 , Algérie p 03

الفرع الرابع :برنامج الانعاش الاقتصادي 2020–2024

توجهت الحكومة الجزائرية نحو برنامج جديد والذي يهتم بالمناطق المهمشة والمعزولة ومن أهداف هذا البرنامج هي :

1/أهداف مخطط الحكومة :

1/1–التنمية الاقتصادية :[1]

– الاصلاح المالي : تطمح الحكومة من خلال مخططها إلى تصحيح التشوهات المالية المتمثل في عجز الميزانية في ضل تراجع الايرادات الجبائية وانخفاض الجباية البترولية ،وإعانة المؤسسات العمومية العاجزة ويكون ذلك عن طريق :

-إصلاح النظام الجبائي من أجل زيادة وفعالية تحصيل الضرائب .

-اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية بالاعتماد على ترشيد الإنفاق العام.

-عصرنة النظام المالي والبنكي

-تطوير المعلومات الاحصائية ووظيفة الاستشراف

[1]- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج ئيس الجمهورية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،16 فيفري 2020ص 20-22

– **التجديد الاقتصادي** :تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحقيق نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز على الموارد الوطنية الطبيعية والبشرية وذلك عن طريق :[1]

–تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشراكة مع المستثمرين الاجانب في كل القطاعات مع إزالة كل العراقيل البيروقراطية التي تقف سدا أمام الاستثمارات ، وتنفيذ سياسة تجارية جديدة فعالة .

–تنويع وزيادة الأنشطة الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني لضمان التنمية الاقتصادية.

–تشجيع ودعم القدرات في مجال التطوير الصناعي والمنجمي .

–تثمين الانتاج الوطني كأالية لتوازن ميزان المدفوعات وترقية الصادرات خارج المحروقات.

–التنمية البشرية :تسعى الحكومة إلى [2]

–التربية :تعزيز وتعميق مجال التربية وتكافئ فرصة الالتحاق بالمدرسة للجميع دون تمييز والتقليل من التسرب المدرسي وجعل المدرسة الوسيلة للرقي الاجتماعي ومساعدة ومرافقة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة ، وتقليص الفوارق بين الولايات والبلديات في مجال معايير التمدرس من نقل ومطاعم وصحة مدرسية.

–التعليم العالي : تحسين المؤسسات الجامعية وتفتحها على المحيط الوطني والعالمي والرفع من جودة التعليم وتكوين المورد البشري الذي يقود البلد نحو بر الأمان.

–التكوين المهني :تحسين جودة التكوين وتوسيع شبكة المنشآت الأساسية للتكوين وإضافة تخصصات جديدة تتوافق مع سوق العمل والأولويات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

–الصحة :السعي نحو الوصول إلى مصاف المعدل الدولي بالنسبة لجميع المؤشرات المرجعية في جميع مجالات الصحة العمومية ولذلك يعمل المخطط الحكومي من أجل تقريب الصحة من المواطن والتدرج السلمي للعلاج وتعزيز الوقاية والعلاج الجواري من أجل بلوغ خدمات صحية ذات جودة عالية .

–السياسة الاجتماعية :

تسعى الحكومة في مخططها إلى تحسين ورفع القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق التعديلات في الأجور ، وكذلك التكفل وخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة والحفاظ على نظام الضامن الاجتماعي والتقاعد وتسهيل عمليات الحصول

[1] المرجع نفسه ص23–25

[2]– مخطط عمل الحكومة نفس المرجع ص 37–40

على السكن وتزويد المناطق بالمياه الصالحة للشرب والطاقة ، وتحسين قطاع النقل من تطوير جعله يستجيب لمعايير الأمن والراحة .

–تأهيل وتنمية مناطق الظل :

–تعريف مناطق الظل: تعرف مناطق الظل على أنها أماكن منتشرة عبر كامل التراب الوطني في الأرياف والقرى والبلديات النائية تتميز بالانعدام في العناصر الأساسية للعيش الكريم مثل عدم الامداد بالمياه والربط بشبكات الكهرباء والغاز و كذلك عدم احتوائها على المرافق التعليمية والصحية والرياضية .[1]

كثر الحديث في الخطابات السياسية والاقتصادية عن ضرورة تحسين التنمية المحلية في المناطق الفقيرة والمهمشة والتي سميت بمناطق الظل ، وذلك بعد الاجتماع الذي اجتمع فيه الولاة مع الحكومة بتاريخ 16و17 فيفيري 2020 وقد تم تصوير بعض المناطق وعرض مختلف النقائص والمعانات التي يعيشها سكان هذه المناطق وقد باشرت الحكومة على إحصاء وتحديد هذه المناطق بغية إعادة النظر في إعادة ترقيعها وتنميتها ومعالجة كل النقائص حتى تتحقق فيها شروط العيش الكريم .

وقد أمر رئيس الجمهورية بإعطاء بعض التعليمات بشأن مناطق الظل من أجل الشروع في سياسة الانفاق عليها وخلق نوع من التوازن بين مناطق الوطن وتتمثل هذه الاجراءات فيمايلي :[2]

–معرفة وإحصاء كل منطقة عبر كامل التراب الوطني .

–إجراء الدراسات والمعرفة الدقيقة على كل النقائص التي تعاني منها هذه المناطق في مختلف المجالات والمرافق من أجل تسخير الاعتمادات المالية للتكفل بها.

– مطالبة الولاة بتشكيل لجان من أجل التكفل بتحديد كل المناطق على مستوى إقليم كل ولاية ووضع برنامج استعجالي من شأنه أن يتكفل بالحاجيات الضرورية لكل سكان هذه المناطق.

–إنشاء خلية تقنية متكونة من إطارات من مختلف المؤسسات العمومية والمديريات الولائية لكل ولاية.

[1]–بن معتوق صابر ، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي(2020–2024) ، مجلة السياسة العالمية المجلد 5 العدد الخاص (01) السنة 2021 ص ص284–298 ص 293

[2]– وردة حدوش ، سامي بسمة ، ماهية مناطق الظل و قراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل ، مجلة السياسة العالمية المجلد 5 العدد الخاص (01) السنة 2021 ص ص 08–18 ص 13

وفي إطار برنامج تنمية مناطق الظل قامت الحكومة بتعديل مدونة الاستثمارات العمومية للدولة بعنوان القطاع 9 المعنون المخططات البلدية للتنمية وإضافة بابين جديدين ويتعلق الأمر بالقطاع الفرعي "29"الطاقة و القطاع الفرعي "59" البنية التحتية الاقتصادية والادارية ، باشرت الحكومة في تجسيد هذا البرنامج منذ الفاتح من مارس 2020 بتخصيص مبلغ 310 مليار دينار جزائري بالاعتماد على جميع المصادر المالية ميزانية الدولة والجماعات المحلية وصندوق الضمان والتضامن ،استفادت من هذا التمويل 9805 منطقة عبر موزعة على 1343 بلدية بتمويل حوالي 24.039 مشروع كلها تصب في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتوفير كل متطلبات العيش وتتمثل هذه المشاريع في الشكل التالي :

الشكل (22): مشاريع مناطق الظل(2020–2024)

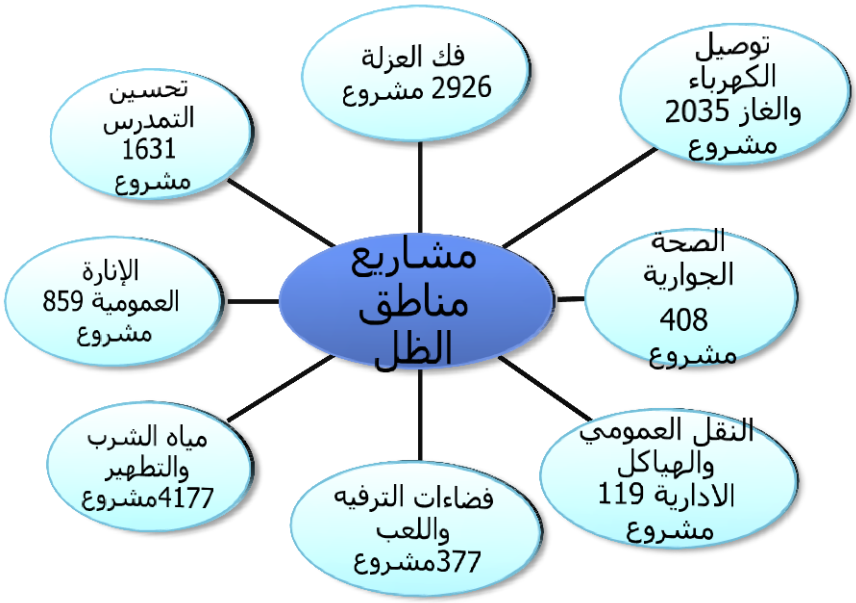

المصدر: مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية ،مصالح الوزير الأول الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سبتمبر 2021 ص 70

المبحث الثاني :دراسة دور البرامج القطاعية غير الممركزة في تحقيق التنمية المحلية لولاية تلمسان خلال الفترة (2005–2021):

تحتل ولاية تلمسان موقع هام على المستوى الوطني ، ولاية حدودية و ساحلية ، تحدها جغرافيا من الناحية الشمالية البحر الأبيض المتوسط ، ناحية شمالية شرقية ولاية عين تموشنت ، الشرقية ولاية سيدي بلعباس و الغربية المغرب و الجنوبية ولاية النعامة ، مع تعداد سكاني إلى غاية 2021/12/31 بـ 1131019 نسمة و مساحتها تقدر بـ 9017.69 كلم^2 أي بكثافة 125 نسمة / كلم^2 ، تمتاز بمناخ البحر الأبيض المتوسط مع شتاء بارد وصيف حار .

المؤشرات الاجتماعية

الشكل(23) :النمو الديمغرافي لولاية تلمسان

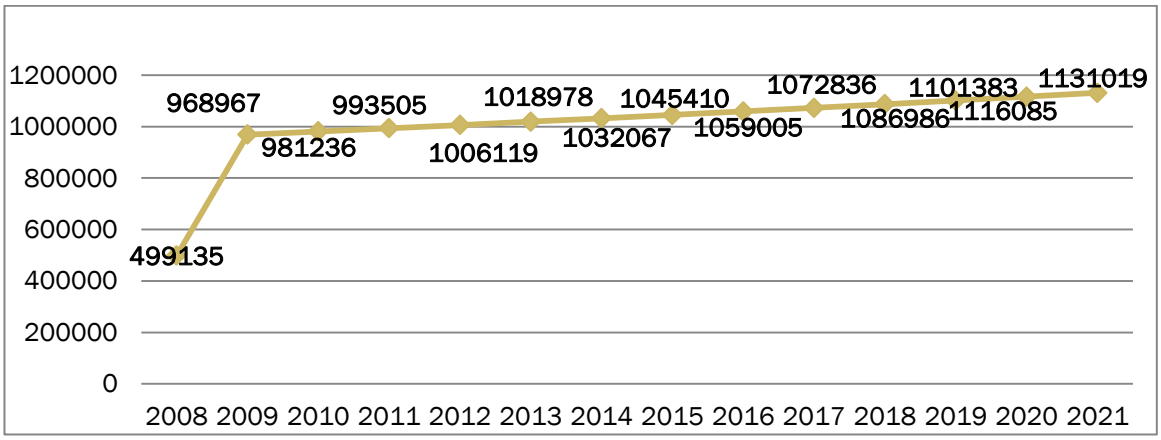

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005–2021

الشكل(24): عدد السكان العاملين فيبعض القطاعات لولاية تلمسان سنة 2021(الوحدة عامل)

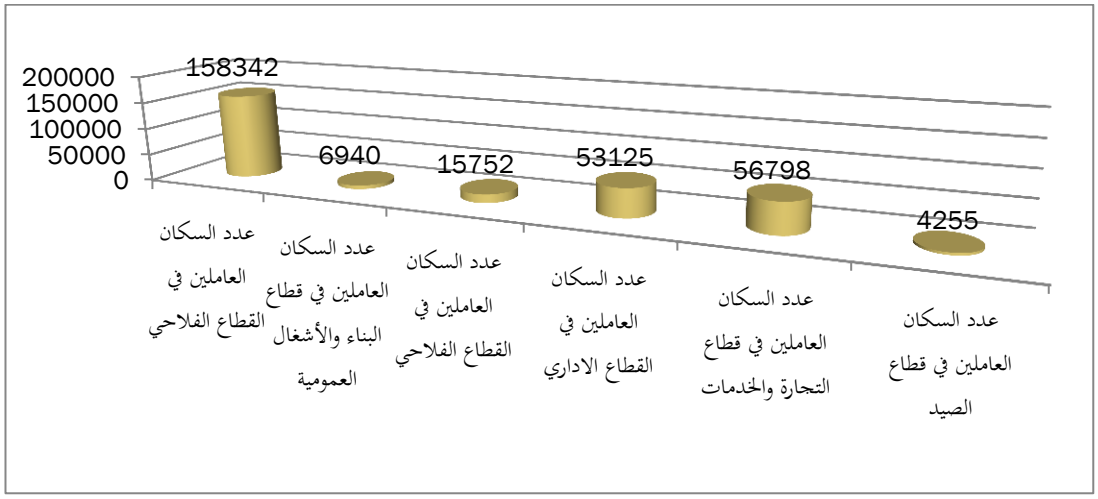

المصدر : مديرية التشغيل لولاية تلمسان

المؤشرات الاقتصادية

الشكل(25): عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية تلمسان سنة 2021

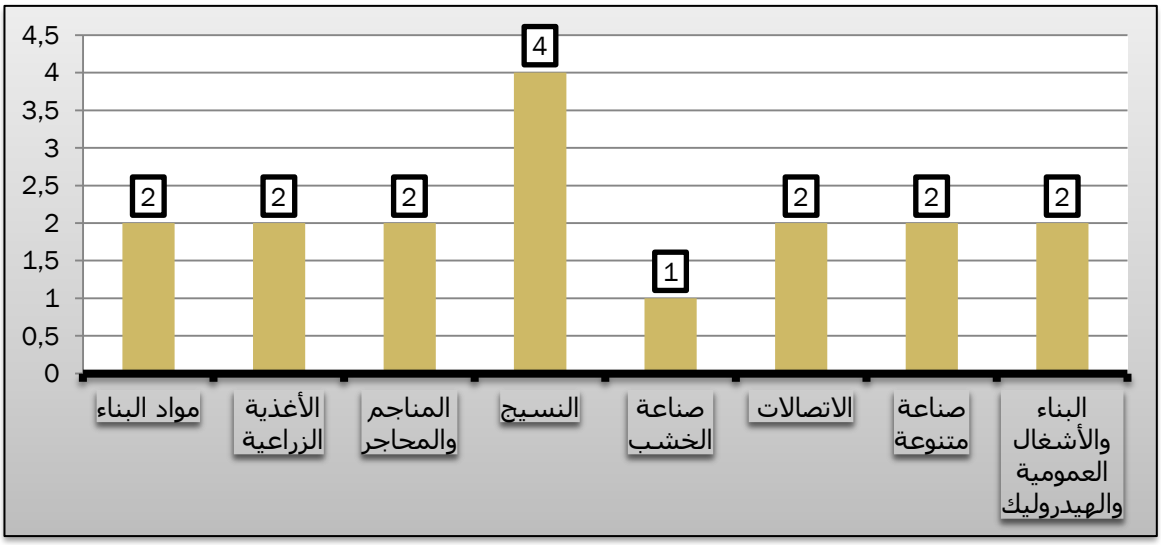

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005-2021

المطلب الأول : توزيع رخص البرامج على القطاعات التنموية في ولاية تلمسان

الشكل(26): مجوع رخص البرامج لكل قطاعات الولاية (psd) لولاية تلمسان الفترة 2005-2021 الوحدة 10^3دج

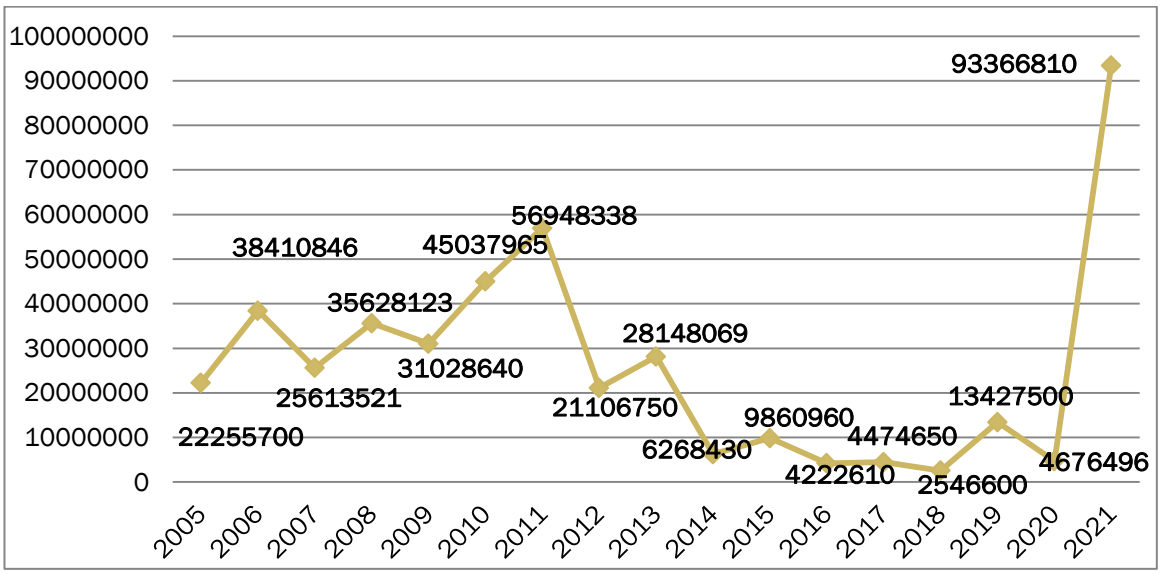

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

حسب الشكل(26) نلاحظ بأن الاعتمادات المالية في إطار البرامج القطاعية غير المركزة غير مستقرة خلال السنوات ففي الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2009 (برنامج دعم الانعاش الاقتصادي) استفادت الولاية من أكبر مبلغ مالي عام 2006 ثم في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014ارتفاع في ممنوحات البرامج القطاعية وذلك يدل على السياسة المالية التوسعية للحكومة الجزائرية في إعادة إحياء القطاعات الميتة وتحقيق الرفاهية للمواطنين من تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية ، ثم بداية من سنة 2014 نلاحظ الانخفاض في الاعتمادات المالية هذه الفترة التي تأثرت فيها مداخيل الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول سببت أزمة حادة في المالية العامة للدولة أجبرتها على تبني سياسة ترشيد النفقات العامة ليتواصل هذا الانخفاض إلى غاية 2019 و2020 كذلك الأزمة الصحية العالمية التي أحدثت انكماشا لاقتصاد دول العالم وتوقف المبادلات التجارية وانخفاض النفط والجزائر من الدول المتضررة من هذا الوباء ،ليعود الارتفاع الكبير في مخصصات البرامج القطاعية غير المركزة للولاية عام 2021 وذلك لتعليمات الحومة في إعادة النظر لتعزيز التنمية المحلية وتفعيل برنامج تحت اسم برنامج مناطق الظل من أجل التكفل بالبلديات الفقيرة وربطها بالخدمات المنعدمة فيها .

الفرع الأول :القطاع 3 الفلاحة و الري

يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الفلاحي ويشجع على الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية ، ويعمل مع المصالح المعنية بتنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة ، كما يعمل على تنمية الري الصغير والمتوسط ومساعدة البلديات ماليا وتقنيا على التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير .

يعتبر قطاع الفلاحة والري من القطاعات الهامة وحسب مدونة الاستثمار لنفقات التجهيز يتكون هذا القطاع من القطاعات الفرعية التي تندرج في المشاريع والعمليات تحت ما يسمى بالبرامج القطاعية غير الممركزة وهذه القطاعات الفرعية هي : 32- الري الكبير ، 33- الري الصغير والمتوسط ،34- الغابات ، 36- البيئة [1]

1/:القطاعين الفرعيين32- الري الكبير و 33-الري الصغير والمتوسط

يدخل تحت مظلة هذين القطاعيين الفرعيين الفصول التي تمول بالصيغة المشتركة البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة وتتمثل في جلب المياه ، التطهير الحضري ،المحيطات المروية ، توزيع المياه ،آبار الاستغلال، دراسات قبلية لمشاريع الري ،الري الفلاحي الصغير والمتوسط ، صيانة منشآت الري الصغير .[2]

الجدول (25) : توزيع رخص البرامج لقطاع الري الكبير والري الصغير والمتوسط الفترة (2005-2021) الوحدة 10^3دج

السنوات	32- الري الكبير	عدد العمليات	33-الري الصغير والمتوسط	عدد العمليات
2005	1300000	-	419400	-
2006	4962000	-	1735000	-
2007	4251000	-	1140500	-
2008	5334000	-	195000	-
2009	780000	-	810000	-
2010	2260000	1	0	0
2011	4848000	9	235000	4
2012	1610000	4	355000	4
2013	5520000	6	0	0
2014	875000	7	0	0

[1] -Ministère des Finances, nomenclature des investissement public

[2] --Ministère des Finances, nomenclature des investissement public

1	630000	2	950000	2015
0	0	4	780000	2016
0	0	7	1108000	2017
0	0	3	1779000	2018
3	1000000	5	7863000	2019
0	0	1	99500	2020
0	0	5	450000	2021

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

الشكل(27) :نسبة الاعتمادات المالية المسخرة للقطاعين الفرعيين الري الكبير والري الصغير والمتوسط بالنسبة لجميع قطاعات الولاية

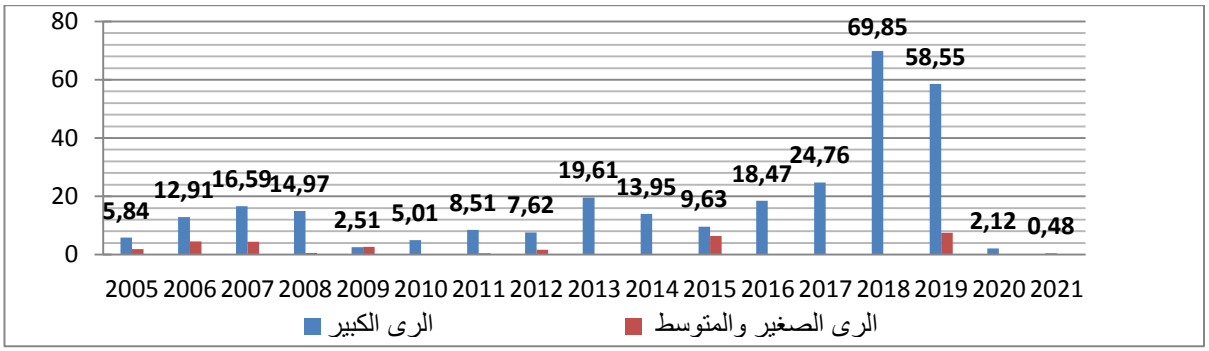

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات الجدول (25)

في إطار المخطط الوطني للنهوض بالاقتصاد الوطني استفادت ولاية تلمسان من رخص البرامج في قطاع الموارد المائية والمتمثل في الري الكبير والري الصغير والمتوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2021 ،من خلال الجدول(25) يتبين أن القطاع الفرعي 32 الري الكبير خصصت له مبالغ مالية كبيرة وعدد أكبر من العمليات عكس الري الصغير والمتوسط وذلك من أجل التسيير الفعال وتثمين لموارد المائية وذلك لدوره في التنمية الاقتصادية المحلية نظرا لتعدد استعمالاته في المجال الفلاحي والصناعي والطاقوي والحفاظ عليه لصالح الأجيال القادمة، نلاحظ كذلك من الشكل(27) رقم الاختلاف بين السنوات في نسبة المخصصات المالية للقطاعين بداية من سنة 2015 إلى 2019

الزيادة المستمرة في نسبة الاعتمادات المالية للري الكبير وهذا حسب الخطة الحكومية التي نفذتها في برنامج تطوير الري والفلاحة2015-2019 لتنمية الري الفلاحي وتوسيع المساحات الزراعية المروية وتحقيق الأمن الغذائي، كما نلاحظ أن القطاع الفرعي الري الصغير والمتوسط لم يستفد في بعض السنوات .

–الإنجازات المحققة في قطاع الموارد المائية :

تكسب ولاية تلمسان الموارد المائية التي تشمل الجوفية والسطحية ، ويوجد بها خمسة سدود كبيرة الحجم المتمركزة في سد حمام بوغرارة وسد بني بحدل وسد سيد العبدلي وسد المفروش وسد السكاك ، أما بالنسبة للسدود الصغيرة بأولاد ميمون والزوية ، بالنسبة لمحطات تصفية البحر يوجد في بلدية هنين تفصوت محطة لتصفية ماء البحر تعالج في اليوم حوالي 200000 متر مكعب في اليوم تستفيد من هذه المياه المعالجة 28 بلدية في ولاية تلمسان .

الشكل (28):تطور عدد الخزانات والأبراج المائية والآبار المستعملة

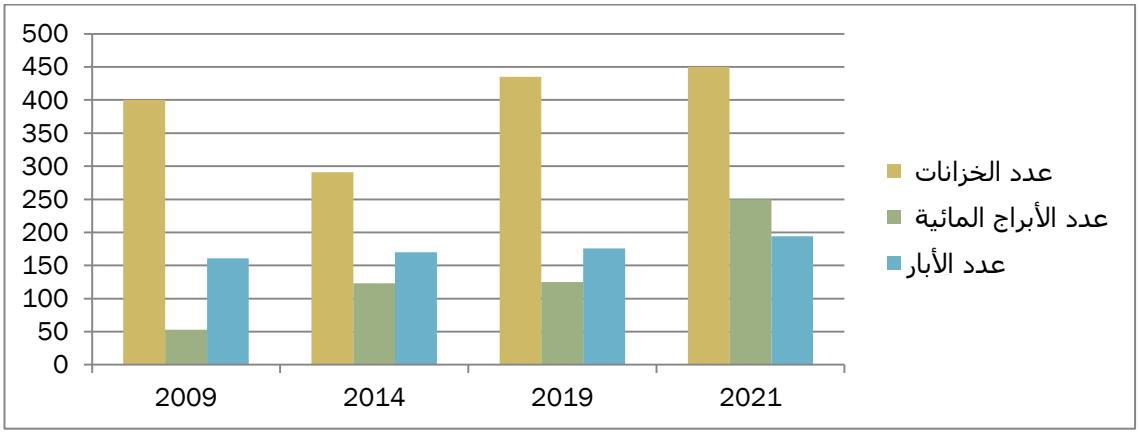

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005-2021

من خلال الشكل (28) يتضح أن عدد الخزانات والأبراج المائية وعدد الآبار يتزايد من فترة لأخرى وهذا مايدل على ضمان التخزين الآمن للمياه والمحافظة عليها من التلوث و توفرها بشكل مستدام في إقليم الولاية حيث بلغ سنة 2021 عدد الخزانات 450 ، وعدد الأبراج المائية250 والآبار 194 .

الشكل(29) :نسبة التوصيل بالماء في ولاية تلمسان

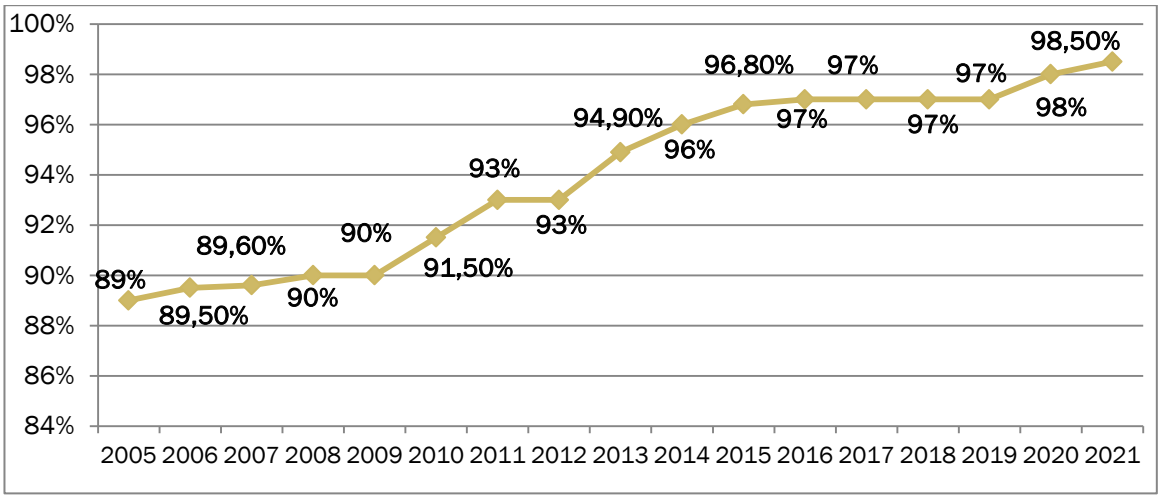

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005-2021

الشكل(30): نسبة التوصيل بشبكة الصرف الصحي لولاية تلمسان

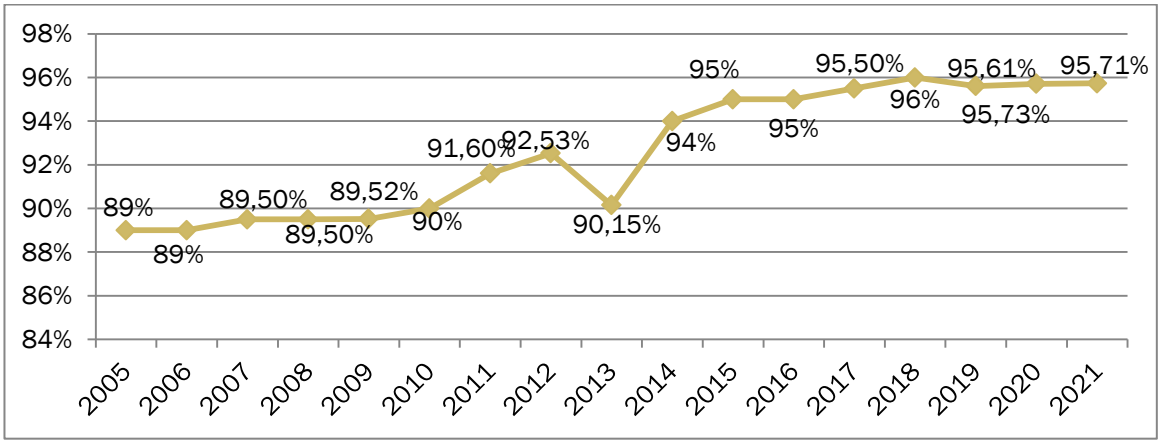

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005-2021

من خلال معطيات الشكل 29و30 يدل على الارتفاع في نسبة التوصيل في الماء وشبكات الصرف الصحي في الولاية تم تغطية نسبة 98.5 % من التوصيل بالماء و95.71% الربط بالصرف الصحي بعدما كانت النسبة على التوالي تقدر ب89% لكل منهما ، وهذا التحسن بالطبع من الأمور الايجابية في الولاية لتدعيم الأسر بالماء وتزويد المدارس والحفاظ على سلامة المواطنين والوقاية من الأمراض وحماية البيئة .

2/: القطاع الفرعي: 34– الغابات

تعتبر الثروة الغابية ثروة وطنية واحترام الشجرة واجب على جميع المواطنين ، وحمايتها وتنميتها شرط أساسي للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والغابات تعني جميع الأراضي المغطاة بأنواع غابية على شكل تجمعات غابية في حالة عادية .[1]

يتضمن هذا القطاع الفصل 226 –الغابات ويشمل المواد التالية : إعادة تشجير المشاتل ،صيانة ،استغلال الغابات ، الحدائق والمحميات والصيد ،الحماية ضد الحرائق ،العمل التطوعي ، التهيئة .. الذي تنفذ مشاريعه بطريقة مشتركة البرامج الممركزة وغير الممركزة [2].

الجدول (26):رخص البرامج لقطاع الغابات الفترة (2005–2021) الوحدة 10^3دج

السنوات	الغابات	عدد العمليات
2005	240500	-
2006	747000	-
2007	629000	-
2008	409250	-
2009	325000	-
2010	269900	7
2011	318760	11
2012	384000	10
2013	160000	2
2014	328800	9
2015	180000	3
2016	0	0
2017	205350	15
2018	75600	1
2019	45000	3
2020	387200	4
2021	0	0

[1] - Article 2 et 8 , loi n84-12 du 23 juin 1984 portant régime général des forêts journal officielle de la république algérien ,26juin 1984

[2] --Ministère des Finances, nomenclature des investissement public

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

الشكل (31) نسبة المخصصات المالية المسخرة للقطاع الفرعي الغابات في مجموع قطاعات الولاية

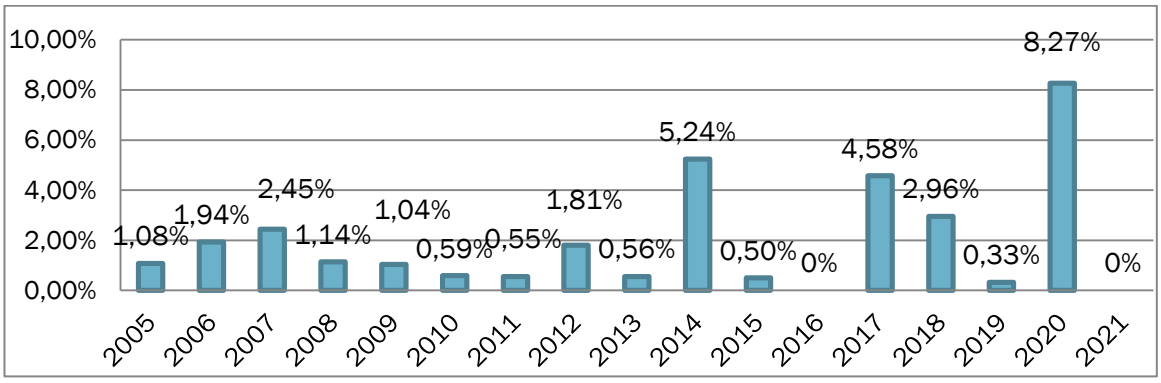

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (26)

تتولى الولاية في مجال حماية الثروة الغابية وتطويرها وعليه تتولى تطبيق التنظيم واحترامه وتنفيذ الاجراءات التي قررها مخطط تهيئة الجبال الغابية وتتولى في مجال استصلاح الأراضي على الخصوص انجاز برامج استصلاح الأراضي في إطار مكافحة الانجراف والتسحر وتوسيع الثروة الغابية .[1]

حسب الجدول (26)نلاحظ استفادة ولاية تلمسان من رخص البرامج في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة المالية لقطاع الغابات الذي يعتبر الرئة التي تتنفس بها الأرض تعتبر الغابات ثروة طبيعية لما تقدمه للاقتصاد من منتجات نباتية يمكن استعمالها في المجال الطبي وتوفير الخشب في مجال الطاقة وصنع الأثاث المنزلي ، كما تمثل ملجأ روحيا للمواطنين والسياح يمكن للسلطات أن تستثمر فيها لتعبئة أكبر حجم من الايرادات المالية ،ويكمن الدور الإيكولوجي للغابات في حماية التربة وامتصاص الحرارة وملجأ للعديد من الحيوانات والحماية من التغيرات المناخية ، بلغت أعلى نسبة كما هو موضح في الشكل(31) سنة 2020 ب8.27% من مجموع رخص الرامج لمجموع القطاعات في الولاية وعليه يمكن التطلع على أهم الانجازات في قطاع الغابات لولاية تلمسان .

–الإنجازات في قطاع الغابات :

الشكل(32) : المساحة الغابية لولاية تلمسان الوحدة هكتار

[1] – المادة 5و6 من المرسوم رقم 81–387 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق ل 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصهما في قطاع الغابات واستصلاح الأراضي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية سنة 1981

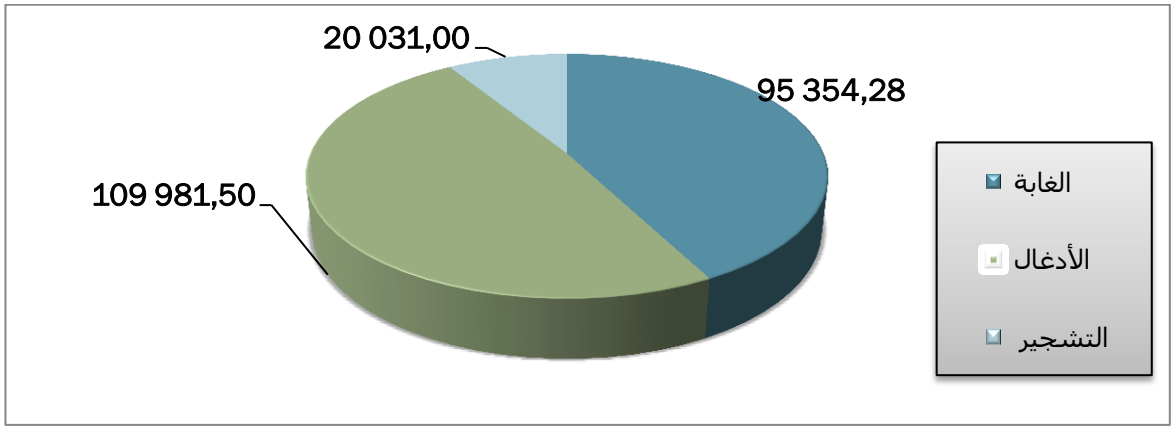

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005–2021

استفادت ولاية تلمسان من حظيرة وطنية تمس تراب بلديات تلمسان ومنصورة وترني بني هديل ،بني مستار عين ، غرابة ،عين فزه ، هذه الحظيرة الوطنية تغطي مساحة 8225.04 هكتار يحدها من الجنوب غابة تلمسان من الجنوب الشرقي غابة عين فزه من الغرب غابة أحفير، من الشمال آثار منصورة ومن الشمال الشرقي مغارات وحدائق لوريت،[1] وتصنف الغابات بناء على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والمحلية منها ما تستعمل في إنتاج الخشب والمنتجات الغابية وأخرى مهمتها حماية الأراضي والمنشآت الأساسية والانجازات العمومية من الانجراف بمختلف أنواعه وأخرى للتسلية والترفيه الراحة وسط الطبيعة .[2]

أ–التشجير :يعتبر التشجير نشاط هدفه المصلحة الوطنية وتحقيق المنفعة العامة على كل أرض ذات طابع غابي

الشكل(33) عدد هكتارات التشجير التي استفادت منها ولاية تلمسان الوحدة (هكتار)

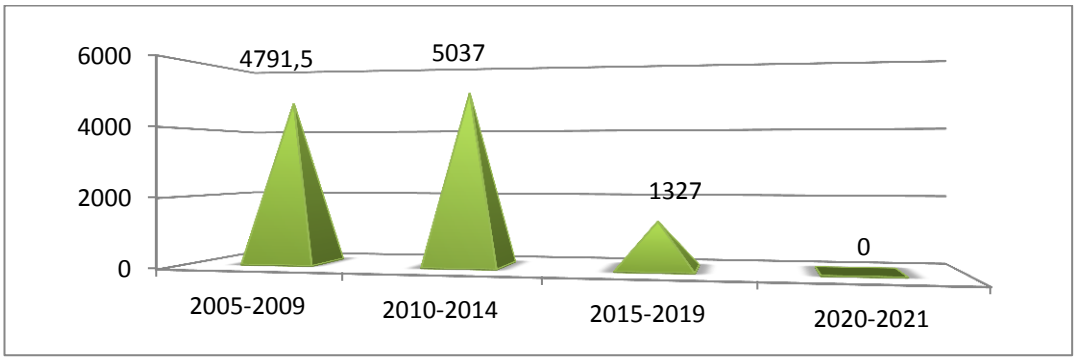

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005–2021

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 93 –117 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1413 الموافق ل 12 مايو سنة 1993 يتضمن إنشاء حظيرة وطنية بتلمسان ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 32 ص 12.

[2] – Article 42 , loi n84–12 du 23 juin 1984

بغية حماية الموروث الغابي تعمل الوزارة المكلفة بالغابات مع الجماعات المحلية بحملات التشجير في الأراضي الغابية من أجل تنميتها و حمايتها ،[1] ونلاحظ أن ولاية تلمسان قد استفادت من عمليات التشجير وذلك للدور الفعال الذي تلعبه في الاستدامة البيئية عبر تنقية الهواء و حماية التربة من الانجراف وامتصاص الغازات السامة من الجو وكذلك توفير فضاءات سياحية للمواطن .

ب– الشكل (34)إنتاج الحلفاء في ولاية تلمسان

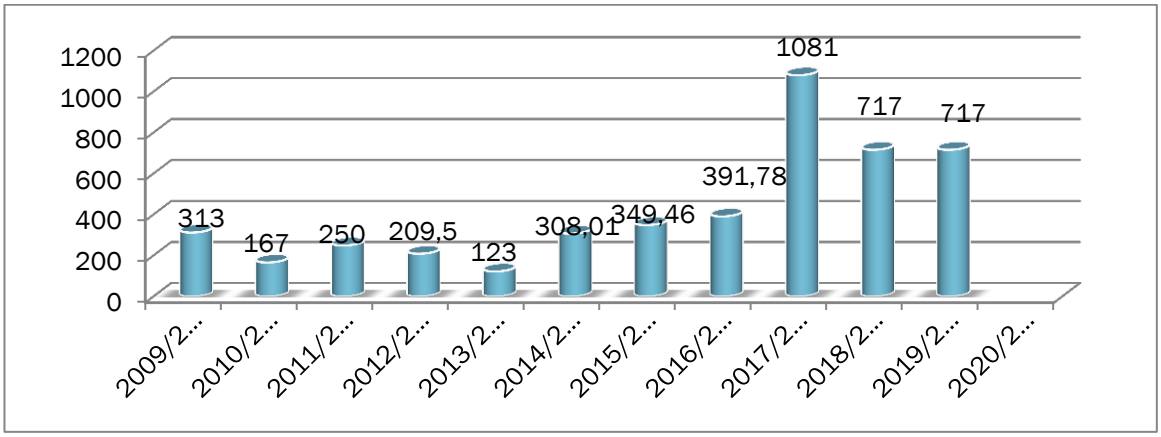

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005–2021

ج– إنتاج الخشب والفلين

الشكل (35): إنتاج الخشب والفلين لولاية تلمسان الوحدة (

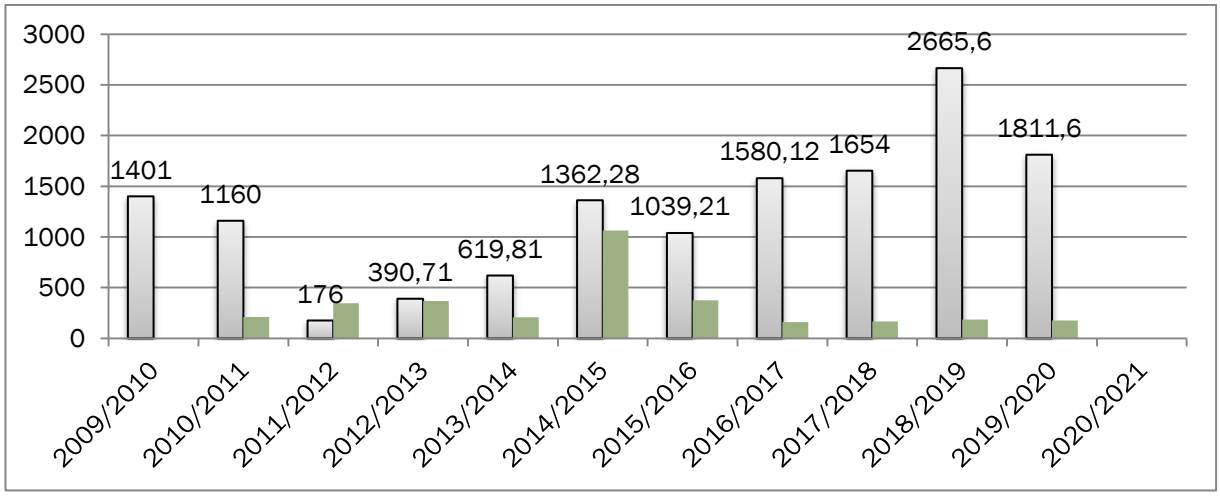

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005–2021

[1] – Article 49, loi n84-12 du 23 juin 1984.

من خلال الشكل(34) و(35) هناك نمو في الإنتاج النباتي وهو الحلفاء عرفت الفترة 2017/ 2018 أكبر حجم قدر ب1081وتعتبر كقيمة مضافة للاقتصاد المحلي نظرا لاستعمالاتها المتعددة في صناعة الورق والصناعات الحرفية وفي مجال الرعي ، أما بالنسبة للخشب فعرف تطورا ابتداءا من الفترة 2017/2016 أما حصيلة الفلين تعتبر ضعيفة خلال السنوات .

3 / القطاع الفرعي :36– البيئة

يتضمن القطاع الفرعي البيئة الفصل 352– البيئة ذو تسيير مشترك بين البرامج اقطاعية الممركزة وغير الممركزة ويشمل المواد التالية المراجعات البيئية ودراسات الأثر ،المنشآت الأساسية ، والفصل 394 نمط تسييره المخطط البلدي للتنمية.[1]

الجدول (27) :توزيع رخص البرامج لقطاع البيئة الفترة (2005–2021) الوحدة 10^3دج

السنوات	البيئة	عدد العمليات
2005	0	–
2006	456000	–
2007	120000	–
2008	50000	–
2009	150000	–
2010	100000	1
2011	254500	3
2012	450000	3
2013	1200000	6
2014	0	0
2015	180000	3
2016	0	0
2017	0	0
2018	0	0
2019	0	0
2020	0	0

[1] --Ministère des Finances, nomenclature des investissement public

2021	0	0

المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

الشكل (36):نسبة مساهمة الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفرعي البيئة بالنسبة لمجموع الاعتمادات المخصصة لكافة قطاعات الولاية

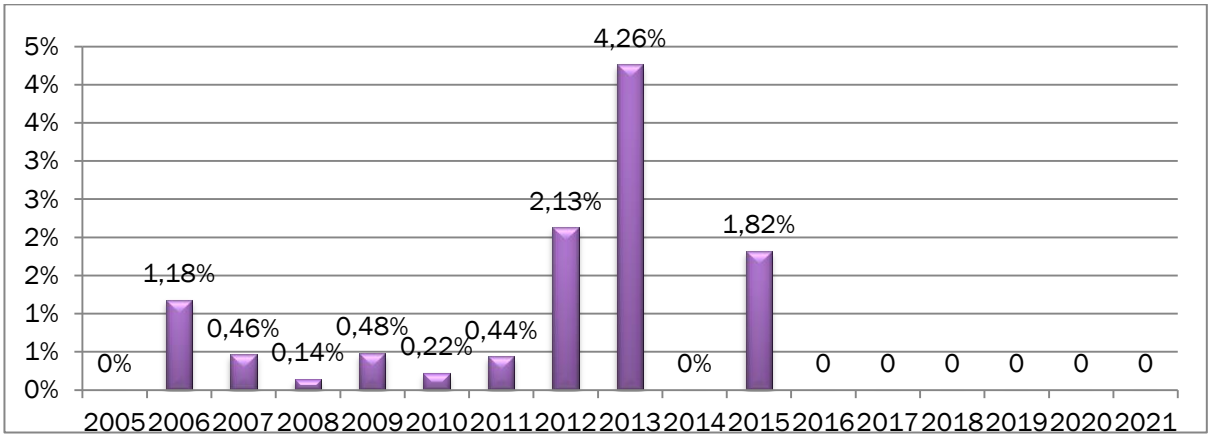

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (27)

تحظى البيئة بأهمية كبيرة على المستوى الدولي حيث يؤكد إعلان ريو عام 1992 على إرادة المجتمع الدولي لتنفيذ ودعم الحماية والتنمية المستدامة لاقتصاد عالمي بيئي ودائم ، وعلى المستوى الوطني في الجزائر بدأ الاهتمام بالبيئة بعد الاستقلال من جانب السلطة العمومية خاصة مع النمو الاقتصادي الذي شهده المجتمع الجزائري وأخذت البيئة حيزا في اهتمام المشرع الجزائري بحيث أصبحت هناك ضمانات دستورية وقانونية لحماية البيئة وكذلك إلزام الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) بحماية البيئة .[1]

الجدول (27)والشكل(36) يوضح أن الأغلفة المالية المخصصة للقطاع الفرعي البيئة سجلت سنة 2013 أكبر حجم يقدر ب 1200000000 دج و خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية 2021 لم تسجل أي ترخيص للولاية .

ولكن الفصل 394–البيئة استفاد من اعتماد مالي يقدر ب7100000دج سنة 2017،وسنة 2018 بمبلغ يقدر ب 16513000دج في إطار المخطط البلدي للتنمية (pcd) .

–الانجازات في قطاع البيئة :

[1] – –دور الولاية في حماية البيئة :

الجدول(28):مراكز الردم التقني في ولاية تلمسان 2021

البلدية	العدد	المساحة (هكتار)	قدرة الاستيعاب(متر مكعب)
تلمسان	1	25	400000
حمام بوغرارة	1	37	450000
الغزوات	1	25	234350

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005–2021

مراكز الطمر التقني : الردم التقني هي عملية دفن النفايات بطريقة حديثة وتقنية من أجل الحفاظ على البيئة وذلك من خلال تقليص حجم النفايات .[1] مراكز الردم التقني للنفايات هي استراتيجية معتمدة من طرف وزارة البيئة والطاقات المتجددة الهدف منها خلق مصادر للمادة الاولية بدل الخام وتسيير النفايات بطريقة تقنية .

مركز الردم التقني لمجمع تلمسان يقع في جبل الحديد على مساحة 25 هكتار يضم 11 بلدية (تلمسان ، منصورة ،شتوان ، الرمشي ، عين فزة ،عمير ،زناتة ،أولاد رياح ، بن سكران ، الحنايا ، الواد الأخضر) .

مركز الردم التقني مجمع حمام بوغرارة : مساحته 37 هكتار دخل حيز الخدمة منذ منذ 31 يونيو 2014 .

مركز الردم التقني مجمع الغزوات :يضم البلديات (الغزوات ، ندرومة ، دار يغمراسن ،السواحلية ،وتينت) انطلقت الأعمال في المركز في نهاية سنة 2012

الجدول(29) : المفرغات العمومية المراقبة في ولاية تلمسان 2021

البلدية	العدد	المساحة(هكتار)	قدرة الاستيعاب
سبدو	1	10.25	105000
بني سنوس	1	10.45	75000
بني بوسعيد	1	4	100000
بني صميل	1	4	100000

[1] – – سعيداني نور الهدى ،بكار أمال ، دور مراكز الردم التقني في تسيير النفايات الصلبة وإمكانية تثمينها :حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ببشار ، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثامن العدد 2أوت 2022 ص 739

Source :wilaya de Tlemcen monographie 2005–2021

–المفرغة العمومية للنفايات هي أماكن بعيدة عن المجمعات السكنية تستعمل لرمي النفايات المنزلية وما شابهها وتنشأ عن طريق المسؤولين المحليين للبلديات ، وتنقسم إلى مفرغات عشوائية دون تسيير إداري ومفرغات عمومية مراقبة [1].

–النفايات : عرف المشرع الجزائري النفايات بأنها "كل البقايا الناتجة عن عمليات الانتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه ، أو يلزم التخلص منه أو بإزالته ،[2]وفي سياق ما جاء في الدستور الجزائري بأهمية حماية الصحة العامة والحق في بيئة نظيفة برمجت الحكومة استثمارات كبيرة بين سنة 2002و2017 بحوالي 88 مليار دج للتحسين البنية التحتية لمعالجة النفايات ويشارك في هذه المهمة على المستوى المركزي كل من وزارة البيئة بالتعاون مع بعض الوزارات مثل الصحة والصناعة وعلى المستوى المحلي المجلس الشعبي البلدي ومراكز الجمع والتنظيف و مؤسسة تسيير مركز الردم التقني CET التي يتم إنشاءها بموجب مرسوم صادر عن الوالي ،[3]وفي ولاية تلمسان تلعب مؤسسات تسيير مركز الردم التقني تلسان والغزوات ومغنية دور فعال في التنمية المحلية وذلك عن طريق الحفاظ على النظافة العامة للولاية وتحسين الاطار المعيشي والمشاركة في تثمين النفايات وتعزيز الاقتصاد الأخضر وخلق فرص عمل والشكل أعلاه يوضح كمية النفايات اليومية .

الشكل (37) :كمية النفايات اليومية (ط/اليوم)

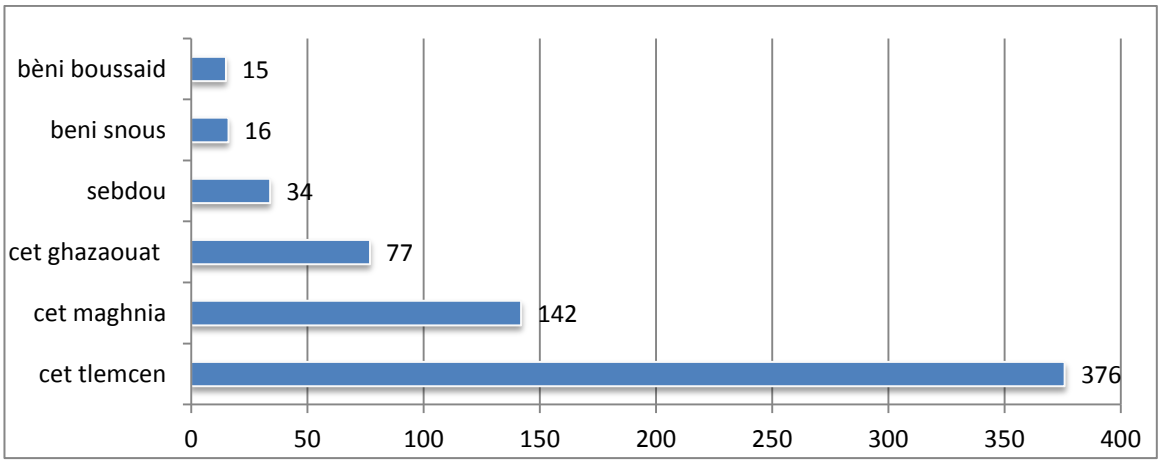

[1] – نورالدين بولعراس ، مومنة موحاد ، مشكلات تنظيم وتسيير المفرغة العمومية في الجزائر وتداعياتها الايكولوجية : مقاربة سوسيولوجية مونوغرافية في الوعي البيئي على عينة من ولاية أدرار ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 09 العدد 01 سنة 2020ص130-154 ص 134

[2] _ المادة 03 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 15 ديسمبر 2001، العدد 77 ص 10

[3] – تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر ،الوكالة الوطنية للنفايات ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة البيئة سنة 2020

Source :**wilaya de Tlemcen monographie 2005–2021**

يشير الشكل (37) إلى كمية النفايات المنزلية اليومية التي يتم جمعها في المفرغات العمومية في بلديات سبدو و بني سنوس وبني بوسعيد وبني صميل وكذلك مراكز الردم التقني تلمسان ومغنية والغزوات وذلك بسبب كثرة الأحياء السكنية الجديدة التي عرفتها الولاية .

الفرع الثاني : القطاع 05المنشآت الأساسية الاقتصادية والادارية

القطاع المدون ب 5– المنشآت الأساسية الاقتصادية والادارية من القطاعات المسجلة لمدونة نفقات التجهيز العمومية وقد تمت الدراسة على القطاع الفرعي 52 المنشآت الأساسية للطرق

1/ القطاع الفرعي المنشآت الأساسية للطرق

يمكن تسيير هذا القطاع الفرعي في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة والذي بدوره يشمل الفصول التي يمكن تسييرها بصيغة PSD وهي 534–صيانة الطرق الولائية و535– صيانة الطرق البلدية، والفصول التي يمكن تسييرها بصيغة (PSD .PSC) هي 511–الدراسات العامة للمواصلات ،521–الطرق الوطنية ،522–الطرق الولائية ،528–الطرق السريعة.[1]

الجدول(30): توزيع رخص البرامج لقطاع المنشآت الأساسية للطرق الفترة (2005–2021) الوحدة 10^3دج

السنوات	52–المنشات الأساسية للطرق	عدد العمليات
2005	3080600	-
2006	9282000	-
2007	5573000	-
2008	6305013	-
2009	4900000	-
2010	5331000	10
2011	16125000	11
2012	1581500	6
2013	2057750	5

[1] --Ministère des Finances, nomenclature des investissement public

8	2630230	2014
2	680000	2015
0	0	2016
1	170000	2017
0	0	2018
5	570000	2019
3	1300000	2020
4	1817000	2021

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

الشكل (38) : نسبة مساهمة رخص برامج قطاع المنشآت الأساسية للطرق في مجموع رخص البرامج لولاية تلمسان

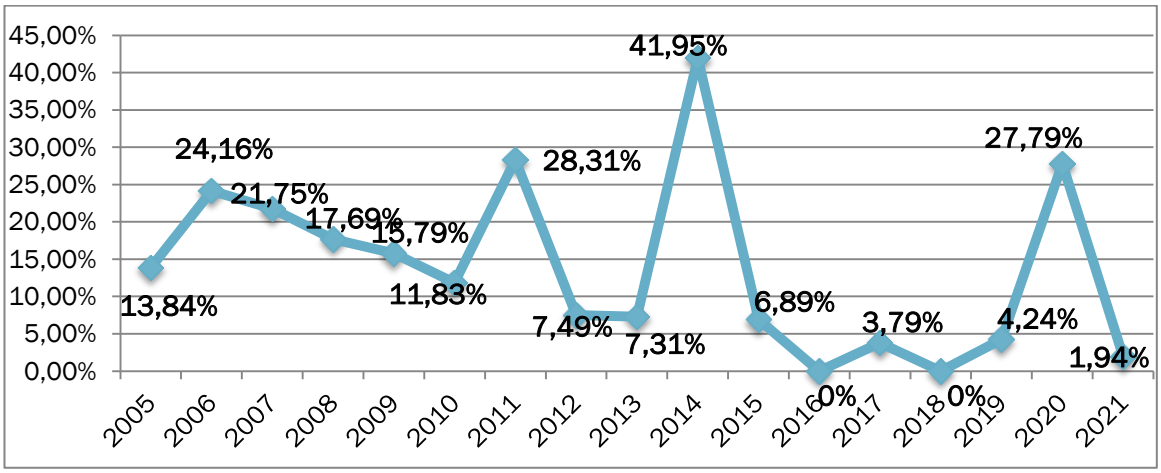

المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات الجدول (30)

في إطار تجسيد الطرقات استفادت ولاية تلمسان من رخص البرامج خلال الفترة من سنة 2005إلى 2021 باستثناء سنة 2018 من أجل القيام بإصلاح الطرقات وشقها والحفاظ عليها تم تخصيص الأموال لهذا القطاع و قد عرفت أكبر نسبة من مجموع رخص البرامج سنة 2014 تقدر ب 2630230000 دج ،كما جاء في القانون فالولاية بالقيام بعمليات شق الطرق الولائية وصيانتها و ترميمها والمحافظة عليها وتصنيفها وتزويدها بكل الإشارات الخاصة بها، وكذلك استشارتها في تصنيف الطرق الوطنية وتولي المتابعة التقنية الخاصة بالمنشآت الفنية للطرق البلدية والولائية .[1]

[1]– دراوسي مراد ،دور نفقات الدولة للتجهيز في تحقيق التنمية المحلية المستدامة راسة حالة البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية البليدة–نموذجا خلال الفترة (2001-2019) ،مرجع سابق ص 344

الشكل(39) : نسبة الطرق الوطنية والولائية والبلدية لولاية تلمسان خلال 2021/12/31

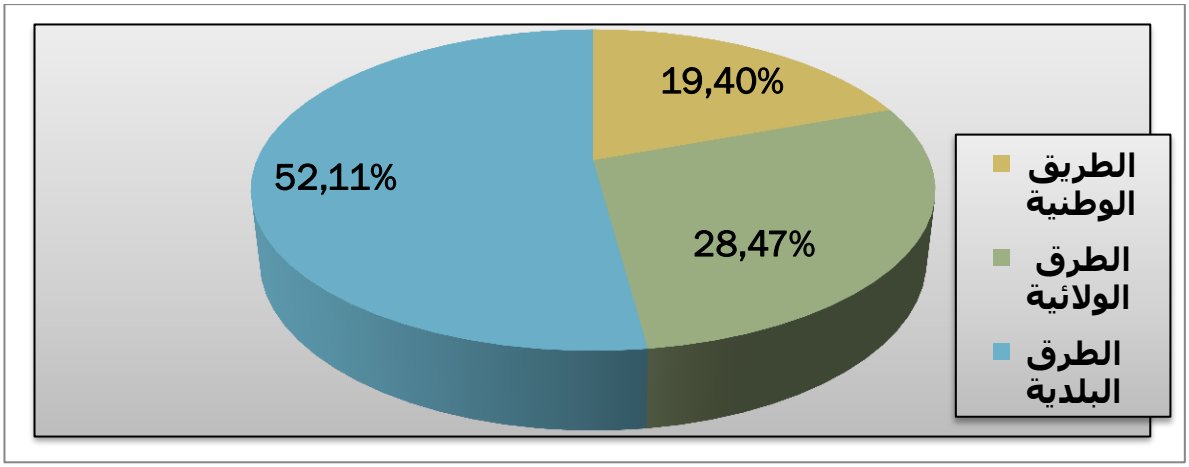

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مديرية الأشغال العمومية

بلغت الطرق الوطنية نسبة 19.40% من المجموع الكلي للطرق بحجم يقدر ب 794.867 كلم ، وبالنسبة للطرق الولائية يقدر حجمها ب 1166.323 كلم بنسبة 28.47% ، أما الطرق البلدية فهي التي تبلغ أكبر طول يقدر ب 2134.119كلم بنسبة 52.11%

الجدول (31)الحالة العامة لشبكات الطرق المعبدة(الوطنية والولائية والبلدية):

السنوات	الطرق الوطنية	الطرق الولائية	الطرق البلدية
2009	729.11	880.77	883.83
2010	717.11	880.77	883.83
2011	717.3	956	1057
2012	717.3	956	1057
2013	717.3	956	1057
2014	764.086	1189,668	1113
2015	764.086	1189.66	1111.06
2016	764.086	1189.66	1113.58
2017	749	1046	1280
2018	749	1046	1280

2019	764.09	1198.67	2109.12
2020	794.86	1118.049	1780.19
2021	794.86	1118.049	1780.19

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مديرية الأشغال العمومية

مؤشر كثافة شبكة الطرق :

كثافة شبكة الطرق من المؤشرات التي تعكس تطور المنطقة اقتصاديا فكلما كانت الكثافة عالية في شبكات الطرق دليل على تحسن الطرقات وتقديم خدمات النقل الجيدة.[1] ويتم حسابها على الشكل التالي :

مؤشر كثافة شبكة الطرق = طول الطرق ÷ المساحة الاجمالية للولاية × 100

مؤشر كثافة الطرق بالنسبة لعدد السكان =طول الطرق المعبدة ÷عدد السكان للولاية × **1000**

الشكل(40):مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة في ولاية تلمسان

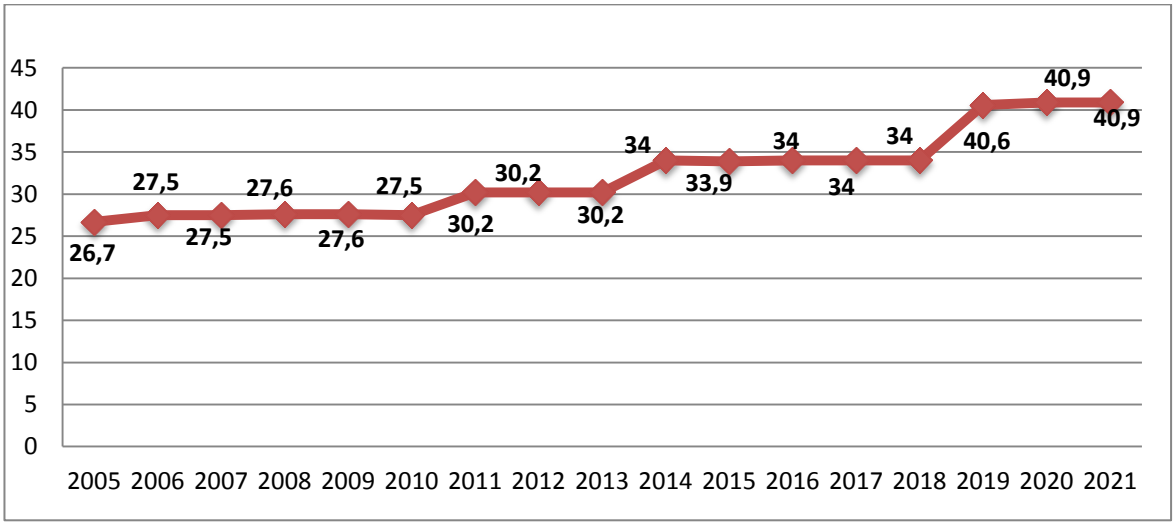

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (31)

[1]– سامر النوايسة وآخرين ، تحليل بنية شبكة الطرق في محافظة الكرك جنوبي الأردن ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد 30 (8) 2016

الشكل (41): مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان في ولاية تلمسان

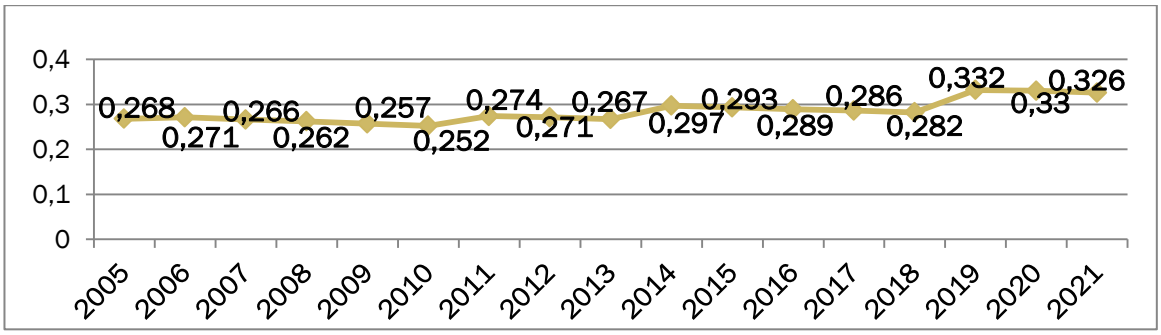

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (31)

من خلال معطيات الشكل (40) و(41) فإن المؤشر الخاص بكثافة الطرق بالنسبة للمساحة يتزايد من سنة إلى أخرى خلال السنوات بلغ 40.9 سنة 2021 وهذا التحسن في المؤشر دليل على زيادة الكفاءة في شبكة الطرقات في الولاية، أما بالنسبة لمؤشر كثافة الطرق بالنسبة للسكان يشهد تطورا في القيمة بلغ سنة 2005 مقدار 0.268 ثم يبدأفي النمو تدريجيا إلى غاية سنة 2021 ليصل إلى قيمة 0.326 وهذا يدل على التحسن في هذا المؤشر .

الفرع الثالث : 6–التربية والتكوين

قطاع التربية و التكوين من القطاعات المسجلة في مدونة الاستثمارات العمومية والذي بدور يشمل القطاعات الفرعية التي يمكن تسييرها بصيغة البرامج القطاعية غير الممركزة وهي –62 التربية ، 63– التكوين المهني

تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية وتطبيق للخريطة المدرسية والتكوينية إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي و المهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذلك تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة المسجلة في حسابها [1]

1/:القطاع الفرعي 62– التربية

الفصول التي يمكن تسييرها بصيغة البرامج القطاعية غير الممركزة هي 622–التعليم الثانوي ،التعليم الابتدائي ،625– التعليم خارج المدرسة والأبواب التي يمكن تسييرها بالصيغة المشتركة هي 612–دراسات عامة للتربية التكوين .[2]

[1]– المادة 92 من قانون الولاية 2012

[2] – Ministère des Finances, nomenclature des investissement public

الجدول (32) :توزيع رخص البرامج لقطاع التربية الفترة (2005–2021) الوحدة 10^3دج

السنوات	رخص البرامج	عدد العمليات
2005	1832600	-
2006	3151546	-
2007	1384401	-
2008	2033000	-
2009	4055200	-
2010	3835048	14
2011	4241714	55
2012	3166300	19
2013	4833750	70
2014	258000	9
2015	110000	5
2016	462710	19
2017	188000	7
2018	325000	9
2019	1558500	33
2020	877996	33
2021	90739840	50

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

الشكل (42): نسبة رخص البرامج المسخرة لقطاع التربية من مجموع رخص البرامج في ولاية تلمسان

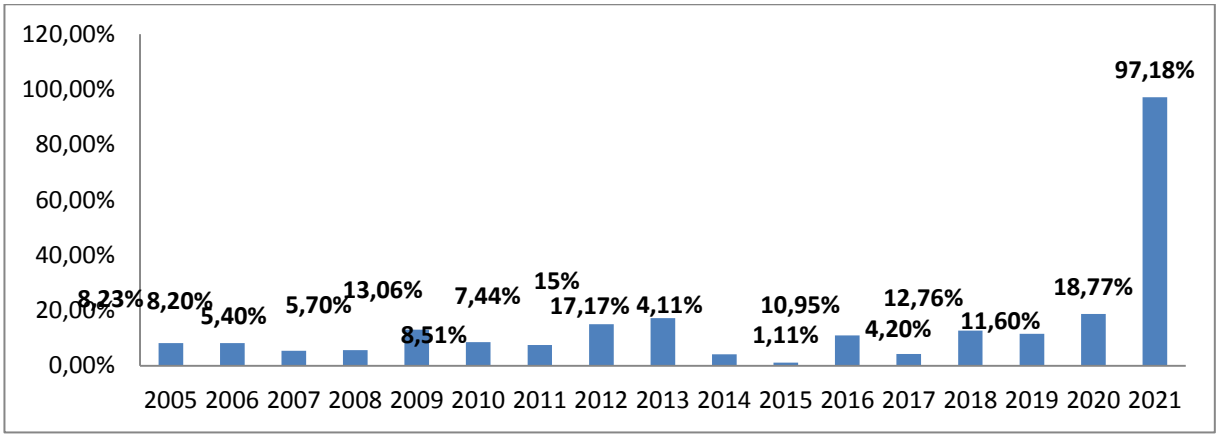

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (32)

حسب الجدول(32) والشكل(42) نلاحظ أن المخصصات المالية الموجهة لقطاع التربية في ولاية تلمسان متواضعة وتختلف من سنة إلى أخرى منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2019 بعد ذلك سجلت سنة 2021 أكبر حجم من رخص البرامج عرفه القطاع خلال الفترة بلغت نسبته 97.18% من المجموع الكلي لرخص البرامج في الولاية ب 50 عملية وذلك لسياسة الدولة الرامية لإصلاح القطاع وضمان استفادت كل المناطق المحرومة من خدمة التعليم الذي يعتبر حق مشروع.

كما جاء في البرنامج الأخير تنمية مناطق الظل 2020-2024 الذي يحمل عنوان دعم طاقات الاستقبال وتحسين معايير التمدرس قامت الحكومة على المستوى الوطني بإنشاء 578 مؤسسة مدرسية سنة 2020 ،[1] وذلك لأن التعليم أساس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وهو أمر ضروري للتماسك الاجتماعي وتحسين الكفاءات والمرونة الفكرية ويضمن رأسمال بشري فعال قادر على بناء المجتمعات يحول الموارد البشرية الخام إلى موارد بشرية منتجة فكلما كانت جودة التعليم عالية كلما حقق المجتمع أعلى معدلات النمو الاقتصادي و الحضاري .

–الإنجازات في قطاع التربية :

***المدارس الابتدائية:** في إطار تطوير وتمكين فرصة التعليم لصالح كل الأطفال عبر كامل التراب الوطني قامت الحكومة ببناء المدارس الابتدائية وخاصة في المناطق المحرومة ، وتعتبر من الأملاك العمومية التابعة للبلدية هدفها بناء جيل يتميز بكفاءة قاعدية فكريا وأخلاقيا وفي المجال المدني كما تمثل القاعدة الأساسية للمنظومة التربوية[2] ، كما تساهم المدارس في التنمية البشرية وذلك لاستفادة التلاميذ من الفحوصات الطبية في إطار الوقاية وحفظ الصحة في الوسط المدرسي بقرار مشترك مع وزير التربية والتعليم ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات .[3]

وقد استفادت ولاية تلمسان من البرامج والمشاريع من أجل توصيل خدمة التعليم عبر بلديات الولاية و رفع الثقل عن بعض المؤسسات التربوية التي كانت تشهد اكتظاظ أكبر من التلاميذ بسبب النمو الديمغرافي الحاصل عبر كل البلديات التابعة للولاية وقد تم إنجاز العديد من المدارس الابتدائية و تزويدها بكل الوسائل و الأثاث المدرسي والأدوات من أجل ضمان السير الحسن للمؤسسات التعليمية والتربوية ، وعلى هذا تطور عدد المدارس الابتدائية وعدد القاعات من بلدية لأخرى والشكلين التاليين يوضحان ذلك .

[1]– حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فيفري 2021 ص 30

[2]– المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16 –226 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق ل 25 أوت سنة 2016 ، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة الإبتدائية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 51 سنة 2016

[3]– المادة 15 من النفس المرسوم التنفيذي رقم 16-226

***التعليم المتوسط والثانوي:** المتوسطة مؤسسة عمومية تعليمية وتربوية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال الاداري والمالي نسبيا مهامها إكمال وبناء قدرات التلاميذ المكتسبة في الطور الابتدائي ، وتقدم تعليما متوسطا إجباريا مدته أربع سنوات .[1]

الشكل (43): تطور عدد المدارس الابتدائية في ولاية تلمسان

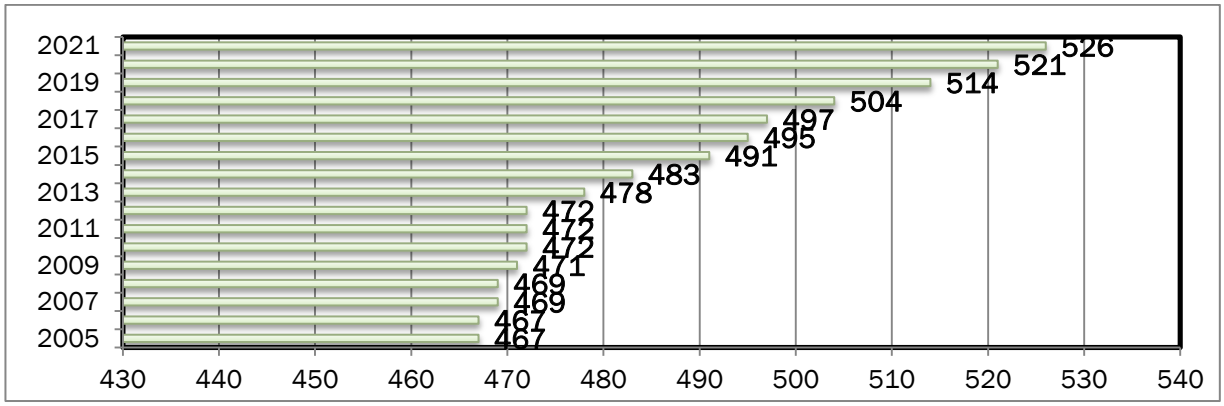

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية التربية لولاية تلمسان

الشكل(44): تطور عدد المتوسطات ومؤسسات التعليم الثانوي الفترة 2005– 2021

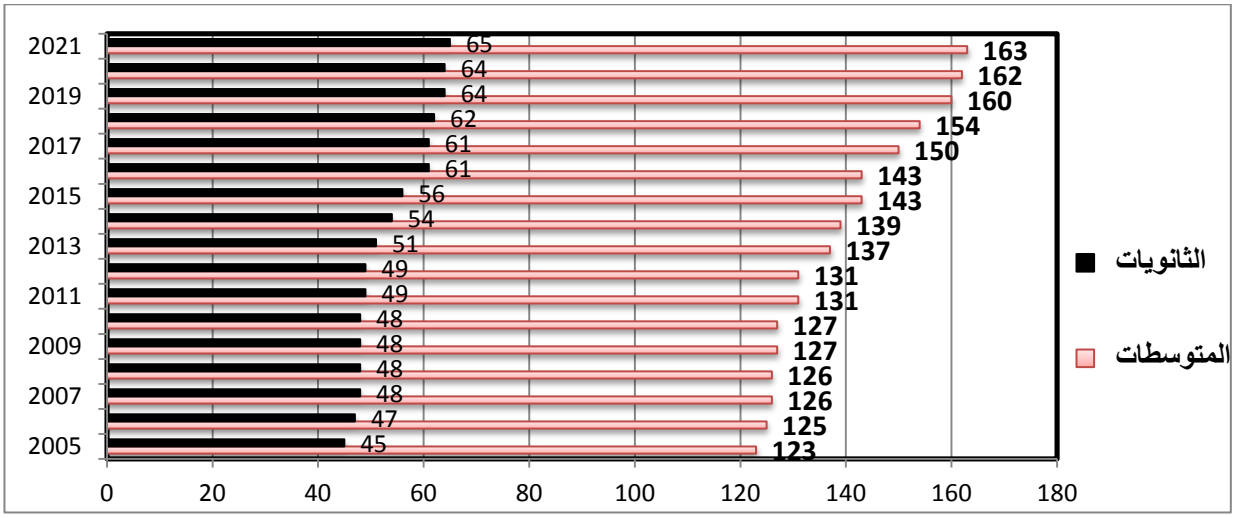

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية التربية لولاية تلمسان

من خلال الشكلين(43)و(44) نلاحظ التطور في عدد مؤسسات التعليم في الأطوار الثلاثة ابتداء من سنة 2005 كان عدد المدارس الابتدائية 467مدرسة وعدد المتوسطات 123 والثانويات 45 ليرتفع سنة 2021 على التوالي

[1]– المادة02 و المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 16 –226 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق ل 25 أوت سنة 2016 ، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتوسطة

526و163 و 65 وذلك بسبب الزيادة في عدد السكان المتمدرسين و التوسع العمراني الذي شهدته بلديات الولاية بظهور أحياء جديدة كبيرة الحجم من أجل ضمان التعليم الذي يعتبر حق للجميع و حرص الحكومة على إصلاح المنظومة التربوية والتعليم الذي يعتبر من الركائز الأساسية للبلاد .

الشكل(45): تطور عدد التلاميذ للفترة 2005–2021 في ولاية تلمسان

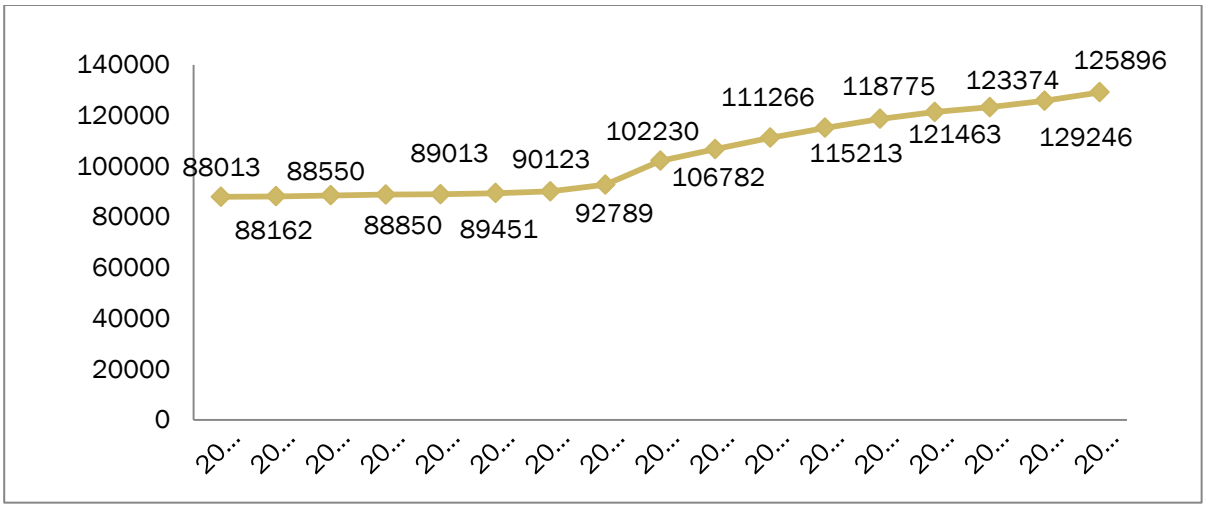

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية التربية لولاية تلمسان

الشكل(46): عدد التلاميذ في الطور المتوسط والثانوي الفترة 2005–2021

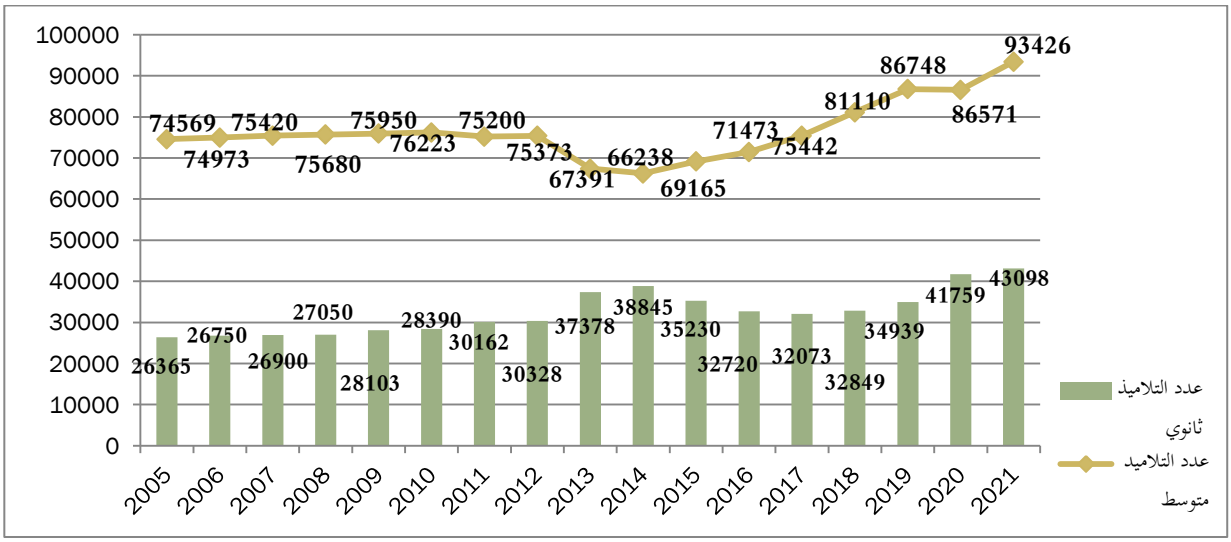

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية التربية لولاية تلمسان

حسب الشكل(45) و(46) نلاحظ ارتفاع عدد التلاميذ في الطور الابتدائي من 88013تلميذا سنة 2005 ليرتفع إلى 129246 تلميذا سنة 2021، قدرت الزيادة خلال الفترة ب 41233 تلميذا ،و كذلك الارتفاع في عدد

التلاميذ في الطور المتوسط والثانوي وهذا راجع إلى زيادة عدد السكان و كثرة الأحياء السكنية التي شهدتها الولاية خلال الفترة .

***مؤشر عدد التلاميذ المتمدرسين في الأطوار الثلاثة (الابتدائي ، المتوسط ، الثانوي):**

***مؤشر التلاميذ المتمدرسين =عدد التلاميذ /عدد الأساتذة *100**

ويشير هذا المؤشر إلى نسبة عدد التلاميذ المتمدرسين لكل أستاذ في كل طور والانخفاض في هذه النسبة يدل على تحسن هذا المؤشر .[1]

الجدول(33) : مؤشرات التمدرس في الأطوار الثلاثة

السنوات	مؤشر التمدرس في الطور الابتدائي(%)	مؤشر التمدرس في الطور المتوسط(%)	مؤشر التمدرس في الطور الثانوي(%)
2005	24,07	25,57	15,17
2006	23,42	24,46	14,94
2007	23,30	21,98	14,91
2008	23,38	22,06	14,62
2009	22,97	21,15	15,02
2010	23,08	21,11	15,17
2011	19,70	20,56	14,71
2012	23,44	20,61	14,79
2013	22,99	19,62	16,00
2014	22,99	17,52	15,53
2015	28,38	17,92	15,18
2016	29,17	18,30	13,63
2017	26,53	19,03	12,87
2018	27,13	19,96	12,90
2019	29,641	15,52	13,30
2020	22,22	19,92	15,56
2021	21,91	20,72	16,14

[1]– دراوسي مراد ، مرجع سابق ص 319

Source :wilaya de Tlemcen ,monographie 2005–2021

الجدول (33) يوضح مؤشر التمدرس الذي يشهد ارتفاع ثم انخفاض ولكن خلال السنتين الأخيرتين 2020 و 2021 انخفض المؤشر بالنسبة للطور الابتدائي على التوالي 22.22%و 21.91 % وهذا دليل على تحسن هذا الطور بفضل سياسة الدولة الهادفة إلى تعميم التعليم في المناطق المحرومة ، وكذلك بالنسبة للطور المتوسط شهد نتائج مرضية عام 2021 ب 20.72 %بعدما كان 25.57 % سنة 2005 أما مؤشر التمدرس في الطور الثانوي عرف بعض الانخفاض خلال السنوات من 2016 إلى 2019.

2/ القطاع الفرعي 36–التكوين واليد العاملة

طريقة تسيير العمليات هي تسيير مشترك للفصول 631- التكوين المهني ،651-التكوين الاداري المتخصص ، 652-التكوين في التسيير والخدمات ،653- التكوين الفندقي

الجدول(34): توزيع رخص البرامج لقطاع التكوين واليد العاملة الفترة (2005–2021) الوحدة 10^3دج

السنوات	رخص البرامج	عدد العمليات
2005	291000	-
2006	611000	-
2007	300000	-
2008	1350000	-
2009	506000	-
2010	1155000	8
2011	699500	7
2012	722000	4
2013	205000	2
2014	595000	4
2015	951000	6
2016	6000	1
2017	4600	1
2018	160000	2
2019	100000	1

2020	219000	6
2021	0	0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

الشكل(47): نسبة رخص البرامج المخصصة لقطاع التكوين واليد العاملة من مجموع رخص البرامج لولاية تلمسان

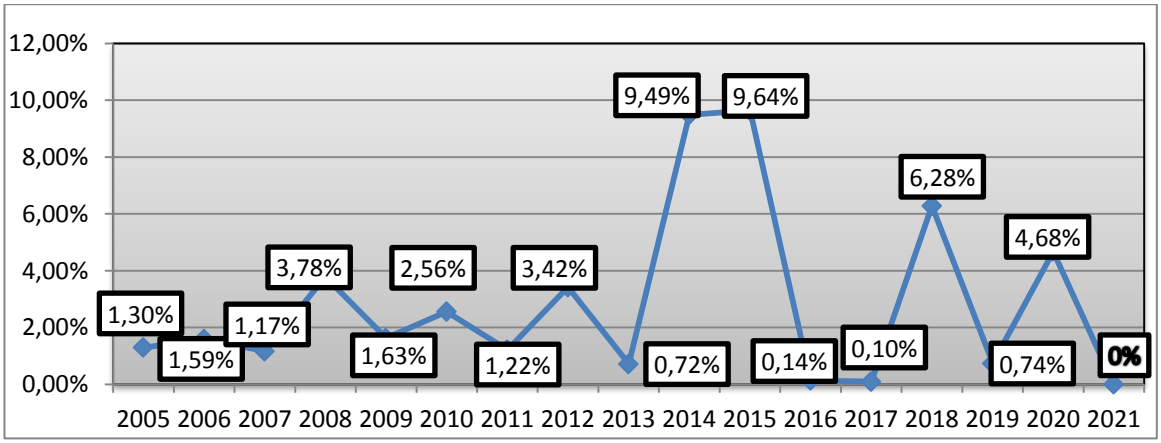

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (34)

نلاحظ اختلاف في التخصيصات المالية لقطاع التكوين واليد العاملة من خلال الجدول (34) والشكل (47) الذي يجمل في طياته بناء طاقات بشرية محلية مؤهلة نظريا وعمليا وتسخيرها في خدمة الولاية لأن قطاع التكوين المهني من القطاعات التي تستقطب عددا كبيرا من الفئة الشبانية التي لم تجد السبيل في قطاع التربية أو حتى بعض الشباب المتحصلين على شهادات جامعية ، و هو بمثابة محطة لتأسيس شريحة متكونة تتميز بالكفاءة والمهارة والمعرفة المهنية في جميع المجالات من أجل استخدامها في النهضة الاقتصادية وبالتالي هناك علاقة قوية بين التكوين المهني والتنمية المحلية .

و في الجزائر حددت وزارة التكوين المهني ثلاث أنماط رئيسة للتكوين وهي التكوين الإقامي ،التكوين عن طريق التمهين ،التكوين عن بعد .

مركز التكوين المهني مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، يتولى ضمان تكوين مهني أولي في جميع أنماط التكوين وفي مستويات التأهيل من الأول إلى الرابع وضمان التكوين المهني المتواصل في مستويات التأهيل والقيام بتنصيب الممتهنين في الوسط المهني واتخاذ كل المبادرات من أجل إدماج الحاصلين على شهادات التكوين المهني .[1]

[1]– المادة 02 والمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 14– 140 مؤرخ في 20جمادى الثانية عام 1435الموافق ل20 أفريل سنة 2014 ،يحدد القانون الأساسي النموذجي لمراكز التكوين المهني والتمهين ، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 21 ،07 ماي 2014

الشكل (48): تطور عدد مراكز التكوين المهني و المعاهد في ولاية تلمسان

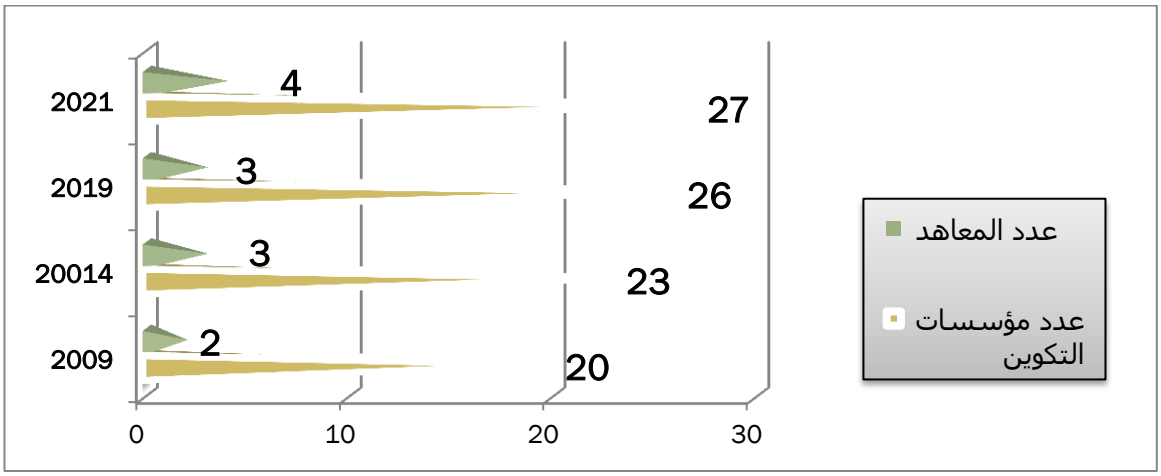

Source :wilaya de Tlemcen ,monographie 2005–2021

حسب الشكل(48) هناك تطور في عدد مؤسسات التكوين المهني والمعاهد في ولاية تلمسان خلال الفترة بلغ عدد مؤسسات سنة 2009 20 مؤسسة بقدرة استيعابية 4800 متكون ليرتفع بعد ذلك إلى 26 مؤسسة سنة 2014 بقدرة استيعابية 6200 متكون ثم 26 مؤسسة تكوين مهني سنة 2019 ليصل عدد المؤسسات سنة 2021 إلى 27 مؤسسة القدرة الاستيعابية 6600متكون أما بالنسبة لمعاهد التكوين (INSFP) تحتوي الولاية على أربعة مؤسسات(منصورة ، إمامة ، مغنية ، سبدو) قادرة على احتواء 1200 متكون هذه المؤسسات تمكن بلديات الولاية من توفير يد عاملة مؤهلة متعددة الاختصاصات في سوق العمل تسمح برفع الانتاجية وتنعكس بشكل إيجابي على التنمية المحلية .

الفرع الرابع :القطاع 7 المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية

يسجل قطاع المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية في مدونة الاستثمارات العمومية والذي تندرج تحته القطاعات الفرعية التالية:73– المنشآت الأساسية الصحية، 74– الشباب، 75– الثقافة.

1/القطاع الفرعي 73– المنشآت الأساسية الصحة

الفصول التي يمكن تمويلها بصيغة البرامج القطاعية غير الممركزة فقط هي 733 – الوحدات الخفيفة والذي تشمل المعدات والمراكز الاستشرافية والعيادات وإعادة التجهيز ، بينما الفصول التي تخضع للتمويل المشترك بين البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة هي 731–المستشفيات ،732 المؤسسات المتخصصة .

الجدول(35): رخص البرامج لقطاع المنشآت الأساسية الصحية الفترة (2005–2021) الوحدة 10^3دج

السنوات	رخص البرامج	عدد العمليات
2005	2080000	–
2006	1886000	–
2007	1357000	–
2008	4239500	–
2009	2620000	–
2010	10423000	4
2011	2435000	7
2012	180000	3
2013	2478000	8
2014	150000	1
2015	2608000	8
2016	414000	2
2017	630000	3
2018	1622000	7
2019	990000	7
2020	1194000	6
2021	22000	1

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

الشكل(49) :نسبة مساهمة رخص برامج قطاع الصحة في مجموع رخص البرامج في ولاية تلمسان

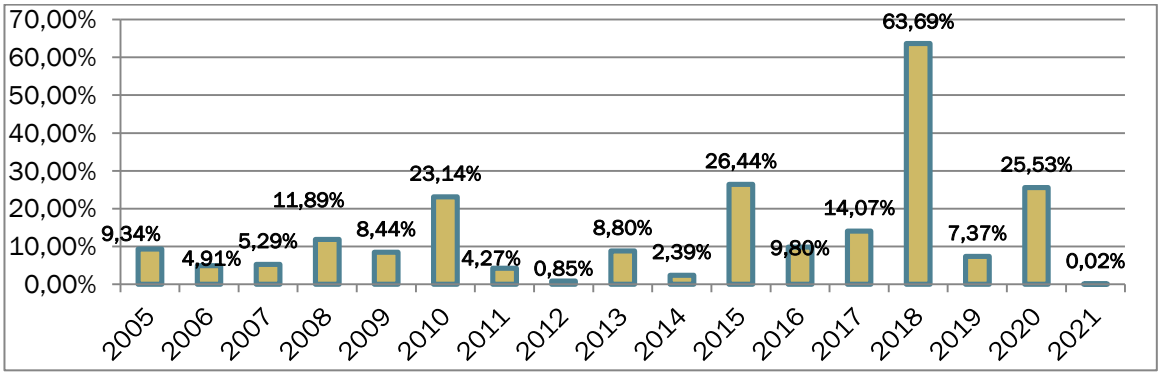

المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات الجدول (35)

تضمنت المادة 54 من الدستور الجزائري على حق كل مواطن في الرعاية الصحية وإلزام الدولة بمكافحة والوقاية من الأمراض الوبائية المعدية ، وكذلك على للدولة تسخير جميع الوسائل من أجل حماية الصحة وتوفير العلاج المجاني ،[1] حيث تساهم عملية الصحة وترقيتها في رفاهية الانسان الجسمية والمعنوية مما تجعله كعنصر مشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. [2]

حسب الجدول 35والشكل 49 يتبين أن المخصصات المالية لقطاع الصحة الذي يعتبر من الأولويات في الاتجاهات التنموية للدولة يختلف من سنة لأخرى وقد عرف مبالغ معتبرة في بعض السنوات بلغت 63.69% من مجموع رخص البرامج سنة 2018 كأكبر نسبة بينما لم يتعدى 1% سنة 2012 و2021 ، وهذا حسب الأولويات التي تقترحها السلطات المحلية في تحديد برامجها التنموية كل سنة بين القطاعات ،هذه البرامج تتماشى مع الخطة الوطنية التي تسعى إليها الجزائر في تحسين القطاع الصحي والتي خصصت اعتمادات مالية ضخمة لتشييد مراكز صحية جديدة من أجل ضمان وصول الخدمات الصحية للجميع والتقليل من وفيات الأطفال .

الإنجازات في قطاع الصحة :

الجدول(36): نوع المرافق الصحية في ولاية تلمسان سنة 2021

الهياكل الصحية	العدد	القدرة الاستيعابية للأسرة	عدد الأطباء	عدد جراح الأسنان	عدد الصيادلة
المراكز الاستشفائية الجامعية C.H.H	1	736	90	19	26
المؤسسات الاستشفائية المتخصصة E.H.S	1	204	20	0	5
المستشفيات E.P.H	5	988	162	8	15
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية EPSB	7	1928	757	197	71

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية الصحة لولاية تلمسان

[1]– عمر شنتير رضا ، النظام القانوني للصحة العمومية ، أطروحة دكتوراه في الحقوق قسم القانون العام ، جامعة الجزائر سنة 2013/2012 ص 18

[2]– المادة 2 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26جمادى الأول عام 1403 الموافق ل 16فبراير سنة 1985يتعلق بحماية الصحة وترقيتها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

***المؤسسة العمومية الاستشفائية:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والوالي هو السلطة الوصية عليها ،وتسهر على ضمان تنظيم وبرمجة توزيع العلاج الشفائي والتشخيص وإعادة التأهيل الطبي وتطبيق البرامج الوطنية للصحة ووضمان حفظ الصحة ومكافحة الأضرار والآفات الاجتماعية. [1]

***المؤسسات العمومية للصحة الجوارية:** هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوالي والتي تتمثل مهامها في الوقاية والعلاج القاعدي وتشخيص الأمراض و العلاج الجواري والفحوص الخاصة بالطب العام والطب المتخصص القاعدي والأنشطة المرتبطة بالصحة الانجابية والتخطيط العائلي .[2]

تمتلك ولاية تلمسان مستشفى جامعي C.H.H ومؤسسة صحية متخصصة (E.H.S mère-enfant بالإضافة إلى خمسة مستشفيات E.P.H تتوزع عبر البلديات التالية (بلدية سبدو ،الغزوات ،ندرومة ،مغنية ، وبلدية الرمشي) ، ويوجد بها سبعة مؤسسات عمومية للصحة الجوارية (E.P.S.P)تتوزع على البلديات التالية (سبدو ،الغزوات ،ندرومة ،مغنية ، الرمشي ، باب العسة ،أولاد ميمون)

الشكل(50):تطور القدرة الاستيعابية للمستشفيات في ولاية تلمسان الفترة 2005–2021

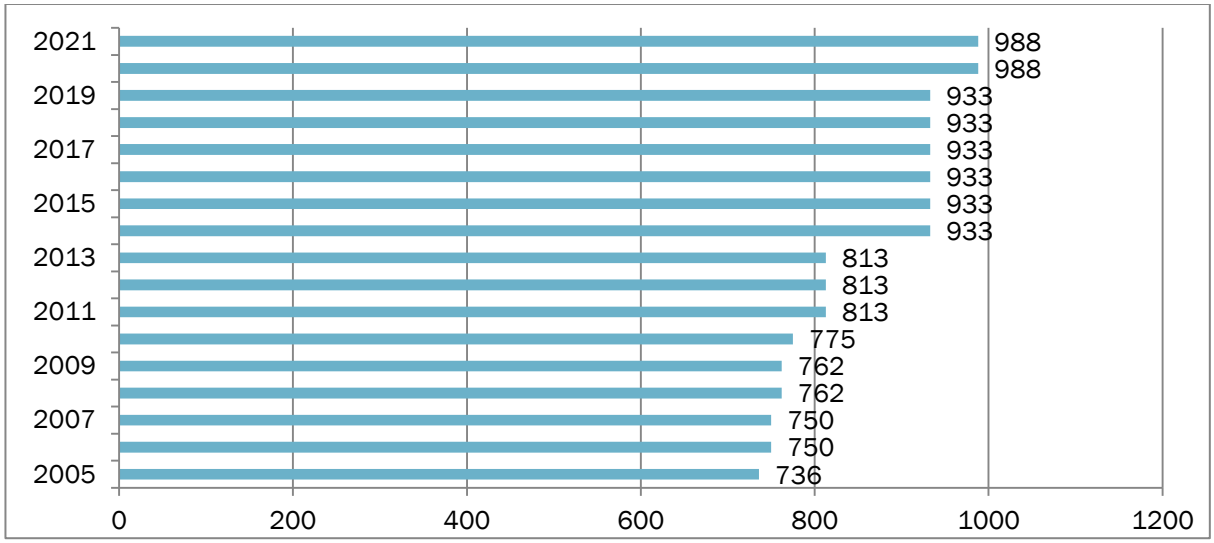

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية الصحة لولاية تلمسان

[1]– المادة 2و المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 07–140 المؤرخ في 2 جمادى الأول عام 1428 الموافق ل 19 ماي سنة 2017 يتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها الجريدة الرسمية العدد 33 سنة 2007 ص 10–11

[2]المادة 7–8 من نفس المرسوم التنفيذي

حسب الشكل(50) يتبن لنا تطور القدرات الاستيعابية للمستشفيات في ولاية تلمسان حيث بلغت سنة 2005 القدرة ب736 ثم ترتفع تدريجيا كل سنة إلى أن بلغت عام 2021 مايقارب 988 وهذا راجع إلى اهتمام الدولة والسلطات المحلية بالمجال الصحي من أجل تخفيف الضغط و تحسين الخدمات الصحية الموجهة للمواطن خاصة مع الزيادة في عدد سكان الولاية .

الشكل(51) : تطور عدد العيادات في ولاية تلمسان للفترة 2021/2005

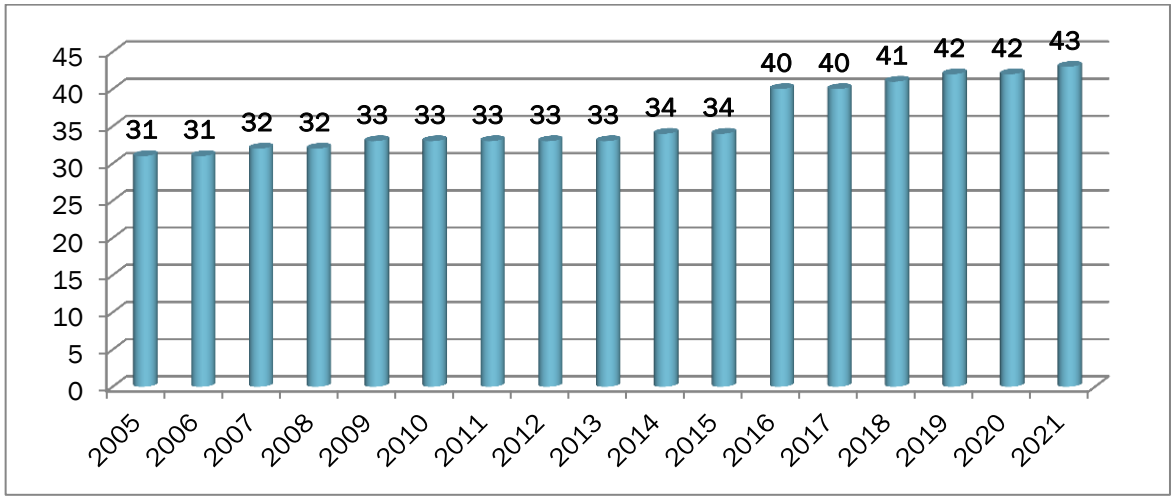

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية الصحة لولاية تلمسان

الشكل(52) : تطور عدد قاعات العلاج في ولاية تلمسان الفترة 2005–2021

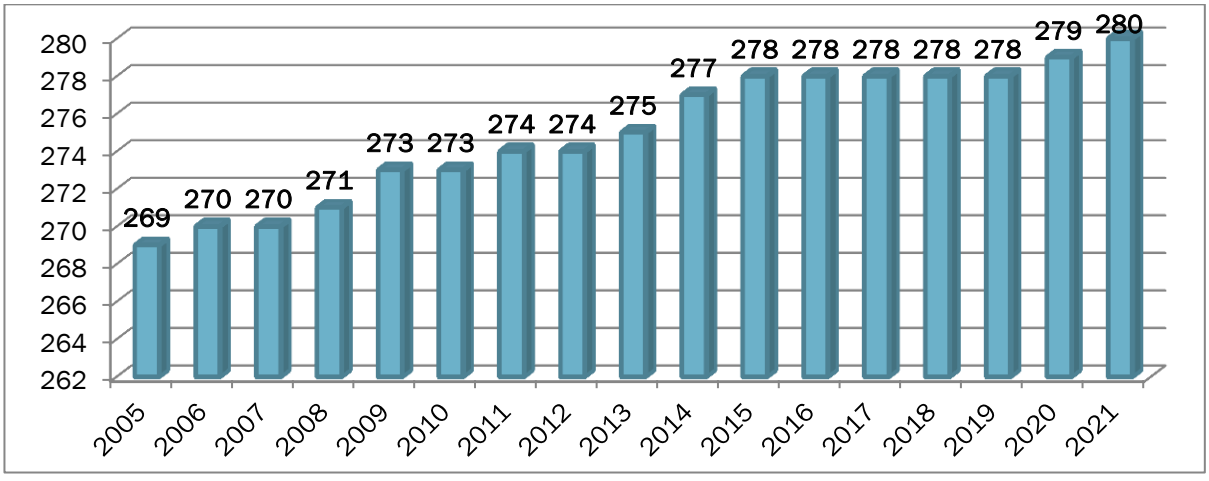

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية الصحة لولاية تلمسان

يتضح من خلال الشكلين 51 و 52 الارتفاع في عدد العيادات وقاعات العلاج التي تم إنجازها ويدل ذلك على التحسن في بلديات الولاية وهذا بفضل الاعتمادات المالية في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة والذي يعكس رغبة الدولة في الرفع من مردودية الصحة التي تندرج ضمن أهداف التنمية المستدامة

الإطارات الطبية العمومية في ولاية تلمسان:

الشكل(53) :عدد الإطارات الطبية التابعة للقطاع العمومي في ولاية تلمسان

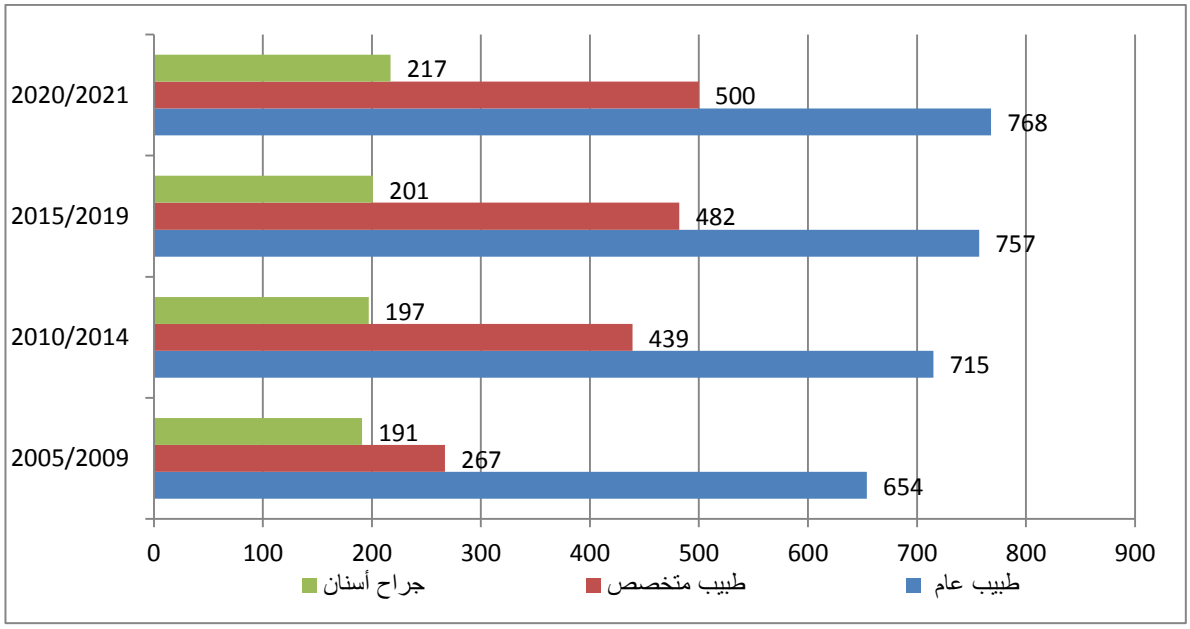

الشكل (54):عدد السكان لكل طبيب

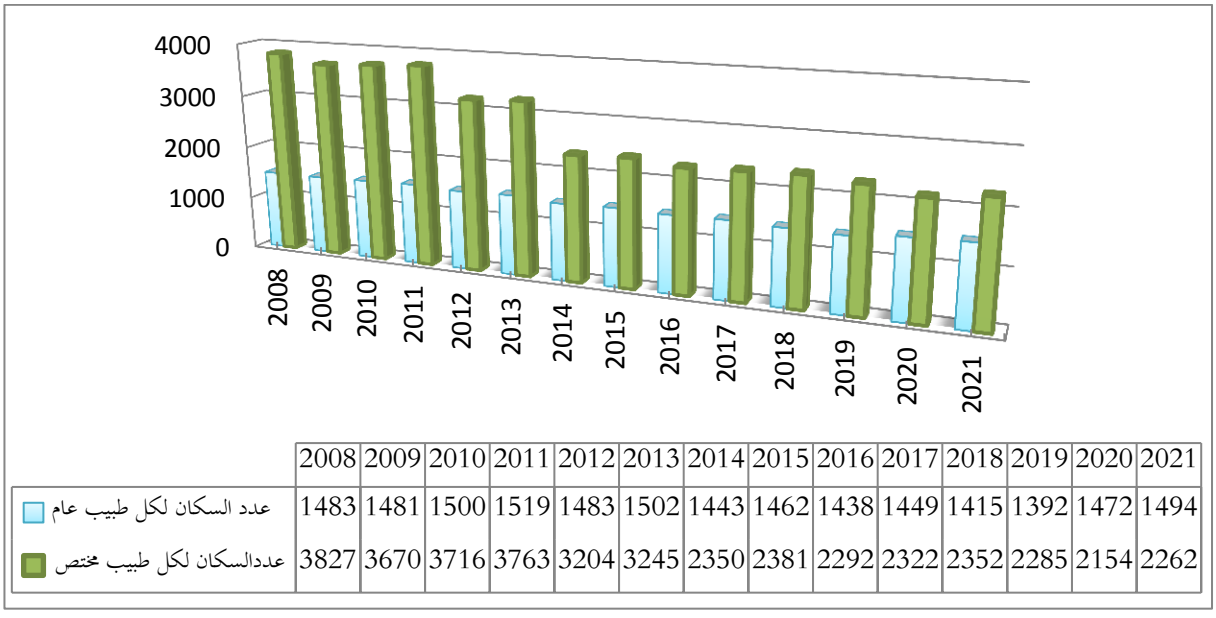

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان لكل طبيب عام	1483	1481	1500	1519	1483	1502	1443	1462	1438	1449	1415	1392	1472	1494
عددالسكان لكل طبيب مختص	3827	3670	3716	3763	3204	3245	2350	2381	2292	2322	2352	2285	2154	2262

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مديرية الصحة لولاية تلمسان

الخدمات الصحية لها دور كبير في تنمية الرأسمال البشري وهناك ارتباط قوي بين الخدمات الصحية والتنمية المحلية حيث أن البلديات و الولايات التي تحوز على بنية تحتية صحية أفضل مستشفيات ،عيادات ،قاعات العلاج، عامل مهم في جذب الاستثمارات الخاصة لأن المستثمرين يرغبون في تجسيد مشاريعهم المختلفة من صناعة وفلاحة وغيرها في مجتمعات سليمة من الأمراض قادرة على تحقيق أكبر إنتاجية ، مما يقلل نسبة الفقر والبطالة و زيادة الدخل الفردي و خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني .

2/القطاع الفرعي :74–قطاع الشباب والرياضة

يشمل القطاع الفرعي 74–الشباب والرياضة الفصول التالية 741–الشبيبة وتندرج تحته المواد التالية بيوت الشباب ومخيمات الشباب ، والفصل 742–الرياضة وتندرج تحته المواد التالية :دراسة المشاريع ،المركبات والملاعب البلدية ،حظائر الألعاب الرياضية ،والفصل 744–الغابات الترفيهية وحدائق الألعاب والتسلية ،طريقة التسيير تكون بصيغة البرامج القطاعية غير الممركزة.[1]

يعتبر قطاع الشباب والرياضة من بين القطاعات التي عرفت اهتماما دوليا واسعا وقد أثبتت الدراسات أن الرياضة وسيلة فعالة لتحقيق أهداف السلام والتنمية وذلك لدورها في تشجيع التسامح والاحترام ومساهمتها في تمكين شرائح المجتمع في بلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي .[2] وفي الجزائر أعطت الدولة اهتماما كذلك لهذا القطاع بالتزامات مالية لإنجاز الهياكل الشبانية والرياضية نتيجة النمو الديمغرافي والزيادة الهائلة في عدد الشباب واستفادت ولاية تلمسان في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة

الجدول(37) :رخص البرامج لقطاع الشباب والرياضة الفترة (2005–2021) الوحدة 10^3دج

السنوات	رخص البرامج	عدد العمليات
2005	960000	-
2006	930000	-
2007	907000	-
2008	1506500	-
2009	1289000	-
2010	1153000	11

[1] -Ministère des Finances, nomenclature des investissement public

[2] – ويلفريد ليمكي ،دور الرياضة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، االأمم المتحدة https://www.un.org/ar/chronicle/article/20132

42	4475511	2011
8	280000	2012
8	1015500	2013
10	479000	2014
15	862160	2015
10	292000	2016
6	247000	2017
8	265000	2018
12	279900	2019
4	215000	2020
2	36659	2021

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

الشكل (55):نسبة مساهمة رخص برامج قطاع الشباب في مجموع رخص البرامج في ولاية تلمسان

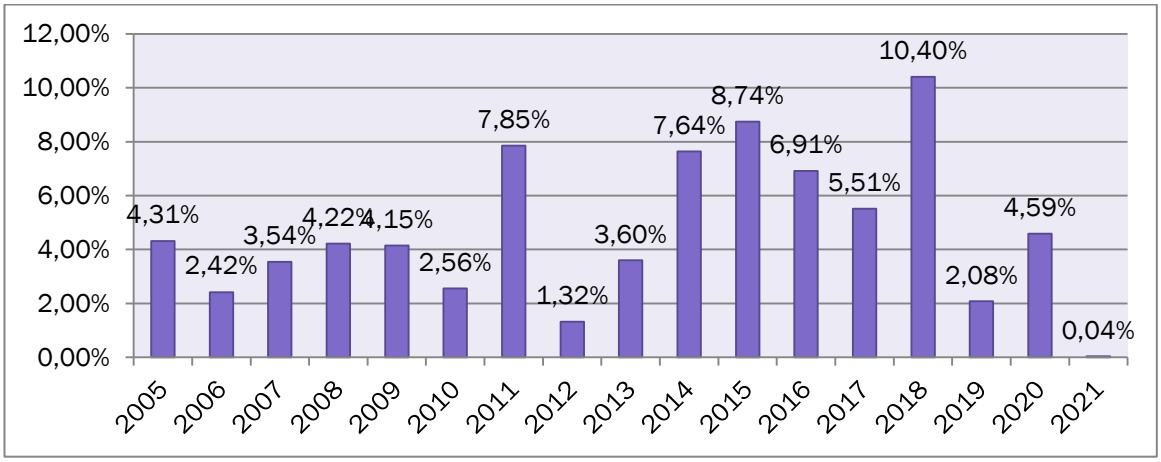

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات الجدول (37)

من خلال معطيات الجدول (37) الذي يوضح المخصصات المالية الذي استفاد منه القطاع الفرعي الشباب والرياضة في ولاية تلمسان من أجل ترقية الأنشطة الرياضية والبدنية من خلال تشييد المرافق الرياضية وحسب الشكل (55) استفاد هذا القطاع من مجموع رخص البرامج في الولاية بلغت 10.40% كأقصى حد لها سنة2018 .

الإنجازات في قطاع الشباب والرياضة :

الشكل (56) تطور المرافق الخاصة بقطاع الشباب والرياضة

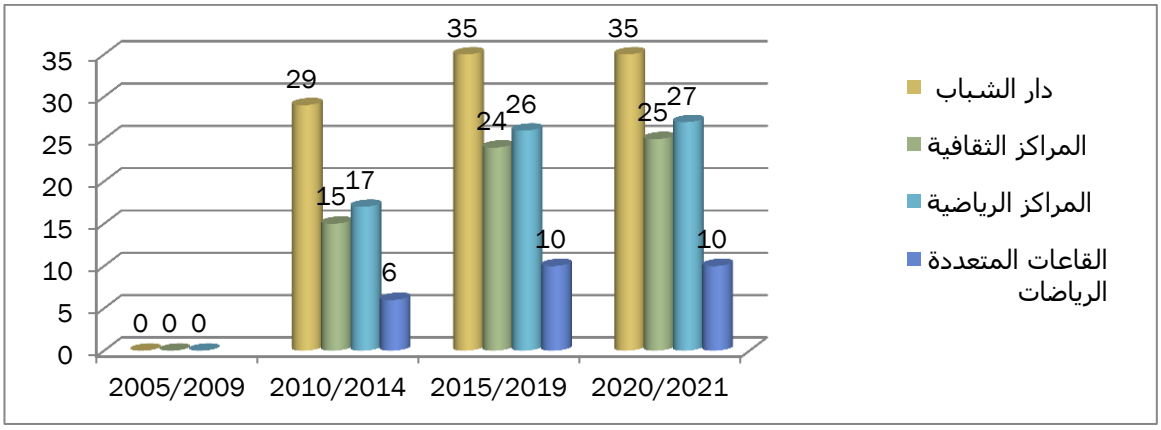

Source :wilaya de Tlemcen ,monographie 2005–2021

مؤسسات الشباب هي مؤسسات ذات طابع اجتماعي تربوي وتسلية تابع للديوان مخصصة من أجل تنظيم أوقات فراغ الشباب تنجز بمساهمات مالية من الدولة،هذه المؤسسات المنصوص عليها هي :[1]

– دور الشباب :مهمتها استقبال جمهور من الشباب في فضاءات نشاطات ملائمة لتقديم نشاطات اجتماعية تربوية وعلمية .

–بيت الشباب: يهتم بتطوير حركة الشباب السياحية والتربوية.

–القاعات المتعددة الخدمات للشباب: ضمان النشاطات ذات البعد الاجتماعي التربوي والعلمي في الأوساط الريفية والحضرية .

–المركب الرياضي الجواري: ممارسة النشاطات الرياضية والاجتماعية والثقافية لشباب الأحياء والمدن .

3/ القطاع الفرعي : 75– الثقافة

تتم عملية تسيير القطاع الفرعي 75–الثقافة بطريقة مشتركة بين البرامج القطاعية غير الممركزة والبرامج القطاعية الممركزة والذي يشمل الباب 752– الثقافة والذي تندرج تحته المواد 1–دراسة المشاريع ،2 ديار الثقافة ،3 المكتبات ،5 المتاحف .[2]

[1] – المادة 20 إلى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 07–01 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1427 الموافق ل 6 يناير سنة 2007 يتضمن تحويل مراكز إعلام الشبيبة وتنشيطها إلى دواوين مؤسسات الشباب للولاية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد02 سنة 2007 ص 11

[2]

الجدول(38) : رخص البرامج لقطاع الثقافة الفترة (2005–2021) الوحدة 10^3دج

السنوات	رخص البرامج	عدد العمليات
2005	300000	–
2006	700000	–
2007	588000	–
2008	520000	–
2009	2881000	–
2010	4660850	10
2011	776500	2
2012	4865000	1
2013	0	0
2014	105000	1
2015	0	0
2016	0	0
2017	25000	
2018	20000	1
2019	0	0
2020	0	0
2021	0	0

المصدر : من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

الشكل(57) نسبة رخص البرامج لقطاع الثقافة من مجموع رخص البرامج في ولاية تلمسان (2005–2021) الوحدة 10^3دج

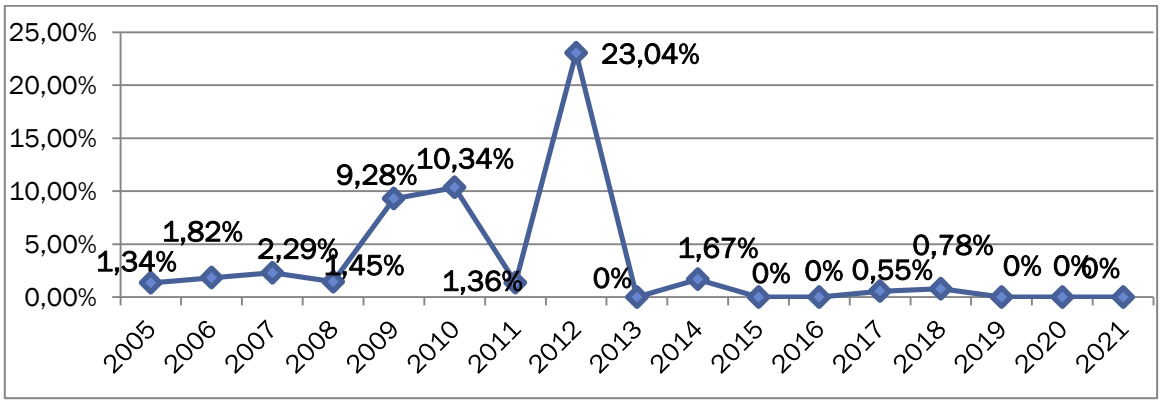

المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان

من خلال الجدول (38) والشكل (57) نلاحظ المخصصات المالية للقطاع الفرعي الثقافة و يظهر الاختلاف و عدم استقرار نسبة رخص البرامج من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2005إلى 2009 لم تتعدى نسبة10% من مجموع رخص البرامج في الولاية ، وخلال الفترة 2010 إلى 2014 شهدت بعض الارتفاع في النسبة بلغت سنة 2010 نسبة 10% وذلك من أجل التحضير لاختيار تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية ، وفي السنوات اللاحقة ابتداء من 2015 إلى 2021 لم يستفد هذا القطاع من رخص البرامج إلى غاية عام 2017 و2018 وبنسبة لم تتعدى 1% من مجموع المخصصات المالية لجميع القطاعات .

الشكل (58) توزيع المنشآت الثقافية لولاية تلمسان

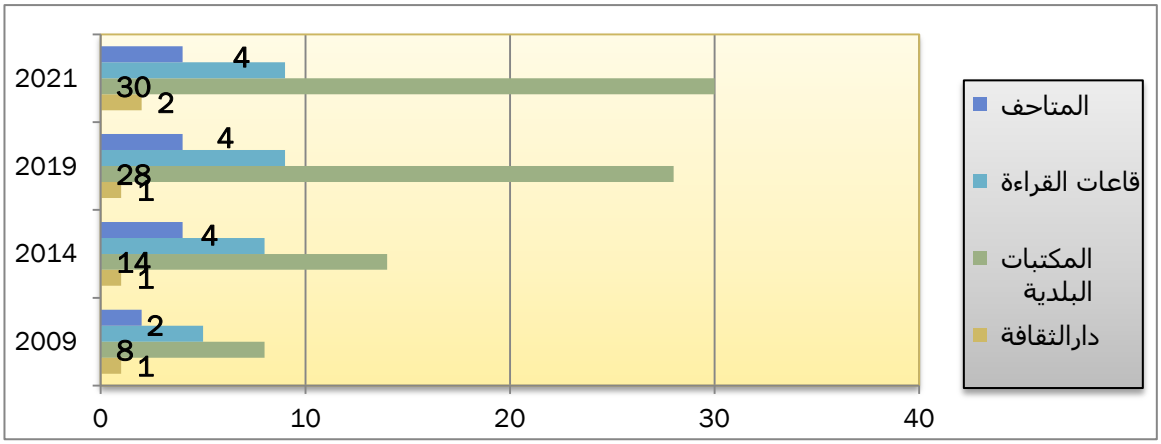

Source :wilaya de Tlemcen ,monographie 2005–2021

نلاحظ من خلال الشكل(58) الانجازات للمنشآت الثقافية زيادة حجم المكتبات البلدية خلال كل مرحلة من مراحل البرامج التنموية التي نفذتها الحكومة بلغ عددها 8 مكتبات سنة 2009 ثم 14 سنة 2014 ليصل إلى 30 مكتبة سنة 2021 وكذلك بالنسبة لقاعات القراءة ودار الثقافة .

المبحث الثالث: دراسة أثر مصادر التمويل المحلي على التنمية المحلية في ولاية تلمسان

بعد التطرق إلى واقع البرامج القطاعية غير الممركزة في ولاية تلمسان خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2021 ومعرفة مدى مساهمتها في تحسن العديد من القطاعات في مجال المياه والأشغال العمومية والبيئة والتعليم والصحة والثقافة عن طريق البيانات الحقيقية المأخوذة من مصادر إدارية موثوقة في الولاية تعتبر البرامج القطاعية غير الممركزة كفرصة فعالة في تعزيز التنمية المحلية في الولاية، بالإضافة إلى هذا سوف نحاول معرفة تأثير طرق التمويل المحلي المعروفة في تحقيق التنمية المحلية عن طريق المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تساعد منهجية البحث العلمي على إتمام البحث بطريقة كاملة وشاملة وتساعده على صياغة فرضياته بعد جمعه للمعلومات من مصادر مختلفة من أجل التوصل إلى نتائج علمية موضوعية , والمنهجية هي مجموعة من الإجراءات والآليات المتعارف عليها بين العلماء تستخدم من أجل الملاحظة والكشف والتحقيق في اكتساب المعرفة ، وبعد الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في المباحث السابقة في هذا المبحث تم الاعتماد على المنهج الإحصائي وهو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة البيانات وتحليلها وإعطائها التفسيرات المنطقية المناسبة لها. [1]

الفرع الأول مجتمع البحث وعينة الدراسة

من أجل إجراء دراسة علمية يجب أولا تحديد العينة المختارة لإجراء البحث ويعرفها موريس أنجرس تلك الفئة من المجتمع التي يتم اختيارها على أسس علمية والتي تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا[2] ، وفي هذه الدراسة تم اختيار المنتخبين المحليين في المجلس الشعبي الولائي لولاية تلمسان وبعض المنتخبين في المجلس الشعبي البلدي خلال العهدة الممتدة من 2021إلى 2025 الذين يمثلون المجتمع المحلي ويسهرون على تحقيق مصالحه وموظفي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان التي تعتبر امتداد لوزارة المالية الذين سيهرون على تنفيذ البرامج المحلية وموظفي مديرية الادارة المحلية لولاية تلمسان ، بلغ عدد الاستمارات الموزعة 80 استمارة تم استرجاع 74 صالحة منها.

الفرع الثاني: أدوات جمع المعلومات

من أجل جمع البيانات تم الاعتماد على الآليات المعروفة وهي:

–الاستبيان: الطريقة المعروفة تتضمن مجموعة من الأسئلة حول موضوع معين من أجل التوصل إلى الحقائق يقدم المستجوب فيها رأيه وذلك بالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي (**موافق بشدة بدرجة5،موافق بدرجة4 ،محايد بدرجة 3،غير موافق بدرجة 2،غير موافق بشدة بدرجة 1**) ، تمت صياغة الاستبيان بعد تحريره وموافقة مجموعة من الأساتذة المحكمين في التخصص وبالاعتماد على(بلقليل نور الدين ،أطروحة دكتوراه 2018) .

[1] – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين ألمانيا 2019 كتاب جماعي

[2] – محمد در ، أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي ، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية – مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع –الجزائر جانفي 2017 ص 313

–المقابلة :القيام بمقابلات مع مديرة البرمجة ومتابعة الميزانية وبعض رؤساء المصلحة في نفس المديرية الذين لم يبخلوا علينا وتم تزويدنا بكم هائل من المعلومات وأعضاء المجلس الشعبي الولائي لولاية تلمسان .

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة: من خصائص المتغير المستقل هو أن قيمته تأثر على متغير آخر يتم قياسها في البحوث ويطلق عليه بالمتغير المطلق [1] وفي دراستنا هذه هناك أربع متغيرات مستقلة تمثل الصيغ التي تمول التنمية المحلية وهي:

الشكل (59)متغيرات الدراسة

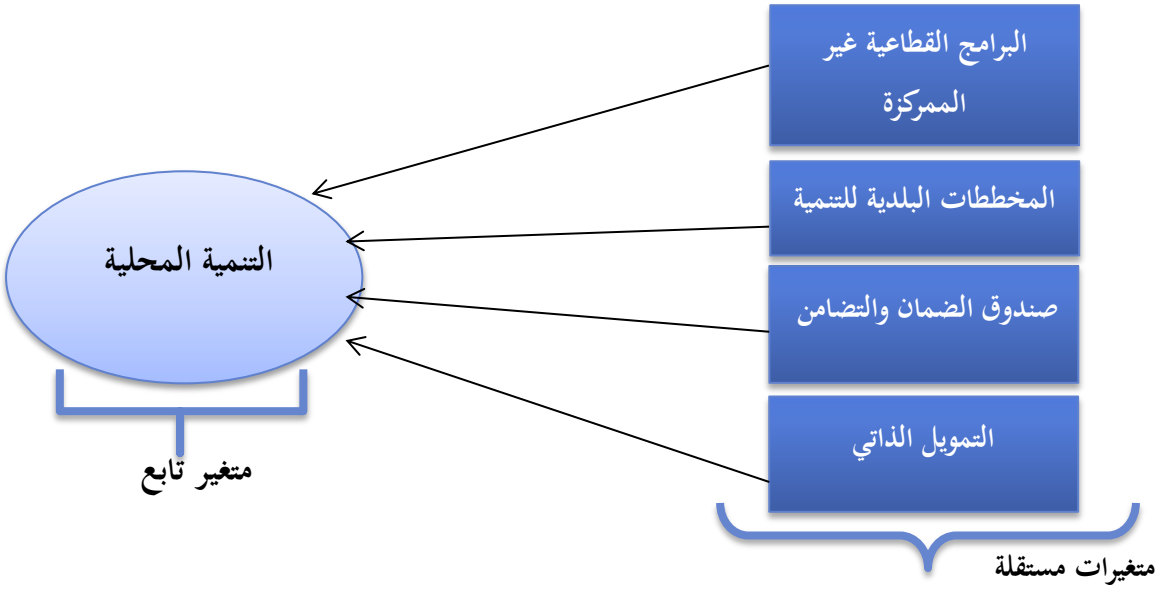

الفرع الرابع :أدوات المعالجة الاحصائية للدراسة

من أجل تحليل ومعالجة البيانات المتحصل عليها من جمع الاستمارات تم الاعتماد على برنامج exel كوسيلة لتفريغ البيانات وبرنامج **SPSS** .

–المدى :احتساب قيمة المدى (5-4=4) أي أكبر رقم في مقياس ليكارت الخماسي ناقص أصغر رقم ، ثم قسمة المدى على عدد الفئات (الخيارات) أي 5/4=0.8 ثم أضافة هذه القيمة إلى أصغر قيمة من سلم ليكارت الخماسي وهي 1 وعليه يصبح طول الفئة كالتالي :[1]

[1] - Satishprakash Shukla , VARIABLES, HYPOTHESES AND STAGES OF RESEARCH , Conference Paper · May 2018 phttps://www.researchgate.net/publication/325127119 p 02

[1-1.80] غير موافق بشدة بدرجة(منخفض تماما)

[1.81-2.6]غير موافق بدرجة (منخفض)

[2.61-3.4] موافق إلى حد ما (متوسط)

[3.41-4.2] موافق (مرتفع)

[4.21-5] موافق بشدة (مرتفع جدا)

–المتوسط الحسابي :لمعرفة مدى ارتفاع و انخفاض استجابة أفراد العينة على كل عبارة من متغيرات الدراسة .

– SMART PLS 4 : هو أحد التطبيقات البرمجية الذي يعتمد على نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية PLS تم تطويره من قبل wend و will ، اكتسب شعبية منذ إطلاقه سنة 2005 يستخدمه الباحثون والأكاديميون في البحوث التجريبية .

–PLS-SEM :نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية تعتبر واحدة من الأدوات الإحصائية المعتمدة في العلوم الاجتماعية والانسانية صالح في حالة العينات الصغيرة والمتوسطة ، الهدف الرئيسي منها هو تعظيم مقدار التباين للمتغيرات الداخلية للنموذج .

الفرع الخامس: تحليل محور البيانات العامة

1 – خصائص عينة الدراسة

بعد توزيع الاستبيان الذي يتضمن في الجزء الأول خصائص أفراد العينة التي تجرى عليها الدراسة وتشمل الجنس والعمر والمستوى التعليمي وطبيعة الفرد المستجوب وبعد جمعها تم الحصول على 74استمارة صالحة وبالاعتماد على برنامج (SPSS)تم الحصول على النتائج التالية:

[1] مشتة بومدين ،الحوكمة المحلية كآلية لتحسين لتحسين تسيير ميزانية الجماعات الاقليمية في الجزائر دراسة حالة ولاية برج بوعريريج ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر السنة الجامعية 2022-2023

الجدول(39): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر والجنس والمستوى التعليمي وطبيعة الفرد المستجوب

البيانات		التكرارات	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	51	68.9
	أنثى	23	31.3
العمر	من 25 إلى 34 سنة	8	5.6
	من 35 إلى 44 سنة	33	22.9
	من45 إلى 55سنة	24	16.7
	أكثر من 55 سنة	9	6.3
المستوى التعليمي	ابتدائي	0	0
	متوسط	0	0
	ثانوي	22	29.7
	جامعي	52	70.3
طبيعة الفرد المستجوب	منتخب محلي ولائي	34	45.94
	منتخب محلي بلدي	19	25.67
	موظف بمديرية البرمجة	10	13.5
	موظف بمديرية الادارة المحلية	11	14.86

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

حسب نتائج الجدول فإن 68.9 % من أفراد العينة هم ذكور بلغ عددهم 51فرد والإناث 23 ، أما بالنسبة لمتغير العمر فإن أكبر نسبة التي تتراوح أعمارهم بين 35و44 تقدر ب22.9% وهذا دليل على أن معظمهم شباب ، وبالنسبة للمستوى الجامعي فإن 70.3% جامعيون والباقي مستوى ثانوي وبالنسبة طبيعة الفرد المستجوب45.94 %منتخب في المجلس الشعبي الولائي و25.67% منتخب بلدي و 13.5% موظف بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية في ولاية تلمسان و14.86% موظف بمديرية الإدارة المحلية .

2– التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة :

أ–البرامج القطاعية غير الممركزة

الجدول (40):نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير المستقل البرامج القطاعية غير الممركزة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
س1- تستفيد الولاية من رخص البرامج وفقا الاحتياجات المخطط لها حسب كل قطاع	3.89	1.234
س2-يتم تقديم جدول مشاريع جديدة أو المشاريع التي تعاني عجز مالي	2.80	1.260
س3-يقوم الوالي بإدراج مشاريع جديدة من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها و الشكاوي من المواطنين	3.34	1.417
س4-الاعتمادت المالية السنوية كافية لتمويل البرامج التنموية في الولاية	3.80	1.147
س5-تخضع المشاريع المسجلة لقاعدة النضج الكافي	3.54	1.305
س6-يحول الوالي اعتمادات الدفع من قطاع فرعي إلى قطاع فرعي آخر عند الضرورة	3.93	1.077

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامجSPSS

تشير نتائج الجدول (40) إلى أن **العبارة رقم06** يحول الوالي اعتمادات الدفع من قطاع فرعي إلى قطاع فرعي آخر عند الضرورة بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري ب1.077 تشير أن اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة ، في المرتبة الثانية **العبارة 01** تستفيد الولاية من رخص البرامج وفق الاحتياجات المخطط لها حسب كل قطاع بمتوسط حسابي 3.89 وانحراف يقدر ب 1.260يعني أن اتجاهات أفراد العينة موافقون ، ثم في المرتبة الثالثة **العبارة رقم 04** الاعتمادات المالية السنوية كافية لتمويل البرامج التنموية في الولاية بمتوسط حسابي يقدر ب3.80 وانحراف معياري 1.147 تشير اتجاهات أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة ،المرتبة الرابعة العبارة رقم 05 تخضع المشاريع المسجلة لقاعدة النضج الكافي بمتوسط حسابي 3.54 أي أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة وانحراف معياري يقدر ب 1.305، ثم في المرتبة الخامسة **العبارة رقم 03** يقوم الوالي بإدراج مشاريع جديدة من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها و الشكاوي من المواطنين بمتوسط حسابي 3.34 يعني اتجاهات أفراد العينة بدرجة متوسطة.

ب–المخططات البلدية للتنمية:

الجدول(41): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير المستقل المخطط البلدي للتنمية

العبارات	المتوسط	الانحراف

	الحسابي	المعياري
س7–المشاريع المقترحة من طرف المجلس الشعبي البلدي تخضع لدراسة معمقة حسب الاحتياجات	**3.61**	**1.322**
س8–اعتمادات الدفع تكون مساوية لرخص البرامج خلال السنة	**3.74**	**1.217**
س9– يوزع الوالي الاعتمادات المالية حسب الأبواب والبلديات بمراعات اقتراحات المجلس الشعبي البلدي	**3.62**	**1.179**
س10–يعدل الوالي مقررات تسجيل المشاريع بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي	**3.53**	**1.387**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامجSPSS

العبارة رقم 08 اعتمادات الدفع تكون مساوية لرخص البرامج خلال السنة متوسط حسابي 3.74 وانحراف معياري 1.217 فقيمة المتوسط الحسابي تشير ن اتجاهات تقييم أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة ، العبارة رقم 09 يوزع الوالي الاعتمادات المالية حسب الأبواب والبلديات بمراعات اقتراحات المجلس الشعبي البلدي بمتوسط حسابي 3.62 وانحراف 1.179 في الترتيب الثاني بدرجة موافقة مرتفعة ، ثم جاءت العبارة رقم 07 المشاريع المقترحة من طرف المجلس الشعبي البلدي تخضع لدراسة معمقة حسب الاحتياجات متوسط حسابي 3.61 وانحراف 1.322 في المرتبة الثالثة كذلك تشير قيمة المتوسط الحسابي بأن آراء أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفة ، في الترتيب الثالث العبارة رقم 10 يعدل الوالي مقررات تسجيل المشاريع بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي متوسط حسابي 3.53وانحراف 1.387 تدل على درجة الموافقة .

ج–صندوق الضمان والتضامن :

الجدول(42):نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير المستقل صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
س11–إعانات صندوق الضمان والتضامن فعالة في معالجة نقص التحصيل الجبائي	**3.72**	**1.200**
س12–يساهم صندوق الضمان والتضامن في التقليل من الفوارق التنموية بين البلديات	**3.50**	**1.306**
س13–يكمل الصندوق العجز المالي لبعض المشاريع التنموية	**3.55**	**1.195**

س14-يعالج الصندوق آثار الكوارث الطبيعية	**3.42**	**1.303**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامجSPSS

في الترتيب الأول العبارة 11 إعانات صندوق الضمان والتضامن فعالة في معالجة نقص التحصيل الجبائي بمتوسط حسابي 3.72 وانحراف معياري 1.200 بدرجة موافقة مرتفعة ثم تليها في الترتيب الثاني العبارة 13 يكمل الصندوق العجز المالي لبعض المشاريع التنموية بمتوسط حسابي 3.55 وانحراف بدرجة موافقون مرتفة 1.195، العبارة 12 يساهم صندوق الضمان والتضامن في التقليل من الفوارق التنموية بين البلديات بمتوسط حسابي 3.50 وانحراف 1.306في الترتيب الثالث بدرجة موافق مرتفعة ، الترتيب الرابع العبارة 14 يعالج الصندوق آثار الكوارث الطبيعية بمتوسط حسابي 3.42وانحراف 1.303 بدرجة موافق مرتفعة .

د–التمويل الذاتي:

الجدول(43): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير المستقل التمويل الذاتي

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
س15-النظام الجبائي فعال في تعبئة أكبر حصيلة من الموارد المحلية	**3.66**	**1.231**
س16-نسبة الاقتطاع 10% من قسم التسيير إلى قسم التجهيز كافية لتجسيد المشاريع التنموية	**3.78**	**1.138**
س17- الإصلاح الضريبي فرصة لزيادة الايرادات المالية للجماعات المحلية	**3.28**	**1.340**
س18- هناك استغلال أمثل للأملاك المحلية كمصدر مالي للجماعات المحلية	**2.86**	**1.114**
س19 الحرية التامة للمجلس الشعبي البلدي في توزيع الأغلفة المالية حسب احتياجات المواطنين	**3.47**	**1.274**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامجSPSS

الترتيب الأول العبارة 16 نسبة الاقتطاع 10% من قسم التسيير إلى قسم التجهيز كافية لتجسيد المشاريع التنموية بمتوسط حسابي 3.78 وانحراف 1.138 تشير إلى أن آراء أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة ، الترتيب الثاني العبارة 15 النظام الجبائي فعال في تعبئة أكبر حصيلة من الموارد المحلية بمتوسط حسابي 3.66وانحراف 1.231 أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفعة ، الترتيب الثالث العبارة19 الحرية التامة للمجلس الشعبي البلدي في توزيع الأغلفة المالية حسب

احتياجات المواطنين متوسط حسابي 3.47وانحراف 1.274 الموافقة بدرجة مرتفعة ، العبارة 17 الإصلاح الضريبي فرصة لزيادة الايرادات المالية للجماعات المحلية بمتوسط حسابي 3.28 وانحراف 1.340 في الترتيب الرابع وتشير قيمة المتوسط الحسابي إلى أن اتجاهات أفراد العينة موافقون إلى حد ما بدرجة متوسط ، العبارة 18 هناك استغلال أمثل للأملاك المحلية كمصدر مالي للجماعات المحلية بمتوسط حسابي 2.86وانحراف 1.114 الإجابة كانت موافقون إلى حدما بدرجة متوسط .

الجدول(44): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة المتغير التابع التنمية المحلية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
س20تعزيز شبكة الطرق البلدية والولائية وصيانتها	**3.93**	**1.025**
س21توفر مرافق الحماية الاجتماعية للمعاقين وحماية الطفولة	**2.74**	**1.261**
س22زيادت المؤسسات التربوية في الأطوار الثلاثة	**4.08**	**0.947**
س23الاهتمام بنظافة المحيط والبيئة	**4.03**	**0.933**
س24تحسن الامدادات في المياه وشبكة الصرف الصحي	**4.19**	**0.917**
س25 التوصيل الجيد للكهرباء والغاز	**4.31**	**0.701**
س26 تشييد الأسواق المغطاة	**3.15**	**1.289**
س27تحسن في خدمات البريد والمواصلات	**3.22**	**1.242**
س28كثرة المرافق الرياضية وأماكن التسلية	**4.26**	**0.812**
س29 بناء المكتبات البلدية والمرافق الثقافية	**4.24**	**0.873**
س30 تجسيد المشاريع الخاصة بالري والفلاحة	**3.08**	**1.258**
س31زيادة المراكز الصحية وتحسن الخدمات فيها	**3.50**	**1.196**
س32اهتمام السلطات المحلية بالتهيئة الحضرية	**3.31**	**1.181**
س33تزويد مناطق الظل بالمشاريع التنموية	**4.45**	**0.500**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامجSPSS

الترتيب الأول للعبارة 33 تزويد مناطق الظل بالمشاريع التنموية بمتوسط حسابي 4.45 وانحراف معياري 0.500 وهذه القيمة للمتوسط الحسابي تدل على الموافقة بدرجة مرتفع جدا ، الترتيب الثاني العبارة25 التوصيل الجيد للكهرباء

والغاز قيمة المتوسط الحسابي 4.31 والانحراف المعياري 0.701 تدل على أن الاجابة كانت موافقون بشدة بدرجة مرتفعة جدا ، العبارة 28 كثرة المرافق الرياضية والثقافية وأماكن التسلية حازت على الترتيب الثالث بمتوسط حسابي قيمته 4.26 وانحراف معياري 0.812 يعني الاجابات كانت موافقون بشدة بدرجة مرتفعة جدا ، الترتيب الرابع العبارة 29 بناء المكتبات البلدية والمرافق الثقافية بمتوسط حسابي قيمته 4.24 وانحراف معياري 0.873 بدرجة مرتفع جدا ، تليها العبارة 24 في الترتيب الخامس تحسن الامدادات في المياه وشبكة الصرف الصحي بمتوسط حسابي 4.19 وانحراف معياري 0.917 بدرجة مرتفع ، الترتيب السادس العبارة 22 زيادت المؤسسات التربوية في الأطوار الثلاثة بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 0.947 تدل على اتجاهات أفراد العينة بالموافقة بدرجة مرتفعة ، الترتيب السابع العبارة 23 الاهتمام بنظافة المحيط والبيئة بمتوسط حسابي 0.933 تشير قيمة المتوسط الحسابي إلى درجة الموافقة المرتفعة ، الترتيب الثامن العبارة 20 تعزيز شبكة الطرق البلدية والولائية وصيانتها متوسطها الحسابي 3.93 وانحراف 1.025 بدرجة موافق مرتفع ، في الترتيب التاسع جاءت العبارة 31 زيادة المراكز الصحية وتحسن الخدمات فيها بمتوسط حسابي 3.50 وانحراف 1.196مدلولها أن إجابات أفراد العينة كانت موافقون بدرجة مرتفعة ،الترتيب التاسع العبارة 32 اهتمام السلطات المحلية بالتهيئة الحضرية بمتوسط حسابي قيمته 3.31 وانحراف 1.118 مدلولها أن اتجاهات أفراد العينة موافقون لحد ما بدرجة متوسط ، الترتيب العاشر العبارة 27 تحسن في خدمات البريد والمواصلات بمتوسط حسابي 3.22 وانحراف 1.242 تبين أن أراد العينة موافقون إلى حد ما بدرجة متوسط ، الترتيب الحادي عشر العبارة 26 تشييد الأسواق المغطاة متوسط حسابي قيمته 3.15 وانحراف 1.289 تبين أن أفراد العينة موافقون إلى حد ما بدرجة موافق ، الترتيب الثاني عشر العبارة30 تجسيد المشاريع الخاصة بالري والفلاحة متوسطها الحسابي 3.08وانحراف1.258 تبين أن إجابات أفراد العينة موافقون إلى حدما بدرجة متوسط ، الترتيب الثالث عشر العبارة 21 توفر مرافق الحماية الاجتماعية للمعاقين وحماية الطفولة بمتوسط حسابي 2.74وانحراف 1.261 تشير إلى الموافقة إلى حدما بدرجة متوسط

النموذج الأولي للدراسة :

الشكل (60) النموذج الأولي للدراسة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SMART PLS 4

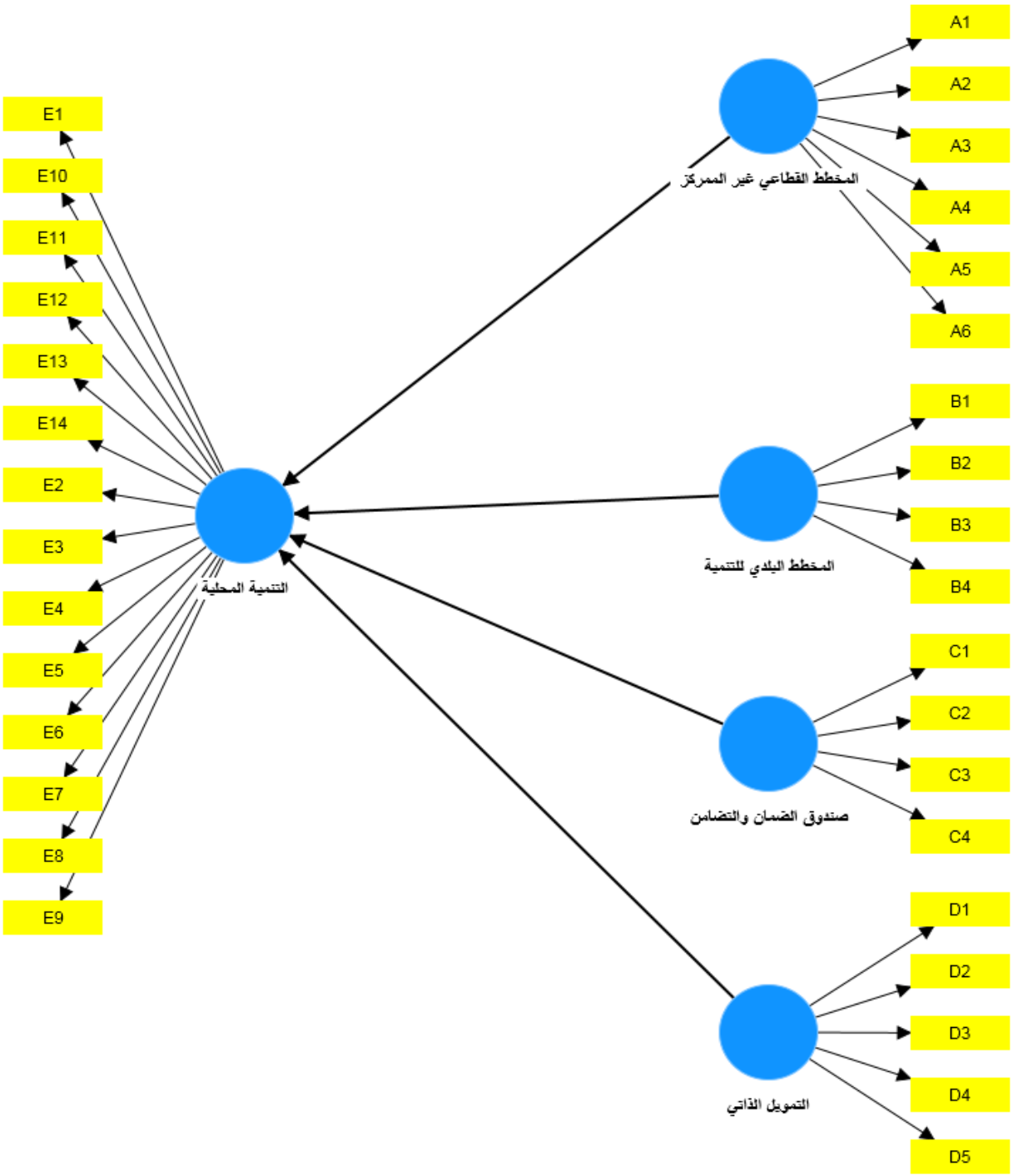

المطلب الثاني :تقييم نموذج القياس لمتغيرات الدراسة

الهدف من تقييم النموذج القياسي هو تحديد جودة قياس فقرات الاستبيان ، و من أجل التوصل إلى نماذج أكثر صلاحية للاستخدام والأكثر ملاءمة للبيئة يجب أن تكون النماذج تتمتع بصدق وموثوقية وعليه تم استخدام اختبارين هما الصدق التقاربي والصدق التمييزي

الشكل (61) :الأدوات المستعملة في تقييم النموذج

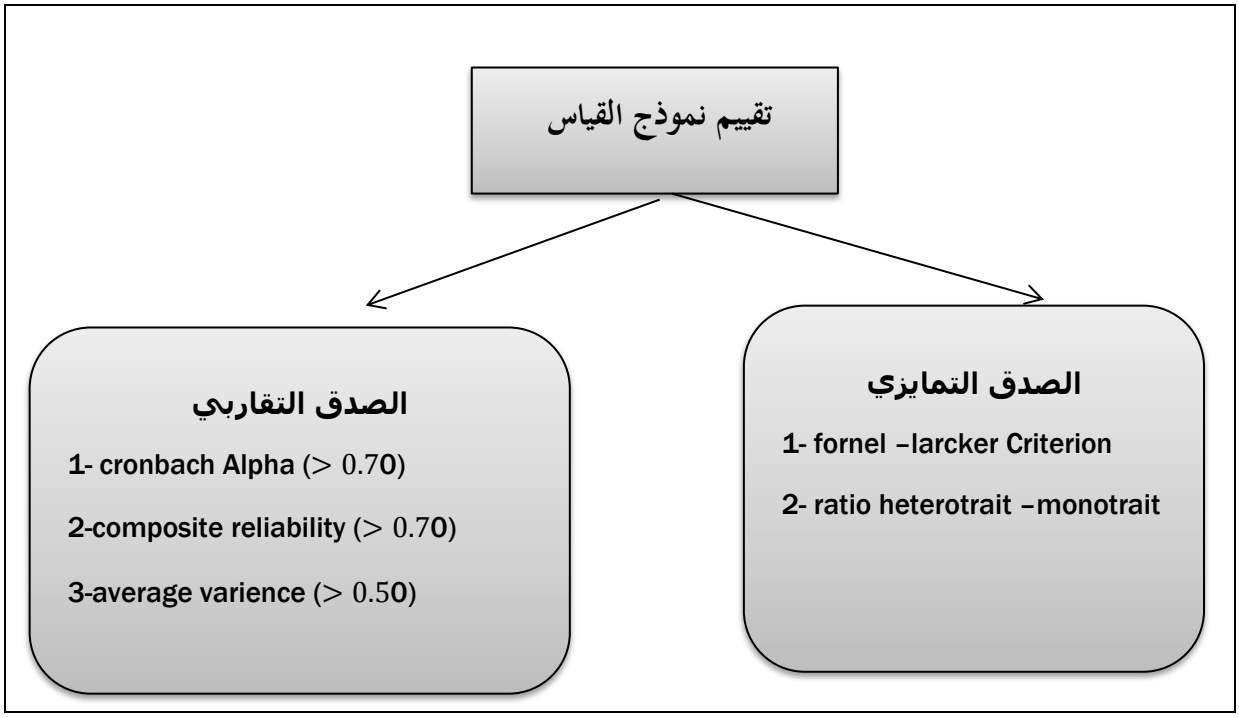

المصدر : من إعداد الطالب

الفرع الأول :الصدق التقاربي convergent validity

لتقييم النموذج يتم فحص موثوقية الاتساق الداخلي (cronbach Alpha) وهي مدى ارتباط المؤشرات التي تقيس نفس البنية ببعضها البعض ، وكذلك المقاييس المستعملة في pls- semهي الموثوقية المركبة composite reliability حيث تشير القيم الأعلى إلى مستويات أعلى من الموثوقية وعلى سبيل المثال القيم المحصورة بين 0.60و0.70 تعتبر مقبولة في البحث الاستكشافي بينما القيم التي تنحصر بين 0.70 و0.90 مرضية إلى جيدة وتمثل القيم الأعلى من 0.90 مشكلة لأن المؤشرات زائدة عن الحاجة.

الخطوة الثانية في قياس الصدق التقاربي هو المدى الذي يتقارب فيه البناء من أجل تفسير تباين مؤشراته والمقياس الذي يعتمد عليه هو متوسط التباين المستخرج –AVE القيمة المتوسطة الكبرى للتحميلات المربعة للمتغيرات المرتبطة بالبناء والحد الأدنى المقبول لها هو 0.50ويشير AVE الذي يفوق 0.50 إلى أن البناء يفسر 50% من تباين المتغيرات التي تشكل البناء .[1]

الجدول (45):مؤشرات الصدق التقاربي

	Cronbach's alpha	Composite reliability (rho_a)	Composite reliability (rho_c)	Average variance extracted (AVE)
التمويل الذاتي	**0,748**	**0,756**	**0,888**	**0,798**
التنمية المحلية	**0,756**	**0,703**	**0,753**	**0,580**
المخطط البلدي للتنمية	**0,731**	**0,713**	**0,804**	**0,578**
المخطط القطاعي غير الممركز	**0,788**	**0,794**	**0,862**	**0,609**
صندوق الضمان والتضامن	**0,779**	**0,812**	**0,853**	**0,592**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SMART PLS 4

حسب الجدول رقم (45) يشير AVE متوسط التباين لكل متغير على قيمة مقبولة حيث تفوق كل القيم 0.50 و هي محصورة بين 0.592و0.798هذا ما يدل على أن المعاملات معنوية ومقبولة إحصائيا.

بالنسبة لنتائج الثبات المركب composite reliability تشير القيم الأعلى إلى مستويات أكبر من الموثوقية والنتائج المتحصل عليها في الجدول أكبر من 0.7 وهذا ما يدل على أن الموثوقية معنوية وجيدة.

أما بالنسبة لقيم Cronbach's alpha فقد بلغت للمتغير المخطط القطاعي غير الممركز (0.788)، و المخطط البلدي للتنمية(0.731) ، صندوق الضمان والتضامن (0.779) التمويل الذاتي (0.748) أما بالنسبة لمتغير التنمية المحلية (0.756) وعليه يمكن القول بأن القيم معنوية ومقبولة إحصائيا .[2]

[1] - Joseph F. Hair Jr others , Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Using R A Workbook , Classroom Companion: Business

[2] - Marko Sarstedt, Christian M. Ringle, and Joseph F. Hair, Partial Least Squares Structural Equation Modeling,

وقد تم حذف عبارات بعض المتغيرات لأن قيمة تشبعها محصورة مابين 0.4و0.7 وهي (E1.E3.E4.E5.E8.E9.E10.E11.E12.E14) من المتغير التابع للتنمية المحلية و(A4.A5) من المتغير المستقل للبرامج القطاعية غير المركزة ،و(B2) من المتغير المستقل المخطط البلدي للتنمية و(D3.D4.D5) من متغير التمويل الذاتي وهي موضحة في الشكل التالي :

الشكل (62) نتائج معاملات التشبعات (outer loadings)

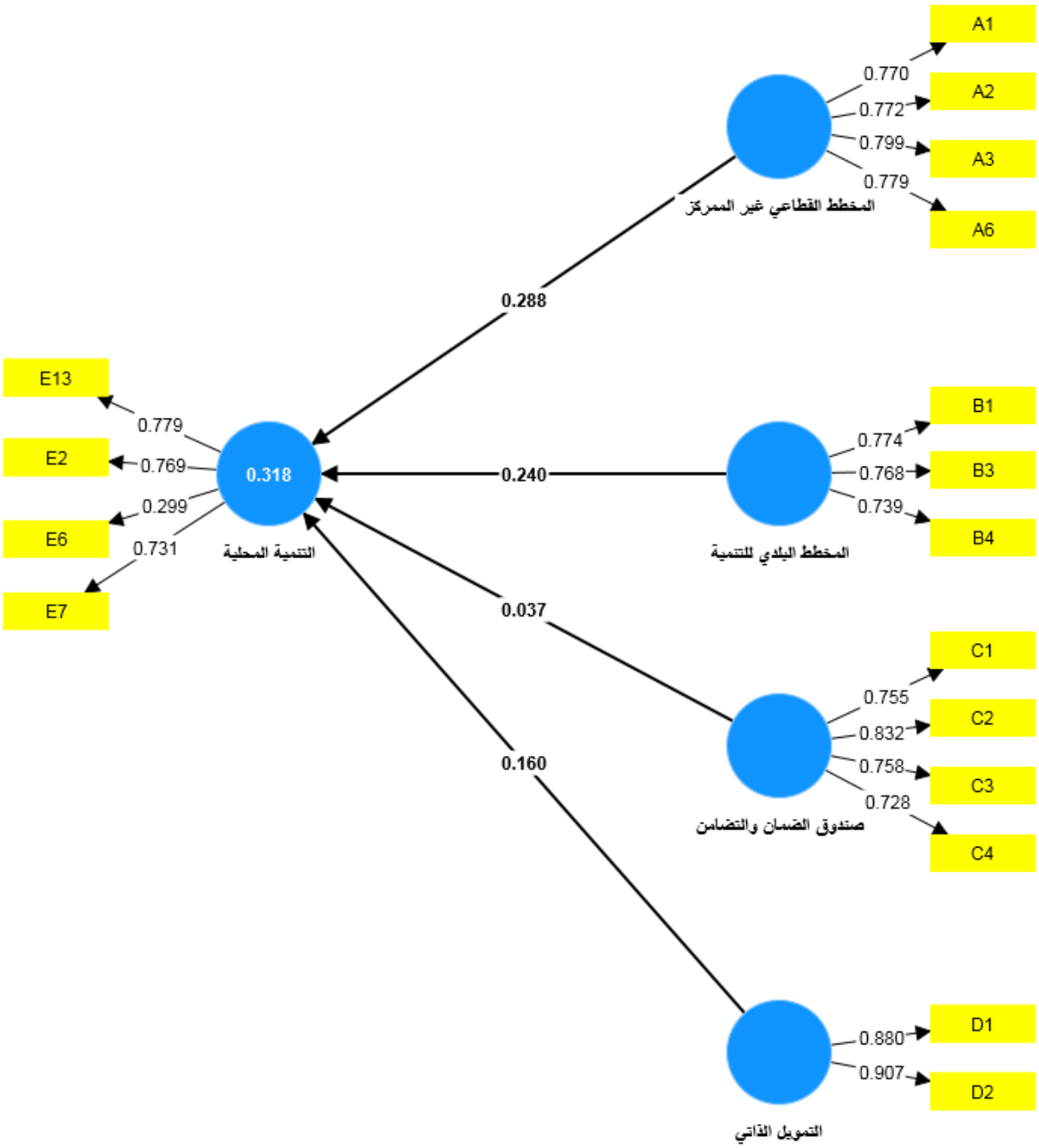

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SMART PLS 4

الفرع الثاني :الصدق التمايزي Discriminant Validity

بعد إثبات موثوقية وصلاحية النموذج فإن الخطوة الثانية هي قياس الصدق التمايزي لنموذج المسار والذي يقصد به المدى الذي يتميز فيه متغير كامن عن متغيرات كامنة أخرى ،[1] بعبارة أخرى يشير معيار الصدق التمايزي إلى درجة تباعد المتغيرات عن بعضها البعض يعني أن كل متغير يمثل نفسه ولايمثل غيره من المتغيرات بغية التأكد من عدم وجود التكرارات في المتغيرات ،[2] ومن أجل التحقق من الصدق التمايزي تم الاعتماد على : مقياس fornel –larcker Criterion ومعيار (ratio **heterotrait –monotrait**)

–مقياس fornel –larcker Criterion :

تتحقق الصلاحية التمايزية إذا كان المتغير الكامن يمثل تباينا أكبر في متغيرات المؤشر المرتبطة به أكثر من بنيات أخرى في نفس النموذج[3] والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (46): fornel –larcker Criterion

	التمويل الذاتي	التنمية المحلية	المخطط البلدي للتنمية	المخطط القطاعي غير الممركز	صندوق الضمان والتضامن
التمويل الذاتي	0.893				
التنمية المحلية	0.303	0.675			
المخطط البلدي للتنمية	0.237	0.475	0.761		
المخطط القطاعي غير الممركز	0.260	0.495	0.621	0.780	
صندوق الضمان والتضامن	0.310	0.336	0.498	0.450	0.769

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SMART PLS4

[1] – حاقة الأزهاري ، مرجع سابق ص 172

[2] – محمد عاطف ميداني ،دور الحوكمةالضريبية كمتغير وسيط بين أنظمة المعلومات والحد من التهرب الضريبي لدى دائرة ضريبة الدخل في الضفة الغربية رسالة ماجستير جامعة القدس المفتوحة فلسطين 2021

[3] – Jörg Hensele and others , A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling J. of the Acad. Mark. Sci. (2015) 43:115–135

حسب الجدول نلاحظ أن قيمة الارتباط لمتغير التمويل الذاتي مع ذاته تقدر ب 0.893 أكبر من الارتباط مع المتغيرات الأخرى وبالتالي فهو في أحسن وضعية، وكذلك بالنسبة لمتغير التنمية المحلية قيمة الارتباط مع ذاته هي أكبر قيمة مع المتغيرات الأخرى تقدر ب 0.675 ، وقيمة الارتباط بين المخطط البلدي للتنمية وذاته هي 0.761 أكبر من المتغيرات الأخرى كذلك بالنسبة لمتغير المخططات القطاعية غير الممركزة وصندوق الضمان والتضامن قيمة ارتباطهما مع نفسهما على التوالي 0.780 و0.769 أكبر من ارتباطهما مع المتغيرات الأخرى وبالتالي هذا ما يدل على وجود الصدق التمييزي .

–معيار (ratio heterotrait –monotrait):

حسب (Hensler and all) فإن نسبة الارتباطات المتغايرة الأحادية (HTMT) بقيمة لا تتجاوز 0.85 لفحص الصلاحية التمييزية .[1]

الجدول (47):نتائج الصدق التمايزي وفقا لمعيار (HTMT):

	Heterotrait–monotrait ratio (HTMT)
التنمية المحلية <-> التمويل الذاتي	0,431
المخطط البلدي للتنمية <-> التمويل الذاتي	0,373
المخطط البلدي للتنمية <-> التنمية المحلية	0,737
المخطط القطاعي غير الممركز <-> التمويل الذاتي	0,331
المخطط القطاعي غير الممركز <-> التنمية المحلية	0,665
المخطط القطاعي غير الممركز <-> المخطط البلدي للتنمية	0,832
صندوق الضمان والتضامن <-> التمويل الذاتي	0,408
صندوق الضمان والتضامن <-> التنمية المحلية	0,449
صندوق الضمان والتضامن <-> المخطط البلدي للتنمية	0,680
صندوق الضمان والتضامن <-> المخطط القطاعي غير الممركز	0,573

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على SMART PLS 4

[1] - Gordon W. Cheung , Helena D. Cooper-Thomas, Reporting reliability, convergent and discriminant validity with structural equation modeling: A review and best-practice recommendations Asia Pacifc Journal of Management : 6 January 2023

حسب الجدول فإن القيم لمعيار (HTMT) تتراوح بين 0.331 و 0.832 وهذا ما يدل على تحقق الصدق التمايزي

المطلب الثالث: تقييم النموذج الهيكلي

بعد الانتهاء و التأكد من مصداقية وموثوقية نموذج القياس تأتي بعدها مرحلة تقييم النموذج الهيكلي من خلال دراسة القدرات التنبؤية للنموذج والدلالات الإحصائية للعلاقات ببين المتغيرات تتم عملية تقييم جودة تطابق النموذج الهيكلي باستخدام مجموعة من المعايير، وسوف تتم عملية تحديد نوعية النموذج عن طريق :[1]

-تقييم التداخل الخطي VIF من أجل اكتشاف العلاقة الخطية المتداخلة

-تقييم ملائمة معاملات المسارات(path coefficients)

-تحديد معامل التفسير R^2

-القدرة التنبؤية $\boldsymbol{Q^2}$

- فحص معامل المسار boostraping

الفرع الأول : تقييم التداخل الخطي

من أجل تقييم النموذج البنائي والتحقق من وجود أو عدم وجود الارتباط الخطي بين عوامل نموذج الدراسة باستخدام معامل التضخيم للتباين وحتي يتحقق الشرط يجب أن يكون $5 > \text{VIF}$ والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (48) قيم التداخل الخطي بين المباني

	VIF
التمويل الذاتي –> التنمية المحلية	1,130
المخطط البلدي للتنمية –> التنمية المحلية	1,806
المخطط القطاعي غير الممركز –> التنمية المحلية	1,721
صندوق الضمان والتضامن –> التنمية المحلية	1,450

[1]– صخراوي أسماء ، لعراب سارة ، أثر تبني التعليم الالكتروني كأداة لإدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في ظل جائحة كوفيد 19 من وجهة نظر طلاب الجامعات ،مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 04العدد03 ديسمبر 2021 ص 297-316 ص 310

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على SMART PLS 4

من خلال معطيات الجدول رقم 48 نلاحظ أن فيم معامل تضخيم التباين بين التمويل الذاتي والتنمية المحلية =1.130 وكذلك بالنسبة للمتغير المخطط البلدي للتنمية مع التنمية المحلية =1.806 والمتغير المخطط القطاعي غير الممركز مع التنمية المحلية =1.723 وصندوق الضمان والتضامن =1.450 ، كل القيم أقل من قيمة العتبة 5 مما يدل على عدم وجود ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة .

الفرع الثاني :تقييم ملائمة معاملات المسارات(path coefficients)

قيم معاملات المسار تتراوح بين 1و1- حيث أن القيم الموجبة تفسر وجود علاقة طردية بين المتغيرات أما القيم السالبة تفسر وجود علاقة عكسية .[1]

الجدول (49): معاملات المسارات(path coefficients)

Path coefficients	
0,160	التمويل الذاتي –> التنمية المحلية
0,240	المخطط البلدي للتنمية –> التنمية المحلية
0,288	المخطط القطاعي غير الممركز –> التنمية المحلية
0,037	صندوق الضمان والتضامن –> التنمية المحلية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على SMART PLS 4

حسب النتائج المحققة من الجدول رقم 49 فإن قيم معاملات المسارات موجبة وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

الفرع الثالث :معامل التحديد R^2

هو من المعايير ذات الأهمية الكبيرة في نمذجة المعادلات البنائية الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى لتقييم النموذج الهيكلي يفسر قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع وتتراوح قيمته بين 0 و1 ،وحسب cohen فإن قيمة معامل التحديد تكون :[1]

[1]-- طيبة محمد رضا ، مرجع سابق ص 232

$R^2 = 2\%$معامل التفسير صغير .

$R^2 = 13\%$ معامل التفسير متوسط .

$R^2 = 26\%$ معامل التفسير كبير .

الجدول(50) :معامل التحديد

	R-square	R-square adjusted
التنمية المحلية	0.318	0.279

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SMART PLS4

حسب الجدول (51)نلاحظ قيمة معامل التحديد 31.8% وهي أكبر من 26% وهذا ما يدل على أن المتغيرات المستقلة مفسرة للمتغير التابع بشكل جيد .

الفرع الرابع :القدرة التنبأية Q^2

Q^2 يقيس القدرة التنبأية لنموذج الدراسة ويجب أن تكون ($Q^2 > 0$)

الجدول (51) القدرة التنبأية Q^2

	Q^2
التنمية المحلية	0,148

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SMART PLS 4

تشير نتائج الجدول (52)إلى أن قيمة Q^2 أكبر من 0 وهذا ما يفسر قدرة نموذج الدراسة على اختبار الفرضيات والتنبأ بدرجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

[1] - Diogenes de souzabido , smart pls 3 : specification estimation evaluation and reporting https://www.researchgate.net/publication/344154844

الفرع الخامس :اختبار الفرضيات

طريقة boostraping

حسب ماجاء به (hair et al) فإن اختبار boostraping هو الاختبار المناسب لطريقة المربعات الصغرى الجزئية PLS للتحقق من مصداقية النموذج ومعرفة مساهمة المتغيرات المستقلة في بناء المتغير التابع [1]

الجدول(52) :نتائج تقييم معاملات المسار (path coefficients)

P values	T statistics (|O/STDEV)|	Standard deviation (STDEV)	Sample mean (M)	Original sample (O)	
0.182	**1.335**	**0.120**	**0.173**	**0.160**	**التمويل الذاتي –> التنمية المحلية**
0.076	**1.773**	**0.135**	**0.238**	**0.240**	**المخطط البلدي للتنمية –> التنمية المحلية**
0.019	**2.354**	**0.123**	**0.306**	**0.288**	**المخطط القطاعي غير الممركز –> التنمية المحلية**
0.762	**0.303**	**0.122**	**0.054**	**0.037**	**صندوق الضمان والتضامن –> التنمية المحلية**

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SMART PL4

[1]–عباس جميلة ،دور التدريب في تحسين أداء العاملين وتأثيره على الميزة التنافسية (دراسة عينة من البنوك في النظام المصرفي الجزائري) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاديات العمل جامعة الجزائر 3 السنة 2021/2020 ص 224

اختبار الفرضيات :

❖ **اختبار الفرضية الأولى: البرامج القطاعية غير الممركزة لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تلمسان**

وجود أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية للبرامج القطاعي غير الممركزة على التنمية المحلية وذلك لأن قيمة p value=0.019 وهي أقل من 0.05 وقيمة وT- Statistique=2.345 أكبر من T=1.96 ،و عليه رفض الفرضية الصفريةH0 وقبول الفرضية البديلةH1.

❖ **اختبار الفرضية الثانية: المخططات البلدية للتنمية لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تلمسان**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع المخطط البلدي للتنمية والمتغير المستقل التنمية المحلية لأن قيمة p value=0.076 أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وT-Statistique=1.773 أقل من T=1.96 وبالتالي قبول الفرضية الصفرية H0 ورفض الفرضية البديلةH1.

اختبار الفرضية الثالثة: صندوق الضمان والتضامن له أثر ذو دلالة إحصائية على التنمية المحلية في ولاية تلمسان

العلاقة بين المتغير صندوق الضمان والتضامن غير معنوية لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 و T- Statistique=0.303أصغر من 1.19 مما يدل على قبول الفرضية الصفريةH0 ورفض الفرضية البديلة H1.

➢ **اختبار الفرضية الرابعة : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الذاتي على التنمية المحلية في ولاية تلمسان.**

نلاحظ من خلال الجدول(53) أن قيمة p value=0.182 وبالتالي هي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وكذلك قيمة T- Statistique=1.335أقل من القيمة T=1.96 مما يدل عل أن العلاقة بين المتغير التابع التمويل الذاتي والمتغير المستقل التنمية المحلية غير إحصائية و غير معنوية وعليه قبول الفرضية الصفرية (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1).

الشكل(63) : الشكل النهائي للنموذج :

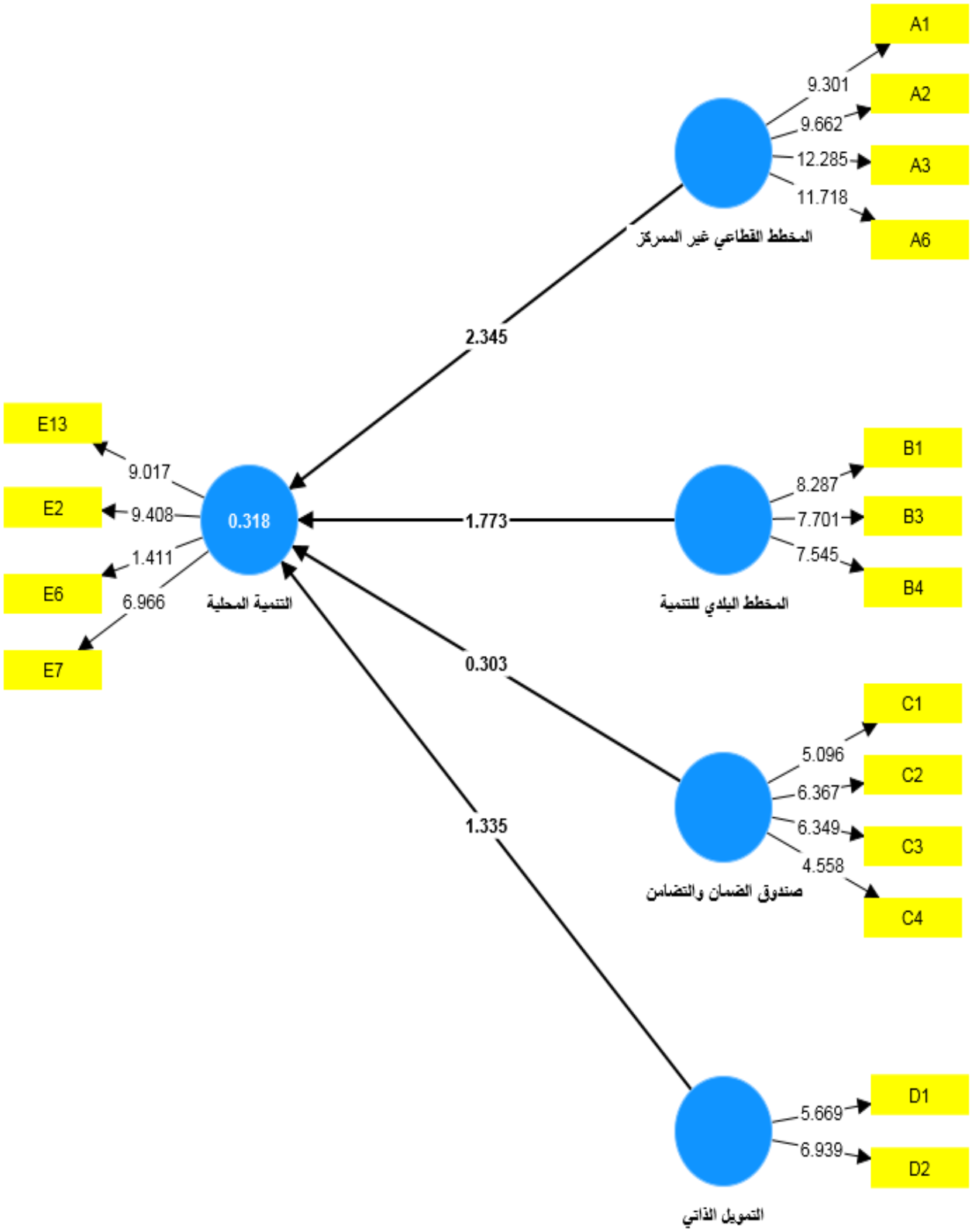

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SMART PLS4

الفرع السادس: التفسير

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج القطاعية غير الممركزة على التنمية المحلية وهذا باعتبارها نفقات التجهيز العمومي غير الممركزة وتمويلها للعديد من القطاعات الفرعية والفصول والأبواب وتتميز برخص برامج كبيرة الحجم يتم تسجيلها باسم الوالي ودورها الكبير في تحسين محاور التنمية في المجال البيئي والتعليم والصحة والثقافة والموارد المائية والطرقات ،وقد توافقت مع دراسة (بومدين محمد 2022) التي توصلت إلى أن في الجزائر النفقات الخاصة بالبرامج القطاعية غير الممركزة psd لها علاقة طردية ومعنوية بحيث أن الزيادة في الاعتمادات المالية القطاعية ب1% تؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الاجمالي ب 16%، ودراسة (درواسي مراد2022/2021) التي أشارت إلى تحسن في المؤشرات التنموية لبعض القطاعات في ولاية البليدة في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة.
- حسب النتائج لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخطط البلدي للتنمية على التنمية المحلية وهذا راجع إلى العدد القليل من البرامج والمشاريع التي تمول عن طريق المخططات البلدية للتنمية والتخطيط غير الفعال للمجالس الشعبية البلدية في تحديد مشاريعها التنموية بدقة ، وغياب ثقافة الديمقراطية التشاركية التي تمكن المواطنين من تحديد احتياجاتهم وعدم تماشيها مع المعايير الاقتصادية ، بالإضافة إلى التقسيم غير العادل لرخص البرامج بين البلديات من السلطة الوصية وقد توافقت مع دراسة عادل إنزارن وانتصار عويدات (2018) التي خرجت بعلاقة غير إيجابية مع المخططات البلدية للتنمية وتحقيق رغبات المواطنين واعتبارها كمصادر مالية غير فعالة تنتظرها البلديات من ميزانية الدولة .
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين صندوق الضمان والتضامن والتنمية المحلية بسبب العجز المالي الذي يشهده الصندوق والذي يتم تمويله من الاقتطاعات الإجبارية من الميزانيات المحلية ونسب بعض الضرائب والرسوم والعجز الذي يعرفه الصندوق ناتج عن أسباب متعددة منها العدد المتزايد للبلديات العاجزة .[1]
- يمكن تفسير عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي والتنمية المحلية إلى الزيادة في أعباء الجماعات المحلية و عدم وجود نظام ضريبي محلي فعال و السيطرة المركزية على الضرائب ، بالإضافة إلى نقص الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تعبئة أكبر حجم من الموارد المالية ، وقد توافقت دراستنا مع دراسة محمدي معمر (2018) التي توصلت إلى أن أغلبية الحصيلة الضريبية للجماعات المحلية ضعيفة المردودية ناتج عن التهرب والغش

[1]– بن شعيب نصر الدين ،شريف مصطفي ،الجماعات المحلية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012

الضريبي ،ودراسة دلالي عبد القادر الذي توصل لعدم وجود عدالة في النظام الضريبي في الجزائر مما يتطلب التوجه نحو إيجاد بدائل تمويلية أخرى.

خلاصة:

سعت الجزائر عبر كامل التراب الوطني إلى تعزيز التنمية المحلية عبر العديد من المخططات والبرامج التنموية في مجموعة من القطاعات مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والبيئة والثقافة والصناعة ،وقد اعتمدت الجزائر في تنفيذ بعض المشاريع على البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية كمصدر خارجي لميزانية الجماعات المحلية بالإضافة إلى الاعانات التي يقدمها صندوق الضمان والتضامن والتمويل الذاتي الذي تعتمد عليه بالاقتطاع من قسم التسيير إلى التجهيز ، ومن خلال دراسة البيانات المتحصل عليها من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تلمسان الخاصة بالبرامج القطاعية غير الممركزة تبين أنها تلعب دور فعالا في تحقيق التنمية على المستوى المحلي من خلال تحسن بعض المؤشرات في قطاعات متنوعة ، تبين كذلك من الاستبيان الذي تم توجيهه لأعضاء المجلس الشعبي الولائي و البلدي وبعض الإطارات في مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية تبين أن للبرامج القطاعية غير الممركزة علاقة معنوية مع التنمية المحلية بينما حسب آراء العينة فإن المخططات البلدية وصندوق الضمان والتضامن والتمويل الذاتي غير مساهمة بشكل جيد في تحقيق التنمية المحلية .

الخاتمة العامة

خاتمة:

إن تحسين سبل العيش وتحقيق التنمية المحلية يستلزم في المقام الأول الاعتماد على الموارد المالية الكافية لأنها الركيزة الأساسية لتحقيق مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التنموية وقد أجريت الدراسات حول طرق وفرص تحقيق التنمية المحلية في العديد من الدول وتنوع ميكانيزمات التمويل التي تساهم في تحسين البنية التحتية للمجتمعات المحلية.

من خلال هذه الدراسة التي تبحث في التنمية المحلية عبر آليات التمويل المحلي المعتمدة في الجزائر كفرص لتحقيق متطلبات التنمية المحلية بدراسة ولاية تلمسان وعلى هذا تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة آليات تمويل الجماعات المحلية كفرص في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تلمسان ؟ ومن أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات الرئيسية تم تجزئة الدراسة إلى ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة الخاص بالتنمية المحلية والنظريات المتعلقة بها والتمويل المحلي والفصل الثاني تناول الدراسات التي عالجت نفس الموضوع داخل الوطن وخارجه ، أما الفصل الثالث تم التطرق فيه إلى واقع وتجربة التنمية المحلية في الجزائر بالتطرق إلى أهم البرامج التي باشرت بها الحكومة في سبيل معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، ثم إجراء الدراسة على ولاية تلمسان بالتطرق إلى مساهمة رخص البرامج المخصصة في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة وتأثيرها على تحريك مختلف القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية مثل قطاع الموارد المائية بربط المواطنين وتزيدهم بشبكات المياه والصرف الصحي وقطاع البيئة الذي يعتبر من المحاور الأساسية للتنمية بإنجاز المفرغات العمومية ، وقطاع الأشغال العمومية بتحسين الطرقات وتعبيدها و قطاع الصحة عن طريق بناء المستشفيات و العيادات وتحسين الخدمات الصحية وقطاع التربية من خلال بناء المؤسسات التعليمية وقطاع الثقافة ، بالإضافة إلى هذه البيانات تم الاعتماد على الاستبيان لمعرفة أثر أنماط التمويل المحلي المتمثلة في البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية وصندوق الضمان والتضامن والتمويل الذاتي على التنمية المحلية موجه للعينة المكونة من الإطارات والموظفين في مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الإدارة المحلية لولاية تلمسان وأعضاء المجلس الشعبي الولائي و البلدي لولاية تلمسان الذين يعتبرون شريحة من المجتمع المحلي وأصحاب التصويت على البرامج والمشاريع المحلية .

اختبار الفرضيات:

❖ **الفرضية الأولى : البرامج القطاعية غير الممركزة لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تلمسان**

تم إثبات صحة الفرضية وذلك حسب تطور وتحسن في المؤشرات التنموية للقطاعات المدروسة وعن طريق اختبار بوست ستراباينغ boostraping الذي أثبت وجود أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية للبرامج القطاعية غير الممركزة على التنمية المحلية حسب آراء أراد العينة .

❖ **الفرضية الثانية: المخططات البلدية للتنمية لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية تلمسان**

تم نفي صحة الفرضية حيث لا يوجد أثر إيجابي معنوي بين المخطط البلدي للتنمية والمتغير المستقل التنمية المحلية حسب إجابات أفراد العينة.

الفرضية الثالثة : صندوق الضمان والتضامن له أثر ذو دلالة إحصائية على التنمية المحلية في ولاية تلمسان

حسب إجابات العينة فإن الفرضية غير صحيحة وحسب نتائج تحليل المسار للنموذج الهيكلي فإن الارتباط بين صندوق الضمان والتضامن و التنمية المحلية غير قوية ، وعليه فأن صندوق الضمان والتضامن لا يؤثر على التنمية المحلية .

➢ **الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الذاتي على التنمية المحلية في ولاية تلمسان.**

حسب أفراد العينة فإن هذه الفرضية صحيحة والتمويل الذاتي غير كافي لتمويل التنمية المحلية.

نتائج الدراسة :

- ✓ مارست الحكومة الجزائرية سياسة مالية توسعية منذ الاستقلال إلى يومنا عبر المخططات التنموية في فترة التخطيط المركزي والبرامج التنموية بعد تبني اقتصاد السوق كضرورة حتمية للخروج من التخلف في الهيكل الاقتصادي والبنية التحتية الهشة الناتجة عن الاستعمار و الرغبة في إحداث تغيير على المجتمع المحلي يهدف إلى رفع مستوى العيش وتحقيق مختلف الرغبات.
- ✓ تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر مثل توصيل المياه والربط بالغاز وزيادة المؤسسات التربوية والمرافق الصحية وانخفاض في معدلات البطالة والتحسن في مؤشرات التنمية البشرية.

- ✓ رخص البرامج الموجهة للقطاعات في إطار البرامج التنموية مرهونة بأسعار البترول في السوق الدولي فتكون كبيرة الحجم في حالة ارتفاع سعر البرميل من النفط وتنخفض مع انخفاضه.
- ✓ كلفت الدولة في إطار اللامركزية الادارية الجماعات المحلية بالعديد من المهام والوظائف وذلك لدرجة قربها الكبير من المواطن المحلي إعطاء الأهمية البالغة للتنمية المحلية لكن في الواقع تبقى الدولة الجهاز الذي يمول البرامج التنموية المحلية في شكل نفقات التجهيز العمومي غير الممركزة وهي البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية .
- ✓ التركيز في الفترة الأخيرة على تنمية المناطق المعزولة التي تعاني من عدم الربط بالكهرباء والغاز والطرقات وانعدام المياه وتخصيص مبالغ مالية ضخمة لإعادة الاعتبار لهذه المناطق تحت اسم برنامج مناطق الظل (2024/2020) الذي أمر به رئيس الجمهورية .
- ✓ الإيرادات الذاتية للجماعات المحلية ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الأمثلية في تقديم الخدمات العامة المحلية وذلك لعدم توفرها على نظام جبائي محلي خاص بها يمكنها من فرض ضرائب جديدة ونجد أن مداخيل الجباية العادية تسيطر عليها الدولة .

بالنسبة للدراسة الميدانية التي أجريت على أهم القطاعات التي لها علاقة مباشرة مع الاحتياجات الأساسية للمواطنين في ولاية تلمسان وتمويل هذه العمليات بصيغة البرامج القطاعية غير الممركزة وحسب البيانات المتحصل عليها تبين أن :

- ✓ البرامج القطاعية غير الممركزة تلعب دورا محوريا في تمويل الفصول والأبواب التابعة للقطاعات الفرعية الموجودة في مدونة الاستثمار و تحقيق التنمية المحلية من خلال رخص البرامج التي استفادت منها ولاية تلمسان وقد تبين أن هناك تحسن في مؤشرات القطاعات خلال الفترة الممتدة من سنة 2005إلى غاية 2021 .
- ✓ تحسن في التزويد بالمياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير من سنة إلى أخرى في ولاية تلمسان.
- ✓ التحسن في مؤشر كثافة الطرق بالنسبة للمساحة وكثافة الطرق بالنسبة للسكان .
- ✓ تحسن في المجال الصحي وذلك ارتفاع في القدرة الاستيعابية للمستشفيات و تطور عدد العيادات وقاعات العلاج.
- ✓ الزياد في المؤسسات التعليمية والتحسن في مؤشرات التمدرس في الأطوار الثلاثة الابتدائي والمتوسط والثانوي

حسب إجابات أفراد العينة المكونة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي والبلدي وموظفي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية الإدارة المحلية لولاية تلمسان على الاستبيان فإنه :

- ✓ يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية طردية موجبة بين البرامج القطاعية غير الممركزة و التنمية المحلية .
- ✓ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير المخططات البلدية للتنمية على التنمية المحلية.
- ✓ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير صندوق الضمان والتضامن على التنمية المحلية.
- ✓ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير التمويل الذاتي على التنمية المحلية.

الآفاق المستقبلية والاقتراحات لدراسة:

الاقتراحات:

- ✓ تطبيق النماذج الدولية التي نجحت في تحقيق التنمية المحلية من جانب التخطيط والتمويل.
- ✓ التطبيق المستعجل للنظام الجديد في مجال المالية العمومية المتعلق بعصرنة الميزانية وذلك لما يحمل من أهداف لحماية المال العام عبر ما يسمى بالحوكمة .
- ✓ التحول من أسلوب اللامركزية الإدارية إلى اللامركزية الاقتصادية وتحميل الجماعات المحلية المسؤولية الاقتصادية عن طريق ممارستها للاستثمارات المربحة وتعزيز استقلاليتها المالية.
- ✓ التركيز على كفاءة الموارد البشرية في تسيير الجماعات المحلية وتكوين مستخدمي الادارة المحلية والمنتخبين المحليين على المناجمنت العمومي الحديث .
- ✓ العمل على تمويل المشاريع التنموية في إطار الشراكة العامة والخاصة من أجل رفع المردودية للبرامج الموجهة للمواطنين .
- ✓ على الجماعات المحلية إعادة النظر في ممتلكاتها العقارية وتقسيمها حسب الأنشطة الزراعية والصناعية وتثمينها حتى تكون موردا هاما في التمويل.
- ✓ ضرورة تفعيل الديمقراطية التشاركية كنشاط بين أصحاب المصلحة (الدولة ،المسؤولين المحليين ،المجتمع المدني ، القطاع الخاص) من أجل التطلع أكثر على النقائص والحاجيات التي يريدها المواطن عن طريق فتح منصة رقمية في البلدية أو الولاية وإجراء الانتخابات حول البرامج التي يمكن تنفيذها أو النقائص التي يجب معالجتها .
- ✓ بالنسبة لولاية تلمسان تملك من الفرص العديدة التي من الممكن أن تكون نقاط قوة مثل المساحة الغابية الواسعة واستغلالها في النشاط السياحي كمنتزهات طبيعية وتسييرها عن طريق الاستغلال المباشر أو القطاع الخاص ، واستغلالها في النشاط الاقتصادي كالفلين الحلفاء .

- ✓ الشراكة بين الجماعات المحلية و المؤسسات المتخصصة في إعادة تدوير النفايات وتثمينها كمكسب هام للولاية في المحافظة على البيئة حصيلة مالية كبيرة .

الآفاق المستقبلية للدراسة :

- ✓ إشراك المجتمع المحلي في عينة الدراسة والاعتماد على آرائه حول واقع التنمية المحلية .
- ✓ إجراء دراسة على المستوى الوطني وتوجيه الاستبيان إلى المنتخبين في البرلمان حول برامج التنمية المحلية
- ✓ إدخال متغيرات أخرى تؤثر على التنمية المحلية مثل مبادئ الحوكمة المحلية .
- ✓ تقييم التنمية المحلية خلال البدئ في تنفيذ المشاريع التنموية بأسلوب عصرنة الميزانية و التطبيق الفعلي للقانون العضوي للمالية العمومية 15/18.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

1- عبد الكريم بكار مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية طبعة دار القلم الأولى سنة 1999ص 02
فيصل بوطيبة ، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 2018 ص204

2-عبد الله الزغيلات ، التنمية السياسية في الأردن وافاق دور الشباب -دراسة استطلاعية - ، دار النشر المركز الديمقراطي العربي (ألمانيا – برلين) ، الطبعة الأولى سنة 2021 ص 26

3- خبابة عبد الله ، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية سنة 2014 ص 71

4-فؤاد بن غضبان ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى سنة 2015 ص 55

5-- نبيه محمد ،الجهوية المتقدمة بين اللامركزية و اللاتمركز (الجانب القانوني والمحاسبي) ، الطبعة الأولى 2019 ص 36

أطروحات الدكتوراه :

1- بلقليل نورالدين أثر اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية تخصص العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير السنة الجامعية 2019 /2018

2- خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2011/2010 ص7.

3- طارق قدوري ، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة السنة 2016/2015 ص 45.

4- مزلف سعاد ، اليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية فيي الجزائر – دراسة تحليلية مقارنة مع المغرب خلال الفترة 2017/2000 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة دراسات اقتصادية ومالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة السنة 2020 ص 76.

5- بن نملة صليحة ، مخططات التنمية المحلية في ضل الاصلاح المالي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام فرع الادارة والمالية ،كلية الحقوق جامعة الجزائر-1- سنة 2013/2012 ص 32.

6- رحوي حسنية ، أليات الحوكمة المحلية الرشيدة وواقعها في ظل الاصلاحات المؤسسية المحلية بالجزائر وأثرها على التنمية المحلية من وجهة نظر لجان الأحياء –دراسة حالة بلدية شتوان- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان السنة 2018/2017 ص 30

7- فريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية : دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجزائر السنة 2012/2011 ص 97

8- بيصار عبد الحكيم ،أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016 أطروحة دكنوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة سنة 2019/2018ص 13

9- صبيحة محمدي ، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر –واقع وافاق – ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03السنة 2013/2012 ص 99

10- كحول بسمة ، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر حالة الحظيرة الوطنية الأهقار تمنراست ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال وتنمية مستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير حامعة فرحات عباس سطيف -1- السنة 2018/2017.

11- أسماء خليل ، دور السياحة الحموية في تحقييق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم التجارية تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة سنة 2016/2015 ص 98

12- هوشات رؤوف ، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص الادارة العامة والتنمية المحلية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1 سنة 2018/2017 ص 62

13- سلاوي يوسف ، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري ، أطروحة دكتوراه في الحقوق فرع القانون العام تخصص الدولة والمؤسسات العمومية ، كلية الحقوق جامعة الجزائر السنة 2018/2017 ص 11.

14- برنو نور الهدى ،دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية ولاية البويرة أنموذجا 2012-2017 أطروحة دكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 سنة 2021/2020 ص 45

15- محمد بن صوشة ، النظام الجبائي للجماعات الاقليمية في الجزائر ودوره في التنمية المحلية (2001-2019) ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية ،جامعة الجزائر3 سنة 2021/2020 ص 107-108

16- قرابسي كريمة ،برنامج التجديد الفلاحي والريفي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة ولاية بومرداس نموذجا 2009-2017 أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والحقوق كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 السنة الجامعية 2019-2020 ص 56

17- ليلى صالحي ، التخطيط الاستراتيجي كالية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2018/2017 ص 151.

18- عبد الكريم مسعودي ، دور الاستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة مشروع استثماري سياحي –فندق قورارة بتيميمون -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان سنة 2018/2017 ص 71

19- العايب سهام ، المشاريع الجوارية المدمجة وحوكمة الأقاليم الريفية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد الخدمات وتنمية الأقاليم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل السنة الجامعية 2017/2016

20- عباس جميلة ،دور التدريب في تحسين أداء العاملين وتأثيره على الميزة التنافسية (دراسة عينة من البنوك في النظام المصرفي الجزائري) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاديات العمل جامعة الجزائر 3 السنة 2021/2020 ص 224

21- بن صاولة صراح ، النفقات العامة للجماعات المحلية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المالية العامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان سنة 2018/2017 ص 40

22- أحمد شريفي ، دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر 03 سنة 2010/2009 ص 80.

23- - الهاني عاشور ، أثر سياسات التشغيل على أداء العاملين بالمؤسسة الصناعية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنمية الموارد البشرية كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2018/2017 ص 130

24- عبد القادر خليل ، محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006) ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2008/2007 ص 167

25- عمر شنتير رضا ، النظام القانوني للصحة العمومية ، أطروحة دكتوراه في الحقوق قسم القانون العام ، جامعة الجزائر سنة 2013/2012 ص 18

26- شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 سنة 2012/2011 ص 29

27- عرابي محمد ، أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة سنة 2020/2019ص 123

ياسين مصطفاوي ،أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016) ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة سنة 2020/2019 ص

28- مشتة بومدين ،الحوكمة المحلية كآلية لتحسين تسيير ميزانية الجماعات الاقليمية في الجزائر دراسة حالة ولاية برج بوعريريج ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر السنة الجامعية 2022-2023

مذكرات الماجستير :

1علي بن عبد الله بن علي الكثيري ، الادارة المحلية وأثرها على التنمية في سلطنة عمان حالة محافظة ظفار في الفترة (1991-2008.) مذكرة ماجستير في الادارة العامة معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي جامعة أم درمان الاسلامية سنة 2014 ص 7

2علي حاتم عبد الحميد العاني ، اللامركزية الادارية وتطبيقاتها في الأردن والعراق ،مذكرة ماجستير في القانون العام قسم القانون - العام كلية الحقوق جامعة اشرق الأوسط السنة 2016 ص 41.

3شباب سهام ،إشكالية تسير الموارد المالية للبلديات الجزائرية دراسة تطبيقية بلدية معسكر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المالية العامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان السنة الجامعية 2012/2011 ص 09

4بلجيلالي أحمد ، إشكالية عجز ميزانية البلديات ،دراسة تطبيقية لبلديات جيلالي بن عمار ،سيدي علي ملال ،ف ولاية تيارت ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان سنة 2010/2009. ص 26

5 - سماعيلي ياسين عبد الرزاق ، الادارة المحلية ومتطلبات التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير في القانون تخصص قانون إدارة عامة قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أم البواقي السنة 2013/2012ص 42.

المجلات العلمية :

قائمة المصادر والمراجع

1- سعيدة بلهادي ، خيرة بن عبد العزيز ،العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 07العدد 01 سنة 2020ص 639

2- بن زايدة صارة ، زريزر محمد رمزي ،تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية تجربة اليابان ، مجلة الادارة العدد 54 سنة 2016 ص 84

3- عيسات العمري ، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي ، مجلة تنمية الموارد البشرية –المجلد 07/ العدد الثاني –ديسمبر 2016 ص 167.

4- سميرة لغويل ،نوال زمالي، التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 20سبتمبر 2016 ص 154

5- – وفاء جعفر المهداوي ، سليمة جار الله ، التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة 2004-2015 ، مجلةالادارة والاقتصاد العدد 113 سنة 2017 ص 03

6- محمد حسن ، دور الصناعات اليدوية والحرفية في التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية :دراسة في تحليل السياسات ،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد 22-العدد 01 2020 ص 67

7- رزين عكاشة ، التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر من (1967 -2019) ،مجلة دراسات اقتصادية المجلد 22 العدد02 السنة 2020 ص 63

8- براهمي نصيرة ، ناصور عبد القادر ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ،المجلد 03 العدد 02،ديسمبر 2018 جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر ص 84.

9- حجاب عبد الله ، التنمية المحلية النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة في تحقيقها ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية – العدد06 جوان 2017ص 359.

10-

11- محمد يحياوي ، سعاد سعيداني ، دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية –دراسة القدرات والفرص الاستثمارية المتوفرة في قطاع الصناعة لولاية المدية ، مجلة الرياض للتجارة الاقتصادية المجلد 04، سنة 2018 ص 121.

12- شريط عابد ، بن الحاج جول ياسين ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية –دراسة حالة الجزائر – ص 235.

13- عبد السلام عبد اللاوي ،أمال بوبكر ،دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر،مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 06العدد01سنة 2020ص 95.

14- بن الحاج جلول ياسين أهمية تفعيل الايرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية –حالة الجزائر-مجلة البديل الاقتصادي العدد08 ص 139.

15- عبد الرزاق بوعيطة ، بوقرة عيسى ، الحكم المحلي الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المحلية –حالة الجزائر – ،مجلة الميادين الاقتصادية المجلد 01 العدد 01 الصفحات (45-60)سنة 2018 ص 50.

16- براهمي نصيرة ، ناصور عبدالقادر ، معوقات التنمية المحلية في الجزائر مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد الثالث العدد الثاني ديسمبر 2018 جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر ص 81

17- بودادة امال ، غريبي أحمد ، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية ص 07.

18- سي فضيل الحاج ، حيتالة معمر ، بن عطه محمد ،إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة العدد 09-جانفي 2017ص 165مجدوب عبد المومن ، هماش لمين ، الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،العدد 08 جانفي 2016 ص117

19- بن علي زهيرة ، واقع التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر ،- بين المقومات والمعوقات - ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية السياسية ،الايداع القانوني 857-2016 ، سنة النشر2019 ص 120.

20- عبد العظيم عثمان أحمد الإمام ، دور المشاركة الشعبية في التنمية المستديمة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا ، مجلة دراسات افريقية ص 126 -128

21- نعيمة سمينة ، إصلاح نظام المالية المحلية كالية للتنمية المحلية – تجارب دولية رائدة- ، مجلة ابن خلدون للابداع والتنمية المجلد 02 العدد 02 سنة 2020 ص 67

22- تقرارت يزيد ، صيد تونس ، بن زعمة سليمة ، الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر –دراسة نظرية تحليلية- مرجع سابق ص 53.

23- سميرة لغويل ، نوال زمالي ، التنمية المحلية بين الإطار الفكري والواقعي ،مجلة العلوم الاجتماعية العدد20سبتمبر 2016 ص 156

24- بن عزة محمد ، فتوح خالد ، برامج التنمية المحلية ودورها في ترقية رفاهية السكان دراسة ميدانية تحليلية لاستثمارات قطاع الري في ولاية تيسمسيلت ،مجلة أبحاث ودراسات التنمية ،العد الثاني جوان 2015ص 51.

25- حجاب عبد الله ، التنمية المحلية النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية العدد06 جوان 2017 ص 362.

26- عبد المطلب بيصار ، جسين الأمين شريط ، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية ، مجلة العلوم الادارية والمالية المجلد 02/العدد 02 ص(38-48) سنة 2018 ص 41.

27- صالح محرز ، بلال مشعلي ، حمزة بعلي ، كفاءة ومعوقات البرامج التنموية للجماعات المحلية في ترقية عملية التنمية المحلية المستدامة ،مجلة التكامل الاقتصادي ،المجلد 07 العدد 2 جوان 2019ص 36

28- رندا جلال حسين ، محمد حسين يادم لأمين ، دور المتنزهات الزراعية الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة ، مجلة البحث الحضري العدد 31 جانفي 2019 ص 4

29- وهيبة بن ناصر ، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد السادس ص 90

30- رابحي مختار ، شويحة إبراهيم مختار ، خلادي زوليخة ، أهمية الصناديق المتخصصة في تمويل التنمية المحلية دراسة مقارنة بين صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية في الجزائر وصندوق التجهيز الجماعي في المغرب ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، المجلد الرابع العدد الثاني أكتوبر 2020 ص 24

31- حميد زعاطشي ، أهمية التخطيط الاستراتيجي المحلي في تحقيق لأهداف العالمية التنمية المستدامة ،بلدية إسطنبول نموذجا ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 10/العدد03/جويلية 2021 /ص:282-296 ص 287

32- عبد الحق زغدار ، ليلى صوالحي ، مساهمة التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد 11 جويلية 2017 ص 83

33- نوى نبيلة ، بوجلال أنفال ، اللامركزية المالية مدخل لزيادة التمويل المحلي وتعزيز التنمية المحلية – التجربة الصينية – مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية المجلد 2 العدد 2 سنة 2020 ص 79.

34- بسمة عولمي ، تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 4ص 259.

35- بوشيخي عاشة ، عوامل نجاح اللامركزية ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد الثالث/ ديسمبر 2013 ص 34-35.

36- محمد نجيب أحمد الكبتي ، اللامركزية بين الحكم المحلي والادارة المحلية ، مجلة البحوث القانونية ص 3-4

37- رياض حسين خليل ، زهراء صالح مهدي ، أثر اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ، مجلة حمو رابي العدد 23-24 السنة الخامسة صيف –خريف 2017 ص 39.

38- الوافي سامي ، اللجان وديمقراطية اللامركزية الاقليمية ، مجلة معارف قسم العلوم القانونية السنة الثامنة –العدد16/جوان 2014ص 209

39- ياسر عبد الوهاب ، مبادئ واليات الحوكمة ودورها في دعم وتطوير نظام الادارة المحلية المصري ،دراسات المجلد التاسع عشر ، العدد الأول ، يناير 2018.

40- اسليماني محمد ، بايزيد علي ، أهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة – جامعة المدية العدد 03 جوان 2015 ص 166.

41- محمدي صبيحة ، طرق وأساليب تحسين خدمات الادارة المحلية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد :14- المجلد 01 سنة 2016 ص 82

42- كواشي عتيقة ، اللامركزية الادارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والاقليمية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة السنة 2011/2010 ص 31

43- بشير شايب ، الادارة المحلية والحكم المحلي والفروق بينهما ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية العدد- 4 - جوان 2015ص 12

44- عفاف لومايزية ، "السياحة البيئية كأداة لتحقيق تنمية محلية مستدامة في ولاية سوق أهراس- الجزائر – رماح للبحوث والدراسات العدد 35 سبتمبر 2019

45- غلاب صليحة و عين سوية ليليا تحت عنوان (مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية) مجلة الفكر القانوني والسياسي –العدد 03 مجلة دولية دورية تصدر ن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ثليجي الأغواط

46- عمر حوتية ،عبد العزيز السلومي دور الاستثمار الوقفي في تنويع مصادر التمويل وتعزيز جهود التنمية المحلية بالدول العربية النفطية (مع التركيز على حالتي الجزائر والسعودية) ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير الملف الخاص الرابع 2018

47- بن معتوق صابر ، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024) مجلة السياسة العالمية ،المجلد 05 العدد الخاص 01 السنة 2021 ،ص ص 284-298

48- دراجي عيسى ، منة خليفة ، مركان محمد البشير، إسهامات الحكومة من خلال المجالس الوطنية لدعم التنمية المحلية بولايات الجنوب والهضاب العليا مع مطلع القرن الواحد والعشرون ، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية – المجلد 06 العدد2(2020)

49- بومدين أحمد ، دراسة قياسية لتأثير البرامج القطاعية والبلدية للتنمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) دفاتر mecas جوان 2022 العدد 18

50- نوال محمد سلمان (2021) ، تحت عنوان دور السياحة المستدامة في التنمية المحلية مع تجربة لمدينة عجلون في المملكة الأردنية الهاشمية ، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية العدد 25 أكتوبر 2021

51- تغريد حسوبه ، رشا سامح ، هناء فؤاد ، تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعلاقته بالتنمية المحلية في مصر :دراسة حالة على الدور التمويلي والتنموي لصندوق التنمية المحلية ،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 32 العدد1 سنة 2018

52- عادل انزارن،انتصار عريوات بعنوان دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الانساني العدد السادس جويلية 2018

53- تقرارت يزيد ،صيد تونس، بن زعمة سليمة،"الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر-دراسة نظرية تحليلية-"،مجلة دفاتر بوداكس المجلد 08/العدد:01(2019)

54- عبد السلام عبد اللاوي، ، أمال بوبكر ،"دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر" مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 06/العدد01 سنة 2020

55- دراسة شريف غياط ،أسماء خليل (2017) ،السياحة العلاجية في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية ولاية "قالمة نموذجا" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات –العدد الحادي والأربعين 2- كانون الثاني2017

56- – مراد كواشي ، مفيدة سعدي ، قطاع الفلاحة كمحرك رئيسي للتنمية المحلية بولاية تبسة ،ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الخامس يونيو 2016

57- بهلولي فيصل ، خويلد عفاف ،الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر –دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها –، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد ،02، العدد 01، جوان 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر

58- صحراوي العيد ،محمودي بشير ، دور الاستثمار المحلي الفلاحي في تدعيم التمويل الذاتي للجماعات الاقليمية في الجزائر –ولاية الوادي نموذجا – ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 14 العدد 05 السنة 2020 ص 163 -182

59- حمدي معمر ، إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كألية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات ، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 04 العدد 02 سنة 2018

60- بوقبال وردة ،بولجواش علاوة ، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر –سياسة التجديد الريفي بين النظرية والتحديات – مجلة افاق للعلوم العدد 14 جانفي 2019 المجلد 04

61- غريسي العربي ،صافي أحمد ،عزوز أمينة ،التسيير العمومي الجديد كأليه لترشيد الانفاق العام وتحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة قياسية لبلدية سعيدة لفترة ما بين 2007و 2016 ، مجلت جامعت الحسين بن طلال للبحوث , مجلة علمية محكمة دورية تصدر عن عمادة البحث العلمي و الدراسات العليا ملحق4 المجلد رقم 5 سنة 2019

62- رشيد بوخالفة ، فضيلة سيساوي ، "حوكمة الادارة المحلية كآلية من آليات تحقيق التنمية المحلية" دفاتر السياسة والقانون المجلد :13/العدد 01(2021)

63- عدنان عبد الله الشيحة ،إمكانات التنمية المحلية في محافظات ومراكز المناطق بالمملكة العربية السعودية دراسة استطلاعية ، مجلة الاداري سلطنة عمان العدد 131 أكتوبر 2018

64- عبد المنعم صالح ابونيران قريره ، محمد أبوبكر الطاهر عبد الرحمن ، تحت عنوان (*المنظور الحديث لدور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المحلية :دراسة ميدانية على جامعة سبها*) ،مجلة العلوم البحثة والتطبيقية سنة 2019

65- محمد جاسم ، بعنوان (البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة –الواقع والمعيقات –) رسالة ماجستير في الادارة والقيادة البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الادارة والسياسة سنة 2015

66- بهلول فيصل ،خويلد عفاف ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر – دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 02 العدد 01 جامعة الوادي جوان 2019(ص43-45) ص 45

67- عزة بوعيسي ، محمد بلعسل ، تعزيز دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي في الجزائر كالية لإصلاح الجماعات المحلية ، مجلز الدراسات والبحوث القانونية المجلد 06 /العدد 02 (2021) (ص 397-416) ص 401.

68- فريجات اسماعيل ، النظام القانوني للجماعات الاقليمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،جامعة الوادي، العدد12 جانفي 2016،ص 203

69- وسيلة سبتي ، عيسى حجاب ، مسعود رداس ، الموارد المالية للجماعات المحلية مصادرها وسبل تعبئتها ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 08/ العدد 01(2019) ص200-2019 ، ص 205.

70- بن بوريش رضا ، بن الجوزي محمد ، مكانة الجباية العادية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 12/العدد01 (2021) ،ص569-587، ص576.

71- وصيف فائزة خير الدين ، عمر ملوكي ، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومساهمته في دعم المشاريع الاستثمارية للبلديات ، مجلة العلوم الدارية والمالية المجلد 2 العدد 2(2018) ص 155

72- محمد العباسي مراد ايت محمد ، تقييم البرامج القطاعية غير المركزة في إليزي ومدى تحقيقها للتنمية المستدامة 2010-2019 ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية المجلد 08/العدد 02 (2020) /ص ص 284-301 ص292

73- محمد بالرابح ، افاق التنمية في الجزائر ، مخبر تطبيقات علوم النفس وعلوم التربية من أجل التنمية في الجزائر جامعة وهران سنة 2007 ص44

74- عرقوب نبيلة ، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات نجاحها ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية العدد الاقتصادي 24 (2) ص 166

75- عامر هني ، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014) ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي العدد الرابع ص 217.

76- محمد مسعي ، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012 ص 148

77- رشيدة أوبختي ،محمد بن بوزيان ، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان العدد رقم 16 ديسمبر 2016 ص 199-200

78- محمد صلاح ، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور –دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010 ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 16 /2016 ص 270-2071

79- وردة حدوش ، سامي بسمة ، ماهية مناطق الظل و قراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل ، مجلة السياسة العالمية المجلد 5 العدد الخاص (01) السنة 2021 ص ص 08-18 ص 13

80- فردي كريمة ، إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في تحقيق الانصاف الإقليمي ، مجلة السياسة العالمية المجلد (5) العدد الخاص 01 سنة (2021) ص ص 193-202 ص 195

81- بوسعدة سعيدة ، مستوي عادل ، مساهمة القطاع الفلاحي في التمية المحلية في الجزائر – ولاية معسكر نموذجا – مجلة المؤسسة العدد4 سنة 2015 ص 62

82- حراق مصباح ، هبول محمد ، مقران عبد الرزاق ، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ppdri ودورها في بعث التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية ميلة(2009-2014) ،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الثاني ديسمبر 2015ص 24-27

83- – سعيداني نور الهدى ،بكار أمال ، دور مراكز الردم التقني في تسيير النفايات الصلبة وإمكانية تثمينها :حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ببشار ، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثامن العدد 2أوت 2022 ص 739

84- نورالدين بولعراس ، مومنة موحاد ، مشكلات تنظيم وتسيير المفرغة العمومية في الجزائر وتداعياتها الايكولوجية : مقاربة سوسيولوجية مونوغرافية في الوعي البيئي على عينة من ولاية أدرار ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 09 العدد 01 سنة 2020ص130-154 ص 134

85- سامر النوايسة واخرين ، تحليل بنية شبكة الطرق في محافظة الكرك جنوبي الأردن ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد 30 (8) 2016

86- :طارق قندوز ، السعيد قاسمي ،إبراهيم بلحيمر ، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية جامعة وهران العدد07 جانفي 2017 ص 194

87- بوالكور نورالدين ، قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في اجزائر خلال الفترة 1970-2016، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمناجمنت المجلد 14 العدد 01 (2020) ص 177

88- : سايح فريد ، تحديات التسيير المالي العمومي للتنمية الجهوية ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، المجلد 12/السنة 2021ص 157

التقارير:

-1 دليل تنمية المجتمع المحلي ، مؤسسة الملك خالد الخيرية ، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية 4نوفمبر 2009 ص 09

-2 مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج ئيس الجمهورية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،16 فيفري 2020ص 22-20

-3 تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر ،الوكالة الوطنية للنفايات ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة البيئة سنة 2020

-4 مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية ،مصالح الوزير الأول الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سبتمبر 2021 ص 70

-5 حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020 الجمهورية الجزائرية الديمقلراطية الشعبية فيفري 2021 ص 30

6- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الارتقاء بالتنمية الاقتصادية المحلية من خلال التخطيط الاستراتيجي ،سلسلة أوراق عمل التنمية الاقتصادية ، المجلد الأول ص 21

القوانين :

1- المادة 17من المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 ، المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2020 ، الجريدة الرسمية ، العدد 82 ، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

2- المادة 15 من قانون البلدية 2011

3- المادة 63 من قانون البلدية 2011.

4- المادة 01 و02 من قانون المتعلق بالولاية 2012

5- المواد من 102 إلى 109 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية

6- المادة من 107 إلى 112 من القانون البلدي

7- المادة 82 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية

8- المادة 07 إلى المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق ل24 مارس سنة 2014يتضمن إنشاء صندوق التضمان والضامن للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 ، 2أبريل 2014

9- من المادة 12 إلى المادة 15 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 116/14

10- المادة 03 من القرارالمؤرخ في 16 صفر عام 1436 الموافق ل 9 ديسمبر سنة 2014 ،يحدد مدونة العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز والاستثمار لصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية الجريدة الرسمية للجمهورية الزائرية العدد 03 سنة 2015ص 21

11- المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام1419 الموافق ل 13 يوليو سنة 1998 يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 51 ص 09

12- المادة 2، المرسوم التنفيذي رقم 06-485 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1427 الموافق ل23 ديسمبر سنة 2006 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 089-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد33 يونيو 2017

13- المادة 3و5 نفس المرسوم التنفيذي رقم 06-485 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1427 الموافق ل23 ديسمبر سنة 2006

14- – المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 06-486 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1427 الموافق ل23 ديسمبر سنة 2006 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 116-302 الذي عنوانه الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 84 /24 ديسمبر 2006

15- لمادة 3 و4 من القانون رقم 02 -08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق ل8 ماي 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 34 ص 4و 5

16- المادة 11 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 46 ، الأحد 8شعبان عام 1429 هجري الموافق ل 10 غشت سنة 2008 م ص 7

17- المادة 5و6 من المرسوم رقم 81-387 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق ل 26 ديسمبر 1981 يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصهما في قطاع الغابات واستصلاح الأراضي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية سنة 1981

18- المرسوم التنفيذي رقم 93 -117 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1413 الموافق ل 12 مايو سنة 1993 يتضمن إنشاء حظيرة وطنية بتلمسان ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 32 ص 12.

19- المادة 03 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 15 ديسمبر 2001، العدد 77 ص

20- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16 -226 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق ل 25 أوت سنة 2016 ، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة الإبتدائية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 51 سنة 2016

21- المادة02 و المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 16 -226 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق ل 25 أوت سنة 2016 ، يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتوسطة

22- المادة 02 والمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 14- 140 مؤرخ في 20جمادى الثانية عام 1435الموافق ل20 أفريل سنة 2014 ،يحدد القانون الأساسي النموذجي لمراكز التكوين المهني والتمهين ، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 21 ،07 ماي 2014

23- المادة 2 من القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26جمادى الأول عام 1403 الموافق ل 16فبراير سنة 1985يتعلق بحماية الصحة وترقيتها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

24- المادة 2و المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 07-140 المؤرخ في 2 جمادى الأول عام 1428 الموافق ل 19 ماي سنة 2017 يتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها الجريدة الرسمية العدد 33 سنة 2007 ص 10-11

25- المادة 20 إلى 25 من المرسوم التنفيذي رقم 07-01 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1427 الموافق ل 6 يناير سنة 2007 يتضمن تحويل مراكز إعلام الشبيبة وتنشيطها إلى دواوين مؤسسات الشباب للولاية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد02 سنة 2007 ص 11

1- Reem Abuiyada Traditional Development Theories have failed to Address the Needs of the majority of People at Grassroots Levels with Reference to GAD international Journal of business and social science vol09 N9 SEPTEMBER 2018 PAGE 115.
2- - Chakda Yorn la gestion des projets de développement local dans une dynamique de coopération international Thèse présentée à la Faculté d'administration en vue de l'obtention du grade de Docteur en administration université de Sherbrooke année 2005 p 68.
3- - Michael P, Todaro , Stephen Smith , economic development , Addison wesly Pearson eleventh edition 2012 p 26.
4- Prabha Panth, Economic Development: Definition, Scope, and Measurement, Department of Economics, Osmania University, Hyderabad, India https://www.researchgate.net/publication/346379002 p 02.
5- purusotton Nayak human developement :conceptual and measurement issues
6- Tomislav Klarin , The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues , Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 1, pp. 67-94, 2018 p 68
7- Noureddine Essabri Représentations, agir et justifications du développement durable chez les dirigeants de PME « Le cas des dirigeants de riads maisons d'hôtes à Marrakech thèse Pour obtenir le grade de docteur du conservatoire national des arts et mètiers discipline science de gestion spécialité: Prospective, innovation, stratégie, organisation École Doctorale Abbé Grégoire Laboratoire interdisciplinaire de recherche en science de l'action année 2017 p 31.
8- Xiao Jiang , Chan Nguyen, A Revisit to the Forgotten Debate after Half-Century: Balanced Versus Unbalanced Growth, working paper department of economics the new school for social research november p 04
9- Joanna Marszalek-Kawa, Piotr Siemiatkowski , the implementation of the sustainable decelopment goals at the local level . the case of the districts of kuyavian- pomernian province , Baltic journal of economic studies
10- John Stephen Agbenyo, The Structural Change Theory – An Analysis of Success and Failures of Technology, International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS) |Volume IV, Issue I, January 2020|ISSN 2454-6186 , p1-2
11- Osmancovic , Jasmina , Jahic ,Hatidza ,Sehic ,Ensar ,education in economic theory , journal of economics and business , Vol. IX, Issue 1, June 2011 p 66
12- - Michael P . Todaro , Stephen c .Smith , economic development ,eleventh edition p 120.
13- Rafael A, Porrata –Doria,Jr , Economic Paradigms and Latin American Development Theory: The Search for Nirvana ,berkeley la raza law journal 2006 p 52.
14- Michel Arnaud, Les ressources du développement local, Association de professionnels - développement urbain et coopération, Actes de la journée de l'AdP, 10 septembre 2004,p14
15- Indira Ghosh ,dependency theory in international relations ,p3-4
16- Jean – Christophe Deberre décentralisation et développement local ،Afrique contemporaine ،2007/1 n221 p46
17- Malika Hattab- Christmane , Dynamiques de développement local et coordinations entre acteurs Entre capital social et proximités , Redes. Revista do Desenvolvimento Regional, vol. 12, núm. 1, enero -abril, 2007, pp. 176- 194 p 177
18- Costis Hadjimichalis ,Local Development The International Encyclopedia of Geography. Richardson wbieg0324.tex V1 - 02/10/2016 page 01
20-- Michel Arnaud, Les ressources du développement local, p 15
21- Elmoujadid Nouffissa ,croissance economique et develeppement local durable : quelle relation et quelle perspectives , COLLOQUE INTERNATIONAL , Enjeux économiques, sociaux et

environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du Proche–Orient 19-20 octobre 2007 Rabat – Maroc p 15

22- Valèrie Angeon et Jean-Marc CALLOIS Fondements théoriques du développement local : quels apports du capital social et de l'économie de proximité ? Economie et Institutions – n°6 et 7 – 1er et 2e semestres 2005 p23

23- Martin Gasser ,Carmela Salzano ,Roberto Di Meglio , Alfredo Lazarte-Hoyle ,local economic development in post –crises situatons operational guide , international labour organization 2001 p 35-36-37

24- Agab Akli , décentralisation et développement local en Algérie : cas de la wilaya de Bejaia En vue d'obtention du diplôme de Magister en sciences économiques option économie et géographie Faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales université A. Mira Bejaia année 2015 p 16,17,19.

25- Jean-Marc fontan , Andrée Lévesque , initiation au développement économique local et au développement économique communautaire expériences pertinentes et études de cas , institut de formation en développement économique communautaire Montréal 1992 p42

26- Agnieszka Sobol, Governance and citizens' engagement in terms of local sustainable development , Journal of Economics and Management Vol. 19 (1) . 2015 p 68

27- CHRISTIANE GAGNON ET JUAN –LUIS KLEIN Le partenariat dans le développement local : tendances actuelles et perspectives de changement social Cahiers de géographie du Québec Document généré le 23 oct. 2021 P 240.

28- Daniele Schiliro Italien Industrial Districts: Théories, Profiles and Competitiveness managment and organizational studies vol04 N04 -2017 p 01

29- -Fabio sforzi Rafael Boix what about industrial district in régional science investigaciones régionales- journal of regionale research 32 (2015) p62

30- Giacomo Becattini The Marshallian industrial district as a socio-economic notion Revue d'économie industrielle 157(2017) p 15.

31- Emilie Lanciano. La compétitivité des districts industriels industriels. Une approche par les ressources spécifiques Université Jean Monnet de Saint-Etienne IUT Département GACO 2005 p 03

32- -Emilie Lanciano. La compétitivité des districts industriels industriels. Une approche par les ressources spécifiques Université Jean Monnet de Saint-Etienne IUT Département GACO 2005 p 03.

33- Suzzane Tremblay du concept de développement au concept de l'après-développement : trajectoire et repères théoriques université du Québec a Chicoutimi p 22

34- Lonela Gavrila-Paven developing a growthe pole : theory and reality p211

35- Philippe Poinsot, Jean-François Ruault « Economic-base theory and highly-open economies: incorporating day-to- day mobility » HAL Id: hal-02269336 https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02269336 (2019) p02.

36- Andrew C. Krikelas why Regions Grow: A Review of Research On the Economic Base Mode*Economic Review*l 1992 p 17

37- Chakd Yorn la gestion des projets de développement local dans une dynamique de coopération international thèse présenté a la faculté d'administration en vue de l'obtention du grade de docteur en administration université de Sherbrooke kanada 2005 p 84

39- Isabelle Joumard et Per Mathis Kongsrud , LES RELATIONS FINANCIÈRES ENTRE L'ÉTAT ET LES COLLECTIVITÉS LOCALES , *Revue économique de l'OCDE n° 36, 2003/I p 174*

40-

41- CNFPT, INFT , la perception de l'autonomie financière des collectivités locales en Europe :quels enseignements pour la France ? eleves administrateur territoriaux 2001 p 11

[43]-Andres Rodriguez ,Callun Wilkie , revamping local and regional development through place-based strategies , working paper prepared for reinventing our communities : tronsforming our economies fedral reserve bank of philadelphia biennial conference , september 21-23 ,2016 p 6
44- Laurent Chase , Mélanie requière –Desjardins, najoua ghouat , la planification local , outil du durabilité enviremental ,le cas des zones humides méditerranéennes , new medit ./N17 p 62
[45]- Soraya Goga et Fergus Murphy DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE LOCAL : MANUEL POUR L'ELABORATION ET LA MISE EN OEUVRE DES STRATEGIES ET DES PLANS D'ACTION
[46] - Gwin Swinburn , Soraya Goga , Fergus Murphy , local economic development primer , a knowledge product
47- Seberang Perai ,introduction to local economic development ,local economic development traininig module , malaysia 13-15 december2016 p 25.
[48]- Aubry Kathleen , BILAN DES APPRENTISSAGES DES LABORATOIRES RURAUX , CHAIRE DESJARDINS EN DÉVELOPPEMENT DES PETITES COLLECTIVITÉS , NIVERSITÉ DU QUÉBEC EN ABITIBI-TÉMISCAMINGUE AOÛT 2015
49-.
[50] - DECENTRALIZATION: A SAMPLING OF DEFINITIONS Working paper prepared in connection with the Joint UNDP-Government of Germany evaluation of the UNDP role in decentralization and local governance october 1999 p .02
51- Ghislain Beaule la décentralisation comme moyen de favoriser la prise en charge rapport de recherche présenté en vue de l'obtention de la maitrise en éducation université de Québec année 1992 p 41 -42.
52- making decentralisation work a handbook for policy –makers , published under the responsibility of the Secretary-General of the OECD 2019 p 11, 12 , 13
[53] Zoe Scott , decentralisation , local development and social cohesion :an analytical review research paper Governance and Social Development Resource Centre may 2009 p 6-10
[54]
55- - Isaac Otoo and Michael Danquah Fiscal decentralization and efficiency of public services delivery by local governments in Ghana united nations university world institue for developement economic research june 2021 p 1.
[56]-.
[57]- zhou gideon , chilunnjika alouis, The Challenges of Self-Financing in Local Authorities The Case of Zimbabwe , International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 11; June 2013 p214
[58]- 59- Le développement local , GROUPE DE TRAVAIL
60- F.Meyer ; N.Mey , The role and impact of tourism on local economic development a comparative study) *African Journal for Physical, Health Education, Recreation and Dance (AJPHERD)* Volume 21(1:1), March 2015, pp. 197-214
61 - tahar Ammar Jouili , Mohamed Anis Allouche , The Role of Small and Medium Enterprises in Achieving Local Development "IJCSNS International Journal of Computer Science and Network Security, VOL.20 No.5, May 2020
62 - Zullir Rahman Siddique, impact of tourism developement » on local community – a study on shalban – Bangladesh Journal of Tourism Volume 1, Issue 1 (Jan-June, 2016) BJT-ISSN-2414-3294 BJT: page 74-82
63-- Adrian Liviu Scutariu ,Petronela Scutariu , the link between financial autonomy and local development , the case of Romania , procedia economics and finance 32(2015)542-549
64 - Nur Berahim, Mohd Nadzri Jaafar , Ainur Zaireen Zainudin , Assessment of Potential Non-Tax Revenue in Malaysian Local Authorities , Assessment of Potential Non-Tax Revenue in Malaysian Local Authorities Journal of Business Management and Accounting, Vol. 9 (2), July 2019: 1-21

65 - Su Dinh Thanh ,Nguyen Phuc cANH , fiscal decentralization and economic growth of vietnamese provinces : the role of localpublic governance , annals of public and cooperatve economics 2019 /pp1-31

66- Theodore Metaxas, local economic development and public –private partnerships in geece :some empirical evidence from enterprises of city of larissa, thessaly region , new medit N.4/2010

67- Zhou Gideon ,Chilunjika Alouis , The Challenges of Self-Financing in Local Authorities The Case of Zimbabwe , International Journal of Humanities and Social Science Vol. 3 No. 11; June 2013

68- Marija Gogova Samonikov and others , Municipal Bonds in Developing Countries. Case Study: Municipality of Stip, Republic of Macedonia , Management Dynamics in the Knowledge Economy Vol.5 (2017) no.2, pp.155-174; DOI 10.25019/MDKE/5

69- SileshiLeta ASSESSMENT OF COMMUNITY PARTICIPATION ON LOCAL DEVELOPMENT PROJECTS: THE CASE OF OROMIA REGIONAL STATE. INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN SOCIAL SCIENCES VOL. 7 ISSUE 10, OCTOBER 2017ISSN: 2249-2496 .

70- Regina M.Thetsane , local community participation tourism) development the kays of katse villages in lesotho) athens journal of tourism –volume6-issue 2-june 2019- pages 123-140

71- agnieska sobol, governance and citizen ‘s engagment in terme of local sustinaible development, journal of economicsand management vol 19(1).2015

72- Juraj Nemec and David _Spa_cek , The Covid-19 pandemic and local government finance: Czechia and Slovakia , Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management Vol. 32 No. 5, 2020
pp. 837-846

73- Prudence Khumalo, governance and local economic development in three southern african countries :namibia,south africa and Zimbabwe,alternation 25,1(2018)68-88

74- Anca Florentina Gavriluta , Florin Oprea , fiscal decentralization determinants and local economic development in eu countries , Conference Paper · June 2017

75- Kahina Moussaoui khelloudja Arabi Le rôle des collectivités territoriales dans le développement local à l’ère des réformes en Algérie. Le cas des communes de Bejaia Économie et Solidarités, volume 44, numéro 1-2, 2014 p 125.

76- Phillip Arestis , Fernando Ferrari Filho ,Fabio Henrique ,bettes Terra , Keynesian Macroeconomic Policy: Theoretical Analysis and Empirical Evidence ,panoeconomicus ,2018,vol .65,issue 1, pp1-22,p 3

77- Be Larbi Abdelkader , Saous cheikh, Mostèfaoui Sofiane, The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation , American Journal of Economics 2017, 7(3): 155-161 p156.

78- Achour Tani Yamna , L’analyse de la croissance économique en Algérie ,these de doctorat en sciences option : finance publiques , Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion université Tlemcen année 2013/2014 p 33

79- Djamila Rahmouni ,Rosa Aknine , développement rural en Algérie :cas des projets de proximité du développement rural intègre (PPDRI) ,biannual review N2/2021 p112 80-

80- Gordon W. Cheung , Helena D. Cooper‑Thomas, Reporting reliability, convergent and discriminant validity with structural equation modeling: A review and best‑practice recommendations Asia Pacifc Journal of Management : 6 January 2023

Rapport :

1- Christina Lengfelder , Policies for human development, 2016 UNDP Human Development Report BACKGROUND PAPER p 03

2- United Nations, United Nations Human Settlements Programme, Guide to Municipal Finance, (Nairobi :UN-HABITAT, 2009)p 16
3- Financer le développement local, ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES décembre 2007
4- Le financement des collectivités locales : Les défis du 21ème siècle , Deuxième Rapport Mondial sur la Décentralisation et la Démocratie Locale , GOLD II 2010 p16-17
5- Dennis A. Rondinelli John R. Nellis G. Shabbir Cheema Decentralization in Developing Countries A Review of Recent Experience The International Bank for Reconstruction and Development Copyright © 1983 p 13
6- kanni wignaraja , supporting capacities for integrated local development , undp 2007 p 06
7- POLITIQUE DE DECENTRALISATION FISCALE ET FINANCIERE MINISTERE DE L'ADMINISTRATION LOCALE ET DES FFAIRES SOCIALES ET MINISTERE DES FINANCES ET DE LA PLANIFICATION ECONOMIQUE REPUBLIC RWANDAISE 2001 P 08
8- Local and regional finances in the aftermath of COVID-19 , Commission for Economic Policy, European committee of the regions p 38and 88
9- Schéma National d'Aménagement du Territoire , les racine de future , république algérienne démocratique et populaire ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement p 05
10-programme de développement quinquennal 2010- 2014,communique du conseil des ministres .
11-GUIDE MÉTHODOLOGIQUE D'ÉLABORATION DU PLAN COMMUNAL DE DÉVELOPPEMENT « DE NOUVELLE GÉNÉRATION » Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire , Union Européenne , Publication de Cap Del, Mai 2018page 5
12--rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement , rapport établi pour gouvernement algérien , Algérie juillet 2005 p10-11
13-programme des nations unies pour le développement , rapport sur le développement humain 2020 , Note d'information à l'intention des pays concernant le Rapport sur le développement humain 2020 , Algérie p 03
14-algeria 1999-2008 ,adecade of achievements akgeria summary repport on implimentation of the national programme of action on governence nevember 2008
15-Projet d'Appui au Développement de la Petite et Moyenne Entreprise (PAD-PME), BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT, RAPPORT D'EVALUATION Novembre 2014.
16-programme de développement quinquennal 2010- 2014,communique du conseil des ministres